

# البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

تقيق

د. راجي الفضل المصمم

المجلد الثاني

مكتبة دار التراث

١١ شارع الجمهورية - القاهرة











# البرهان في علوم القرآن

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي

## الجزء الثاني

تفقيق

محمد أبو الفضل إبراهيم

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية
رقم التصنيف : .....
رقم التسجيل : .....

مكتبة

دار الشراك

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

« جميع الحقوق محفوظة »

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## النوع الثاني والثلاثون معرفة أحكامه

وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفرده، وأولم الشافعي، ثم تلا من أصحابنا السكيا المراسي<sup>(١)</sup>، ومن الحنفية أبو بكر الرازي<sup>(٢)</sup>، ومن المالكية القاضي إسماعيل<sup>(٣)</sup>، وبكر بن العلاء القشيري<sup>(٤)</sup>، وابن بكير، ومكي، وابن العربي<sup>(٥)</sup>، وابن القرس<sup>(٦)</sup>، ومن الحنابلة القاضي أبو يعلى الكبير<sup>(٧)</sup>.

ثم قيل: إن آيات الأحكام خمائة آية وهذا ذكره النزالي وغيره، وتبعهم الرازي؛ ولعل مرادهم المصرح به؛ فإن آيات القصص والأمثال وغيرها يُستنبط منها كثير

- 
- (١) الإمام أبو الحسن علي بن محمد الشافعي المروفي بالسكيا المراسي التوفي سنة ٥٠٤ هـ ومن تلميذه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ١٤٤ تفسير . ( وانظر كشف الظنون ) .
- (٢) هو الإمام أبو بكر أحمد بن علي المروفي بالجباس؛ توفي سنة ٣٧٠ . وطبع كتابه أحكام القرآن في الآستانة سنة ١٣٣٨ هـ . وانظر مجمل المطبوعات ص ٦٩٨ .
- (٣) هو القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي البصري؛ كان من نظراء المبردي النحوي مع اشتغاله برئاسة الثقة والقضاء ، توفي سنة ٧٨٢ هـ . الديباج المنعجب ٩٣ .
- (٤) هو بكر بن العلاء القشيري؛ من أهل البصرة؛ وانتقل إلى مصر؛ وكان من كبار الفقهاء المالكيين بها ، توفي سنة ١٨٢ هـ . الديباج المنعجب ١٠١ .
- (٥) هو أبو بكر أحمد بن عباد المروفي بابن الرمي المازني الأعرجي، توفي سنة ٥٤٦ هـ ، وطبع كتابه أحكام القرآن في مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ . مجمل المطبوعات ١٧٥ .
- (٦) هو عبد المنعم بن محمد بن فرس القزناطلي، التوفي سنة ٥٩٧ هـ ، ذكر كتابه صاحب كشف الظنون ٧٠ .
- (٧) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد القراء أبو يعلى الحنبلي؛ إليه انتهت رئاسة الحنابلة في زمانه وتوفي سنة ٤٥٨ هـ ، النجوم الزاهرة ٧٨ : ٥

من الأحكام ، ومن أراد الوقوف على ذلك فليطالع كتاب الإمام الشيخ عز الدين بن عبد السلام .

ثم هو قسبان : أحدهما ما صرَّح به في الأحكام ؛ وهو كثير ، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك ، والثاني ما يؤخذ بطريق الاستنباط . ثم هو على قسمين <sup>(١)</sup> :

أحدهما ما يستنبط من غير ضمنية إلى آية أخرى ، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمناء باليد من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمَادُون ﴾ <sup>(٣)</sup> . واستنباط حجة أنكحة الكفار من قوله تعالى : ﴿ أَمْرًا فِرْعَوْنَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَأَمْرًا لَهُ حَالَةَ الْخَطْبِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ونحوه . واستنباطه حق الأصل والفرع بمجرد الملك من قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا . إِنَّ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فجعل العبودية منافية للولادة حيث ذكرت في مقابلتها ؛ فدل على أنها لا يجتمعان . واستنباطه حجة الإجماع من قوله : ﴿ وَيَنْبَغِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . واستنباطه <sup>(٨)</sup> حجة صوم الجنب من قوله تعالى : ﴿ فَإِلَّا نَ بَاسِرُوهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْغَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْغَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فدل على جواز الوطء في جميع الليل ، ويلزم منه تأخير النسل إلى النهار ؛ وإلا لوجب أن يحرم الوطء إلى آخر جزء من الليل بمقدار ما يقع <sup>(١٠)</sup> النسل فيه .

(٢) سورة المؤمنون ٦ ، ٧ .

(٤) سورة المد ٤ .

(٦) سورة النساء ١١٥ .

(٨) سورة البقرة ١٨٧ .

(١) ت : « نوعين »

(٣) سورة التحريم ١١

(٥) سورة مريم ٩٢ ، ٩٣

(٧) ت : « واستنباط »

(٩) ت : « يس » تصحيف .

والثاني ما يُستنبط مع ضمنية آية أخرى ، كاستنباط على ابن عباس رضي الله عنهما أن أقلّ الحمل ستة أشهر من قوله تعالى : ﴿ وَحَلَهُ وَفَصَّالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> مع قوله : ﴿ وَفَصَّالَهُ فِي عَامَيْنِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وعليه جرى الشافعي ، واحتج بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف ( ثلاثون شهرا ) ووجهه أن الله تعالى قدر لشيئين مدة واحدة فانصرفت المدة بكاملها إلى كل واحد منهما ، فلما قام النقص في أحدهما بقي الثاني <sup>(٣)</sup> على أصله ، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين ؛ فإنه مضروب بكاله لكل واحد منهما ، وأيضا فإنه لا بد من اعتبار مدة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء ، فاعتبرت مدة يمتد الصبي فيها غذاء طبعيا غير اللبن ، ومدة للحمل قصيرة ، فقدمت الزيادة على الحولين .

فإن قيل : العادة الغالبة في مدة الحمل تسعة أشهر ، وكان للناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المتبادر ، لا الأقل النادر ، كما في جانب الاتصال !

قلنا : لأن هذه المدة أقل مدة الحمل ، ولما كان الولد لا يعيش غالبا إذا وضع لسته أشهر ، كانت مشقة الحمل في هذه المدة موجودة لا محالة في حق كل مخاطب ، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة ، بخلاف القصال ، لأنه لا حد لجانب القلة فيه ، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم ؛ ولهذا اعتبر فيه الأكثر ، لأنه الغالب ، ولأنه اختياري ؛ كأنه قيل : حملته ستة أشهر لا محالة إن لم تحمله أكثر .

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله تعالى : ﴿ أَقْصَيْتَ أَمْرِي ﴾ <sup>(٤)</sup> مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْصِرْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وكذلك

(١) سورة لقان ١٤ .

(١) سورة الأحقاف ١٥ .

(٢) ت : « الباقي » .

(٣) سورة الجن ٢٢ .

(٤) سورة طه ٩٣ .

استنباط بعض التكلمين أن الله خالق لأفصال العباد ؛ من قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، مع قوله تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فإذا ثبت أنه يَخْلُقُ ما يشاء ، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أصبح أنه تعالى خالق لمشيئة العبد .

## فائدة

[ في ضرورة معرفة للفسر قواعد أصول الفقه ]

ولا بدّ من معرفة قواعد أصول الفقه ؛ فإنه من أعظم الطرق في استنباط الأحكام من الآيات .

فيستفاد عموم الفكرة في سياق النفي من قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَفْلَحُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ فَلَا تَنَلِمُ أَنْفُسًا أُنْفِيَتْ لَهُمْ مِنْ قُرْبَةٍ أَغْنَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وفي الاستفهام من قوله : ﴿ هَلْ تَنَالِمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وفي الشرط من قوله : ﴿ فَإِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وفي التهي من قوله : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وفي سياق الإثبات بسوم القلة للفتنى من قوله : ﴿ عَلَيَّ نَفْسٌ مَا أُخْفَرْتِ ﴾ <sup>(٩)</sup>

(٢) سورة القصص ٦٨ .

(٤) سورة السجدة ١٧ .

(٦) سورة مريم ٢٦ .

(٨) سورة الحجر ٦٥ .

(١) سورة العنكبوت ٣٠ .

(٣) سورة الكهف ٤٩ .

(٥) سورة مريم ٦٥ .

(٧) سورة التوبة ٦ .

(٩) سورة التكوين ١٤ .

وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾<sup>(١)</sup>. وإذا أُضيف إليها «كُلٌّ»، نحو: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويستفاد عموم المفرد الحلقى باللام من قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَأَفَى خُسْرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وعوم المفرد للضاف من قوله: ﴿وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُنْهِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يَنْطَلِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٧)</sup>؛ وللمراد جميع الكتب التي انقضت فيها أعمالهم.

وعوم الجمع الحلقى باللام في قوله: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَمَمْلَأَةً...﴾<sup>(١٠)</sup> إلى آخرها.

والشرط من قوله: ﴿وَمَنْ يَسْلَمْ مِنْ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا وَلَا هَضْبًا﴾<sup>(١١)</sup>، وقوله: ﴿فَمَنْ يَسْلَمْ يَسْقَلْ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ﴾<sup>(١٢)</sup>، وقوله: ﴿وَمَا تَقْتُلُوا مِنْ خَيْرٍ يُغْلِبْهُ اللَّهُ﴾<sup>(١٣)</sup>، ﴿أَيُّهَا تَكُونُوا يُذَرِّكُمْ التُّوتُ﴾<sup>(١٤)</sup>، وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(١٥)</sup>، وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

(١) سورة الفس ٧

(٢) سورة في ٢١

(٣) سورة الرعد ٤٢

(٤) سورة التحريم ١٢

(٥) سورة الرسلات ١١

(٦) سورة الأحزاب ٣٠

(٧) سورة الزلزلة ٧

(٨) سورة النساء ٧٨

(٩) سورة العصر ٢

(١٠) سورة عم ٤٠

(١١) سورة المجادلة ٢٩

(١٢) سورة الأحزاب ٧

(١٣) سورة طه ١١٧

(١٤) سورة البقرة ١٩٧

(١٥) سورة البقرة ١٥٠

يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» <sup>(١)</sup> وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا قُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>.

هذا إذا كان الجواب طلباً مثل هاتين الآيتين ؛ فإن كان ماضياً لم يلزم العموم .  
وكقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ <sup>(٣)</sup> ، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِشُونَ قَالُوا نَسْأَلُكَ لِرَسُولُ اللَّهِ﴾ <sup>(٤)</sup> . وإن كان مستقبلاً فأكثر موارد العموم كقوله :  
﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَزْوَاجِهِمْ يَخْسِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله : ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
وقوله : ﴿لَهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وقد لا يتم كقوله : ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ تَفْجَبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ويستفاد كون الأمر للطلق للوجوب مِنْ ذَمِّه لِمَنْ خَالَفَهُ وَتَسْمِيَةِ إِيَّاهُ عَاصِياً ،  
وترتيبه العقاب الساجل أو الأجل على فعله .

ويستفاد كون النهي مِنْ ذَمِّه لِمَنْ ارْتَكَبَهُ وَتَسْمِيَةِ عَاصِياً ، وترتيبه العقاب على فعله .  
ويستفاد الوجوب بالأمر بالتصريح بالإيجاب ، والقرض ، والكتب ، ونقطة  
« على » ، ونقطة « حق على العباد » ، و« على المؤمنين » ، وترتيب التمسك والعقاب على الترك ،  
وإحباط العمل بالترك ، وغير ذلك .

ويستفاد التحريم من النهي ، والتصريح بالتحريم ، والحظر ، والوعيد على الفعل ،  
وذم الفاعل ، وإيجاب الكفارة ، وقوله « لا ينجى » فلها في لغة القرآن والرسول النع شرعا  
أو عقلا ، ونقطة « ما كان لهم ، كذا وكذا » ، و« لم يكن لهم » ، وترتيب الحد على

(٢) سورة الأنعام ٥٤

(٤) سورة النافقون ١

(٦) سورة الممتحنين ٣٠

(٨) سورة النافقون ٤

(١) سورة الأنعام ٦٨

(٣) سورة الجمعة ١١

(٥) سورة الممتحنين ٣

(٧) سورة الصافات ٣٥



القمل ، ونقطة « لا يجل » ، و « لا يصلح » ، ووصف القمل بأنه فساد ، أو من ترين الشيطان وعمله ، وأن الله لا يحبّه ، وأنه لا يرضاه لعباده ، ولا يزكّي فاعله ، ولا يكلمه ولا ينظر إليه ، ونحو ذلك .

ويستفاد الإباحة من الإذن ، والتخيير ، والأمر بعد الخطر ، ونفي الجناح والحرّج والإثم وللواخذة ، والإخبار بأنه ينفو عنه ، وبالإقرار على فعله في زمن الوحي ، وبالإسكار على من حرّم الشيء ، والإخبار بأنه خلق لنا ، وجهه لنا ، واستنائه علينا به ، وإخباره عن فعل من قبلنا له ، غير دائم لهم عليه ؛ فإن اقترن بإخباره مدح دلّ على رجحانه استحباباً أو وجوباً .

## فصل

ويستفاد التعليل من إضافة الحكم إلى الوصف المناسب ، كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فكأن يفهم منه وجوب الجلد والقطع ، يفهم منه كون السرقة والزنا علة ، وأن الوجوب كان لأجلهما ؛ مع أن اللفظ من حيث يتعلق لم يتعرض لذلك ؛ بل يتبادر إلى الفهم من غوى الكلام . وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ أى لبرهم ، ﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى لبعورهم .

وكذا كل كلام خرج مخرج القمّ والمدح في حق العالمى والطبيع ، وقد بسى هذا في علم الأصول لمن الخطاب .

## فصل

وكل فعل عظمه الله ورسوله، أو مدحه أو مدخ فاعله لأجله، أو أحبه، أو أحب فاعله، أو رضى<sup>(١)</sup> به، أو رضى عن فاعله، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن. أو نصبه سبياً لمحبه، أو ثواب عاجل أو آجل. أو نصبه سبياً لذكره لعبده، أو لشكره له، أو لمدايته إياه، أو لإرضائه فاعله، أو لخفرت ذنبه وتكفير سيئاته، أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشاره فاعله. أو وصف فاعله بالطيب. أو وصف القتل بكونه معروفاً، أو نقي الحزن والخوف عن فاعله، أو وعد بالأمن، أو نصبه سبياً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بمصولة، أو وصفه بكونه قربة، أو أقسم به وبفاعله؛ كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها؛ فهو دليل على مشروعته للشركة بين الوجوب والتدب.

## فصل

وكل فعل طلب الشرع تركه، أو ذم فاعله، أو عتب عليه، أو لعنه، أو مقت فاعله، أو نقي محبته لإياه أو محبة فاعله، أو نقي الرضا به، أو الرضا عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهائم، أو بالشياطين؛ أو جعله مانعاً من المدي أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهة، أو استعاذ الأنبياء منه، أو أبغضوه، أو جيل سبياً لنفي القلاح أو لمذاب عاجل أو آجل، أو قدم أولوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بمحبت أوجس، أو نجس، أو بكونه فسقا أو إثمًا، أو سبياً لإثم أوجس أو غضب، أو زوال نسة، أو حلول همة، أو حد من

(١) ن : « رضى » تصحيف .

الحدود أو قسوة أو خيزي أو استهان نفس ، أو لعداوة الله ومجاورة والاستهزاء به ،  
أو سخرية . أو جعله الرب سببا لنسيانه لفاعله ، أو وصف نفسه بالصبر عليه ، أو بالحلم  
أو بالصفح عنه ، أو دعا إلى التوبة منه ، أو وصف فاعله بنبذ أو احتقار ، أو نسيه إلى  
عمل الشيطان وتزيينه ، أو تولى الشيطان لفاعله . أو وصف بصفة ذم ؛ مثل كونه ظالما  
أو بنيا أو عدوانا أو إثمًا ، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله ، أو شكروا إلى الله من فاعله ،  
أو جاهروا فاعله بالعداوة ، أو نصب سببا لخية فاعله عاجلا أو آجلا ، أو ترتب عليه  
حرمان من الجنة ، أو وصف فاعله بأنه عدو لله ، أو أعلم فاعله بحرب [من] الله ورسوله ،  
أو حمل فاعله إثم غيره . أو قيل فيه : « لا ينبغي هذا » و « لا يصلح » ، أو أمر بالتقوى  
عند السؤال عنه ، أو أمر بفعل يُضادّه . أو هجر فاعله ، أو يُلاعَنُ في الآخرة ،  
أو تبرأ بعضهم من بعض ، أو وصف صاحبه بالضلالة ، أو أنه ليس من الله في شيء ،  
أو أنه ليس من الرسول وأصحابه ، أو قرن بمحرّم ظاهر التحريم في الحكم ، أو أخبر<sup>(١)</sup>  
عنها بخبر واحد . أو جعل اجتنابه سببا للفلاح ، أو جعله سببا لإيقاع العداوة والبغضاء  
بين المسلمين ، أو قيل لفاعله : « هل أنت مُنْتَه » ، أو نهي الأنبياء عن الدعاء لفاعله ، أو ترتب  
عليه إيلاما وطردا ، أو لفظه « قُتِلَ مَنْ فَعَلَ » ، أو « قاتل الله من فعله » ، أو أخبر أن  
فاعله لا يكلّنه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزيّكه ، أو أن الله لا يصلح عمله ،  
أو لا يبدى كيدَه ، أو أن فاعله لا يُفْلَح ، أو لا يكون في القيامة من الشهداء ، ولا من  
الشفاء ، أو أن الله تعالى ينار من فعله ، أو نهي على وجود للفسدة فيه ، أو أخبر أنه لا يقبل  
من فاعله صرفا ولا عدلا ، أو أخبر أن مَنْ فعله قبيح له الشيطان فهو له قرين ، أو جعل  
الفعل سببا لإزاعة الله قلب فاعله ، أو صرّفه عن آيات الله وقهّم الآية ، وسوّاه سبحانه عن

علة الفعل ؛ نحو : ﴿لَمْ تَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿لَمْ تَنَلِسُوْنَ آلِهَتَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿لَمْ تَقُولُوْا مَا لَا تَفْعَلُوْنَ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ ما لم يقترن به جواب عن السؤال ؛ فإذا قرن به جواب كان بحسب جوابه .  
فهذا ونحوه يدل على النفع من الفعل ، ودلالته على التحريم أطرُد من دلالته على مجرد الكراهة .

وأما لفظ « يكرهه الله ورسوله » ، وقوله : ﴿عِنْدَ رَبِّكَ سَكْرَوْهَا﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فأكثر ما يستعمل في الحرم ؛ وقد يستعمل في كراهة التنزيه ؛ وأما لفظ « أما أنا فلا أفعل » فالحق في الكراهة ، كقوله : « أما أنا فلا آكل متكثرا » ، وأما لفظ « ما يكون لك » و « ما يكون لنا » فاطرُد استعمالها في الحرم ، نحو : ﴿مَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَمُوتَ فِيهَا﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ <sup>(٨)</sup> .

## فصل

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ، ورفع الجناح ، والإذن ، والعمو ، و « إن شئت فافعل » ، و « إن شئت فلا تفعل » ؛ ومن الامتنان بما في الأعيان من النافع وما يتعلق بها من

- (٢) سورة آل عمران ٧١  
(٤) سورة الصف ٢  
(٦) سورة الأعراف ١٣  
(٨) سورة اللأمة ١١٦

- (١) سورة آل عمران ٩٩  
(٣) سورة م ٧٥  
(٥) سورة الإسراء ٣٨  
(٧) سورة الأعراف ٨٩

الأفعال؛ نحو: ﴿وَمِنْ أَمْوَالِهِمَا ذُبَابٌ مِمَّا ذُكِّرَ عَنْهَا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَاللَّجُجُ مِمَّا يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن السكوت عن التحريم، ومن الإقرار على الفعل في زمن الوحي؛ وهو نوعان:  
إقرار الرب تعالى، وإقرار رسوله إذا علم الفعل فن إقرار الرب قول جابر: «كنا نزل والقرآن ينزل»، ومن إقرار رسوله قول حسان: «كنت أنشد وفيه من هو خير منك».

## فائدة

قوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٣)</sup> جمعت أصول أحكام الشريعة كلها، فجمعت الأمر والنهي والإباحة والتخيير.

## فائدة

تقديم المتاب على الفعل من الله تعالى يدلُّ على تحريره، فقد ماتب الله سبحانه في خمسة مواضع من كتابه: في الأفعال<sup>(٤)</sup>، وبراءة<sup>(٥)</sup>، والأحزاب<sup>(٦)</sup>، والتحريم<sup>(٧)</sup>،

(١) سورة النحل ٨٠

(٢) سورة الأعراف ٣١

(٣) سورة النحل ١٦

(٤) آية ١٧: ﴿مَا كَانَ لَنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُفْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾.

(٥) آية ١٣: ﴿عَا أَهْلَ عَتَاكَ لِمَ أَذِنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَسْلَمَ الْكَافِرِينَ﴾.

(٦) آية ٣٧: ﴿وَتُخَنَّفِي فِي نَفْسِكَ مَا لَهُ مُبْدِيَةٌ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَعَزُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾.

(٧) آية ١: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾.

وعيسى <sup>(١)</sup> خلافا للشيخ عز الدين بن عبد السلام حيث جعل التنب من أدلة النبى .

## قائدة

لا يصح الامتنان بمنوع عنه ؛ خلافا لمن زعم أنه يصح ، ويصرف الامتنان إلى خلقه  
لصير عليهم .

## قائدة

التمجيد كما يدل على محبة الله للعل ، نحو « محب ربك من شاب ليست له صبوة » ،  
و « تمجيد ربك من رجل ثار من فراشه ووطأته إلى الصلاة » ، ونحو ذلك فقد يدل على  
بُغْضِ القل كقوله : « وَإِنْ تَعَجَّبَ فَمَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ » <sup>(٣)</sup> ، وقوله : « بَلْ عَجِبْتَ  
وَيَسْخَرُونَ » <sup>(٢)</sup> وقوله : « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ » <sup>(٤)</sup> ، « وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ  
وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ » <sup>(٥)</sup> .

وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه ، كقوله : « كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ  
هَذَا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ » <sup>(٦)</sup> .

ويدل على حسن اللع منه وأنه لا يليق به فله ، كقوله : « كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا  
كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ » <sup>(٧)</sup> .

(١) آية ١ - ١٠ : « عِيسَى وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى . وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزْعُمُ ... » .

(٢) سورة الرعد ١٢

(٣) سورة الرعد ٥

(٤) سورة آل عمران ١٠١

(٥) سورة البقرة ٢٨

(٦) سورة آل عمران ٨٦

(٧) سورة التوبة ٧

## قاعدة

في الإطلاق والتقييد<sup>(١)</sup>

إن وجد دليل على تقييد المطلق صير إليه ؛ وإلا فلا ، وللمطلق على إطلاقه ، والتقييد على تقييده ؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب . والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظراً ؛ فإن لم يكن له أصل يُردُّ إليه إلا ذلك الحكم المقيّد وجبّ تقييده به ، وإن كان له أصلٌ غيره لم يكن ردّه إلى أحدهما بأوّل من الآخر .

\*\*\*

فالأوّل مثل اشتراط الله الصلّة في الشهود على الرّجّة والقراق والوصية ، وإطلاقه للشهادة في البيوع وغيرها ؛ والصلّة شرط في الجميع .

ومنه تقييدُ ميراث الزوجين بقوله : ﴿ مِنْ بَيْنِ وَصِيَّهِ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ ذَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> وإطلاقه لليراث فيما أطلق فيه ، وكان ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية والذّين .

وكذلك ما اشترط في كفارة القتل من الرقبة المؤمّنة ، وأطلقها في كفارة الظّهار والميّن ، وللمطلق كالتقييد في وصف الرقبة .

وكذلك تقييد الأبدى إلى اللّزاق في الوضوء ، وإطلاقه في التيمم .  
وكذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأطلق الإحباط عليه وعقّقه بنفس الرّدّة ؛ ولم يشترط اللّوافة عليه . وقال في الآية الأخرى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ

(١) هذا الفصل ساقط من ث ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة المائدة هـ

(٣) سورة النساء ١٢

مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قَبِلْتُ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ <sup>(١)</sup> وقيد الردة بالموت عليها والوفاة على الكفر ، فوجب ردُّ الآية المطلقة إليها والألفقَى بإجباط الأعمال إلا بشرط الوفاة عليها ؛ وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وإن كان قد تورع في هذا التصريح .

ومن هذا الإطلاق تحريم الدم وتقييده في موضع آخر بالسفوح . وقوله : ﴿ فَانْسَحُوا يَوْجُوهَكُمْ وَأَبْذِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال في موضع آخر : ﴿ مِنْهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> . فإنه لو قيل : نحن نرى من يطلب الدنيا طلبا حثيثا ولا يحصل له منها شيء ! قلنا : قال الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فعلق ما يريد بالمشيئة والإرادة .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه معاق .

## نبي

اختلف الأصوليون في أن حلَّ اللطيق على اللقيد : هل هو من وضع اللفظة أو بالتباس على مذهبين ، والأولون يقولون : الرب من مذهبها استجاب الإطلاق اكتفاء باللقيد

(٢) سورة النساء ٤٣

(١) سورة البقرة ٢١٧

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة الإسراء ١٨

(٤) سورة الشورى ٢٠

(٧) سورة المؤمن ٦٠

(٦) سورة البقرة ١٨٦



وطلبا للإيجاز والاختصار ؛ وقد قال تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
والمراد « عن اليمين قعيد » ؛ ولكن حُذِفَ لدلالة الثاني عليه .

وزعم بعضهم أن القرآنَ كآلآية الواحدة ؛ لأنَّ كلام الله تعالى واحد ؛ فلا بُدَّ أن يكون المطلق كالتقيد .

قال إمام الحرمين : وهذا غلط ؛ لأنَّ للوصوف بالاتحاد الصفة القديمة المحتزمة بالذات ؛ وأما هذه الألفاظ والعبارات فمحسوس تمددها ، وفيها شيءٌ وثيقه ؛ كالإثبات والنفي ، والأمر والنهي ؛ إلى غير ذلك من أنواع التناقض التي لا يوصف الكلام القديم بأهـ [ اشتمل <sup>(٢)</sup> عليها .

\*\*\*

والثاني كإطلاق صوم الأيام في كفارة اليمين ، وقيدت بالتابع في كفارة الظهار والقتل ، وبالتفريق في صوم التمتع ؛ فلما تجاذب الأصل تركناه على إطلاقه .

هذا كله إذا كان الحكمان بمعنى واحد ؛ وإنما اختلفا في الإطلاق والتقييد ؛ فأما إذا حُكِمَ في شيءٍ بأمورٍ لم يحكم في شيءٍ آخر ينقض تلك الأمور وسُكِتَ فيه عن بعضها . فلا يقتضى الإلحاق ، كالأمر بنسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، وذكر في التيمم عضوين فلم يكن في الأمر بمسح الرأس وغسل الرجلين في الوضوء دليلٌ على مسحها بالتراب في التيمم . ومن ذلك ذكر العتق والصوم والطعام في كفارة الظهار ، ولم يذكر الإطعام في كفارة القتل ؛ فلم يجمع بينهما في إبدال الطعام عن الصيام .

وقريب من هذا قول السلف في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أن اللام مبهمه ، وعَنَوْنَا بذلك أن الشرط في الربائب خاصة .

(٢) زيادة يحضيا السابق

(١) سورة ق ١٧

(٢) سورة النساء ٢٣

(٣) برهان - ثان

## قاعدة

### في الصوم والخصوم

لا يستدل<sup>(١)</sup> بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التصيم ؛ ويستفاد ذلك من السياق ، ولهذا قال الشافعي : اللفظُ بين في مقصوده ، ويحتمل في غير مقصوده .

فنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾<sup>(٢)</sup> لا يصلح الاحتجاج بها في إيجاب الزكاة في قليل الذهب والفضة وكثيره ، وفي للتنوع منها من الحلي وغيره .  
الآ ترى أن مَنْ مَلَكَ دون النصاب منها غيرُ داخل في جملة المتوعدّين بترك الإفلاق منها ؛ وهذا يدلُّ على أن القصد من الآية إثبات الحكم في ترك أداء الواجب من الزكاة منها ؛ وفيها دليلٌ على وجوب الزكاة فيهما ، وليس فيها بيان مقدار ما يجب من الحق فيهما .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَقْرَبِهِمْ حَافِظُونَ ... ﴾<sup>(٣)</sup> الآية ، القصد منها مدح قوم صانوا فروجهم مما لا يحل ، ولم يوافقوا بها إلا مَنْ كان يملك النكاح أو الممين ؛ وليس في الآية بيانٌ ما يحل منها وما لا يحل<sup>(٤)</sup> ، ثم إذا احتجج إلى تفصيل ما يحل بالنكاح وملك الممين صيرَ إلى ما قصد ، وتفصيله بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾<sup>(٥)</sup> الآية .

(١) هذا الفصل ساقط من ت ؛ وهو في م وحواشي ط .

(٢) سورة التوبة ٣٤ . (٣) سورة المؤمنون ٥

(٤) لفظ : « وما لا يحل » ساقط من م

(٥) سورة النساء ٢٣

كذا قاله القفال الشافى <sup>(١)</sup> ؛ وفيه نظر لما سبق .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَيْلُّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله : ﴿ مِنْ أَنْخِطِرِ الْأَشْوَدِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فلو تعلق متعلق بقوله : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> في إباحة أكل أو شرب كل شيء قد اختلف فيه لكان لا معنى له ؛ لأن المخاطب قد قُفِّلَ عن أنها لم تر مصيئة لذلك ، بل مبيحة لحكم جواز الأكل والشرب واللباشرة إلى التجرد فمأ ما كان الناس عليه من حظر ذلك على من نام ، فبين في الآية إباحة ما كان محظوراً ، ثم أطلق لفظ الأكل والشرب واللباشرة لا على معنى إباحة الحكم فيما يعمل من ذلك وما يحرم . ألا ترى أنه لا يدخل فيه شرب الخمر والدم وأكل الميتة ولا للباشرة فيما لا يبيح منه الرد ؛ ومثله في القرآن كثير . وهذا يدل على أن النظر في المصوم إلى اللأنى لا لإطلاق اللفظ .

قال القفال : ومن ضبط هذا الباب أعاد علما كثيراً .

## فصل

[ الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب ]

وما تَشْتَمَرُّ منه الأحكام تنبيه الخطاب ؛ وهو إما في الطلب كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أَفْزَ ﴾ <sup>(١)</sup> فنيه عن التقليل منية على الكثير ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> يدل على تحريم الإخراق والإتلاف .

(١) هو الإمام أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفال الشافى القبة الشافى ؛ كان قتيباً أصولياً ثوبياً عديداً ، مات بالشام سنة ٣٦٥ . الباب ٢ : ٢٧٥ .

(٢) سورة الإسراء ٢٣

(٣) سورة البقرة ١٨٧

(٤) سورة النساء ٧

وإما في الخبر :

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ بِالتَّيْبَةِ بِالْقَلِيلِ <sup>(١)</sup> عَلَى الْكَثِيرِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> فَتَبَّ عَلَى أَنْ الرَّطْلَ وَالْقَنْطَارَ لَا يَضِيعُ لَكَ عِنْدَهُ . وَكَقَوْلِهِ : ﴿ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ قَلِيلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَمَا يَزُبُّ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَمْلِكْ قَطِيرًا أَوْ قِطْمِيرًا مَعَ قَلْبِهِمَا ، فَهُوَ عَنْ مَلِكٍ مَا فَوْقَهُمَا أَوَّلَى . وَعَلِمَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَزِبْ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مَعَ خِفَائِهِ وَدَقَّتِهِ ، فَهُوَ بِأَلَّا يَذْهَبُ عَنْهُ الشَّيْءُ الْجَلِيلُ الظَّاهِرُ أَوَّلَى .

وإما بالكثير على القليل ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ قِيُنظَارِ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٧)</sup> فَهَذَا مِنَ التَّيْبَةِ عَلَى أَنَّهُ <sup>(٨)</sup> يُؤَدِّي إِلَيْكَ الدِّينَارَ وَمَا تَحْتَهُ . ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يَذْبِذْكَ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٩)</sup> فَهَذَا مِنَ الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ التَّيْبَةُ بِالْقَلِيلِ عَلَى الْكَثِيرِ ؛ فَلَوْلَ التَّيْبَةِ عَلَى أَنَّكَ لَا تَأْمَنُهُ بِقَنْطَارٍ ، بِعَكْسِ الْأَوَّلِ .

ومثل قوله في فرش أهل الجنة : ﴿ بَطَانَتُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ؛ وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَهْلَ مَا عِنْدَنَا هُوَ الْإِسْتَبْرَقُ الْقَتِي هُوَ الْخَشِيشُ مِنَ الدِّيبَاجِ ، فَإِذَا كَانَ بَطَانُ [ فَرَش ] <sup>(١١)</sup> أَهْلِ الْجَنَّةِ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ أَنْ وَسْجُوهَا فِي الطُّوِّ إِلَى غَايَةِ لَا يُقْبَلُ مِثْلُهَا .

وكذلك قوله في شراب أهل الجنة : ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾ <sup>(١٢)</sup> وَإِنَّمَا يُرَى <sup>(١٣)</sup> مِنَ الْكَأْسِ الْخِتَامُ ، وَأَعْلَى مَا عِنْدَنَا رَائِحَةُ الْمِسْكِ ، وَهُوَ أَدْنَى شَرَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؛ فَلْيَتَبَيَّنْ

(٢) سورة الزلزلة ٧  
(٤) سورة النساء ١٢٤  
(٦) سورة يونس ٦١  
(٨) ت : « أَنْ »  
(١٠) تكملة من ت  
(١٢) ت : « نَعِيمِي » تصحيف

(١) ت : « بِالْقَلِيلِ »  
(٣) سورة ظر ١٣  
(٥) سورة النساء ٤٩  
(٧) سورة آل عمران ٧٥  
(٩) سورة الرحمن ٥٤  
(١١) سورة الطغنين ٢٦

الأيب إذا كان الثقل الذى فيه للسك أثنى يكون حشو الكأس فيظهر فضل حشو الكأس بفضل الختام ؛ وهذا من التنبيه [الحق] <sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿ الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فنه على حصول البركة فيه من باب أولى .

\*\*\*

واعلم <sup>(٣)</sup> أن هذا النوع البديع يُنظر إليه من سِتَرِ رقيق ، وطريق تحصيله فهم للمنى وتقيده من سياق الكلام ؛ كما فى آية التأنيف ؛ فإننا نعلم أن الآية إنما سبقت لاحترام الوالدين وتوقيرهما ، ففهمنا منه تحريم الشتم والضرب ، ولو لم يُفهم للمنى لا يلزم ذلك ؛ لأن الملك الكبير يتصور أن يقول لبعض مبيده : اقل قرنى ولا تقل له : أف ؛ ويكون قصده الأمن عن مزاحته فى الملك ؛ فثبت أن ذلك إنما جاء لفهم للمنى .

فإن قيل : فإذا ابتنى الفهم على تخيل للمنى كانت بطريق القياس كما صار إليه الثاني !

قيل : ما يتأخر من نظم الكلام وما يقدم ففهمه على اللفظ ويتقن به لا يكون قياسا حقيقيا ، لأن القياس ما يحتاج فيه إلى استنباط وتأمل ، فإن أطلق القائل بأنه قياس اسم القياس عليه وأراد ما ذكرناه فلا مضايقة فى التسمية .

## فصل

[ فى الحكم على الشيء مقيدا بصفة ]

وقد <sup>(٤)</sup> يحكم على الشيء مقيدا بصفة ، ثم قد يكون ما سبكت عنه بخلافه ، وقد يكون

(٢) سورة الإسراء ١

(١) تمسكة من ط

(٣) من هنا إلى آخر الفصل ساقط من ت ، وهو فى م ، وعلوية ط .

(٤) وهذا الفصل أيضا ساقط من ت ؛ وهو فى م وعلوية ط .

مثله ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ وقوله : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ فأشترط أولاد الصلب تنبيها على إباحة حلائل أبناء الرضاع <sup>(٤)</sup> ؛ وليس في ذكر الحلائل إباحة مَنْ وطئه الأبناء من الإمام بملك الممين . وهذه الآية مما اجتمع فيه النوعان - أعنى المخالفة والمائلة .

وكذلك قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي آبَائِنَّ وَلَا أَبْنَائِنَّ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية ، فيه وقوع الجناح في إبداء الزينة لمن عدا للذكورين من الأجانب ، ولم يكن فيه إبدؤها قرابة الرضاع .

ومن الثاني قوله تعالى في الصيد : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِمَّنْكُمْ مُمْتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> . فإن القتل إتلاف والإتلاف عمنده وخلوه ؛ فيستدل به على أن التمتع ليس بشرط .

فإن قيل : فما فائدة التقييد في هذا القسم إذا كان السكوت عنه مثله ، وهلا حُذِفَت الصفة واقتصِر على قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِمَّنْكُمْ ﴾ ؟

قلنا : لتخصيص الشيء بالذكر فوائد : منها اختصاصه في جنسه بشيء لا يشركه فيه غيره من جملة الجنس ؛ كما في هذه الآية - أعنى قوله : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مِمَّنْكُمْ مُمْتَعِدًا ﴾

(١) سورة الطلاق ٢

(٢) سورة النساء ٢٣

(٣) سورة المبرات ٦

(٤) حاشية م : « الظاهر أبناء النبي ولا غيلة ابن الرضاع تحرم » .

(٥) سورة الأحزاب ٥٥ وبينها : ﴿ وَلَا إِخْوَانِينَ وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِينَ وَلَا أَبْنَاءَ أَخَوَاتِينَ وَلَا نِسَائِينَ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ ﴾ .

(٦) سورة المائدة ٩٥

إلى قوله : ﴿ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> إن التصديق إنما خص بالذكر لما عطف عليه في آخر الآية من الانتقام الذي لا يقع إلا في العمد دون الخطأ .

ومنها ما يخص بالذكر نظما له على سائر ما هو من جنه ؛ كقوله تعالى : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْقِمُوا الْقَيْمَ فَلَا تَطْلُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> خص النهي عن الظلم فيهم ، وإن كان الظلم منها عنه في جميع الأوقات تضيلا لهذه الأشهر ونظما للوزر فيها . وقوله : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسْوَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنها أن يكون ذلك الوصف هو الثالب عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَذَرَانِيَكُمْ إِلَّا فِي حُجُورِكُمْ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، فإن الثالب من حال الرية أنها تكون في حبر أمها . ونحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية خص هذه الأوقات الثلاثة بالاستئذان ، لأن الثالب تبذل البدن فيهم ، وإن كان في غير هذه الأوقات ما يوجب الاستئذان فيجب . وكذلك قوله : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهُوا حَدُودَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> فالافتداء يجوز مع الأمر . وقوله : ﴿ فَلْيَسْ عَلَىٰكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَانِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ <sup>(١٠)</sup> فخرى التصديق بالسفر ؛ لأن الكاتب إنما يُدَمُّ غالبا فيه ؛ ولا يدل على منع الرهن إلا في السفر ، كما صار إليه مجاهد .

(٢) سورة التوبة ٣٦ .

(٤) سورة النساء ٢٣ .

(٦) سورة البقرة ٢٢٩ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٢ .

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٥) سورة التور ٥٨ .

(٧) سورة النساء ١٠١ .

## النوع الثالث والثلاثون في معرفة حبله

وقد أفرد من للتأخرين بالتصنيف العلامة نجم الدين الطوفي<sup>(١)</sup> رضى الله عنه .

اعلم أن القرآن العظيم قد اشتمل على جميع أنواع البراهين والأدلة ؛ وما من برهان ودلالة وتقسيم وتحديد شئ من كليات المعلومات العقلية والسمعية إلا وكتاب الله تعالى قد نطق به ، لكن أوردته تعالى على عادة العرب دون دقائق طرق أحكام للتكلمين لأمرين :

أحدهما بسبب ما قاله : ﴿ وَتَأْتِيَنَا مِنْ رَبِّهِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُبَيِّنُ لَكُمْ... ﴾<sup>(٢)</sup> الآية .

والثاني أن للآلة<sup>(٣)</sup> إلى دقيق الحاجة<sup>(٤)</sup> هو المأجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام ؛ فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذى يفهمه الأكثرون لم يتخط إلى الأغصم الذى لا يعرفه إلا الأقلون ولم يكن ملغزا ، فأخرج تعالى مخاطباته فى حاجة خلقه فى أجل صورة تشتمل على أدق دقيق ، تفهم الامة من جليلها ما يقنعهم ويؤثرهم الحجة ، وتفهم الخواص من أثنائها ما يوقى على ما أدركه فهم الخطباء .

(١) هو العلامة سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم اللغوي باين أبي الباس الحنبلي نجم الدين الطوفي للتوفى سنة ٧١٦ . المورد الكسنة ٢ : ١٥٤ .

(٢) سورة إبراهيم ٤ .

(٣) ت : « اللآل » صوابه فى ط ، و م . الإتيان ٢ : ١٣٥ .

(٤) ت : « الحاجة » تصحيف .



وعلى هذا حمل الحديث الروي : « إن لكل آية ظهراً وبطناً ولكل حرف حداً ومطلماً » ، لا على ما ذهب إليه الباطنية ، ومن هذا الوجه كلٌّ من كان حظه في العلوم وفركان نصيبه من علم القرآن أكثر . ولذلك إذا ذكر تعالى حجةً على ربيوبته ووحدانته أتبعها مرة بإضافته إلى أولى العقل ، ومرة إلى السامعين ، ومرة إلى المفكرين ، ومرة إلى للتذكرين ، تنبيهاً أن بكل قوة من هذه القوى يمكن إدراك حقيقته منها ، وذلك نحو قوله : ﴿ إِنِّي فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وغيرها من الآيات .

\*\*\*

واعلم أنه قد يظهر منه بدقيق الفكر استنباط البراهين العقلية على طرق التشكيك ؛ فمن ذلك الاستدلال على حدوث العالم بتغير الصفات عليه وانتقاله من حال إلى حال ، وهو آية الحدوث ، وقد ذكر الله تعالى في احتجاج إبراهيم الخليل <sup>(٢)</sup> عليه السلام استدلاله بحدوث الأقل على وجود الحدوث والحكم على السموات والأرض بحكم التغيرات الثلاث وهو الحدوث ، طرداً للدليل في كل ما هو مدلوله ، لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية .

ومن ذلك الاستدلال على أن صانع العالم واحد بدلالة التمانع للشار إليه في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ لأنه لو كان للعالم صانعان لكان لا محرم تديرهما على نظام ، ولا ينسق على إحكام ، ولكان المعجز يلحقهما أو أحدهما ؛ وذلك لو أراد أحدهما إحياء جسم ، وأراد الآخر إماتته ؛ فإما أن تنفذ إرادتهما فتناقض لاستحالة تجزؤ الفعل إن فرض الاتفاق ، أو لامتناع اجتماع الضدين إن فرض الاختلاف . وإما

(١) سورة الرعد ٤ .

(٢) هو ما حكاه الله تعالى في سورة الأنعام في الآيات ٧٦ - ٧٨ .

(٣) سورة الأنبياء ٢٢ .



غاية البيان في رد الشيء إلى نظيره ، والجمع بينهما من حيث تبديل الأعراس عليها .  
 خامسها : في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعِثُ اللهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾  
 بَلَى وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . لَيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يُخْتَلِفُونَ فِيهِ  
 وَلَيُبينَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهمْ كَانُوا كَاذِبِينَ ﴿ <sup>(١)</sup> . وتحريرها كما قاله ابن السيد <sup>(٢)</sup> :  
 إن اختلاف المختلفين في الحق لا يوجب اخلااب الحق في نفسه ؛ وإنما تختلف  
 الطرق الموصلة إليه ، والحق في نفسه واحد ، فلما ثبت أن هاهنا حقيقة موجودة  
 لا محالة ، وكانت لا سبيل لنا في حياتنا هذه إلى الوقوف عليها وقوفاً يوجب  
 الائتلاف ، ويرفع عنا الاختلاف ، إذ كان الاختلاف مركزاً في فطرنا ، وكان  
 لا يمكن ارتفاعه وزواله إلا بارتفاع هذه الجبلية ، ونقلها إلى جبلية غيرها - صَحَّ ضرورةً  
 أن لنا حياة أخرى غير هذه الحياة ، فيها يرتفع الخلاف والفتاد ؛ وهذه هي الحال التي وعد  
 الله بالمصير إليها فقال : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولا بد من كون ذلك  
 باضطرار ؛ إذ كان جواز الخلاف يقتضي الائتلاف ، لأنه نوع من للضاف ، وكان لا بد  
 من حقيقته ، فقد صار الخلاف الموجود كما ترى أوضح دلائل على كون البعث الذي  
 يفكره للسكران .

(١) سورة النحل ٣٨ ، ٣٩

(٢) هو عباد الله بن محمد بن السيد الطليوسي صاحب كتاب أدب الكتاب وغيره من كتب اللغة والأدب ،

توفي سنة ٥٢١ هـ . إنباء الرواة ٢ : ١٤١

(٣) سورة الحجر ٤٧

## النوع الرابع والثلاثون

### معرفة ناسخه من منسوخه

والعلم به عظيم الشأن ، وقد صنف فيه جماعة كثيرون منهم قتادة بن دعامة <sup>(١)</sup>  
السدوسي ، وأبو عبيد القاسم بن سلام <sup>(٢)</sup> ، وأبو داود السجستاني <sup>(٣)</sup> ، وأبو جعفر <sup>(٤)</sup>  
النحاس ، وهبة الله بن سلام <sup>(٥)</sup> الضرير ، وابن العربي <sup>(٦)</sup> ، وابن الجوزي <sup>(٧)</sup> ، وابن  
الأنباري <sup>(٨)</sup> ، ومكي <sup>(٩)</sup> ، وغيرهم .

- (١) أحد التابعين بالبصرة ؟ ومن روى عن أس بن مالك وسعيد بن السيب وعبد الله بن سرجس وغيرهم . توفى سنة ١١٨ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١٥
- (٢) توفى سنة ٢٢٤ ، وانظر ترجمته وأخباره في إنباء الرواة ٣ : ١٢
- (٣) هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق أبو داود السجستاني ، صاحب السنن ، توفى سنة ٢٧٥ :  
ابن خلكان ١ : ٢١٤
- (٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الرازي أبو جعفر النحاس ، أحد أئمة العلم والفقه بمصر ؟  
وكتابه الناسخ والنسخ ، ذكره الفضلي وأثنى عليه ؟ طبع بمصر مطبعة المعادة ١٣٢٣ ، توفى سنة ٣٣٨ ،  
وانظر إنباء الرواة ١ : ١٠١
- (٥) طبع كتابه بمصر مطبعة مصرية سنة ١٣١٥ هـ ( بمحاكاة أسباب النزول الواحدى ) ، ومنه نسخ خلية  
بدار الكتب للبرية . وهو هبة الله بن سلامة بن أبي القاسم البغدادي ؟ ذكره ابن العماد الحنبلي في  
وفيات سنة ٤١٠ من كتاب عضدات الذهب .
- (٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي ، صاحب كتاب أحكام القرآن . توفى  
على مرحلة من قاس ، سنة ٤٤٦ هـ
- (٧) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي الفقيه الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ واسم  
كتابه : أخبار الرسوخ بمقدار الناسخ والنسخ ؟ طبع مع كتاب مراتب الدلائل لابن حجر بمصر سنة  
١٣٢٢ ، وانظر سجم المطبوعات ٦٧ ، ٨١
- (٨) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن أنباري ، صاحب كتاب الوقت والابتداء ؟ للتوفى  
سنة ٣٢٨
- (٩) هو مكي بن أبي طالب حوش بن محمد بن مختار القيسي القرشي ، التوفى سنة ٣١٣ ؟ أو ورد  
الفضلي في إنباء الرواة ٣ : ٣١٥ نبأ بمصنفاته ؟ ومنها كتاب الإنباح للناسخ التراكب ومنسوخه ، في ثلاثة  
أجزاء ، وكتاب الإنباز في ناسخ التراكب ومنسوخه ، في جزء .

ومن ظريف ما حكى في كتاب هبة الله أنه قال في قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الصَّامَ حَتَّىٰ حُبَّ مِنْسَكَيْنَا وَنَبْنِيَا وَأَسِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> منسوخ من هذه الجملة ﴿ وأسيرا ﴾ ، وللمراد بذلك أسير للشركين ، قرئ الكتاب عليه وابنته تسمع ، فلما انتهى إلى هذا الوضع قالت : أخطأت يا أبت في هذا الكتاب ! فقال لها : وكيف يا بنية ؟ قالت : أجمع السلون على أَنَّ الْأَسِيرَ يُطْعَمُ وَلَا يَقْتُلُ جَوْعًا .

قال الأئمة : ولا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والنسخ ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاص : أنصف الناسخ والنسخ ؟ قال : الله أعلم ، قال : هلكت وأهلك .

والنسخ يأتي بمعنى الإزالة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُخَيِّمُ اللَّهُ آيَاتِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ويأتي بمعنى التبديل كقوله : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وبمعنى التحويل كتناسخ للوارث - بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد .  
ويأتي بمعنى النقل من موضع إلى موضع ، ومنه : « نسخت الكتاب » إذا نقلت ما فيه حاكيا لفظه وخطه . قال مكي : وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن ، وأنكر على النحاس إجازته ذلك ، محجبا بأن التناسخ فيه لا يأتي بلفظ للنسخ ؛ وإنما يأتي بلفظ آخر . وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن بركات السعدي : يشهد <sup>(٤)</sup> لما قلناه النحاس قوله تعالى :

(١) سورة الإنسان ٨

(٢) سورة الحج ٥٢

(٣) سورة البقر ١٠٦

(٤) ذكر السيوطي في البنية ٧٤ أن لحمد بن بركات كتابا في الناسخ والنسخ سماه الإيجاز في معرفة ما في القرآن من منسوخ وناسخ ، الله للأفضل بن أمير الجيوش .

﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْنِسُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وقال : ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلٌّ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نوحاً جبرئيل في أم الكتاب ، وهو اللوح المحفوظ كما قال : ﴿ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَطْهَارُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

ثم اختلف العلماء ، قيل : للنسخ ما رفع تلاوة تنزيه ، كما رفع العمل به . ورد بما نسخ الله من التوراة بالقرآن والإنجيل وما متولون .

وقيل : لا يقع النسخ في قرآن يُلَى وينزل . والنسخ مما خص الله به هذه الأمة في حكم من التيسير <sup>(٤)</sup> ، ويفر <sup>(٥)</sup> هؤلاء من القول بأن الله ينسخ شيئاً بعد نزوله والعمل به ؛ وهذا مذهب اليهود في الأصل ، فلنا <sup>(٦)</sup> منهم أنه بُدِء ، كالذي يرى الرأي ثم يبدله ؛ وهو باطل ، لأنه يبان مدة الحكم ، ألا ترى الإحياء بعد الإمامة وعكسه ، وللرض بعد الصحة وعكسه ، والقر بعد النفي وعكسه ؛ وذلك لا يكون بُدِء ، فكنا الأمر والنهي .

وقيل : إن الله تعالى نسخ القرآن من اللوح المحفوظ الذي هو أم الكتاب ، فأنزله على نبيه ، والنسخ لا يكون إلا من أصل .  
والصحيح جواز النسخ ووقوعه سما وعقلا .

ثم اختلفوا قيل : لا يُنسخ قرآن إلا بقرآن ، لقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾

(٢) سورة الزخرف ٤

(١) سورة البقرة ٢٩

(٣) سورة الواقعة ٧٨ ، ٧٩

(٤) كذا في الأصول ؛ والحق في الإقناع ٢ : ٢١ « في حكم منها التيسير » .

(٥) في ت ، ط : « يقرب » ؛ وصوابه في م (٦) ت : « طنا » ، تحريف .

أَوْ نَفْسَهَا تَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا <sup>(١)</sup> ، قالوا : ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا القرآن .

وقيل : بل السنة لا تنسخ السنة .

وقيل : السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت ، وإن كانت باجتهاد

فلا تنسخه . حكاه ابن حبيب التيسابورى فى تفسيره .

وقيل : بل إحداها تنسخ الأخرى ، ثم اختلفوا فقيل : الآيات إذا أوجبتا حكمين مختلفين وكانت إحداها مقدمة الأخرى ، فالتأخرة ناسخة للأولى ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِ زَكَرَكُم حَيْثُ أَلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ثم قال بعد ذلك : ﴿ وَلَا يَوْمِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا الشُّدُسُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ ﴾ <sup>(٤)</sup> قالوا : فهذه ناسخة للأولى ، ولا يجوز أن يكون لها الوصية والميراث .

وقيل : بل ذلك جائز ، وليس فيها ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نسخ الوصية للوراث بقوله عليه السلام : « لا وصية لوارث » . وقيل : ما نزل بالمدينة ناسخ لما نزل بمكة .

ويجوز نسخ النسخ فيصير الناسخ منسوخاً ، وذلك كقوله : ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ قَوْلِي دِينِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، نسخها بقوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الشَّارِكِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ثم نسخ هذه أيضاً بقوله : ﴿ حَتَّى يُطْعَمُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وقوله : ﴿ فَاعْزُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ونسخه قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الشَّارِكِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ثم نسخها : ﴿ حَتَّى يُطْعَمُوا الْجِزْيَةَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة البقرة ١٨٠

(٤) سورة الكافرون ٦

(٦) سورة التوبة ٢٩

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٢) سورة النساء ١١

(٥) سورة التوبة ٥

(٧) سورة البقرة ١٠٩

## مسألة

[في جواز النسخ بالكتاب]

لا خلاف في جواز نسخ الكتاب بالكتاب ، قال الله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> وقال : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وذلك نسخ السنة بالكتاب كالقصة في صوم عاشوراء برمضان وغيره .

واختلف في نسخ الكتاب بالسنة ، قال ابن عطية : حذاق الأمة على الجواز ، وذلك موجود في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » ، وأبى الشافعي ذلك <sup>(٣)</sup> ؛ والحجة عليه من قوله في إسقاط الجُلْد في حد الزنا عن التيب الذي رجم ، فإنه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم .

قلنا : أما آية الوصية فقد ذكرنا أنَّ ناسخها القرآن ، وأما ما نقله عن الشافعي فقد اشتهر ذلك لظاهر لفظ ذكره في الرسالة <sup>(٤)</sup> ، وإنما مراد الشافعي أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له ، وهذا تعظيم لقدر الوجين وإبانة تعاضدهما وتوافقهما ؛ وكل من تكلم على هذه المسألة لم يفهم مراده .

وأما النسخ بالآية فليس بنسخ بل تخصيص ، ثم إنه ثابت بالقرآن الذي نسخت تلاوته ، وهو : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة النحل ١٠١

(٤) انظر فتح الباري ١٧ : ١٢٧

(١) سورة البقرة ١٠٦

(٣) انظر الرسالة ص ١٣٧ - ١٤٦

(٥) انظر فتح الباري ١٧ : ١٢٧



## فصل

[ فيما يقع فيه النسخ ]

الجمهور على أنه لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي . وزاد بعضهم الإخبار وأطلق ،  
وقيدوا آخرون بالتي يراد بها الأمر والنهي .

### تنبيهات

## التنبيه الأول

[ في قسم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله ]

اعلم أن سور القرآن العظيم [تنقسم] بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخل إلى أقسام<sup>(١)</sup> :  
- أحدها ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ ، وهي ثلاث وأربعون سورة : وهي القائمة ،  
ثم يوسف ، ثم يس ، ثم الحجرات ، ثم الرحمن ، ثم الحديد ، ثم الصف ، ثم الجمعة ،  
ثم التحريم ، ثم اللك ، ثم الحاقة ، ثم نوح ، ثم الجن ، ثم الرسلات ، ثم النبا ، ثم  
التنازعات ، ثم الانقطار ، ثم المطففين ، ثم الانشقاق ، ثم البروج ، ثم الفجر ، ثم البلد ،  
ثم الشمس ، ثم الليل ، ثم الضحى ، ثم الانشراح ، ثم القلم ، [ثم القدر]<sup>(٢)</sup> ، ثم  
الانفكاك ، ثم الزلزلة ، ثم العاديات ، ثم القارعة ، ثم الهاكم ، ثم الهمة ، ثم القيل ،  
ثم قريش ، ثم الدّين ، ثم الكوثر ، ثم النصر ، ثم تبت ، ثم الإخلاص ، ثم  
المعوذتين<sup>(٣)</sup> .

(١) أورد هذه الأقسام إمام جة الله بن سلام في كتابه من ١٥ وما بعدها .

(٢) تكلم من كتاب النسخ والنسخ لاين سلامة .

(٣) في كتاب ابن سلامة : « الناس » .

وهذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه هوى لا أمر <sup>(١)</sup>.

والثاني : ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ ، وهى ست سور : القنق ، والحشر ، والمناقون ، والتائبين ، والطلاق ، والأعلى .

الثالث : ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ ، وهو أربعون : الأنعام ، والأعراف ، ويونس ، وهود ، والرعد ، والحجر ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، والكهف ، وطه ، والمؤمنون ، والنمل ، والقصاص ، والتكويث ، والروم ، لقمان ، والمزاحم <sup>(٢)</sup> ، واللأشكة ، والصفات ، وص ، والزمر ، والمصاييح <sup>(٣)</sup> ، والزخرف ، والدخان ، والجنات ، والأحقاف ، وسورة محمد ، صلى الله عليه وسلم ، والبراءات ، والنجم ، والقمر ، والرحمن ، والماعز ، والدثر ، والقيامة ، والإنسان ، وعيسى ، والطارق ، والناشئة ، والتين ، والكافرون .

الرابع : ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ ، وهى إحدى وثلاثون سورة <sup>(٤)</sup> : البقرة وآل عمران ، النساء ، والمائدة ، والأعراف ، والأهال ، والتوبة ، وإبراهيم ، والنحل ، وبنو إسرائيل ، ومريم ، وطه ، والأنبياء ، والحج ، والمؤمنون ، والنور ، والفرقان ، والشعراء ، والأحزاب ، وسبا ، والمؤمن ، والشورى ، والقتال ، والقاريات ، والطور ، والواقعة ، والجمعة ، والممتحنة ، والزمل ، والدثر ، والتكوير ، والعصر .

ومن غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ ، قيل ولا نظير لها فى القرآن ، وهى قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا

(١) عبارة ابن سلامة : « وهذه السور التى فيها ناسخ ولا منسوخ ؛ وهى السور التى ليس فيها أمر ولا نهى ، ومنها سور فيها نهى وليس فيها أمر ، ومنها فيها أمر وليس فيها نهى » .

(٢) هى سورة البقرة .

(٣) هى سورة فصلت .

(٤) كذا فى الأصول ويلاحظ أنه أورد اثنين وثلاثين .

أَعْتَدَ بِهِمْ<sup>(١)</sup> ، بمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فهذا ناسخ قوله : ﴿ عَلَيْكُمْ أَقْسَمُ ﴾ ذكره ابن العربي في أحكامه<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

## التنبيه الثاني<sup>(٣)</sup>

[ في ضروب النسخ في القرآن ]

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وَبَقِيَ حُكْمُهُ فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال في سورة النور : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموا ألبتة نكالا من الله » ، ولهذا قال عمر : لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتب الله ، لكتبها يدي . رواه البخاري في صحيحه معلقا<sup>(٤)</sup> .

وأخرج ابن جبان في صحيحه عن أبي بن كعب قال : كانت سورة الأحزاب تُؤازى سورة النور ، فكان فيها : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموا » .

وفي هذا سؤالان : الأول : ما القائدة في ذكر الشيخ والشيخة ؟ وملا قال : المحسن والمحصنة ؟ وأجاب ابن الحاجب في أماليه عن هذا بأنه من البديع في اللبابة ؛ وهو أن يمتزج من الجنس في باب التعميم بالأخص فالأخص ، وفي باب للدخ بالأكثر والأعلى ، فيقال : لمن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده ، والراد : يسرق ربع دينار فصاعدا إلى أعلى ما يسرق . وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به ؛ كما جاء في الحديث : « نمن الله السارق »

(٢) أحكام القرآن ٢٠٠

(١) سورة الثالثة ١٠٠

(٣) ت ، ط ، : « القسم الثاني » ، وسواها في م وحشية ط .

(٤) تله المافظ ابن كثير في التفسير ٣ : ٢٦١ .

يسرق البيضة فتقطع يده <sup>(١)</sup> وقد علم أنه لا تقطع في البيضة ، وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه القضاة .

الثاني: أن ظاهر قوله : «لولا أن يقول الناس ...» الخ أن كتابتها جائزة ، وإنما منعه قول الناس ، والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه ، وإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأن هذا شأن للكتوب . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يبرح على مقال الناس ؛ لأن مقال الناس لا يصلح مانعا .

وبالحجة فهذه اللازمة مشكلة ، ولعله كان يستقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم ، ومن هنا أنكر ابن ظفر في «الينبوع» <sup>(٢)</sup> عد هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، ومما يلتبس <sup>(٣)</sup> ، والفرق بينهما أن المنسأ لفظه قد يعلم حكمه ويثبت أيضا ، وكذا قاله غيره في القراءات الشاذة ، كالحجب التابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآنا فنسخت تلاوتها ؛ لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة <sup>(٤)</sup> .

ومهم من أجاب عن ذلك بأن هذا كان مستفيضاً عندهم وأنه كان متلوّاً من القرآن فأثبتنا الحكم بالاستفاضة ، وتلاوته غير ثابتة بالاستفاضة . ومن هذا الضرب ما رواه مسلم في صحيحه <sup>(٥)</sup> عن أبي موسى الأشعريّ إنا كنا قرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أني أحفظ منها : «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لآبى واديا

(١) رواه البخارى في كتاب الملوود ٤ : ١٧٢

(٢) كتاب الينبوع في التفسير لأبي عبد الله بن ظفر محمد بن محمد المقل النوفى سنة ٥٦٨ هـ ، ومنه أجزاء متفرقة من نسخة خطية يدعى الكتب للصرة برقم ٣١٠ تحمى .

(٣) م : «يلبان» .

(٤) انظر الكلام على حكم القراءة الشاذة في الجزء الأول من ٣٣٢ .

(٥) كتاب الزكاة ٢ : ٧٢٦

ثالثاً ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا للتراب . وكُنَّا قَرَأَ سورة نَشَبُهَا لِإِحْدَى الْمَسْبُوحَاتِ <sup>(١)</sup> فَأَنْبِئَهَا ؛ غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ . فَكُتِبَ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ فَتَسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

وذكر الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر <sup>(٢)</sup> للنادي في كتابه " الناسخ والمنسوخ " : مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتنا القنوت في الوتر ، قال : ولا خلاف بين الماضين والتأخرين أنها مكتوبة في المصاحف للنسوبة إلى أبي بن كعب ، وأنه ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أقره إياها ، ونسب سورتنا الخلع والخفد .

وهنا سؤال ، وهو أن يقال : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا أُبْقِيَ التلاوة ليجمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب " القنوت " <sup>(٣)</sup> فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في السابعة إلى بذل النفوس بطريق الفن من غير استئصال لطريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بئمان ، وللنام أذن طريق الرحي .

الضرب الثاني : ما نُسِخَ حكمه وبقي تلاوته ، وهو في ثلاث وستين سورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، فكانت المرأة إذا مات زوجها ألزمت الترتيب بعد اخفاء المدة حولا كاملا ، وحقها في مال الزوج ، ولا ميراث لها ، وهذا معنى قوله : ﴿ مَتَاعًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية ، فنسخ الله

(١) المسبحات من السور ما انتسخ بطلان ، وسبح ، وسبح ، وسبح اسم ربك .

(٢) ذكره صاحب كشف القنوت ١٩٢١ ، وقال : إنه توفيت ٣٣٤

(٣) هو كتاب فنون الأئمان في عجائب علوم القرآن لابن الجوزي ؛ ومنه نسخة غير كاملة في ١١

التيبوية - ٢٢٢ تحرير .

(٥) سورة البقرة ٢٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣٤

ذلك بقوله : ﴿ يَرْبِضْنَ بِأُنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهذا الناسخ مقدم في النظم على المنسوخ .

قال القاضي أبو المعالى : وليس في القرآن ناسخ تقدم على المنسوخ ، إلا في موضعين ، هذا أحدهما ، والثاني قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ؛ فإنها ناسخة لقوله : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مِنْ أَزْوَاجٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

قلت : وذكر بعضهم موضعا آخر ، وهو قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> هي متقدمة في التلاوة ، ولكنها منسوخة بقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقيل : في تقديم الناسخة فائدة ، وهي أن تستند حكم المنسوخة قبل العلم بنسخها . ويحى موضع رابع وهو آية الحشر في قوله تعالى : ﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية ؛ فإنه لم يذكر فيها شيء للثامنين ، ورأى الشافعى أنها منسوخة بآية الأقال ، وهي قوله : ﴿ وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ قِيسَ حُصَّةُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

واعلم أن هذا الضرب ينقسم إلى ما يحرم العمل به ولا يجتمع كقوله : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ثم نسخ الوجوب .

ومنه قوله : ﴿ وَلَا تَمْتَدُوا بِإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> قيل : منسوخ بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة البقرة ٧٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٥٠ .

(٣) سورة البقرة ١٤٢ .

(٤) سورة المفسر ٧ .

(٥) سورة الأقال ٦٥ .

(٦) سورة البقرة ١٩٤ .

(٧) سورة الأحزاب ٥٢ .

(٨) سورة البقرة ١٤٤ .

(٩) سورة الأقال ٤١ .

(١٠) سورة البقرة ١٩٠ .

وقوله : ﴿وَمَا أَزِيدُ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يَسْكُمُ﴾ <sup>(١)</sup> نسخها آيات القيامة والكتابات والحساب .

وهنا سؤال ، وهو أن يُسأل : ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة ؟  
والجواب من وجهين : أحدهما أن القرآن كما يتلى ليُتَرَفَّ الحكم منه ، والعمل به ،  
فيتلى لكونه كلام الله تعالى فيتاب عليه ، فترك التلاوة لهذه الحكمة .  
وثانيهما أن النسخ غالباً يكون للتخفيف ، فأُخِفَّتِ التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع للشفقة ،  
وأما حكمة النسخ قبل العمل ، كالصدقة عند التجوى فيتاب على الإيمان به وعلى نية طاعة الأمر .  
الثالث : نسخها جميعاً ، فلا تجوز قراءته ولا العمل به ، كآية التحريم بشر رمضان  
فَنُسِخَ بِخَمْسٍ ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَشْرَ رَمَضَانَ مَطُومَات ، فَتُخِينُ بِخَمْسِ  
مَطُومَات ، فَتُوفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهِيَ مِمَّا يقرأ من القرآن .  
رواه مسلم .

وقد تكلموا في قولها : « وهي مما يقرأ » فإنَّ ظاهره بقاء التلاوة ، وليس كذلك ، فنهى  
من أجابَ بأنَّ المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كلَّ  
الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعري : نزلت ثم رُفِثَ .

وجعل الواحدى من هذا ما زوى من أبي بكر رضى الله عنه قال : كنا قراء :  
« لا ترضوا عن آياتكم فإنه كفر » ، وفيه نظر .

وحكى القاضي أبو بكر في " الاختصار " عن قوم إنكار هذا الخبر ، لأن

الأخبار ، فيه أخبار آحاد ، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد لا حجة فيها .

وقال أبو بكر الرازي : نسخ الرسم والتلاوة إما يكون بأن ينسخهم الله إياه ويرفعه من أوهامهم ، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف ، فيندرس على الأيام كما ركب الله القديعة التي ذكرها في كتابه في قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَنِي الضَّحْفِ الْأَوَّلَى . صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولا يعرف اليوم منها شيء . ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم حتى إذا توفى لا يكون مثلاً في القرآن ، أو يموت وهو مثله موجود في الرسم ، ثم ينسخه الله ويرفعه من أذهانهم ، وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم .

## قاعدة

قال ابن العربي <sup>(٢)</sup> : قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> فاسخه لمائة وأربع عشرة آية ، ثم صار آخرها ناسخاً لأولها ، وهي قوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قلوا : وليس في القرآن آية من للنسخ ثبت حكمها ست عشرة سنة إلا قوله في الأحقاف : ﴿ قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعَايِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وناسخها أول سورة الفتح .

(٢) كتاب أحكام القرآن ١ : ٢٠١ .

(٤) سورة التوبة ١٩

(١) سورة الأمل ١٨ ، ١٩

(٣) سورة التوبة ٥

(٥) سورة الأحقاف ٩٠



قال ابن العربي <sup>(١)</sup> : ومن أغرب آية في النسخ قوله تعالى : ﴿ خُذِ الزُّكْرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ ، أولها وآخرها منسوخان ، ووسطها يحكم .

وقسمه الواحدى أيضاً إلى نسخ ما ليس بثابت التلاوة كمشر رضات ، وإلى نسخ ما هو ثابت التلاوة بما ليس بثابت التلاوة كنسخ الجلد في حق المحصنين بالرجم ، والرجم غير متلواً الآن ، وأنه كان يتلى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحكم ثبت والقراءة لا تثبت ، كما يجوز أن تثبت التلاوة في بعض ولا تثبت الحكم . وإذا جاز أن يكون قرآن ولا يسل به جاز أن يكون قرآن يسل به ولا يتلى ؛ وذلك أن الله عز وجل أعلم بمصلحتنا ، وقد يجوز أن يسل من مصلحتنا تعلق العمل بهذا الوجه .

\*\*\*

## التنبيه الثالث

[ في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر ]

قسم بعضهم النسخ من وجه آخر إلى ثلاثة أضرب :

الأول : نسخ للأمر به قبل امتثاله ، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة ، كما مر الخليل جذبه ولده ، وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا تَاجَبْتُمْ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْهِ تَحِيَّاتُكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ثم نسخه سبحانه بقوله : ﴿ أَشْفَقْتُمْ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .

الثاني : ويسمى نسخاً تجوّزاً ، وهو ما أوجبه الله على من قبلنا حكمه القصاص <sup>(٤)</sup> ،

(٢) سورة الأعراف ١٩٩

(١) انظر أحكام القرآن ١ : ٣٣٨

(٣) سورة الحجاة ١٢ ، ١٣

(٤) وهو قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٨ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... ﴾ الآية .

ولذلك قال عقب تشريع الآية : ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> وكذلك ما أمرنا الله به أمراً إيجابياً ثم نسخ ، كنسخه التوجه إلى بيت الله القدس بالكعبة ، فإنَّ ذلك كان واجبا علينا من قضية أمره باتباع الأنبياء قبله ، وكنسخ صوم يوم عاشوراء برمضان .

الثالث : ما أمر به لسبب ثم يزول السبب ؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر بالمغفرة للذين يرجون <sup>(٢)</sup> لقاء الله ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجihad ونحوها ، ثم نسخه لإيجاب ذلك . وهذا ليس بنسخ في الحقيقة ؛ وإنما هو نسْء ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَوْ نُنْشِئَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فالنْشِئ هو الأمر بالقتال ، إلى أن يقوى المسلمون ، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأدنى .

وبهذا التحقيق يتبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف ، وليست كذلك بل هي من للنسْء ، بمعنى أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعلّه توجب ذلك الحكم ، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر ، وليس بنسخ ، إنما النسخ الإزالة حتى لا يجوز امتثاله أبدا . وإلى هذا أشار الشافعي في " الرسالة " إلى النهي عن ادخال لحوم الأصاحي من أجل الرأفة ، ثم ورد الإذن فيه فلم يحمله منسوخا ، بل من باب زوال الحكم لزوال علته ؛ حتى لو غاب أهل ناحية جماعة مَضْرُورُونَ نلق بأهلها النهي .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، كان ذلك في ابتداء الأمر ، فلما قوى الحال وجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) إشارة إلى الآية ١٤ من سورة المجادلة .

(٤) سورة المائدة ١٠٥

(١) سورة البقرة ٧٨

(٣) سورة البقرة ١٠٦

والمقاتلة عليه . ثم لو فرض وقوع الضعف كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله :  
« بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ » عاد الحكم ، وقال صلى الله عليه وسلم :  
« فإذا رأيت موسى متعباً وشعثاً مطاعاً وإحجاب كل ذي رأيه برأيه فليكن بحضرة نوح » .

وهو سبحانه وتعالى حكيم أنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم حين ضعفه ما يليق  
بتلك الحال رافةً بمن تبعه ورحمة ، إذ لو وجب لأورث حرباً ومشقة ؛ فلما أعز الله  
الإسلام وأظهره ونصره أنزل عليه من الخطاب ما يكافي تلك الحالة من مطالبة الكفار  
بالإسلام أو بأداء الجزية - إن كانوا أهل كتاب - أو الإسلام أو القتل إن لم يكونوا  
أهل كتاب .

ويؤيد هذان الحكيان - أعني السالبة عند الضعف والمسايفة عند القوة - بعود سيئهما ،  
وليس حكم المسايفة ناسخاً لحكم السالبة ، بل كل منهما يجب امتثاله في وقته .

## فائدة

قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَفَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ولم يقل « من القرآن » ؛ لأن  
القرآن ناسخ مهيم على كل الكتب ، وليس يأتي بعده ناسخ له ، وما فيه من ناسخ  
ومنسوخ فطوع وهو قليل ، بين الله ناسخه عند منسوخه ، كنسخ الصدقة عند مناجاة  
الرسول والمدة والقرار في الجهاد ونحوه ؛ وأما غير ذلك فنحن نحقق علماً بالنسخ علم أن غالب  
ذلك من النساء ، ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل ، كالسبل في حق الآتية بالقاضية ،  
فبيّنته السنة ، وكل ما في القرآن مما يدعى نسخاً بالسنة عند من يراه فهو بيان لحكم

القرآن ، وقال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ ؛ وإنما هو نسا وتأخير ، أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة ، أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره ، أو مخصوص من عموم ، أو حكم عام لخاص أو لداخله معنى في معنى . وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخا وليس به ، وأنه الكتاب المهيمن على غيره ، وهو في نفسه متماض ، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## النوع الخامس والثلاثون معرفة موهم المختلف

وهو ما يوم التمارض بين آياته ، وكلام الله جلّ جلاله مُنزّه عن الاختلاف ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولكن قد يقع للبتيء ما يوم اختلافا وليس به ، فاحتيج لإزالته ، كما صُنّف في مختلف الحديث ويان الجمع بينهما ، وقد رأيت قُطرب <sup>(٢)</sup> فيه تصنيفا حسنا ، جمعه على السور .

وقد تكلم في الصدر الأول ، ابن عباس <sup>(٣)</sup> وغيره .

وقال الإمام : وقد وفق الحسن البصري بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِبَشِيرٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بأن قال : ليس المراد في آية الأعراف على ظاهره ؛ من أن الوعد كان ثلاثين ليلة ، ثم بعد ذلك وعده بعشر ؛ لكنه وعده أربعين ليلة جميعا . انتهى .

وقيل : تجري آية الأعراف على ظاهره من أن الوعد كان ثلاثين ، ثم أتم بالعشر ، فاستقرت الأربعون ، ثم أخبر في آية البقرة بما استقر .

(١) سورة النساء ٨٢

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب ؛ أحد العلماء بالنحو واللغة من البصريين ؛ ومن أخذ عن سيبويه ؛ توفي سنة ٢٠٦ هـ ؛ وكتابه هو المسمى بالرد على اللصدين في تنابيه القرآن ؛ ذكره القسطنطيني . وانظر إنباه الرواة ٣ : ٢١٩ .

(٣) أورد السيوطي في الإنباه ٢ : ٢٧ ؛ عن القسطنطيني بن عمرو عن سعيد بن جبير خبر رجل جاء إلى ابن عباس فسأله عن آيات تختلف عليه من القرآن ورد ابن عباس عليها ؛ فأنظر هناك .

(٤) سورة الأعراف ١٤٢ .

(٥) سورة البقرة ٥١

وذكره الخطابي قال : وصحتُ ابنُ أبي هريرة يحكي عن أبي العباس بن سُرَيْج قال : سأل رجل بعض العلماء عن قوله تعالى : ﴿ لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فأخبر أنه لا يُقسم بهذا ، ثم أقسم به في قوله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال ابن سُرَيْج : أيُّ الأسرى أحب إليك ؟ أجيبك ثم أقطعك ، أو أقطعك ثم أجيبك ؟ قال : بل أقطعني ثم أجني ، قال : اعلم أن هذا القرآن نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بحضرة رجال ، وبين ظهراني قوم ، وكانوا أحرص الخلق على أن يحدوا فيه مغمزا ، وعليه مغلنا ، فلو كان هذا عندهم مناقضة لتلقوا به ، وأسرعوا بالرد عليه ؛ ولكن القوم علموا وجهلت ، فلم ينكروا منه ما أنكرت ، ثم قال له : إن العرب قد تدخل « لا » في أثناء كلامها وتلغى معناها ، وأشد فيه آياتا . والقاعدة في هذا وأشباهه أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافا .

## قاعدة

[ عن النزالي في معنى الاختلاف ]

سئل النزالي عن معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فأجاب بما صورته : الاختلاف لفظ مشترك بين معان ، وليس المراد نقي اختلاف الناس فيه ، بل نقي الاختلاف عن ذات القرآن ، يقال : هذا كلام مختلف ، أي لا يشبه أوله آخره في التماسكة ؛ إذ هو مختلف ، أي بعضه يدعو إلى الدين ، وبعضه يدعو إلى الدنيا . أو هو مختلف النظم ؛ فبعضه على وزن الشعر ، وبعضه مُنْزَج ، وبعضه على

أسلوب مخصوص في الجزالة ، وبعضه على أسلوب يخالفه ، وكلامُ الله تعالى منزّه <sup>(١)</sup> عن هذه الاختلافات ، فإنه على منهاج واحد في النظم مناسب أوله وآخره ، وعلى مرتبة واحدة في غاية القصاحة ، فليس يشتمل على التثنية والسمين ، ومسوق لحق واحد ؛ وهو دعوة الخلق إلى الله تعالى ، وصرفهم عن الدنيا إلى الدين ، وكلام الآدميين يتطرق إليه هذه الاختلافات ؛ إذ كلامُ الشعراء والمترسلين إذا قيسَ عليه وجدَّ فيه اختلافٌ في منهاج النظم ، ثم اختلافٌ في درجات القصاحة ؛ بل في أصل القصاحة حتى يشتمل على التثنية والسمين ، فلا تساوى رسالتان ولا قصيدتان ، بل تشتمل قصيدة على أبيات قصيدة ، وأبيات سخيفة ، وكذلك تشتمل القصائد والأشعار على أغراض مختلفة ؛ لأنَّ الشعراء والقصصاء ﴿ فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ يَوْمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فتارة يمدحون الدنيا ، وتارة يذمونها ، وتارة يمدحون الجبن فيسمونه حرماً ، وتارة يذمونه ويسمونه ضعفاً ، وتارة يمدحون الشجاعة ويسمونها صراحة ، وتارة يذمونها ويسمونها تهوراً ، ولا ينفك كلام آدمي عن هذه الاختلافات ، لأنَّ منشأ هذه الاختلافات اختلاف الأغراض ، واختلاف الأحوال ، والإنسان يختلف أحواله ، فتساعده القصاحة عند انبساط الطبع وفرجه ، ويتعذر عليه عند الإقباض . ولتلك تختلف أغراضه فيميل إلى الشيء مرة ويميل عنه أخرى ، فيوجب اختلاف الأحوال والأغراض اختلافاً في كلامه بالضرورة ، فلا تصادف اللسان يتكلم في ثلاث وعشرين سنة ، وهي مدة نزول القرآن ، فيتكلم على غرض واحد ، وعلى منهج واحد ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بشراً مختلف أحواله ؛ فلو كان هذا كلامه أو كلام غيره من البشر لوجد فيه اختلاف كثير ، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن ، وكيف يكون هذا للراد ، وقد قال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قد ذكر في القرآن أنه في نفسه

غير مختلف ؛ وهو مع هذا سبب لاختلاف الخلق <sup>(١)</sup> في الضلال والمسدى ؛ فلم يختلف فيه لكانت أمثال هذه الآيات خلفاء ، وهي أشد أنواع الاختلاف . والله أعلم .

## فصل

[ في القول عند تعارض الآي ] <sup>(٢)</sup>

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني <sup>(٣)</sup> : إذا تعارضت الآي وتعدّر فيها الترتيب [ والجمع ] <sup>(٤)</sup> طلب التاريخ وترك التقدم منها بالمتأخر ، ويكون ذلك نسخاً له ، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين علم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعه على العمل بها .

قال : ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تعزبان عن هذين الوصفين .  
وذكروا عند التعارض مرجحات :

الأول : تقديم للكي على اللدني ؛ وإن كان يجوز أن تكون المكية نزلت عليه صلى الله عليه وسلم بعد عوده إلى مكة واللدنية قبلها ، فيقدم الحكم بالآية للدنية على المكية في التخصيص والتقديم إذ كان غالب الآيات المكية نزولها قبل الهجرة .

الثاني : أن يكون أحد الحكمين على غالب أحوال أهل مكة ، والآخر على غالب

---

(١) م : « الناس » (٢) سقط هذا الفصل من توهو في م وحواشي ط والاختان ٣٠ : ٢  
(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني المعروف بالأستاذ ، والملقب ركن الدين الشافعي ؛ صاحب كتاب جامع الخلفاء في أصول الدين والرد على الملحدين ؛ توفي بنيسابور سنة ٤١٨ هـ .  
ابن خلكان ١ : ٤  
(٤) م : « التوفيق » وما بين التابيتين تسكئة من الإختان .



أحوال أهل المدينة ، فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، مع قوله : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البذل جعل التخصيص في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ <sup>(١)</sup> كأنه قال : إلا من وجب عليه القصاص . ومثل قوله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ونبيه صلى الله عليه وسلم عن قتل صيد مكة ، مع قوله تعالى : ﴿ بِنَاؤُنَا مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فجعل النهي فيمن اصطاده في الحرم ، وخص من اصطاده في الحل وأدخله حيا فيه .

الثالث : أن يكون أحد الظاهرين مستقلا بحكمه ، والآخر مقتضيا لفظا يراد عليه ، فيقدم المستقل بنفسه عند اللامضة والترتيب ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْنَا الْحُجَّ وَالْمُزْمَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، مع قوله : ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقد أجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر ، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون مبيها له ، فيقدم المنع من الإحلال عند المرض بقوله : ﴿ وَأَتَيْنَا الْحُجَّ وَالْمُزْمَةَ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> على ما عارضه من الآية .

الرابع : أن يكون كل واحد من العمومين محولا على ما قصد به في الظاهر عند الاجتهاد ، فيقدم ذلك على تخصيص كل واحد منهما من القصد بالآخر ، كقوله : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بقوله : ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> فيخص الجمع بملك

(٢) سورة البقرة ١٧٨

(٤) سورة الثالثة ٤

(٦) سورة النساء ٢٣

(٤) برهان - ثان

(١) سورة آل عمران ٩٧

(٣) سورة الثالثة ٩٥

(٥) سورة البقرة ١٩٦

اليمين ، بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَينِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(١)</sup> فضمل آية  
الجمع على العموم ، والقصد فيها بيان ما يحل وما يحرم ، وتحمل آية الإباحة على زوال العموم  
فيمين أى بحال .

الخامس : أن يكون تخصيص أحد الاستمالين على لفظ تعلق بعمناه والآخر باسمه ،  
كقوله : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ  
مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> مع قوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَلْيَقُ يُغْتَابَ  
فَتَبَيَّنُوا ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية ؛ فيمكن أن يقال في الآية بالتبين عند شهادة الفاسق ، إذا كان  
ذلك من كافر على مسلم ، أو مسلم فاسق على كافر ، وأن يقبل الكافر على الكافر  
وإن كان فاسقا ، أو يحمل ظاهر قوله : ﴿ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> على القبيلة دون  
الملة ، ويحمل الأمر بالتثبت على عموم النسيان في الملة ؛ لأنه رجوع إلى تعيين اللفظ  
وتخصيص النير بالقبيلة ؛ لأنه رجوع إلى الاسم على عموم النير .

السادس : ترجيح ما يعلم بالخطاب ضرورة على ما يعلم منه ظاهرا ، كتقديم قوله  
تعالى : ﴿ وَأَحْلَ أَفْهُ الْبَيْعِ ﴾ <sup>(٥)</sup> على قوله : ﴿ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ <sup>(٦)</sup> فإن قوله : ﴿ وَأَحْلَ ﴾ <sup>(٧)</sup>  
يدل على حل البيع ضرورة . ودلالة النهي على فساد البيع إما ألا تكون ظاهرة أصلا ،  
أو تكون ظاهرة منقطة عن النص .

(٢) سورة النساء ١٠٦

(٤) سورة البقرة ٢٧٥

(١) سورة النساء ٣٦

(٣) سورة الحجرات ٦

(٥) سورة البقرة ٢٧٨

## فصل

[ في القول عند تمارض آي القرآن والآثار ]<sup>(١)</sup>

قال القاضي أبو بكر في "التحريب" : لا يجوز تمارض آي القرآن والآثار وما توجبه أدلة العقل ؛ فلذلك لم يحمل قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ممارضا لقوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ إِنْشَاءً ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله تعالى ، فيستعين تأويل ما عارضه ، فيؤول قوله : ﴿ وَتَخْلُقُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، بمعنى « تكذبون » لأن الإنكاف نوع من الكذب ، وقوله : ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ ﴾<sup>(٧)</sup> أى « تصور » .

ومن ذلك قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾<sup>(٨)</sup> لا يمارضه قوله : ﴿ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَشْعُرُ ﴾<sup>(٩)</sup> ، فإن الراد بهذا مالا يملكه أنه غير كائن ، ويملونه وقوع ما ليس بواقع ، لا على أن من المعلومات ما هو غير عالم به وإن علمتموه .

وكذلك لا يجوز جعل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(١٠)</sup> ممارضا لقوله : ﴿ حَقُّ نَعْمٍ الْمُبْتَاعِينَ مِنْكُمْ وَالصَّائِرِينَ ﴾<sup>(١١)</sup> ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَظِيرَةٌ ﴾<sup>(١٢)</sup> ، ممارضا لقوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(١٣)</sup> في تجويز الرؤية وإحالتها ،

(١) وهذا الفصل ساقط أيضاً من ت

(٢) سورة الزمر ٦٢

(٣) سورة النكبات ١٧

(٤) سورة المؤمنون ١٤

(٥) سورة يونس ١٨

(٦) سورة الفاتح ٣١

(٧) سورة الأأنام ١٠٣

(٨) سورة الزمر ٦٢

(٩) سورة النكبات ١٧

(١٠) سورة المؤمنون ١٤

(١١) سورة يونس ١٨

(١٢) سورة الفاتح ٣١

(١٣) سورة الأأنام ١٠٣

لأن دليل العقل يقضى بالجواز ، ويمحوز تخليص النفى بالدنيا والإثبات بالقيامة .  
وكذلك لا يحوز جمل قوله : ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُتُوفٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، معارضا لقوله : ﴿ وَهُوَ  
أَمُونٌ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بل يجب تأويل « أمون » على « هين » .  
ولا جعل قوله تعالى : ﴿ مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> معارضا  
لأمره بنبيه وأمه بالجدال في قوله : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ <sup>(٤)</sup> فيحمل الأول  
على ذم الجدال الباطل .  
ولا يحوز جمل قوله : ﴿ وَبَيِّنْ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ <sup>(٥)</sup> معارضا  
لقوله : ﴿ كُلٌّ مِنْ عِنْدِهَا فَاكِه ﴾ <sup>(٦)</sup> .

## فصل

[ في تعارض القراءتين في آية واحدة ] <sup>(٧)</sup>

وقد جعلوا تعارض القراءتين في آية واحدة كتمارض الآيتين كقوله :  
﴿ وَأَرْجِلُكُمُ ﴾ <sup>(٨)</sup> بالنصب والجر ، وقالوا : يجمع بينهما بحمل إحداها على مسح الخلف ،  
والثانية على غسل الرجل إذا لم يحد متعلقا سواها .

(١) سورة الروم ٢٧

(٢) سورة النحل ١٢٥

(٣) سورة الرمن ٢٧

(٤) سورة ق ٣٨

(٥) سورة المؤمن ٤

(٦) سورة الرمن ٢٦

(٧) وهذا الفصل ساقط من ت

(٨) سورة اللائمة ٦ . والنصب قراءة ابن عامر وفتح والفسائي ، والجر قراءة ابن كثير وأبي عمرو  
وحزرة . وانظر تفسير القرطبي ٦ : ٩١ .

وكذلك قراءة : ﴿ وَيَطْهَرْنَ ﴾ ، و ﴿ يَطْهَرْنَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، حملت الحفظة إحداهما على  
مادون العشرة ، والثانية على العشرة .

واعلم أنه إذا لم يكن لها متعلق سواءما تصدى لنا الإلهاء أو الجمع ، فأما إذا وجدنا  
متعلقا سواءما فالمتعلق هو التبع .

## فائدة

[ في القول في الاختلاف والتناقض ]

قال أبو بكر <sup>(٢)</sup> الصيرفي في شرح " رسالة الشافعي " : جماع الاختلاف والتناقض  
أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه فليس فيه  
تناقض ، وإنما التناقض في اللفظ ماضاه من كل جهة على حسب ما تقتضيه الأسماء ،  
ولن يوجد في الكتاب ولا في السنة شيء من ذلك أبدا ؛ وإنما يوجد فيه النسخ وفيه ،  
بأن يوجد حكما ثم يحل ، وهذا لا تناقض فيه ، وتناقض الكلام لا يكون إلا في إثبات  
ما نفي ، أو نفي ما أثبت ؛ بحيث يشترك المثبت والنفي في الاسم والحدث والزمان والأفعال  
والحقيقة ؛ فلو كان الاسم حقيقة في أحدهما ، وفي الآخر مستارا ، ونفي أحدهما ، وأثبت  
الآخر لم يمتد تناقضا .

هذا كله في الأسماء ، وأما الماني وهو باب القياس ، فكل من أوجد علة وحررها ،

---

(١) سورة البقرة ٢٢٢ ، والأولى قراءة فاعلم وأبي عمرو وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص  
عنه ، والثانية قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر والفضل ، وانظر تفسير القرطبي ٣ : ٨٨  
(٢) وهذا الفصل ساقط من ت .

وأوجب بها حكماً من الأحكام ، ثم ادعى تلك العلة بينها فيما يأباه الحكم ، فقد تناقض فإن رام الترق لم يُسمع منه ؛ لأنه في فَوْقه تناقض ، والزيادة في العلة نقص ، أو تقصير عن تحريرها في الابتداء ، وليس هنا على السائل .

وكل مسألة يُسأل عنها فلا تخلو من أحد وجهين : إما أن يُسأل فيما يستحق الجواب عنه أولاً ، فأما المستحق للجواب فهو ما يمكن كونه ويجوز ، وأما ما استحال كونه فلا يستحق جواباً ؛ لأن مَنْ علم أنه لا يجتمع القيام والقيود ، فسأل : هل يكون الإنسان قائماً منتصباً جالساً في حال واحدة ؟ فقد أحال وسأل عن محال ، فلا يستحق الجواب . فإن كان لا يعرف القيام والقيود عُرف ، فإذا عرّفه فقد استحال عنده ما سأل .

قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتساهل العلم يُسأل عن المحال ولا يدري أنه محال ، ويحجب عنه والآفات تدخل على هؤلاء لقلة علمهم بحق الكلام .

## فصل

### [ في الأسباب الموهمة الاختلاف ]

وللاختلاف أسباب :

الأول : وقوع الخبر به على أحوال مختلفة وتطورات شتى ، كقوله تعالى في خلق آدم : ﴿ مِنْ تُرَابٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ومرة ﴿ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ومرة ﴿ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ومرة ﴿ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ،

(٢) سورة الحجر ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣

(٤) سورة الرحمن ١٤

(١) سورة آل عمران ٥٩

(٣) سورة الصافات ١١

لأنّ الصلصال غير الحياء ، والحاء غير التراب ؛ إلا أن مرجحها كلّها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرّجت هذه الأحوال .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثُنْبَانٌ مُبِينٌ ﴾ <sup>(١)</sup> وفي موضع : ﴿ تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا صَانٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والجنان الصنير من الحيات ، والثنبان الكبير منها ، وذلك لأنّ خلقها خلق الثعبان العظيم ، واهتزازها وحركاتها وخفها كاهتزاز الجبان وخفته .

\*\*\*

السبب الثاني : لاختلاف الموضوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> . قال الحليّ : فتصل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل ، والثانية على ما يستلزم الإقرار بالنبوت من شرائع الدين وفروعه . حله غيره على اختلاف الأماكن ؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة ، فوضع يسأل ويناقش ، وموضع آخر يُزحّم ويُلطّف به ، وموضع آخر يمتف ويوبّخ . وم الكفار . وموضع آخر لا يمتف . وم للؤمنون .

وقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٦)</sup> مع قوله : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وقيل : للنفي كلام التلطّف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة ، فلا تنافي .

وكقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، مع قوله : ﴿ يُضَاعَفُ لَهُمْ

(٢) سورة القصص ٣١  
(٤) سورة الأعراف ٦  
(٦) سورة البقرة ١٧٤  
(٨) سورة النور ٤٠ .

(١) سورة الشعراء ٣٢  
(٣) سورة الصافات ٢٤  
(٥) سورة الرحمن ٣٩  
(٧) سورة الحجر ٩٢ ، ٩٣





النزول<sup>(١)</sup>، أو ضمن معنى « تنجي » وهذه الآية اقصر فيها على الشرِّ والأخرى ذكر فيها الأمران؛ ولعلنا لنا<sup>(٢)</sup> ذكر القسمين ذكر ما يميز أحدهما عن الآخر، وما هنا لما كان المراد ذكر أحدهما اقصر عليه بـ « فعل » ولم يأت بـ « افعل » .

ومنه قوله تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> مع قوله: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>، يحكي عن الشيخ العارف<sup>(٥)</sup> أبي الحسن الشاذلي رحمه الله أنه جمع بينهما، فحمل الآية الأولى على التوحيد، والثانية على الأعمال، والقام يقتضى ذلك؛ لأنه قال بعد الأولى: ﴿ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

وقيل: بل الثانية ناسخة؛ قال ابن المنير: الظاهر أن قوله: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> إنما نُسِخَ حكمه لا فضله وأجره؛ وقد فسر النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ بأن قال: « هو أن يطاع فلا يُعصى، ويُذكر فلا يُنسى، ويشكر فلا يكفر »، فقالوا: أبنا يطبق ذلك؟ فنزلت ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾<sup>(٨)</sup>، وكان التكليف أولاً باستيعاب العمر بالعبادة بلا فقرة ولا فاس، كما كانت الصلاة خمسين، ثم صارت بحسب الاستطاعة خساء والاعتدال منزل على هذا الاعتبار، ولم ينحط عن درجاته .

(١) ذكر في سبب نزول هذه الآية أن الكفار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: لو جع يا محمد إلى ديننا، وعبد آلهتنا، وارتك ما أنت عليه، ونحن نكفل لك بكل تباعة تترونها في دينك وأكثرتك، فترت الآية .

وانظر تفسير القرطبي ٧ : ١٥٦

(٢) كلمة « لا » ساقة من ت .

(٣) سورة آل عمران ١٠٢

(٤) سورة النازع ١٦

(٥) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الإدرسي أستاذ الطائفة الشاذلية، من صوفية الإسكندرية توفي بصحراء عيذاب سنة ٦٥٦ (الناج شاذل) .

وقال الشيخ جلال الدين الزمكاني<sup>(١)</sup> : وفي كون ذلك منسوخا فطر ، وقوله : ﴿ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ هو ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ إذ به أثر ، فإن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ الوقوف على أمره ودينه . وقد قال بذلك كثير من العلماء . انتهى .

والحديث الذي ذكره ابن النثير في تفسيره : ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> لم يثبت مرفوعا ؛ بل هو من كلام ابن مسعود ، رواه النسائي وليس فيه قول الصحابة : « أيتنا يطبق ذلك » ونزول قوله تعالى : ﴿ فَأَتَوْا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْدُلُوا فَوَاحِدَةً ﴾<sup>(٣)</sup> ، مع قوله في أواخر السورة : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَمْدُلُوا بَيْنَ النَّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فالأولى تفهم إمكان المدل ، والثانية تنفيه .

والجواب أن المراد بالمدل في الأولى المدل بين الأزواج في توفية حقوقهن ؛ وهذا ممكن الوقوع وعلمه ، والمراد به في الثانية الليل القلبي ، فالإنسان لا يملك ميل قلبه إلى بعض زوجاته دون بعض ، وقد كان صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ثم يقول : « اللهم هذا قَسَى في ما أملك فلا تؤاخذني بما لا أملك » - يعني ميل القلب . وكان عمر يقول : « اللهم قلبي فلا أملكه ، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعديل » .

ويمكن أن يكون المراد بالمدل في الثانية المدل التام ، أشار إليه ابن عطية . وقد يحتاج الاختلاف إلى تقدير فيرتفع به الإشكال ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَوِي

(١) هو الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم المعروف بابن الزمكاني التوفي سنة ٦٥١ هـ ، وصاحب كتاب البيان في علم البيان ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ، ومنه نسخان بخطوطان بدار الكتب المصرية برقي ٢٦٨ ، ٢٩ م بلافة .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢ (٣) سورة النساء ٣ (٤) سورة النساء ١٢٩

الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ  
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا  
وَعَدَ اللَّهُ الْخُلُقَىٰ ۝<sup>(١)</sup> ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا  
عَظِيمًا ۝<sup>(٢)</sup> ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلَى : وَفَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنْ أُولَى الضَّرَرِ  
دَرَجَةً . وَالْأَصْلُ فِي الثَّانِيَةِ : وَفَضَلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ مِنَ الْأَصْحَاءِ دَرَجَاتٍ .

وَمِنْ ذِكْرِ أَنَّ الْمَحْذُوفَ كَذَلِكَ الْإِمَامُ بِدْرِ الدِّينِ بْنِ مَالِكٍ<sup>(٣)</sup> فِي شَرْحِ :  
” الْخِلَاصَةِ “ فِي الْكَلَامِ عَلَى حَذْفِ النَّمْتِ . وَلِلزَّخَرِيِّ فِيهِ كَلَامٌ آخَرُ<sup>(٤)</sup> .

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ۝<sup>(٥)</sup> ﴾ مَعَ قَوْلِهِ : ﴿ أَمَرْنَا مَنَافِعَهَا  
فَقَسَمُوا فِيهَا ۝<sup>(٦)</sup> ﴾ ، وَاللَّحْنُ : أَمَرْنَاهُمْ وَمَلَكْنَاكُمْ وَأَرَدْنَا مِنْهُمْ الصَّلَاحَ فَأَفْسَدُوا . وَالرَّادُ  
بِالْأَمْرِ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ شَرْعًا وَلَكِنْ قَضَاءً ، لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَمُرَّ فِي مُلْكِهِ  
مَا لَا يَرِيدُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْأَمْرِ الْكُفُونِيِّ وَالِدِينِيِّ .

\*\*\*

الثَّالِثُ : لِاخْتِلَافِهَا فِي جِهَتَيِ الْفَضْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ  
قَتَلَهُمْ ۝<sup>(٧)</sup> ﴾ أَضْيَفَ الْقَتْلِ إِلَيْهِمْ عَلَى جِهَةِ الْكَسْبِ وَالْيَاسَرَةِ ، وَغَايَهُ عَنْهُمْ بِاعْتِبَارِ التَّأْوِيلِ ؛  
وَلِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ : إِنَّ الْأَنْعَالَ مَخْلُوقَةُ اللَّهِ تَعَالَى مَكْتَسِبَةٌ لِلْأَدَمِيِّينَ ، فَفِي الْقَتْلِ يَأْخُذُ  
الْجَاهَتَيْنِ لَا يَبَارِضُهُ إِثْبَاتُهُ بِالْجِهَةِ الْأُخْرَى .

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ ٩٥

(٢) هُوَ عَبْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ، بِدْرِ الدِّينِ بْنِ جَالِ الدِّينِ الْمَشَقِّي ؛ الْعُرُوفُ بَيْنَ النَّاسِ ؛  
تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٦ هـ ، وَشَرَحَ التَّحْفَةَ لِلرُّوْفَةِ بِالْخِلَاصَةِ فِي النَّعْوِ ، مِنْ تَقْلِيدِ وَالِدِهِ ، وَبَطِنَتْ فِي هَلَكَةِ  
سَنَةِ ١٨٥١ م ، وَانْظُرْ مَعَهُ الطَّبَوَيْطَاتُ ١ : ٢٣٤

(٣) انْظُرِ الْكَشَافَ ١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣

(٤) سُورَةُ الْأَعْرَافِ ٢٨

(٥) سُورَةُ الْأَنْعَالَ ١٧

(٦) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ ١٦

وكذا قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى مارميت خلقا  
إذ رميت كسبا . وقيل : إن الرمى يشتمل على القبض والإرسال ، وما يكسب الرامى ، وعلى  
التبليغ والإصابة ، وما يقبل الله عز وجل . قال ابن جرير الطبرى : <sup>(٢)</sup> وهى الدليل على  
أن الله خالق لأفعال العباد ؛ فإن الله تعالى أضافه إلى نبيه ثم فاه عنه ، وذلك فعل واحد  
لأنه من الله تعالى التوصيل إليهم ، ومن نبيه بالحذف والإرسال ، وإذا ثبت هذا لزم  
مثله فى سائر أفعال العباد المكتسبة ، فمن الله تعالى الإنشاء والإيجاد ، ومن الخلق الاكتساب  
بالقوى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ الرَّجُلُ جَالٍ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقار . . . وهو مأ  
لله قَاتَتِينَ <sup>(٤)</sup> ، قيام الاتصاف لا ينافى القيام بالأمر ، لا اختلاف جِهَتِي الفعل .

\*\*\*

الرابع : لا اختلافها فى الحقيقة والمجاز ، كقوله : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا  
هُمْ بِسُكَارَى ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَبَأْيَ نَبِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ،  
وهو يرجع لقول الناطقة : الاختلافُ بالإضافة ، أى وترى الناس سكارى بالإضافة إلى  
أحوال القيامة مجازا ، ومأم بسكارى بالإضافة إلى انحر حقيقة .

ومثله فى الاعتبارين قوله تعالى : ﴿ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup>  
وقوله : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى :

- |                    |  |
|--------------------|--|
| (١) سورة الأهل ١٧  | (٤) سورة البقرة ٢٣٨  |
| (٣) سورة النساء ٣٤ | (٦) سورة إبراهيم ١٧  |
| (٥) سورة الحج ٢    | (٨) سورة الأهل ٢١ .  |
| (٢) سورة البقرة ٨  | (٧) هلة عن الضمير ٩ : ١٣٥ (طبعة بولاق ١١ مع تصرف فى العبارة) . |

﴿وَرَأَوْهُمُ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإنه لا يلزم من نفي النظر نفي الإبصار لجواز قولهم: «نظرت إليه فلم أبصره».

\*\*\*

الخامس: بوجهين واعتبارين، وهو الجامع للمفترقات، كقوله: ﴿فَبَصَّرَكَ النَّيَّمَ حَدِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقال: ﴿خَاشِعِينَ مِنَ اللَّهِ يُنْظَرُونَ مِنْ طَرَفٍ خَفِيرٍ﴾<sup>(٣)</sup>، قال قطرب: ﴿فَبَصَّرَكَ﴾<sup>(٤)</sup>، أى علك وممرتك بها قوبة، من قولهم: «بَصَّرَ بِكُنَا وَكُنَا» أى علم، وليس للراد رؤية العين، قال القاسمى: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾<sup>(٥)</sup>، وصف البصر بالحدة.

وكقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ قَوْمُ فِرْعَوْنَ أَأَنْذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ﴾<sup>(٦)</sup>، مع قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾<sup>(٧)</sup>، قيل: يجوز أن يكون معناه: ويذرك وآلهتك، إن ساغ لهم، ويكون إضافة الآلهة إليه ملكا كان يبدى في دين قومه، ثم يدعوهم إلى أن يكون هو الأعلى، كما قول الرب: موالى من فوق وموالى من أسفل، فيكون اعتقادهم في الآلهة مع فرعون أنها مملوكة له، فيحسن قولهم: «وآلهتك».

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>، مع قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> قد يظن أن الوجه خلاف

(٢) سورة ق ٢٢

(٤) سورة الأعراف ١٢٧

(٦) سورة الرعد ٢٨

(١) سورة الأعراف ١٩٨

(٣) سورة الثورى ٤٥

(٥) سورة التازعات ٢٤

(٧) سورة الأهل ٢

العلمانية ، وجوابه أن العلمانية إنما تكون بانسراح الصدر بمعرفة التوحيد ، والوجل يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى فتوجل القلوب لذلك . وقد جمع بينهما في قوله : ﴿ تَقْشِرُهُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى معتدوم ووقفوا به ، فانتفى عنهم الشك .

وكقوله : ﴿ تَحْمِيْنُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وفي موضع ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وأجيب بأنه باعتبار حال المؤمن والكافر ، بدليل : ﴿ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَذَابًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وكقوله : ﴿ بِأَلْفٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وفي آية أخرى : ﴿ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ مُزَلِّينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قيل إن الألف أردفهم بثلاثة آلاف ، وكان الألف ممددا للأقل ، وكان « الألف مردفين » بفتحها .

وكقوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَآءِ الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وفي آية أخرى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ولا تنافي بينهما ؛ فالأول <sup>(٨)</sup> حال على أن الأرض وما فيها خلقت قبل السماء ، وذلك صحيح ، ثم دُحِيت الأرض بعد خلق السماء ، وبذلك تنفق معاني الآيات في سورة القمر والمؤمن والنازعات .

(٢) سورة المارج ٤

(٤) سورة الأخال ٩

(٦) سورة البقرة ٢٩

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة القمران ٢٦

(٥) سورة آل عمران ١٢٤

(٧) سورة النازعات ٣٠

(٨) كذا في ط ، وفي ت : « فالأول دل » ، وفي م : « فالأولى دلت »

(٩) في ط : « خلق »

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَتَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ . وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءِ اللَّيَالِيْنَ ﴾ إلى قوله : ﴿ فَخَصَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> وذلك يبلغ ثمانية أيام . والجواب أن المراد بقوله : ﴿ قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ مع اليومين للضمين ، ولم يرد بذلك « الأربعة » غير ما تقدم ذكره ؛ وهذا كما يقول النصيح : « سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام » ، « وسرت إلى الكوفة في ثلاثة عشر يوما » ، ولا يريد سوى العشرة ، بل يريد مع العشرة ثلاثة ، ثم قال تعالى : ﴿ فَخَصَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأراد سوى الأربعة ، وذلك لا مخالفة فيه ؛ لأن المجموع يكون ستة .

ومنه قوله تعالى في السجدة : ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، بلفظ « الذي » على وصف العذاب ، وفي سبأ ﴿ عَذَابَ النَّارِ الَّتِي ﴾<sup>(٥)</sup> بلفظ « التي » على وصف النار ، وفيه أربعة أوجه : أحدها أنه وصف العذاب في السجدة لوقوع « النار » موقع الضمير الذي لا يوصف ، وإنما وقعت موقع الضمير لتقدم إنبائها ، مع قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَتَقُوا فَتَأْوُمُوا النَّارُ كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا ﴾<sup>(٦)</sup> ، فحق الكلام : « وقيل لهم ذوقوا عذابها » ، فلما وضعها موضع المضمر الذي لا يقبل الوصف

(٢) سورة فصلت ٩ - ١٢

(٤) سورة السجدة ٢٠

(١) سورة التازعات ٣٠

(٣) سورة فصلت ١٢

(٥) سورة سبأ ٤٧

عدل إلى وصف المذاب، وأما في « سبأ » فوصفها لعدم اللامع من وصفها . والثاني أن الذي في « السجدة » وصف النار أيضا ، ودُكر حلالاً على معنى الجحيم والحريق . والثالث أن الذي في « السجدة » في حق من يقرّ بالنار ويمجد المذاب ، وفي « سبأ » في حق من يمجد أصل النار . والرابع أنه إنما وصف المذاب في السجدة لأنه لما تقدم ذكر النار مضراً ومظهراً عدل إلى وصف المذاب ، ليكون تلويحاً للخطاب ، فيكون أنشطاً للسامع بمنزلة المدول من التوبة إلى الخطاب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ تَوَفَّنَا رُسُلُنَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وبين قوله : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وبين قوله : ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وجمع البغوى بينها ، لأن توفى الملائكة بالقبض والنزع ، وتوفى ملك اللوت بالدعاء والأمر ، يدعو الأرواح فتجيبه ، ثم يأمر أعوانه بقبضها ، وتوفى الله سبحانه خلق اللوت فيه . . . . .

ومنه قوله تعالى في البقرة : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وفي سورة التحريم : ﴿ نَارًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، بالتكثير ، لأنها نزلت بمكة قبل آية البقرة ، فلم تكن النار التي وقودها الناس والحجارة معروفة ففكرها ، ثم نزلت آية البقرة بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً .

وقال في سورة البقرة : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وفي سورة إبراهيم : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ <sup>(٩)</sup> لأنه في الدعوة الأولى كان مكاناً ، فطلب منه أن يجعله بلداً آمناً ، وفي الدعوة الثانية كان بلداً غير آمن فرتفه وطلب له الأمن ؛ أو كان بلداً آمناً وطلب

(٢) سورة النحل ٢٨

(٤) سورة الزمر ٤٢

(٦) سورة التحريم ٦

(٨) سورة إبراهيم ٣٥

(١) سورة الأنعام ٦٠

(٣) سورة السجدة ١١

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة البقرة ١٢٦



ثبات الأمن ودوامه ، وكون سورة البقرة مدنية وسورة إبراهيم مكية لا ينافي هذا ؛ لأن الواقع من إبراهيم كونه على الترتيب للذكور ، والإخبار عنه في القرآن على غير ذلك الترتيب . أولأن المكتى منه ما نزل قبل الهجرة فيكون المدني متأخراً عنها، ومنه ما نزل بعد فتح مكة فيكون متأخراً عن المدني ، فلم قلم : إن سورة إبراهيم من المكى الذى نزل قبل الهجرة !

## فصل

[ فى الإجابة عن بعض الاستشكلات ]

وعما استشكلوه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةٌ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ التَّنْذِيرُ قُبُلًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه يدل على حصر اللانع من الإيمان فى أحد هذين الشئين ، وقد قال تعالى فى الآية الأخرى : ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فهذا حصر فى ثالث غيرهما .

وأجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية : وما منع الناس أن يؤمنوا إلا إرادة أن تأتيتهم سنة من الخلف وغيره ، ﴿ أَوْ يَأْتِيَهُمُ التَّنْذِيرُ قُبُلًا ﴾ فى الآخرة ، فأخبر أنه أراد أن يصيبهم أحد الأمرين . ولا شك أن إرادة الله مانعة من وقوع ما ينافى للراد ؛ فهذا حصر فى السبب الحقيقى ؛ لأن الله هو اللانع فى الحقيقة . ومعنى الآية الثانية : ﴿ وَمَا مَنَعَ

(١) سورة الكهف ٥٥

(٢) سورة الإسراء ٩٤

النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمْ الْهُدَى إِلَّا اسْتِغْرَابُ بِعَثَةٍ بَشَرًا رَسُولًا، لَأَنْ قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَا نَا مِنَ الْإِيمَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلَحُ قَوْلُكَ ؛ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْاسْتِغْرَابِ بِالْإِتِمَامِ ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَانِيَةِ ، وَاسْتِغْرَابُهُمْ لَيْسَ مَا نَا حَقِيقًا بَلْ عَادِيًا ، لِحُجُوزِ خَلْقِ الْإِيمَانِ مَعَهُ ، بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهَذَا حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْعَادِي ، وَالْأَوَّلَى حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ ، فَلَا تَنَاقُ . اُنْتَهَى .

وقوله : « لَيْسَ مَا نَا مِنَ الْإِيمَانِ » فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِنْكَارٌ بِعَثَةٍ بَشَرًا رَسُولًا كُفْرًا مَانِعًا مِنَ الْإِيمَانِ ، وَفِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ إِنْكَارُهُمْ بِعَثَةٍ مَانِعٌ مِنَ الْإِيمَانِ .

## فصل

[ فِي وَقُوعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ ]

وَقَدْ يَقَعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ لَتَنْبِيهِ لَأَمْتَالِهِ ؛ فَفَنَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّهُ يَمْصِكُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ <sup>(١)</sup> وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ شُجَّ يَوْمَ أَحَدٍ . وَأَجِيبُ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَزْوَةُ أَحَدٍ كَانَتْ سَنَةً ثَلَاثًا مِنَ الْمِجْرَةِ ، وَسُورَةُ الْمَائِدَةِ مِنْ أَوَاخِرِ مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ .

وَالثَّانِي : بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْآخِرِ ، فَالْمُرَادُ الْعَصْبَةُ مِنَ الْقَتْلِ . وَفِيهِ تَنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَمِلَ كُلَّ مَا دُونَ النَّفْسِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَلَاءِ فَمَا أَشَدَّ تَسْكِيْفِ الْأَنْبِيَاءِ !

ومنه قوله تعالى : ﴿ اَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَمَكُونُ ﴾ <sup>(١)</sup> مع قوله صلى الله عليه وسلم : « لن يدخل أحدكم الجنة بسله » .

وأجيب بوجهين :

أحدهما - ونقل عن سفيان وغيره - كانوا يقولون : النجاة من النار بسفوف الله، ودخول الجنة برحمة <sup>(٢)</sup> ، واختصام المنازل والدرجات بالأعمال ، ويدل له حديث أبي هريرة : « إن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم » . رواه الترمذى .

والثاني : أن الباء في اللزمين مدلولها مختلف ، ففي الآية باء القابلة ، وهى الداخلة على الأغراض ؛ وفي الحديث للسبية ؛ لأن للمعطى بسوف قد يعطى مجانا ، وأما السبب فلا يوجد بدون السبب . ومنهم من عكس هذا الجواب وقال : الباء في الآية للسبية ، وفي الحديث للمعوض ، وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « سدّدوا وقاربوا واعلموا أن أحداً منكم لن يتجوّ بسله » ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتصدّقنى الله برحمته » . ومنه قوله تعالى غفيرا عن خلق السموات والأرض وما بينهما : ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> فإنه يقتضى أن يكون يوما من أيام الجمعة بقي لم يخلق فيه شيء . والظاهر من الأحاديث الصّالح أن الخلق ابتداء يوم الأحد وخلق آدم يوم الجمعة آخر الأشياء ، فهذا يستقيم مع الآية الشريفة ؛ ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتداء يوم السبت ، فهذا بخلاف الآية ؛ اللهم إلا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم ، ثم يكون يوم الجمعة هو الذى لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض ، لأن آدم حينئذ لم يكن فيها بينهما .

(٢) م : « برحمة الله » .

(١) سورة النحل ٣٢

(٣) سورة الفرقان ٥٩ : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ .

## النوع السادس والثلاثون معرفة المحكم من المتشابه

قال الله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
 قيل : ولا يدلّ على الحصر في هذين الشئين ، فإنه ليس فيه شيء من الطرق الدالة عليه ،  
 وقد قال : ﴿ لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وللتشابه لا يرجى بياؤه ، والمحكم  
 لا توقف معرفته على البيان .

وقد حكى الحسين بن محمد بن حبيب النيسابوري في هذه المسألة ثلاثة أقوال :  
 أحدها : أن القرآن كله محكم ؛ قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 والثاني : كله متشابه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْخَبِيرِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 والثالث - وهو الصحيح - أن منه محكما ومنه متشابها ، قوله تعالى : ﴿ مِنْهُ  
 آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

— فأما المحكم فأصله لغة للنعم ؛ قول : أحكمت بمعنى رددت . ومنعت ، والمحكم لمنعه  
 الظالم من الظلم ، وحكمة الجوامع هي التي تمنع القوس من الاضطراب .  
 وأما في الاصطلاح فهو ما أحكته بالأمر والنهي وبين الحلال والحرام .

(٢) سورة النحل ٤٤

(٤) سورة الزمر ٢٣

(١) سورة آل عمران ٧

(٣) سورة هود ١

(٥) سورة آل عمران ٧

وقيل : هو مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقيل : هو الذى لم يُنسخ لقوله تعالى : ﴿ قُلْ نَمَاتُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى آخر الآيات .  
وهى سبعة عشر حكما مذكورة فى سورة الأنعام وفى سورة بنى إسرائيل .  
وقيل : هو الناسخ .

وقيل : القرائن والوعد والوعيد .

وقيل : الذى وعد عليه ثوابا أو عقابا ، وقيل الذى تأويله تنزيهه بحمل القلوب تعرفه عند سماعه ، كقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> و ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقيل : مالا يحتمل فى التأويل إلا وجها واحدا .

وقيل : ما تكرر لفظه .

\*\*\*

وأما للتشابه فأصله أن يشبه اللفظ فى الظاهر مع اختلاف للمعنى ، كما قال تعالى فى وصف نمر الجنة : ﴿ وَأَنْتُمْ بِهِ مُشَابِهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى متفق للناظر ، غطف الطوم ، ويقال للفاوض : متشابه ، لأن جهة الشبه فيه كما قول لحروف الهجى . والتشابه مثل الشكل ، لأنه أشكل ، أى دَخَلَ فى شكل غيره وشاكله . واختلفوا فيه ، فقيل : هو التشبيه الذى يُشَبِّه بعضه بعضا . وقيل : هو النسخ التغير الموصول به . وقيل : القصص والأمثال .  
وقيل : ما أثبت أن تؤمن به وتكمل علمه إلى عالمه . وقيل : فوائجُ السور . وقيل :

(٢) سورة الأنعام ١٥١

(٤) سورة الإخلاص ١

(٦) سورة البقرة ٢٥

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة الإسراء ٢٣

(٥) سورة الشورى ١١

مالا يُدْرَى إلا بالتأويل ، ولا بد من صرفه إليه ؛ كقوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(١)</sup> و ﴿ عَلَى مَا قَرَعْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقيل : الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة ، ومحى التيث ، واهطاع الآجال ؛ كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقيل : ما يحتل وجوها ، والمحكم ما يحتل وجها واحدا . وقيل : مالا يستقل بنفسه ، إلا برده إلى غيره . وقيل : غير ذلك . وكلها متقارب .

وفصل الخطاب في ذلك أن الله سبحانه قسم الحق بين عباده ، فأولاهم بالصواب من غير خطابه عن حقيقة المراد ؛ قال سبحانه : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم قال : ﴿ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى على لسانك وألسنة العلماء من أمتك ، وكلام السلف راجع إلى التشبه بوجه لا إلى القصود المعبر عنه بالمشابهة في خطابه ، لأنّ المعاني إذا دقت تداخلت وتشابهت على من لا علم له بها ؛ كالأشجار إذا تقارب بعضها من بعض تداخلت أمثالها <sup>(٦)</sup> واشتبهت ؛ أى على من لم يعين النظر في البحث عن منبعث كل من منها ، قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> إلى قوله : ﴿ مُتَشَابِهًا ﴾ ، وهو على اشتباهه غير متشابه . وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ، ويتأخر بعضه عن بعض ؛ لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود ، فتشبهت المعاني وتشكل إلا على أولى الألباب ، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض . وأما التشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز والباشرة والندارة وكل ما جاء به وأنه من

(٢) سورة الزمر ٥٦

(٤) سورة النحل ٤٤

(٦) م : « أمثلا » تحريف .

(١) سورة القمر ١٤

(٣) سورة لقمان ٣٤

(٥) سورة القيامة ١٩

(٧) سورة الأنعام ١٤١

عند الله ، قدم سبحانه الذين يتبعون ما تشابه منه عليهم اختصاراً وتفضيلاً ، فهم بذلك يتبعون ما تشابه عليهم تناسراً وتضاداً للفتنة والإضلال .

\*\*\*

## تفريعات

الأول : الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أصولها .  
 فيجب ردّها للتشابهات في الذات والصفات إلى علمك ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ورد التشابهات في الأفعال إلى قوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
 وكذلك الآيات الموهمة نسبة الأفعال لنبي الله تعالى من الشيطان والنفس ترد إلى محكم  
 قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَبْغِهِ يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وما كان من ذلك من نزل الخطاب أو ضرب مثال أو عبارة عن مكان أو زمان أو  
 معية ، أو ما يوم التشبيه ، فمحكم ذلك قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَقُلْ  
 لِلنَّاسِ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
 ومنه ضرب في تفصيل ذكر النبوة ووصف إلقاء الوحي ، ومحكمه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا  
 نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> وقوله : ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
 ومنه ضرب في الحلال والحرام ، ومن ثم اختلف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب  
 فهمهم لهالة القرآن .

(٢) سورة الأنعام ١٤٩ ،

(٤) سورة النحل ٦٠

(٦) سورة الحجر ٩

(١) سورة النور ١١

(٣) سورة الأنعام ١٢٥

(٥) سورة الإنشراح ١

(٧) سورة النجم ٣

ومنه شيء يُتقارب فيه بين اللمتين : لَمَّةٌ لِللَّهِ وَلَمَّةٌ الشَّيْطَانِ لعنه الله ، وحكم ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، ولهذا قال عقبه : ﴿ يَبْطُلُكُمْ لَعْنُكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى عندما يلقى العدو الذى لا يأمر بالخير بل بالشر والإبليس .

ومنه الآيات التى اختلف للفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتلها الآية ، ولا يقطع على واحد من الأقوال ، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا مفصلاً بحيث يقطع به .

\*\*\*

الثانى : أن هذه الآية من التشابه - أعني قوله : ﴿ وَأَخْرَجَ مِثْيَابَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ... الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وبين أن يكون على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وتردد الواو فى ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بين الاستئناف والطف ، ومن ثم ثار الخلاف فى ذلك .

فمنهم من رجح أنها للاستئناف ، وأن الوقف على ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وأن الله تعبد من كتابه بما لا يملون - وهو التشابه - كما تعبد من دينه بما لا يملون - وهو التعليل - ولأن قوله : ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ متردد بين كونه حالاً فضلاً ، وخبراً عملة . والثانى أولى .

ومنهم من رجح أنها للطف ؛ لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يملون ؛ وضمت الأول ، لأن الله لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ؛ ويدل به على معنى أراحه ، فلو كان للتشابه لا يمله غير الله <sup>(٤)</sup> لزمنا ، ولا يسوغ لأحد أن يقول : إن رسول الله

(٢) سورة آل عمران ٧

(١) سورة التحل ٩٠ .

(٣) ت ط : « غيره » .



صلى الله عليه وسلم لم يعلم التشابه ؛ فإذا جاز أن يعرفه الرسول مع قوله : ﴿ وَمَا يَتْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ جاز أن يعرفه الراسخون من صحابته ، والفسرون من أمته . ألا ترى أن ابن عباس كان يقول : أنا من الراسخين في العلم ؛ ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف : ﴿ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ <sup>(١)</sup> : أنا من أولئك القليل .

وقال مجاهد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَتْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ : يعلمونه و ﴿ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، ولو لم يكن الراسخين في العلم حظاً من التشابه إلا أن يقولوا : ﴿ آمَنَّا ﴾ لم يكن لهم فضل على الجاهل ؛ لأن الكل قائلون ذلك ، ونحن لم نر للفسرين إلى هذه الناية توقفوا عن شيء من القرآن فقالوا : هو متشابه لا يسله إلا الله ، بل أمره على التفسير ، حتى فسروا الحروف القطعة .

فإن قيل : كيف يجوز في المؤمن أن يعلم الراسخون ، والله يقول : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ ، وإذا أشركهم في العلم اطمأنا عن قوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ لأنه ليس هنا عطف حتى يوجب للراسخين فصلين !

قلنا : إن ﴿ يَقُولُونَ ﴾ هنا في معنى الحال ، كأنه قال : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قائلين آمنا ؛ كما قال الشاعر <sup>(٢)</sup> :

الرَّيْحُ بِسُكَى شَجْوَمَا وَالْبَرْقُ يَلْمَعُ فِي عَمَامَةٍ  
أى لاسماً .

وقيل : للمعنى : « يعلمون ويقولون » ، فحذف واو العطف ، كقوله : ﴿ وَجُيْءٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ والمعنى : يقولون : علمنا وآمننا ؛ لأن الإيمان قبل العلم محال

(٢) هو ابن فرغ الحميري ، وانظر الأغاني ١٧ : ٥٥  
(٣) سورة القيامة ٢٢

(١) سورة الكهف ٢٢  
(طبعة الساسي)

إذ لا يتصور الإيمان مع الجبل . وأيضاً لو لم يملوها لم يكونوا من الراسخين ، ولم يقع الفرق بينهم وبين الجبال .

\*\*\*

الثالث : ومن هذا الخلاف نشأ الخلاف في أنه : هل في القرآن شيء لا تعلم الأمة تأويله ؟ قال الراغب في مقدمة تفسيره : وذهب <sup>(١)</sup> عامة للتكلمين إلى أن كل القرآن يجب أن يكون معلوماً ، وإلا لأدى <sup>(٢)</sup> إلى إبطال فائدة الاستفهام به ، وحلوا قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ ﴾ بالمطف على قوله : ﴿ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يَقُولُونَ ﴾ جملة حالية . قال : ذهب كثير من المفسرين إلى أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يعلم تأويله إلا الله ، قال ابن عباس : أنزل الله القرآن على أربعة أوجه : حلال وحرام ، ووجه لا يسع أحدا جهالة ، ووجه تعرفه العرب ، ووجه تأويل لا يعلمه إلا الله .

وقال بعضهم : للتشابه اسم لحينين :

أحدهما : لما التبس من المعنى لدخول شبهة بعضه في بعض ، نحو قوله : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .

والثاني : اسم لما يوافق بعضه بعضاً ، ويصدق قوله تعالى : ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية .

فإن كان المراد بالتشابه في القرآن الأول فالظاهر أنه لا يمكنهم الوصول إلى مراده ، وإن جاز أن يطلعهم عليه بنوع من لطفه ؛ لأنه اللطيف الخبير . وإن كان المراد الثاني جاز أن يطلعوا مراده .

\*\*\*

(١) هو الراغب الأصفهاني ؛ صاحب للقررات وعاضرات الأدياء ، ذكر غيره صاحب كشف الظنون .

(٢) ت : « أدى » (٣) سورة البقرة ٧٠

(٤) سورة الزمر ٢٣ .

الرابع : قيل : ما الحكمة في إنزال التشابه من أراد لعباده البيان والهدى ؟  
قلنا : إن كان ممن يمكن علمه فله فوائد :

منها : ليحث العلماء على النظر الموجب للعلم بضواضه ، والبحث عن دقائق معانيه ، فإن استدعاء العلم لمعرفة ذلك من أعظم القرب ، وحذرا مما قال المشركون : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولينصحنهم ويثبتهم كما قال : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ... ﴾<sup>(٢)</sup> الآية .  
وقوله : ﴿ سَيَجْزِي الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾<sup>(٣)</sup> فنبههم على أن أعلى المنازل هو الثواب ، فلو كان القرآن كله محكما لا يحتاج إلى تأويل لسقطت الحجة ، وبطل التفاضل ، واستوت منازل الخلق ، ولم يفعل الله ذلك ، بل جعل بعضه محكما ليكون أصلا للرجوع إليه ، وبعضه متشابها يحتاج إلى الاستنباط والاستخراج ورده إلى الحكم ، ليستحق بذلك الثواب الذي هو الغرض ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِن يَلْمِزُ أَهْلُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

ومنها : إظهار فضل العالم على الجاهل ، ويدفع به علمه إلى الزيد<sup>(٥)</sup> في الطلب في تحصيله ، ليحصل له درجة الفضل ، والأفض الشريفة تشوف طلب العلم وتحصيله .

وأما إن كان ممن لا يمكن علمه فله فوائد :

منها : إنزاله ابتلاء وامتحانا بالوقوف فيه والتصبد بالاشتغال من جهة التلاوة وقضاء فرضها ، وإن لم يقفوا على ما فيها من المراد الذي يجب العمل به ، اعتبارا بتلاوة النسخ من

(١) سورة الزخرف ٢٢

(٢) سورة الروم ٢٧

(٣) سورة سبأ ٤

(٤) سورة آل عمران ١٤٢ .

(٥) م : « للزائد » .

القرآن وإن لم يميز العمل بما فيه من الحكم . ويموز أن يتمتعهم بالإيمان بها حيث ادعوا وجوب رعاية الأصلح .

ومنها : إقامة الحجة بها عليهم ؛ وذلك إما نزل بلسانهم ولتتهم ، ثم يجزوا عن الوقوف على ما فيها مع بلاغتهم وإفهامهم ؛ فيدلّ على أن الذي أعجزهم عن الوقوف هو الذي أعجزهم عن تكرار الوقوف عليها ، وهو الله سبحانه !

\*\*\*

الخامس : آثار بعضهم سؤالاً ، وهو : هل للمحكم مزية على التشابه بما يدل عليه ، أو هما سواء ؟ والثاني خلاف الإجماع ، والأول ينقض أصلكم أن جميع كلامه سبحانه سواء ، وأنه نزل بالحكمة !

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أحمد البكري الجاذي بأن الحكم كالتشابه من وجه ، ويخالفه من وجه ، فيفتقان في أن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع ، وأنه لا يختار <sup>(١)</sup> القبيح . ويختلفان في أن الحكم بوضع اللفظ لا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فمن سمعه أمكنه أن يستدل به <sup>(٢)</sup> في الحال ، وللتشابه يحتاج إلى ذكر مُبْتَدَأ ونظر مجدّد عند سماعه ليحمّله على الوجه اللطابق ؛ ولأن الحكم أصل ، والعلم بالأصل أسبق ، ولأن الحكم يُعلم مفصلاً ، وللتشابه لا يعلم إلا مجملًا .

فإن قيل : إذا كان الحكم بالوضع كالتشابه ، وقد قلّم إن من حق هذه اللفظة أن يصحّ فيها الاحتمال ويسوغ التأويل ، فبإذا يُبيّن الحكم في أنه لا بدّ له من مزية ، سيما والناس قد اختلفوا فيها كماختلفهم في المذاهب ، فالحكم عند السّنة متشابه عند القدرين ؟ فالجواب أن الوجه الذي أوردته <sup>(٣)</sup> يلجئ إلى الرجوع إلى القول فيما يتعلق

بالتفريد والتنزيه ، فإن العلم بصحة خطابه يقتدر إلى العلم بمحكته ، وذلك يتعلق بصفاته ، فلا بدّ من تقدم معرفته ليصح له مخرج كلامه ، فأما في الكلام فيما يدلّ على الحلال والحرام فلا بدّ من مزية للمحكم ، وهو أن يدلّ ظاهره على المراد أو يقتضى بانضمامه أنّه مما لا يحتمل الوجه الواحد .

وللمحكم في باب الججاج عند غير الخالف مزية ، لأنه يمكن أن يبين له أنه مخالف للقرآن ، وأن ظاهر الحكم يدلّ على خلاف ما ذهب إليه ، وإن تمسك بمنشابه القرآن ، وعدك عن محكمه لما أنه تمسك بالشبه العقلية وعدل عن الأدلة السمعية ، وذلك لطّف وبحث على النظر ، لأن الخالف المتدين يؤثر ذلك ليتفكر فيه ويسل ، فإن اللغة وإن توقفت محتملة ، ففيها ما يدلّ ظاهره على أمر واحد ، وإن جاز صرفه إلى غيره بالدليل ، ثم يختلف ، ففيه ما يكره صرفه لاستبعاده في اللغة .

الفتاوى السابعة والثلاثون  
في حكم الآيات الميثاقية الواردة في الصفات

وقد اختلف الناس في الوارد منها في الآيات والأحاديث على ثلاث فرق :  
أحدها : أنه لا مدخل للتأويل فيها ؛ بل تجرى على ظاهرها ، ولا تؤوّل شيئاً منها ،  
وهم الشبهة .

والثاني : أن لها تأويلاً ، ولكننا نمسك عنه ، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل ،  
ونقول : لا يمله إلا الله ؛ وهو قول السلف .

والثالث : أنها مؤولة ، وأولوها على ما يليق به .

والأول باطل ، والأخيران منقولان عن الصحابة ، فنقل الإمامك عن أم سلمة أنها  
سئلت عن الاستواء فقالت : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ،  
والسؤال عنه بدعة . وكذلك سئل عنه مالك فأجاب بما قالته أم سلمة ، إلا أنه زاد فيها  
أن من عاد إلى هذا السؤال عنه أضرب عنقه . وكذلك سئل سفيان الثوري فقال :  
أنهم من قوله : ﴿ أَرْحَنُ عَلَى الْكَرْسِ أَسْتَوَى ﴾ <sup>(١)</sup> ما أفهم من قوله : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى  
إِلَى السَّمَاءِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وسئل الأوزاعي عن تفسير هذه الآية فقال : ﴿ أَرْحَنُ عَلَى الْكَرْسِ  
أَسْتَوَى ﴾ <sup>(٣)</sup> كما قال : وإني لأراك ضالاً . وسئل ابن راهويه عن الاستواء : أقام هو  
أم قاعد ؟ فقال : لا يعل عن القيام حتى يقعد ، ولا يعل عن القعود حتى يقوم ، وأنت إلى  
غير هذا السؤال أحوج .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وعلى هذه الطريقة مضى صدر الأمة وسادتها ،

وإياها اختار أئمة الفقهاء وقادتها ، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه ، ولا أحد من التكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأبأها .

وأفصح النزالي عنهم في غير موضع بهيجين ما سواها حتى ألجم آخرها في " إجلاله " .  
كل عالم أو عامي عما عداها .

قال : وهو كتاب " إلجام العوام عن علم الكلام " <sup>(١)</sup> آخر تصانيف النزالي مطلقا ، أو آخر تصانيفه في أصول الدين ، حث فيه على مذاهب السلف ومن تبعهم .

ومن نقل عنه التأويل على وابن مسمود وابن عباس وغيرهم .

وقال النزالي في كتاب " التفرقة بين الإسلام والزندقة " <sup>(٢)</sup> : إن الإمام أحمد أول في ثلاثة مواضع <sup>(٣)</sup> ، وأكر ذلك عليه بعض التأخرين .

قلت : وقد حكى ابن الجوزي عن القاضي أبي يعلى تأويل أحمد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، قال : وهل هو إلا أمره ، بدليل قوله : ﴿ أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> !

واختار ابن برهان <sup>(٦)</sup> وغيره من الأشعرية التأويل ، قال : ومنشأ الخلاف بين

(١) طبع في المطبعة الأعلمية بمصر سنة ١٣٠٣ هـ وانظر ص ٣٣ وما بعدها .

(٢) طبع باسم نيسل التفرقة بين الإسلام والزندقة بمطبعة الترقى بمصر سنة ١٣١٩ هـ

(٣) النص كما في كتابه : « سمعت الثقات من أئمة المجادلة يشهدون : إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط : أحدها قوله صلى الله عليه وسلم : « الحجر الأسود بين ابن في الأرض » . والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « قلب المؤمن بين سبعين من أصحاب الرحمن » . والثالث قوله صلى الله عليه وسلم : « إني لأجد قس الرحمن من قبل اليمن » . وانظر ص ٤٣ .

(٤) سورة النحل ٣٣

(٥) سورة الأنعام ١٥٨

(٦) هو أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان الثاني ؛ أحد علماء الأصول ، وصاحب كتاب البسيط والوجيه ، توفي سنة ٥٢٠ هـ .

التفريقين : أنه هل يجوز في القرآن شيء لا يعلم معناه ؟ فنقدم يجوز ، فلهذا منموا التأويل ، واعتقدوا التنزيه على ما يمله الله .

وعندنا لا يجوز ذلك ، بل الراسخون يملونه .

قلت : وإنما حتمهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية في حق البارئ تعالى ، والخوض في مثل هذه الأمور خطر عظيم ، وليس بين العقول والمقول تغير في الأصول ، بل التباين إنما يكون في الألفاظ ، واستعمال المجاز لغة العرب . وإنما قلنا لا تباين بينهما في الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع ، إذ لا يرد الشرع بما لا يفهمه العقل ، إذ هو دليل الشرع وكونه حقا ، ولو تصور كذب العقل في شيء لتصور كذبه في صدق الشرع ، فن طالت ممارسته العلوم ، وكثر خوضه في مجورها أمكنه التلقيق بينهما ؛ لكنه لا يغفل من أحد أمرين ، إما تأويل بعيد عن الأفهام ، أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل تقصير الأفهام عن إدراك الحقيقة ، والطبع في تلقيق كل ما يرد مستحيل <sup>(١)</sup> للرام ، والرد إلى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ونحن نجرى في هذا الباب على طريق المؤولين ، حاكين كلامهم .

\*\*\*

فمن ذلك صفة الاستواء ، فكفى مقاتل والنكلي عن ابن عباس أن استوى <sup>(٣)</sup> بمعنى استقر ، وهذا إن صح يحتاج إلى تأويل ، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم .

وعن المترقة بمعنى « استولى وقهر » ، ورد بوجهين :

(١) سورة الشورى ١١

(٢) م : « متعسن » تحريف

(٣) من قوله تعالى في سورة طه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾



أحدهما : بأن الله تعالى مستولٍ على <sup>(١)</sup> الكونين ، والجنة والنار وأهلها ، فأى قائمة في تخصيص العرش !

الثاني : أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة ، والله تعالى منزّه عن ذلك ؛ قاله ابن الأعرابي .

وقال أبو عبيد : بمعنى « صد » ، وردّ بأنه يوجب هبوطاً منه تعالى حتى يصعد ، وهو منفي عن الله .

وقيل : « الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى » فجعل « علا » فلا لا حرفاً ؛ حكاه الأستاذ إسماعيل الضرير <sup>(٢)</sup> في تفسيره ؛ ورد <sup>(٣)</sup> بوجهين :

أحدهما : أنه جعل الصفة فلا ، ومعاصف أهل الشام وال عراق والجزيرة قاطبة بأن « على » هنا حرف ، ولو كان فلا لكتبوها باللام ألف كقوله : ( وَتَلَا بِمَضْمَنِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ) <sup>(٤)</sup> .

والثاني : أنه رفع العرش ولم يرفعه أحد من القراء .

وقيل : تم الكلام عند قوله : ( الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ ) ، ثم اجداً بقوله : ( اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ) <sup>(٥)</sup> ، وهذا ركيب يُزيل الآية عن نظمها ومرادها .

(١) ط : « عن »

(٢) سمي تفسيره صاحب كشف القفون الكفاية ؛ وهو إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحنبل الميرى أبو عبد الرحمن الضرير القسري الحديث ، توفي بعد سنة ٤٣٠ . نكت الغني ١١٩

(٣) ت : « وخطأ » . (٤) سورة « المؤمن » ٩١ .

(٥) سورة طه ٦٥

قال الأستاذ : والصواب ما قاله القراء<sup>(١)</sup> والأشعري<sup>(٢)</sup> وجماعة من أهل المائى : إن معنى قوله : ﴿ اسْتَوَى ﴾ أُنْزِلَ عَلَى خَلْقِ الْعَرْشِ وَعُمِدَ إِلَى خَلْقِهِ ، فَمَا اسْتَوَاءَ ، كَقَوْلِهِ : ﴿ نُمِّمَ ﴾ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴿<sup>(٣)</sup> أى قصد وعمد إلى خلق السماء ؛ فكذا ها هنا ، قال : وهذا القول مرضى عند العلماء ليس فيه تعطيل ولا تشبيه .

قال الأشعري : ﴿ قَلَى ﴾ هنا بمعنى « فى » كما قال تعالى : ﴿ قَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾<sup>(٤)</sup> ومعناه أحدث الله فى العرش فعلا سماه استواء ، كما فعل فعلا سماه فضلا ونعمة ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْمِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ﴾<sup>(٥)</sup> ، فسمى التحبيب والتكره فضلا ونعمة . وكذلك قوله : ﴿ فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى خرب الله بنيانهم ، وقال : ﴿ فَأَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾<sup>(٧)</sup> أى قصدهم . وكان الخريب والتعذيب سمّاها إتياناً ؛ فكذلك أحدث فعلا بالعرش سماه استواء .

قال : وهذا قول مرضى عند العلماء لسلامته من التشبيه والتعطيل ، والعرش خصوصية ليست لغيره من المخلوقات ، لأنه أول خلق الله وأعظم ، والملائكة حاقنون به ، ودرجة الوسيلة متصلة به ، وأنه سقف الجنة ، وغير ذلك .

\*\*\*

(١) هو أبو ذكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الفيلس القراء ، أجمع الكوفيين فى النحو ؛ وصاحب كتاب معانى القرآن ؛ توفى سنة ٢٠٧ . طبقات الزيدى ١٤٦  
(٢) هو أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري ، صاحب الأصول ؛ وإليه نسب الطائفة الأشعرية ؛ وهو صاحب الكتب المشهورة فى الرد على الرافضة والجهمية والحوارج وسائر أsects البتدعين ، توفى سنة ٣٢٤ . ابن خلكان ١ : ٣٢٦

(٤) سورة البقرة ١٠٢

(٦) سورة النحل ٢٦

(٣) سورة فصلت ١١

(٥) سورة الحجرات ٨ ، ٧

(٧) سورة المؤمن ٢

وقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ قيل : النفس  
ها هنا النيب ، تشبيها له بالنفس ، لأنه مستقر كالنفس .

\*\*\*

وقوله : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى عواقبه . وقيل : يحذركم الله إياه .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> اختار البيهقي ، معناه أنه  
الموجود في السموات والأرض ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ  
إِلَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وهذا القول هو أصح الأقوال . وقال الأشرى في "الموجز" : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ  
فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ ، أى عالم بما فيهما ؛ وقيل : ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي  
السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة : ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر ، وهذا قول المجسمة ،  
واستدلّت الجهمية بهذه الآية على أنه تعالى في كل مكان ، وظاهر ما فهموه من الآية من  
أسخف الأقوال .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل : استعار الواو موضع الباء لمناسبة بينهما  
في معنى الجمع ، إذ الباء موضوعة للإلصاق وهو جمع ، والواو موضوعة للجمع ، والحروف  
ينوب بعضها عن بعض ، ونقول عرفا : جاء الأمير بالجيش ، إذا كانت بجيشتهم مضافا  
إليه بتسلطه أو بأمره ، ولا شك أن الملك إنما يجي بأمره على ما قال تعالى : ﴿ وَهُمْ بِأَمْرِهِ  
يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فصار كما لو صرح به . وقال : جاء الملك بأمر ربك ، وهو كقوله :

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(٤) سورة الزخرف ٨٤

(٦) سورة الأنبياء ٢٧ .

(١) سورة اللائدة ١١٦

(٣) سورة الأنعام ٣

(٥) سورة القصص ٢٢ .

﴿ اذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾<sup>(١)</sup> أى اذهب أنت وربك، أى بتوفيق ربك وقوته ، إذ معلوم أنه إنما يقاتل بذلك من حيث صرف الكلام إلى الفهم فى العرف .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ ﴾<sup>(٢)</sup> قال قتادة : عن شدة ، وقال إبراهيم الفخري :<sup>(٣)</sup> أى عن أمر عظيم ، قال الشاعر :

• وقامت الحرب على ساق •

وأصل هذا أن الرجل إذا وقع فى أمر عظيم يحتاج إلى معانة ويمدّ فيه تفرغ عن ساقه ، فاستعبرت الساق فى موضع الشدة .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ مَا فَرَّقْتُ فِي جَنَبِ اللَّهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قال اللغويون : معناه ما فرطت فى طاعة الله وأمره ، لأن التفريط لا يقع إلا فى ذلك ، والجنب لليهود من ذوى الجوارح لا يقع فيه تفريط البتة ، فكيف يجوز وصف القديم سبحانه بما لا يجوز !

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ سَتَفْرُغُ لَكُمْ آيَةَ الثَّقَلَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، قرّغ يأتى بمعنى قطع شغلا ، أفرغ لك ، أى أقصد قصدك ، والآية منه ، أى ستقصد لتقوبضكم ، ونحكم جزاءكم .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي لَأَعْلَمُ كَذِبًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، إن قيل لآى علة نُسب الظن إلى الله وهو شك ؟

- 
- (١) سورة اللاتفة ٢٤ .  
 (٢) قوله ابن جرير الطبرى فى التفسير ٢٤ : ٢٩ ( طبعة بولاق )  
 (٣) سورة الزمر ٥٦ .  
 (٤) سورة الرحمن ٣١  
 (٥) سورة المؤمن ٣٧ .

قيل : فيه جوابان :

أحدهما : أن يكون الظنُّ قرعون ، وهو شك لأنه قال قبله : ﴿ فَأَطِيعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ وإني لأظنُّ موسى كاذبا ، فالظن على هذا قرعون .

والثاني : أن يكون تم الكلام عند قوله : ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطِيعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ ﴾ على معنى : وإني لأعلمه كاذبا ؛ فإذا كان الظنُّ لله . كان علما وقيناء ، ولم يكن شكّا كقوله : ﴿ إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> لم يرد سبحانه بنفى النوم والسنة عن نفسه إثبات اليقظة والحركة ، لأنه لا يقال لله تعالى : يتقطن ولا نائم ، لأن اليقظان لا يكون إلا عن نوم ، ولا يجوز وصف القديم به ، وإنما أراد بذلك نفي الجمل والفتلة ، كقوله : ما أنا عنك بمناقل .

\*\*\*

قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> قال الشهابي : اليد في الأصل كالصدر ، عبارة عن صفة لموصوف ، ولذلك مدح سبحانه وتعالى بالأيدي مقرونة مع الأبصار في قوله : ﴿ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ولم يمدحهم بالجوارح ؛ لأن اللدح إنما يتعلق بالصفات لا بالجواهر ، قال : وإذا ثبت هذا فصَحَّ قولُ الأشرى : إنما اليدين <sup>(٥)</sup> في قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ <sup>(٦)</sup> صفة ورد بها الشرع ولم يقل إنها في معنى القدرة كما قال المتأخرون من أصحابه ، ولا بمعنى النسبة ، ولا قطع بشئ من التأويلات تحمزا منه عن مخالفة السلف ، وقطع بأنها صفة تحمزا عن مذاهب للشبهة .

(٢) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) سورة ص ٤٥

(٦) سورة ص ٧٥

(١) سورة المائدة ٧٠

(٣) سورة ص ٧٥

(٥) كذا في ط ، م ، وفي ت : اليد .

فإن قيل : وكيف خوطبوا بما لا يعلمون إذ البد بمعنى الصفة لا يعرفونه ، ولذلك لم يسأل أحدٌ منهم عن معناها ، ولا خاف على غشه توهم التشبيه ، ولا احتاج إلى شرح وتنبيه ، وكذلك الكفار ، لو كان لا يُعقل عندم إلا في الجارحة لتعلقوا بها في دعوى التناقض ، واحتجوا بها على الرسول ، وقالوا : زعمت أن الله ليس كمثل شيء ، ثم تخبر أن له بداً ، ولما لم ينقل ذلك عن مؤمن ولا كافر ، عُلِمَ أن الأمر عندم كان جليلاً لا خفاء به ، لأنها صفة سميت الجارحة بها مجازاً ، ثم استمر المجاز <sup>(١)</sup> فيها حتى نبيت الحقيقة ، ورب مجاز كثير استعمل حتى نُسِ أصله ، وتركَّت صفة - والتي يلوح من معنى هذه الصفة أنها قريبة من معنى القدرة إلا أنها أخصُّ ، والقدرة أعمُّ ، كاللحبة مع الإرادة والمشيئة ، فاليد أخصُّ من معنى القدرة ، ولما كان فيها تشریف لازم .

وقال النبوى في تفسير قوله تعالى : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ <sup>(٢)</sup> : في تحقيق الله التثنية في اليد دليلٌ على أنه ليس بمعنى النعمة والقوة والقدرة ، وإنما هما مفتتان من صفات ذاته . قال مجاهد : اليد هاهنا بمعنى التأكيد والصلة مجازه « لما خلقت » كقوله : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال النبوى : وهذا تأويل غير قوى ؛ لأنها لو كانت صلة لكان لإبليس أن يقول : إن كنتَ خلقتَه فقد خلقتنى ، وكذلك في القدرة والنعمة لا يكون لأدم في الخلق مزيةٌ على إبليس . وأما قوله تعالى : ﴿ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا ﴾ <sup>(٤)</sup> فإن العرب نسى الاثنين جماً ، كقوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصِمَانِ اُخْتَصِمُوا ﴾ <sup>(٥)</sup>

\*\*\*

(٢) سورة ص ٧٥

(٤) سورة يس ٧١

(١) ت : « المال » .

(٣) سورة الرحمن ٢٧

(٥) سورة الحج ١٩ .

وأما العين في الأصل في فهي صفة ومصدر لمن قامت به ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين قال : وحِينْدَرِ فأضافها للبارئ في قوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ <sup>(١)</sup> حقيقة - لا مجاز كما توهم أكثر الناس - لأنه صفة في معنى الرؤية والإدراك ، وإنما المجاز في تسمية المصنوع بها ، وكل شيء يوم الكفر والتجسيم ، فلا يُضاف إلى البارئ سبحانه لا حقيقة ولا مجازاً .

قال السهيلي : ومن فوائد هذه المسألة أن يُسأل عن المعنى الذي لأجله قال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ <sup>(٢)</sup> بحرف ﴿ عَلَىٰ ﴾ ، وقال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> وما الفرق ؟ والفرق أن الآية الأولى وردت في إظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكتوناً ، فإن الأفعال إذ ذاك كانوا يَفْتَدُونَ ويصنعون شراً ، فلما أراد أن يُصنع موسى وَيُزَيِّدَ وَيُرَيِّقَ على جَلِّ أَمْنٍ وظهور أمرٍ لا تمت خوف واستمرار دخلت « على » في اللفظ تنبيها على المعنى لأنها تعطي معنى الاستلاء ، والاستلاء ظهور وإبداء ، فكأنه سبحانه يقول : ولتصنع على أمنٍ لا تمت خوف ، وذكر العين لتضمنها معنى الرعاية والكلاء . وأما قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> فإنه إنما يريد في رعاية مِنَّا وحفظ ، ولا يريد إبداء شيء ولا إظهاره بعد كتم ، فلم يحتاج الكلام إلى معنى « على » .

ولم يتكلم السهيلي على حكمة الإنفراد في قصة موسى والجنح في الباقي ، وهو سرٌ لطيف ، وهو إظهار الاختصاص الذي خصَّ به موسى في قوله : ﴿ وَأَصْطَفَيْنَاكَ لِنُنْفِيسَ ﴾ <sup>(٧)</sup>

(٢) سورة طه ٣٩

(٤) سورة هود ٣٧ .

(١) سورة طه ٣٩ .

(٣) سورة القمر ١٤

(٥) سورة طه ٤١ .

فانقضى الاختصاصُ الاختصاصَ الآخر في قوله : ﴿ وَلَتُصَنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، بخلاف قوله : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ وَأَصْنَعُ الْفُلَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> فليس فيه من الاختصاص ما في صنع موسى على عينه سبحانه .

قال السجلى رحمه الله : وأما النفس فعبرة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد ، وقد استعمل من لفظها النفاسة والشيء النفيس ، فصلحت للتعبير عنه سبحانه ، بخلاف ما تقدم من الألفاظ المجازية .

وأما الذات فقد استوى أكر الناس بأنها معنى النفس والحقيقة ، ويقولون : ذاتُ الباري هي نفسه ، ويمسكون بها عن وجوده وحقيقته . ويحتجون بقوله صلى الله عليه وسلم في قصة إبراهيم : « ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » .

قال : وليست هذه اللفظة إذا استقرت بها في اللغة والشرعية كما زعموا ، وإلا ل قيل : عبادت ذات الله ، واحذر ذات الله ، وهو غير مسوع ، ولا يقال إلا بحرف في المستحل معناه في حق الباري تعالى ، لكن حيث وقع فالمراد به الديانة والشرعية التي هي ذات الله ، فذاتُ وصفٍ للديانة . هذا هو المفهوم من كلام العرب ، وقد بان غلط مَنْ جعلها عبارة عن نفس ما أضيف إليه ، ومنه إطلاق المعجب على الله تعالى في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ <sup>(٤)</sup> على قراءة حمزة والكسائي ، بضمّ التاء على معنى أنهم قد حلوا محل من يتعجب منهم .

قال الحسين بن الفضل : المعجب من الله تعالى إنكار الشيء وتنظيمه ، وهو لغة

(٢) سورة القمر ١٤

(٤) سورة الصافات ١٢

(١) سورة طه ٣٩

(٣) سورة هود ٣٧ .



العرب ، وفي الحديث : « عجب ربكم من زللكم وقنوطكم » وقوله : « إن الله يسحب من الشاب إذا لم يكن له صبوة » .

قال البغوي : وسمعت أبا القاسم النيسابوري قال : سمعت أبا عبد الله البندادي يقول : سئل الجنيد عن هذه الآية فقال : إن الله لا يسحب من شيء ، ولكن الله وافق رسوله فقال : ﴿ وَإِنْ تَعَجَّبَ فَجَعَبْ قَوْلُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> أى هو كما يقوله .

## فائدة

كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ أو ﴿ تَتَّقُونَ ﴾ أو ﴿ تَشْكُرُونَ ﴾ فالمعزاة يفسرته بالإرادة ، لأن عندنا أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته ، وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب ، والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول ، فسكانه قال : كونوا متقين ، أو مفلحين ؛ إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى ، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته ، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا .

## النوع الثامن والثلاثون معجزة إعجازه

وقد اعتنى بذلك الأئمة ، وأفردوه بالتصنيف ، منهم القاضي أبو بكر بن الباقلاني <sup>(١)</sup> ، قال ابن العربي : ولم يصنف مثله ، وكتاب الخطابي <sup>(٢)</sup> ، والزمانى ، والبرهان لمريزى <sup>(٣)</sup> وغيرهم .

وهو علم جليل ، عظيم القدر ، لأن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم معجزتها الباقية القرآن ، وهو يوجب الاهتمام بمعرفة الإعجاز ، قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فلو أن سماعه إياه حجة عليه لم يقف أمره على سماعه ، ولا تكون حجة إلا وهى معجزة . وقال تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> فأخبر

(١) في كتاب إعجاز القرآن ؛ وطبع عدة مرات ، آخرها في دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٤ م بتحقيق الأستاذ سيد أحمد صقر .

(٢) في كتاب بين إعجاز القرآن ، وطبع في دار المعارف بمصر مع رسالة الرمان للسماة بالكتف في إعجاز القرآن ، ورسالة عبد القاهر الجرجاني للسماة الشافية بتحقيق الدكتور محمد خلف الله والأستاذ محمد زغلول سلام .

(٣) مؤيد المال عزري بن عبد الملك المعروف بشيخة ، التوفى سنة ٤٩٤ هـ ؛ ذكر كتابه صاحب كشف الظنون

(٥) سورة التوبة ٦

(٤) سورة إبراهيم ١

(٦) سورة الشكوت ٥٠ ، ٥١ .

أَنَّ الْكِتَابَ آيَةٌ مِنْ آيَاتِهِ ، وَأَنَّهُ كَافٍ فِي الْفَلَاحَةِ ، فَأُمِّمَ مَقَامَ مُعْجَزَاتِ غَيْرِهِ وَآيَاتِ سِوَاهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ .

ولما جاء به صلى الله عليه وسلم إليهم - وكانوا أفصح النصحاء ومصالح الخطباء - تحدّاهم على أن يأتوا بمثله ، وأمهلهم طول السنين <sup>(١)</sup> فلم يقدرُوا ، يقال : تحدّى فلان فلان إذا دعاه إلى أمر ليظهر مجزئه فيه ونازعه القلبة في قتال أو كلام غيره ، ومنه أنا حَدِّثَاكَ ، أى أبْرُزْ لى وحدك .

واعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدّى العرب قاطبة بالقرآن حين قالوا : افتراه . فأنزل الله عز وجل عليه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفَنُزِّلُ الْقُرْآنَ بِمِثْلِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فلما عجزوا عن الإتيان بمشر سور تشاكل القرآن ، قال تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ثم كرر بهذا قال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى من كلام مثله ، وقيل : مِنْ بَشَرٍ مثله ، وبحق القول الأول الآيتان السابقتان ، فلما عجزوا عن أن يأتوا بسورة تُشَبِّه القرآن على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء <sup>(٥)</sup> ، قال : ﴿ قُلْ لَنْ يَجْتَمِعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قد ثبت أنه تحدّاهم به ، وأنهم لم يأتوا بمثله لِمَجْزَمِ عَنْهُ ، لأنهم لو قَدَرُوا على ذلك لتعلّوا ، ولما عدلوا إلى الصناد تارة والاستهزاء أخرى ، فتارة قالوا : « سحر » وتارة قالوا : « شر » وتارة قالوا : « أساطير الأولين » كل ذلك من التحير والاضطراع .

(٢) سورة هود ١٣

(٤) سورة الإسراء ٨٨ .

(١) - ساقط من ت

(٣) سورة البقرة ٢٣

قال [ابن أبي] <sup>(١)</sup> طالب مكي في "اختصاره نظم القرآن للجرجاني" : قال  
للؤلف : أنزله بلسان عربي مبين بضروب من النظم مختلفة على عادات العرب ، لكن  
الأعصار تشيخ وتطول ، فيتخير النظم عند للتأخرين لقصور أنفهامهم ، والنظر كله جار على لغة  
العرب ، ولا يجوز أن ينزله على نظم ليس من لسانهم ؛ لأنه لا يكون حجة عليهم ، بدليل  
قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْقَرُوا قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفي قوله : ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا يُحِيطُوا بِمِثْلِهِ وَلَكِنَّا يَا نَبِيِّنَا أَتَوَلَّيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فأخبر أنهم لم يعلموه لجهلهم به ؛  
وهو كلام عربي .

قال أبو محمد : لا يحتمل أن يكون جهلهم إلا من قبل أنهم أعرضوا عن قبوله ،  
ولا يجوز أن يكون نزل بنظم لم يعرفوه ؛ إذ لا يكون عليهم حجة ، وجهلنا بالنظم لتأخرنا  
عن رتب القوم الذي نزل عليهم جائز ، ولا يمنع <sup>(٤)</sup> قمن نزل عليهم كان يفهمه إذا تدبره ؛  
لأنه بلغته ، ونحن إنما <sup>(٥)</sup> نفهم بالتعلم . انتهى .

وهذا الذي قاله مشكل ، فإن كبار الصحابة رضى الله عنهم حفظوا البقرة في مدة  
معتولة ؛ لأنهم كانوا يحفظون مع التضمين .

وإيجاز القرآن ذكر من وجوبه :

أحدهما : إيجاز متعلق بنفسه .

والثاني : بصرف الناس عن معارضته .

(١) في الأصول «أبو طالب» ؛ خطأ ؛ وهو مكي بن أبي طالب جوش بن محمد بن غنار القيسي ؛ يكنى أبا محمد ؛  
أصله من القيروان وسكن قرطبة ؛ رحل إلى مصر مرتين واستكمل بها علومه ، وتوفي سنة ٤٣٧ هـ ؛ ذكر  
القفطي تبتا مؤلفاته ؛ وفيها كتاب «انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه» . وانظر إنباه  
الرواة ٣ : ٣١٣ - ٣١٩

(٢) سورة يونس ٣٩

(٣) سورة يونس ٣٨

(٤) م : « إذا » تحريف

(٥) ت : « بمن » .

ولا خلاف بين المقلّاء أن كتب الله معجز ، واختلفوا في إعجازه ، قيل : إن التحدى :  
وقع بالكلام القديم الذى هو صفة القدرات ، وإن العرب كلّفت في ذلك مالا تُطْلِق ،  
وفيه معجزها . والجمهور على أنه إنما وقع بالقدال على القديم <sup>(١)</sup> وهو الألفاظ .

فإذا ثبت ذلك فاعلم أنه لا يصحّ التحدى بشيء مع جهل المخاطب بالجهة التى وقع بها  
التحدى ، ولا يتجه قول القائل لثله : إن صنعت خاتما كنت قادرا على أن تصنع مثله ؛  
إلا بعد أن يمتكّن من الجهة التى تدعى عجز المخاطب عنها ، فنقول : الإعجاز فى القرآن  
العظيم إما أن يعنى بالنسبة إلى ذاته ، أو إلى عوارضه من الحركات والتأليف ، أو إلى مدلوله ،  
أو إلى المجموع ، أو إلى أمر خارج عن ذلك ؛ لا جائز أن يكون الإعجاز حصل من جهة  
نوات الكلم للفرقة قط ؛ لأن العرب قاطبة كانوا يأتون بها ؛ ولا جائز أن يكون الإعجاز  
وقع بالنسبة إلى العوارض من الحركات والتأليف قط ؛ لأنه يُجَوِّج إلى ما تعاطاه مسيلة  
من المحاجة : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْجَوَاهِرَ - فَصَلْ لِرَبِّكَ وَهَاجِرَ - إِنْ شِئْتَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَافِرِ » .

ولو كان الإعجاز راجعا فى الإعراب والتأليف الجرد لم يعجز صغيرهم عن تأليف ألفاظ  
معربة فضلا عن كبيرهم ، ولا جائز أن يقع بالنسبة إلى المعاني قط ؛ لأنها ليست من صنع  
البشر ، وليس لهم قدرة على إظهارها ؛ من غير ما يدل عليها ، ولا جائز أن ترجع إلى المجموع  
لأننا قد يتنا بطلانه بالنسبة إلى كل واحد ، فيصين أن يكون الإعجاز لأمر خارج غير ذلك .

\*\*\*

### [ بيان الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز ]

وقد اختلف فيه على أقوال :

أحدها - وهو قول النظام <sup>(٢)</sup> : إن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم ، وكان

(١) م : « القديم » ، صوابه ماقى ت ، ط .

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار النظام ، شيخ الجاحظ ، وأحمد رهوس البصرة ، وإليه نسب  
الفرقة النظامية ؛ توفى فى خلافة الخليفة سنة خمس وعشرين ومائتين . وانظر آراءه فى الملل والنحل ١ : ٦٧ ،  
والواقف ٦٢١ ، والفرق بين الفرق ١١٣ ، وآمال الشريف للرفضى ١ : ١٨٧ .

مقدوراً لهم ؛ لكن عاقبهم أمر خارجي ، فصار كسائر المعجزات .

وهو قول فاسد بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فإنه يدل على مجزهم مع بقاء قدرتهم ، ولو سئلوا القدرة لم يبق فائدة لاجتماعهم ، لئذ لم تنزل منزلة اجتماع الموتى ، وليس عجز الموتى بكبير يحتفل بذكره ، هذا مع أن الاجتماع منقطع على إضافة الإعجاز إلى القرآن ، فكيف يكون معجزاً غيره وليس فيه صفة إعجاز ؛ بل المعجز هو الله تعالى ، حيث سلبهم قدرتهم عن الإتيان بمثله .

وأيضاً يلزم من القول بالصرقة فساد آخر ، وهو زوال الإعجاز بزوال زمان التصدي ، وخلو القرائن من الإعجاز ؛ وفي ذلك خرق لإجماع الأمة ، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول المظلي ، ولا معجزة له باقية سوى القرآن ، وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة .

قال القاضي أبو بكر <sup>(٢)</sup> : « وما يبطل القول بالصرقة أنه لو كانت للمارضة ممكنة - وإنما منع منها الصرقة - لم يكن الكلام معجزاً ، وإنما يكون للنوع معجزاً <sup>(٣)</sup> فلا يتضمن الكلام فضلاً <sup>(٤)</sup> على غيره في نفسه » .

« وليس هذا بأعجب مما ذهب إليه فريق منهم أن الكل قادرين على الإتيان بمثله ؛ وإنما تأخروا <sup>(٥)</sup> عنه لعدم العلم بوجه ترتيب أو تأملوه لوصولهم إليه ، ولا بأعجب من قول

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) هو أبو بكر الباقلي في كتاب إعجاز القرآن ص ٤٣ ، ٤٤ ، وعنه عنه صاحب الإتيان في ٢ : ١١٨

(٣) الإعجاز : « وإنما يكون النوع هو المعجز » . والإتيان : « وإنما يكون بالنوع معجزاً » .

(٤) الإعجاز والإتيان : « فضيلة » .

(٥) كنا في الأصول والإتيان : وفي الإعجاز : « وإنما تأخروا » .

فريق منهم : إنه لا فرق بين كلام البشر وكلام الله في هذا الباب ، [ وإنما يصح من كل واحد منهما الإعجاز على حد واحد ] <sup>(١)</sup> .

« وزعم قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ، وإنما وضع حِكْمًا » <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الثاني : أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به ، لا مطلق التأليف ، وهو بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزناً ، وعُلتْ مركبانه معنى ، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى .

واختاره ابن الزمكاني <sup>(٣)</sup> في البرهان .

\*\*\*

الثالث : ما فيه من الإخيار عن النيوب المستقبلة ، ولم يكن ذلك من شأن العرب ، كتوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله في أهل بدر : ﴿ سَيَزِمُ الْجَنَسُ »

(١) تحفة من كتاب إعجاز القرآن

(٢) كذا قل عبارة الماغلاني في محصره ، والقي في الإعجاز ص ٦ : « وقد ادعى قوم أن ابن المقفع عارض القرآن ؟ وإنما فرغوا إلى القدرة واليقظة ؟ وهما كتابان : أحدهما يتضمن حكماً منقولة توجد عندهم حكماً كل أمة مذكورة بالفضل ، فليس فيها شيء بدعي من لفظ ولا معنى ، والآخر شيء في البيانات ، وقد تهوس فيه بما لا يخفى على متأمل . وكتابه الذي يتناهل في الحكم منسوخ من كتاب بزجهر في الحكمة ؟ فأى صنع له في ذلك ؟ وأى فضيلة حازها فيها جاء به ! » .

(٣) منسوب إلى زمكسان ، فتح أوله وسكون ثانيه وفتح اللام وآخره نون . كذا ضبط ياقوت ، وقال : « وأنا أهل الشام نأثم يقولون « زمكسا » فتح أوله وثانيه وض لامة والفتح ، لا يلقون به النون ؛ وهي قرية بنوطة دمشق ؛ وعن ينفب إليه من الطاء عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي التوفي سنة ٦٥١ ، وخليفه محمد بن علي بن عبد الواحد التوفي سنة ٧٢٧ . وكتاب البرهان نسب صاحب كشف الفنون إليه وقال : « البرهان في إعجاز القرآن لكمال الدين محمد بن علي بن الزمكاني الشافعي التوفي سنة ٧٢٧ ، نماخصره ؛ ولكي لم أجده منسوباً إليه فإقتضت عليه من تراجم له في الفرد الكاشفة وقوات الروايات وابن كثير وشنورات الذهب والنجوم الزاهرة . وفي ممد الخطوط بجماعة الدول العربية نسخة مصورة من كتاب « البرهان للكاشف عن إعجاز القرآن » عن أحد الثالث ؛ ذكروا أنها من تأليف عبد الواحد الساكن المعروف بابن خطيب زمكسا » .

(٤) سورة الفتح ١٦ .

وَيُؤْتُونَ الدُّبُرَ<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا﴾<sup>(٢)</sup> وكقوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله: ﴿الْمَ غُلِبَتِ الرُّومُ﴾<sup>(٤)</sup> وغير ذلك مما أخبر به بأنه سيقع فوق .

ورد هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إيجاز فيها؛ وهو باطل ، قد جعل الله كل سورة معجزة بنفسها .

\*\*\*

الرابع : ما تضمن من إخباره عن قصص الأولين وسائر التضمين ، حكاية من شاهدها وحضرها ، وقال : ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَكْتُمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا...﴾<sup>(٥)</sup> الآية .

وهو محدود بما سبق ، ثم هذا والذي قبله من أنواع الإيجاز ، إلا أنه منحصر فيه .

\*\*\*

الخامس : إخباره عن الضائكر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل ، كقوله : ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿وَإِذَا جَاءَوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> ، وقوله : ﴿وَإِذْ يَبْدَأُكُمْ اللَّهُ بِإِذْنِ الْعَالَمِينَ أَنْهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ...﴾<sup>(٨)</sup> الآية ، وكإخباره عن اليهود أنهم لا يفتنون للوث أبدا .

\*\*\*

- (٢) سورة الفتح ٢٧  
(٤) سورة الروم ٢٤١ .  
(٦) سورة آل عمران ١٢٢  
(٨) سورة الأقال ٧

- (١) سورة القمر ٤٥  
(٣) سورة النور ٥٥  
(٥) سورة مود ٤٩  
(٧) سورة المجادلة ٨



السادس : وصحه ابن<sup>(١)</sup> عطية وقال : إنه النى عليه الجهور والخذاق - وهو الصحيح فى نفسه - وأن التعدى إنما وقع بنظفه ، وصحة معانيه ، وتوالى فصاحة ألفاظه ؛ ووجه إعجازه أن الله قد أحاط بكل شيء علما ، وأحاط بالكلام كله علما ؛ فإذا ترتبت اللفظة من القرآن عليم بإحاطته أى لفظة تصلح أن تلى الأولى ، ويتبين المعنى بعد المعنى ، ثم كذلك من أول القرآن إلى آخره . والبشر معهم الجهل والنسيان والسهول ، ومعلوم بالضرورة<sup>(٢)</sup> أن أحدا من البشر لا يحيط بذلك<sup>(٣)</sup> ، وبهذا [ جاء نظم القرآن فى الناية القصوى من القصاحة ، وبهذا النطق ]<sup>(٤)</sup> يطل قول من قال : إن العرب كان فى قدرتها الإتيان بمثله ، فلما جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم صُرفوا عن ذلك وعجزوا عنه .  
والصحيح أن الإتيان بمثل القرآن لم<sup>(٥)</sup> يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين ، ولهذا ترى البليغ ينقح الخطبة أو القصيدة حولا ، ثم ينظر فيها ، فيغير فيها ، وهلم جرا . وكتاب الله سبحانه فُرِزَتْ منه لفظة ، ثم أُدير لسان العرب على لفظة<sup>(٦)</sup> أحسن منها لم توجد . ونحن نتبين لنا البراعة فى أكثره ، ويخفى علينا وجهها فى مواضع ، قصصونا عن مرتبة العرب يومئذ فى سلامة الدق ، وجودة القريحة ، [ وميز الكلام ]<sup>(٧)</sup> .  
وقامت الحجة على العالم بالعرب إذ كانوا أرباب القصاحة ومظنة المعارضة ، كما قامت

(١) مقدمة التفسير المطبوعة من ٢٧٨ - ٢٨٠ ، مع اختصار وتصرف .

(٢) فى اللقمة : « ضرورة » (٣) فى اللقمة : « أن بشرا إليك قط عيلا » ، وما قلله الزركشى أحوذ (٤) تمكلة من اللقمة

(٥) اللقمة : « أن تأتى بمثل القرآن » .

(٦-٦) فيما قلته عن ابن عطية هنا اختصار فى البارة ؟ وفى اللقمة : « ... لم يكن قط فى قدرة أحد من المخلوقين ، ويظهر لك قصور البشر فى أن الفصح منهم يضع خطبة أو قصيدة يتفرغ فيها جهده ، ثم لا يزال يتقنها حولا كاملا ، ثم تعلى لأحد نظيره فأخضعها بقرينة خاصة فيبدل فيها وينقح ، ثم لا تزال كذلك فيها مواضع للنظر والبدل ، وكتاب الله ... الخ » .

(٧) اللقمة : « فى أن يوجد أحسن منها » .

الحجة في معجزة عيسى بالأطباء ، و [ في ] <sup>(١)</sup> معجزة موسى بالسخرة ، فإن الله تعالى إنما جعل معجزات الأنبياء بالوجه الشهير أجمع ما تكون في زمن النبي الذي أراد إظهاره ؛ فكان السحر في مدة موسى قد انتهى إلى غايته ، وكذا الطب في زمان عيسى ، والفصاحة في مدة محمد صلى الله عليه وسلم .

\*\*\*

السابع : أن وجه الإيجاز الفصاحة ، وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب وغير ذلك مقترنا بالتحدي ، واختاره الإمام غر الدين <sup>(٢)</sup> ؛ وهو قريب عما سبق ، وقد قال تعالى : ﴿ قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والمراد : بمثل نظمه ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> : وقول من قال : إن الضمير في ﴿ مِنْ مِثْلِهِ ﴾ عائد على الله ضيف ، بقوله : ﴿ يَمْشِرُ سُورَ حِثْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والسياق واحد .

\*\*\*

الثامن : ما فيه من النظم والتأليف والترصيف ، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب ، ومُبين لأساليب خطابهم ، واختاره القاضي أبو بكر <sup>(٦)</sup> .  
قال : ولهذا لم يمكنهم معارضته .

(١) تسكئة من اللقمة .

(٢) هو الإمام فخر الدين الرازي ، صاحب التفسير الكبير للسمي مفاتيح النيب ؛ وقتل عنه هذا النسخ السيوطي في الإيجاز ١١٩ : ٢ .

(٤) سورة البقرة ٢٣ .

(٣) سورة الإسراء ٨٨ .

(٦) انظر إيجاز القرآن ص ٤٤ .

(٥) سورة هود ١٣ .

قال : <sup>(١)</sup> ولا سبيلَ إلى معرفة إعجاز القرآن <sup>(٢)</sup> من أصناف الديدع التي ادَّعَوْها في الشعر ؛ لأنه ليس مما يخرجُ العادة <sup>(٣)</sup> ، بل يمكن استدراكه بالتلمُّ والتدريب والتصنع له ، كقول الشعر ، ووصف الخطِّب ، وصناعة الرسالة ، والخلق في البلاغة ، وله طريق يُسلك <sup>(٤)</sup> . . . فأما شأؤُ نظم القرآن فليس له مثالٌ يحتذى عليه ، ولا إمامٌ يقتدى به ، ولا يصح وقوعُ مثله اتفاقاً . . .

قال : ونحن نعتقد أن الإعجاز في بعض القرآن أظهر ، وفي بعض أدق وأغص . ثم قال القاضي : فإن قيل <sup>(٥)</sup> ما الذي وقع التحدي به ؟ أهو الحروف المنظومة ؟ أو الكلام القائم بالذات ؟ أو غيره ؟ قلنا : الذي تحدَّاهم به أن يأتوا على الحروف التي هي نظم القرآن منظومة حكمها ، متتابعة كتبها ، مطردة كطرادها ، ولم يتقدم إلى أن يأتوا بالكلام القديم الذي لا مثل له <sup>(٦)</sup> .

وقال بعض الأئمة : ليس الإعجاز التحدي به إلا في النظم ، لا في المفهوم ؛ لأن المفهوم

(١) إعجاز القرآن ١٦٨ وما بعدها مع تصرف واختصار في العبارة

(٢) الإعجاز : « من الديدع التي ادَّعوه في الشعر ووصفوه فيه ، وذلك أن هذا الفن ليس في ما يخرجُ العادة ويخرجُ عن العرف » .

(٣) بقية الكلام في الإعجاز : « ... ووجه يقصد ، وسلم يرتقي فيه إليه ، ومثال قد يقع طالبه عليه ؟ قرب إنسان يتعود أن ينظم جميع كلامه شعراً ، وآخر يتعود أن يكون خطاباً سجعاً ، أو صنعة تشعُّع ، لا يعطى من كلامه حرفاً ، وقد يتأتى له لما قد تعود ، وأنت ترى أدباء زماننا يضعون المحاسن في جزء ، وكذلك يؤلفون أنواع البارع ، ثم ينظرون فيه إذا أرادوا إنشاء قصيدة أو خطبة فيجسِّون به كلامهم ، ومن كان قد تدرب وتعمد في حفظ ذلك استغنى عن هذا الصنيفة ، ولم يحض إلى تكلف هذا التأليف ، وكان ما أشرف عليه من هذا الشأن بأسماً من باع كلامه ، وموسطاً بأنواع الديدع ما يحاوله من قوله . وهذا طريق لا يصدر ، وبإب لا يجتمع ، وكل يأخذ فيه مأخذاً ، ويقف منه موقفاً ، على قدر ما مه من المعرفة ، وبسبب ما يجده من الضيق ، فأما شأؤ .. »

(٤) إعجاز القرآن ٣٩٤ ، وعبارته : « إن قال قائل : بينوا لنا : ما الذي وقع نحدي إليه .. ؟ » .

(٥) انتهى ما أورد المؤلف هنا من كلام القاضي في الإيجاز مع التصرف والمخفف .

لم يمكن الإحاطة به ، ولا الوقوف على حقيقة اللراد منه ، فكيف يتصور أن يتحدّى بما لا يمكن الوقوف عليه ، إذ هو يسع كل شيء فأى شيء ، فويل به ادّعى أنه غير اللراد ، ويتسلسل !

\*\*\*

التاسع : أنه شيء لا يمكن التعبير عنه - وهو اختيار الشكاكي حيث قال في "الفتاح" <sup>(١)</sup> :  
واعلم أن شأن الإعجاز [ عجيب ] <sup>(٢)</sup> يُدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكلالاحة . وكما يدرك <sup>(٣)</sup> طيب النعم العارض لهذا الصوت ، ولا طريق إلى تحصيله لتغير ذوى الفطر السليمة إلا بإتقان على الماني والبيان والتمرن فيهما <sup>(٤)</sup> .

وقال أبو حيان التوحيدي في "البصائر" <sup>(٥)</sup> : لم أسمع كلاماً ألقى بالقلب ، وأعلقَ بالنفس من فصل تكلم به بُندار بن الحسين الفارسي - وكان مجرا في العلم - وقد سئل عن موضع الإعجاز من القرآن قال : هذه مسألة فيها حيف على اللقي <sup>(٦)</sup> ، وذلك أنه شيء يقولك : ما موضع الإنسان من الإنسان ؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان ؛ بل متى أشرت إلى بُنْطَلَه قد حَقَّقْتَه ، ودلّت على ذاته ، كذلك القرآن لشرفه لا يُشار إلى شيء منه إلا وكان ذلك المعنى آية في نفسه ، ومَفْجِزَةٌ لمحاوِلِه ، وهدى لقائله ؛ وليس في طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله في كلامه وأسراره في كتابه ، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده .

\*\*\*

(١) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي ص ٢٢١ ، مع تصرف في العبارة

(٢) تسكّلة من الفتاح

(٣) عبارة الفتاح : « وسدرك الإعجاز عندي هو القوق ليس إلا ، وطريق اكتساب القوق طول خُصمة هذين السنين ؛ نعم للبلاغة وجوه متشعبة ربعا تيسرت لمأطلة اللتام عنها ، أما ما قص وجه الإعجاز فلا »

(٤) ت : « التصاور » تحريف

(٥) هذه الكلمة ساقطة من م .

الماشر : وهو قول حازم <sup>(١)</sup> في "منهاج البناء" : إن الإيجاز فيه من حيث استمرت القصاصة والبلاغة فيه من جميع أمثلها في جميع استمراراً لا توجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر ، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم لا تستمر القصاصة والبلاغة في جميع أمثلها في العالي منه إلا في الشيء اليسير للمدود ، ثم ترض الفترات الإنسانية ، فتقطع طيب الكلام وروقه ، فلا تستمر تلك القصاصة في جميع ، بل توجد في تقارب وأجزاء منه ، والفترات في القصاصة تقع للقصيح ، إما بسبب يرض له في الشيء من غير أن يكون جاهلاً به ، أو من جهل به ، أو من سامة تغري فكره ، أو من هوى نفس يئلب عليها فيما يحوش عليها خاطره ، من اقتناص الماني يميناً كان أو غشاً ، فهذه آفات لا يخلو منها الإنسان الفاضل الطبع الكامل ، وهو قريب مما ذكره ابن الزمكاني وابن عطية .



الحادى عشر : قال الخطابي <sup>(٢)</sup> في كتابه - وإليه <sup>(٣)</sup> ذهب الأكثرون من علماء النظر - : إن وجه الإيجاز فيه من جهة البلاغة ، لكن لما صُب عليهم تفصيلها صَنَوْا فيه إلى حكم القوق والقبول عند النفس .

قال : والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة ، ومراتبها في درجة البيان متفاوتة <sup>(٤)</sup> ، [ ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية ] <sup>(٥)</sup> ، فبها البليغ الرصين الجزل ، ومنها القصيح

(١) أبو الحسن حازم بن محمد القرطبي ؟ سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٥٩ ، ومن كتابه نسخة مصورة قائمة بدار الكتب المصرية رقم ...

(٢) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ؟ في كتابه بيان إيجاز القرآن ؟ طبع ضمن ثلاثة رسائل مجلدة للعارف جطيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام .

(٣) ص ٢١ وما بعدها مع اختصار وتصرف في العبارة .

(٤) بيان الإيجاز : « مراتبها في نسبة البيان متفاوتة »

(٥) تكملة من كتاب البيان .

القريب السهل ، ومنها الجائز الطلق الرُّسل ، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود [ دون النوع المجين المضموم الذي لا يوجد في القرآن شيء منه البتة ] <sup>(١)</sup> .

فالقسم <sup>(٢)</sup> الأول أعلاه ، والثاني أوسطه ، والثالث أدناه وأقربه <sup>(٣)</sup> ، فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصّة ، وأخذت من كل نوع شعبة ، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف [ نَظْمٌ ] <sup>(٤)</sup> من الكلام يجمع صفتي الفخامة والمذوبة ، وهما على الأفراد في نوعيهما كالتضادّين ؛ لأنّ المذوبة تتلج السهولة ، والجزالة والتانة [ في الكلام ] <sup>(٥)</sup> يبالغان نوعاً من الوعورة ؛ فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبوّ كلّ منها عن الآخر فضيلة خاصّة بها القرآن . [ يَسْرّها الله بلطيف قدرته ] <sup>(٦)</sup> ؛ ليكون آية بينة لئيبه [ ودلالة على صحة ما دعا إليه من أمر دينه ] <sup>(٧)</sup> .

وإنما نضرب على البشر الإتيان بمثله لأمرين :

منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء الفئة المريسة وأوضاعها التي هي ظروف المعاني [ والحوايل ] <sup>(٨)</sup> .

ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمّولة على تلك الألفاظ ، ولا تسكل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه النظم التي بها يكون اثتلافها وارتباط بعضها ببعض ، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها ، إلا أن <sup>(٩)</sup> يأتوا بكلام مثله .

وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة : لفظ حامل ، ومعنى به قائم ، ورباط لها ناظم .

وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والتفضيلة ؛ حتى لا ترى

(١) تسكّلة من كتاب البيان .

(٢-٣) البيان : « فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرضه والقسم الثاني أوسطه وأقصده ، والقسم الثالث أدناه وأقربه »

(٣) البيان : « لئلا يأتوا » .

شيئا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ، ولا ترى نظما أحسن تأليفاً وأشدّ تلازماً وتشاكلاً من نظمه . وأما <sup>(١)</sup> معانيه ، فكل ذى لب يشهد له بالقديم في أبوابه ، والرقى في أعلى درجاته <sup>(٢)</sup> .

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام ، وأما أن توجد مجموعة في نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام السليم القدير ، [ القدي أحاط بكل شيء علماً ، وأحصى كل شيء عدداً ] <sup>(٣)</sup> .

خرج <sup>(٤)</sup> من هذا أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظم التأليف ، مضمناً أصحّ المعاني ، من توحيد الله تعالى وتنزيهه في صفاته ، ودعاه إلى طاعته ، وبيان لطريق عبادته <sup>(٥)</sup> في تحليل وتحريم ، وحظر وإباحة ، ومن وعظ وتوهم ، وأمر بمحروف ونهى عن منكر ، وإرشاد إلى محاسن الأخلاق ، وزجر عن مساوئها ، وإيضاح كل شيء منها موضه الذي لا يرى شيء أولى منه ، ولا يتوهم <sup>(٦)</sup> في صورة العقل أمر أليق به منه ، مودعاً أخبار القرون للناضية وما نزل من مثلات الله بمن عصى وعاند منهم ، منبهاً عن الكوائن للستبة في الأعصار للناضية من الزمان ، جامعاً في ذلك بين الحجة والحجج له ، والدليل والدلول عليه ، ليكون ذلك أوكد للزوم ما دعا إليه ، وإنباه عن وجوب ما أمر به ونهى عنه .

- 
- (١-١) البيان : « وأما للماني تلاخفاء على ذى عقل أنها هي التي تصفها لها القول بالقديم في أبوابه ، والرقى إلى أعلى درجات الفضل من نوتها وصفاتها » .  
 (٢) تسكلة من كتاب البيان .  
 (٣) البيان : « ففهم الآن واعلم أن القرآن . . . » .  
 (٤) البيان : « وبيان لهما حاج عبادته » .  
 (٥) البيان : « ولا يرى في صورة العقل » .

ومعلوم أن الإتيان بمثل هذه الأمور ، والجمع بين اشتائها حتى تنظم وتنسق ، أمرٌ تمييز عنه قوى البشر ، ولا تبلغه قدرتهم <sup>(١)</sup> ، فاقطع الخلق دونه ، وعجزوا عن معارضته بمثله ، ومناقضته في شكله ، ثم صار للماندون له [عن كفره وأنكره] <sup>(٢)</sup> يقولون مرة : إنه شر لنا رأوه منظوما ، ومرة إنه سحر لما رأوه معجوزا عنه ، غير مقدور عليه . وقد كانوا يحدون له وقفا في القلب ، وقرعا في النفس ، يريهم ويمحرون ، فلم يتالكوا أن يترفوا به نوعا من الاعتراف ، ولذلك قالوا <sup>(٣)</sup> : إن له سحلاوة ، وإن عليه لطلاوة . وكانوا مرة لجهلهم وجبرتهم <sup>(٤)</sup> يقولون : ﴿ أَطَايِرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْنِي عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأُحْيِلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> مع علمهم أن صاحبهم أتى وليس بمحضرة من يمل أو يكتب شيئا <sup>(٦)</sup> ؛ ونحو ذلك من الأمور التي <sup>(٧)</sup> أوجبها الصناد والجبل والعجز <sup>(٨)</sup> . وقد حكى الله عن بعض صريرتهم - وهو الوليد بن المغيرة المخزومي - أنه لما طال فكره في القرآن وكثر ضجره منه ، وضرب له الأخاس من رأيه في الأسداس ، فلم يقدر علي أكثر من قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ <sup>(٩)</sup> عنادا وجهلا به ، ونهaya عن الحجة ، واقتطاعا دونها <sup>(١٠)</sup> .

ثم اعلم أن عمود البلاغة التي تجتمع لما هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ

(١) البيان : « قدرهم »

(٢) نكالة من كتاب البيان .

(٣) البيان : « قال قائلم »

(٤) م : « وجبرتهم »

(٥) سورة الرقآن ٥ .

(٦) البيان : « في نحو ذلك .

(٧-٧) البيان : « التي جامعها الجهل والعجز » .

(٨) سورة الدثر ٢٤

(٩) حذف بسمه الفرة فيا قلهلألؤاف مانه : « وقد وصف ذلك من حاله وشدته حيرته فقال بسماته :

﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ . قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ . ثُمَّ نَظَرَ . ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ . ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ . فَكَانَ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾

وكيفما كانت الحال ، ودارت القصة ، فقد حصل اعترافهم بها قولاً ، واقتطاعهم عن معارضته فلا أنه معجز وفي ذلك قيام الحجة وثبوت المجزة والحدقة .



التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به ، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه ، إما تبدل المعنى الذي يفسد به الكلام ، أو إذهاب الروق الذي تمسك به البلاغة ، وذلك أن في الكلام ألقاظا مترادفة متقاربة <sup>(١)</sup> للمعاني في زعم أكثر الناس ، كالعلم والعرفة <sup>(٢)</sup> ، والشح والبخل ، والتمت والصفة ، وكذا على ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ؛ والأمر فيها عند الخفاق <sup>(٣)</sup> بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تتميز بها عن صاحبها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها <sup>(٤)</sup> .

ولهذا قال أبو العالية في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> أنه الذي ينصرف ولا يدري عن شفع أو وتر . فردّ عليه الحسن بأنه لو كان كذلك لقال : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ ﴾ ، فلم يفرق أبو العالية بين « في » ، و « عن » حتى تنبه له الحسن وقال : المراد به إخراجها عن وقتها .

فإن قيل : فهلا جعل في كل سورة نوعا من الأنواع ؟

قيل : إنما أنزل القرآن على هذه الصفة من جمع أشياء مختلطة للمعاني في السورة الواحدة ، وفي الآي المجموعة القليلة العدد ، ليكون أكثر لفائده ، وأعم لفهته ، ولو كان لكل باب منه قبيل ، ولكل معنى سورة مفردة ، لم تكثر عائده ، ولكان الواحد من الكفار للكافرين والمعاندين إذا تميم السورة لا تقوم عليه الحجة به إلا في النوع الواحد الذي تضمنته السورة الواحدة فقط ، وكان في اجتباع المعاني الكثيرة في السورة الواحدة أوفر خطأ ، وأجدى نفعاً من التخيير لما ذكرناه .

(١-١) البيان : « متقاربة في المعاني يحسب أكثر الناس أنها متساوية في إفادة بيان مراد الخطاب كالعلم والعرفة » .

(٢) البيان : « عند علماء أهل اللغة »

(٣) منا اقلهم ما نقله عن الحاشي من ٢٦ وترك ما بعدها إلى ما أورده من من ٢٩ مع تصرف في العبارة

(٤) سورة اللعون .

قال الخطابي : وقلت <sup>(١)</sup> في إيجاز القرآن وجها [ آخر ] <sup>(٢)</sup> ذهب عنه الناس [ فلا يكاد يعرفه إلا الشاذ في آحادهم ] <sup>(٣)</sup> وهو صنمه بالقلوب ، وتأثيره في النفوس ، فإنك لا تسمع كلاما غير القرآن منظوما ولا منشورا إذا فرغ السمع خالص له إلى القلب من اللذة والحلاوة في حال ، ومن الروعة واللاهبة في حال أخرى ما يخلص منه إليه . قال الله تعالى : ﴿ لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ وقال تعالى : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْغَدِيثِ كِتَابًا مَّقْشَاهَا مَتَانِي تَقْشِيرُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية .

قلت : ولهذا أسلم جبير بن مطعم لما سمع قراءة النبي صلى الله عليه وسلم للطور حتى انتهى إلى قوله : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> قال : خشيت أن يدرغني العذاب . وفي لفظ : « كاد قلبي يطير فأسلم » . وفي أثر آخر أن عمر لما سمع سورة طه أسلم ، وغير ذلك . وقد صنف بعضهم كتابا فيمن مات بسماع آية من القرآن .

\*\*\*

الثاني عشر ، وهو قول أهل التحقيق : إنَّ الإيجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد من أفرادها ؛ فإنه جمع ذلك كله ، فلا معنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتغاله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يسبق .

فإنها الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم ، سواء المقرئين والجالسين ، ثم إن سامعه إن كان مؤمنا به يداخله روعة في أول سماعه وخشية ، ثم لا يزال يجد في قلبه

(١) بيان الإيجاز من ٦٤ ، ٦٥ مع حذف وتصرف في العبارة .

(٢) سورة المص ٢١

(٣) تسكئة من كتاب البيان

(٤) سورة النور ٧ .

(٥) سورة الزمر ٢٣

هشاشةً إليه، ومحبة له . وإن كان جاحداً وَجَدَ فيه مع تلك الروعة قوراوعياً ؛ لا قطعاً مادته بحسن سمعه .

ومنها أنه لم يزل ولا يزال غصاً طرياً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة القارئین .

ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلامٍ هو غاطية من الله لرسوله تارةً ، ومخاطبة أخرى خلقه ، لافي صورة كلام يستليه من نفسه من قد قُذِفَ في قلبه ، وأوحى إليه ما شاء أن يلقيه إلى عباده على لسانه ، فهو يأتي باللسان التي أهمها بالفاظه التي يكسوها إياه ، كما يُشاهد من الكتب المتقدمة .

ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والذنوبة وهما كالتضادين ، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر ؛ لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها من القوة وبعض العورة ، والذنوبة منها ما يضادها من السلاسة والسهولة ، فنحنا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد القشامة والروعة في الأسماع ، مثل القصحاء من الأعراب ، وغول الشعراء منهم ، ومن نحنا نحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعذب وأشهى وألذ ، مثل أشعار المخضرمين ومن دأناهم من الولدین التأخرين . وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه كلتا الصفتين ، وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز .

ومنها جملة آخر الكتب غنياً عن غيره ، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَتَّبِعُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يُخْتَلِفُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

## فصل

في قدر للمعجز من القرآن

قال : القاضي أبو بكر : ذهب <sup>(١)</sup> عامة أصحابنا - وهو قول أبي الحسن الأشعري في كتبه - إلى أن أقل ما يُعجز عنه من القرآن السورة قصيرة كانت أو طويلة ، أو ما كان بقدرها .

قال : فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز .  
قال : ولم يقدّم دليل على عجزهم عن المارضة في أقل من هذا القدر .

وذهبت المعتزلة إلى أن كل سورة برأسها فهي معجزة .

وقد حكى عنهم نحو قولنا ، إلا أن منهم من لم يشترط كَوْن الآية بقدر السورة ، بل شرط الآيات الكبيرة <sup>(٢)</sup> .

وقد علمنا أنه نحتاجم تحدياً إلى السور كلها ، ولم يخص - ولم يأتوا بشيء منها ، فلم أن جميع ذلك معجز .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فلا يخالف هذا ؛ لأن الحديث الثام لا تتحصل حكايته في أقل من ثلاث سورة قصيرة . وهو يؤكد مذهب أصحابنا وإن كان قد يتأول قوله : ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ ﴾ على القليل دون التفصيل <sup>(٤)</sup> ] وكذلك يحمل

---

(١) إجماع القرآن ص ٣٨٦ وما بعدها

(٢) الإيجاز ، ت : « الكبيرة » وما أئنه عن ط ، م (٣) سورة الطور ٣٤

(٤) الإيجاز : « على أن يكون راجعاً إلى القليل دون التفصيل » .

قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنِّي أَجْتَمَعْتُ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> على التيسيل ، لأنه لم يعمل الحجة عليهم عجزهم عن الإتيان بمجسمه من أوله إلى آخره <sup>(٢)</sup> .

فإن قيل : هل يُعرف <sup>(٣)</sup> إعجاز الشّور القصار بما يُعرف به إعجاز الطوال ؟ وهل يعرف [إعجاز] <sup>(٤)</sup> كل قدر من القرآن بلغ الحدّ القنى قدرتموه على <sup>(٥)</sup> ما تعرفون به إعجاز سورة البقرة ونحوها ؟

قلنا : إن أبا الحسن الأشعري قد أجاب عن ذلك بأن كل سورة قد عُلم كونها معجزة بمعجز العرب عنها . وسمعت بعض الكبراء من أهل هذا الشأن يقول : إنه يصح أن يكون علم ذلك توقفاً <sup>(٦)</sup> والطريقة الأولى أسد ، وتظهر فائدتها في أن الأولى تبين أن ما عُلم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة ؛ قصرت أو طالت ، فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً . والأخرى تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريق التي سلكناها <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) ما بين العلامتين تسكلة من كتاب الإعجاز (٣) في الإعجاز : « تعرفون »

(٤) الإعجاز : « بتل »

(٥) عبارة الإعجاز : « والطريقة الأولى أسد ، وليس هذا القى ذكرناه أخيراً بخلافه ، لأنه لا يمتنع أن يعلم إعجازه بطرق مختلفة تتوافق عليه وتجتمع فيه . واعلم أن تحت اختلاف هذه الأجوبة ضرباً من الفائدة ، لأن الطريقة الأولى تبين أن ما علم به كون جميع القرآن معجزاً موجود في كل سورة صفت أو كبرت ؛ فيجب أن يكون الحكم في الكل واحداً ، والطريقة الأخيرة تتضمن تقدير معرفة إعجاز القرآن بالطريقة التي سلكناها في كتابنا » .

## فصل

اعلم أنه سبحانه تخدام أولاً في الإتيان بمثله ، قال : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴾ <sup>(١)</sup> ، ثم تخدام بشعر سور منه وقطع عذرم بقوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِشَعْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإنما قال ﴿ مفتریات ﴾ من أجل أنهم قالوا : لا علم لنا بما فيه من الأخبار الخالية ، والقصص البالغة ، فقبل لم . « مفتریات » إزاحة لطيفهم ، وقطعا لأعذارهم ، فميزوا ، فردد من الشعر إلى سورة واحدة من مثله ، مبالغة في التمييز لم ، قال : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى يشهدون لكم أنها في نظمه وبلاغته وجزالته ، فميزوا فقال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> مبالغة في التمييز وإفعاما لم ﴿ فَأْتُوا النَّارَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وهذه مبالغة في الوعيد ، مع أن اللفظ لقتهم ، والكلام كلامهم ، وناهيك بذلك أن الوليد بن المغيرة <sup>(٦)</sup> لانه الله كان سيد قريش ، وأحد فصحايم لما سمعه آخر من لسانه ، وبلد جنانه ، وأطفي بيانه ، وقطعت حجبته ، وقصم ظهره ، وظهر عجزه ، وذهل عقله ، حتى قال : « قد عرفنا الشعر كله هزجه ورجزه ، وقرينه ومقبوصه ومبسوطه ، فاهو بالشعر ! قالت له قريش : فاسحر ؟ قال : وما هو بساحر ، قد رأينا الشجر وسحرم ، فاهو بنفته ولا عقده ، والله إن قوله للحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإن أسفل له لمدق ، وإن أعلاه لشمر ،

(١) سورة الإسراء ٨٨

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة البقرة ٢٤

(٥) الخبر في الرسالة الثانية للجرجاني ١١١

وإنه ليعلو ولا يُفَلِّ ، سمعت قولاً يأخذ القلوب : قالوا : مجنون ؟ قال : لا والله ما هو بمجنون ولا بجنَّته ولا بوسوسته ولا رِبعته ، قالوا : كاهن . قال : قد رأينا الكهَّانَ فما هو بزِمَّة الكهَّان ولا بسجهم . ثم حلت له الحِية فنكس على عقبه وكابر حه قتل : ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ . إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

## مسألة

[ في أن التحدى إنما وقع للإنس دون الجن ]

التحدى إنما وقع للإنس دون الجن ، لأنَّ الجنَّ ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه؛ وإنما ذُكِرُوا في قوله : ﴿ قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ ﴾ <sup>(٢)</sup> تعظيماً لإعجازه ، لأنَّ الهيئة الاجتماعية لها من القوة ما ليس للأفراد ، فإذا فرض اجتماع جميع الإنس والجن ، وظاهر بعضهم بعضاً ، وعَجَزُوا عن المارضة كان الفريق الواحد أعجزَ ، ونظيره في الفقه تقدُّم الأخ الشقيق على الأخ للأب في ولاية النكاح ؛ مع أن الأمومة ليس لها مدخل في النكاح .

## فصل

في أنه هل يعلم إعجاز القرآن ضرورة

قال القاضي : <sup>(٣)</sup> ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أن ظهور ذلك على النبي صلى الله عليه

(٢) سورة الإسراء ٨٨

(١) سورة الدثر ٢٤ ، ٢٥ .

(٣) الإعجاز ص ٣٩٣

وسلم يُعلم ضرورة ، وكونه معجزا يعلم بالاستدلال ، وهذا الذهب يحكى <sup>(١)</sup> عن المخالفين .  
والذى نقوله : إن الأعجى لا يمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالا ، وكذلك من ليس <sup>(٢)</sup>  
ببليغ ، فأما البليغ الذى قد أحاط بمذاهب العرب وغرائب الصنعة ، فإنه يعلم من نفسه  
ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بمثله .

## مسألة

[ فى الحكمة فى تنزيه النبى عليه السلام عن الشعر ]

قيل : للحكمة فى تنزيه الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الشعر وجوه :  
أحدها : أنه سبحانه أخبر عن الشعراء بأنهم فى كلِّ وادٍ يهيمون ، وأنهم يقولون  
ما لا يفعلون <sup>(٣)</sup> ، وأن الشعر شرائط لا يستوى الإنسان بغيرها شاعرا ، كما قال بعضهم  
وقد سئل عن الشاعر ، فقال : إن هرّك أضحك ، وإن جدّ كذب ، فالشاعر بين كذب ،  
وإفصاح . فترّه الله نبيه عن هاتين الخصلتين ، وعن كلِّ أمر دنى ، وإنا لا نكاد نجد  
شاعرا إلا مادحا حارعا ، أو هاجيا ذا قذع ، وهذه أوصاف لا تصلح للنبى <sup>(٤)</sup> .

والثانى : أن أهل العروض يُجمعون كما قال ابن فارس ؛ على أنه لا فرق <sup>(٥)</sup> بين صناعة  
العروض وصناعة الإيقاع ، إلا أن صناعة الإيقاع تقسم الزمان بالنظم ، وصناعة العروض تقسمه

(١) الإعجاز : « يحكى » .

(٢) الإعجاز : « وكذلك من لم يكن بليغا » .

(٣) وذلك قوله تعالى فى سورة الشعراء ٢٢٤ - ٢٢٦ : ﴿ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ سَاءَ الَّذِي فَعَلُوا ﴾ .

(٤) تخيير من كلام ابن فارس فى فقه اللغة ٢٢٩ (٥) فقه اللغة ٢٣٠



بالحروف المتنوعة<sup>(١)</sup> ، فلما كان الشعر ذا ميزان يناسب الإيقاع ، والإيقاع مُترَب من اللاهى لم يصلح ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد قال : « لست من ذكر ولا دد منى » .

وأما ما حكى عنه صلى الله عليه وسلم من أنطظ الوزن ، فالجواب عنها من وجهين : أحدهما : أنه لم يقصد بها الشعر ، ومن حقيقة الشعر قصده ، قال ابن فارس : الشعر<sup>(٢)</sup> كلام موزون مقفى دال على معنى ، ويكون أكثر من بيت . لأنه يجوز اتفاق شطر واحد بوزن يشبه وزن الشعر من غير قصد .  
والثانى : أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أُنشد شيئاً من ذلك غيَّره .

## فصل

فى تنزيه الله القرآن عن أن يكون شعراً

مع أن الموزون فى الكلام رتبته فوق رتبة للنظوم غير الموزون ؛ فإن كل موزون منظوم ولا عكس ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْفِيهِ لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، فأعلم سبحانه أنه نزه القرآن عن نظم الشعر والوزن ؛ لأن القرآن يجمع الحق ، ومنبع الصدق ، وقصارى أمر الشاعر التحصيل بتصوير الباطل فى صورة الحق ، والإفراط فى الإفراط ، والمبالغة فى القم والإيذاء دون إظهار الحق ، وإثبات الصدق منه كان بالعرض ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴾<sup>(٤)</sup> ، أى كاذب ، ولم يثن أنه

(١) فى ث م : « المتنوعة » ، وفى قه القفة « للمجموعة » ، وصوابه فى ط .

(٢) سورة يس ٦٩

(٣) قه القفة ٢٢٩ .

(٤) سورة الحاقة ٤٣ .

ليس بشر ؛ فَإِنَّ وزن الشعر أظهر من أن يشتبه عليهم حتى يحتاج إلى أن ينفي عنه ،  
ولأجل شهرة الشعر بالكذب سُمي النطقيون القياسات المؤدية في أكثر الأمر إلى البطلان  
والكذب شرعية .

فإن قيل <sup>(١)</sup> : قد وُجد في القرآن ما وافق شعرا موزونا ، إما بيت تام ، أو أبيات ،  
أو مصراع ، كقول القائل :

وقلت لما حاولوا سألوني ﴿ هَيْبَاتٌ هَيْبَاتٌ لِّمَا تُوعَدُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup>

وقوله : ﴿ وَجُفُونَ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> قالوا : هذا من الرمل .

وكفوله : ﴿ مَنْ تَرَكَى فَإِنَّمَا يَتَرَكَى لِنَفْسِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> قالوا : هو [مجزوء] من الخفيف .

وقوله : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴿ <sup>(٦)</sup>  
قالوا : هو من المقارب ، أى بإسقاط « مخرجا » .

وقوله : ﴿ وَدَايَةَ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلَّتْ أُطُوفُهَا تَدْلِيلًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ويشيعون حركة  
للم فَيَتَّبِعِي مِنَ الرِّجْزِ ، وحكى أن أبانواس ضمنه فقال :

وفتية في مجلس وجوههم ريجلسهم ، قد علموا التثنيلا

دانية عليهمو ظللالها ﴿ وَذُلَّتْ أُطُوفُهَا تَدْلِيلًا ﴾

(١) انظر إيجاز القرآن لابن قتيبي ٧٧ - ٧٨ (٢) سورة المؤمنون ٣٦ بلوقت على النون بالكون

(٣) سورة سبأ ١٣ ، وفي الإيجاز : قالوا هو من الرمل التي قيل فيه :

صاكيْنُ الرِّيحِ نَطُورُ فِ الْمَزْنِ مَنْحَلٍ الْعَرَايِ

(٥) سورة الطلاق ٢

(٤) سورة طاهر ٨

(٧) سورة النمر ١٤

(٦) سورة الطلاق ٣

وقوله تعالى : ﴿ وَنُحْزِمُكُمْ عَلَيْهِمْ وَبَشِّرِ صُورَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup>  
قالوا : هو من الوافر .

وقوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
قالوا : هو من الخفيف .

وقوله تعالى : ﴿ وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ونحوه قوله : ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذُرًّا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وهو عديم شعر من بحر البسيط .

وقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمَارَ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة النوبة ١٤ بإشباع حركة اللام في : « نُحْزِمُ » .

و « نُحْزِمُ » : « كقول الشاعر :

لَنَا قَمَرٌ نُسَوِّقُهَا غِرَارًا      كَأَنَّ قُرُونًا جَلَّتْهَا الْعَمَى

(٢) وفي الإيجاز ضمة أبو نواس في شعره « وال » فذاك الذي ، وشعره :

وقرأ معلننا ليصدع قلبي      والهوى يصدع الفؤاد السقيم

أريت الذي يكذب بالله      ن فذاك الذي يدع اليتيم

(٣) سورة العاديات ٢٠-١

(٤) سورة الماعيات ٢٠-١

(٥) سورة آل عمران ٩٢

(٦) سورة ق ٤٠

(٧) سورة هود ٤٣ بتسهيل همزة « أمر » وقف

(٨) سورة الكهف ٢٢

(٩) سورة المد ١

حركتها لنون فيكون على وزن مجزوء الرجز

وقوله تعالى : ﴿ تَصْرُ مِنْ أَثَرِهِ وَفَتَحَ قَرِيبٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ إِنْ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وبحسب أنه سمع أعرابي قارئا يقرأ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> فقال كسرت إنما قال : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ... زَلْزَلَةُ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ » <sup>(٥)</sup> قيل له : هذا القرآن وليس بشعر .

فالجواب قال القاضي أبو بكر : إن <sup>(٦)</sup> الفصحاء منهم لما أورد عليهم <sup>(٧)</sup> القرآن لو اعتقدوه شعرا <sup>(٨)</sup> [ ولم يروه خارجا عن أساليبهم ] <sup>(٩)</sup> لبادروا إلى معارضته ؛ لأن الشعر <sup>(١٠)</sup> متقاد إليهم ، فلما لم يمدوا إلى ذلك دل على أنهم لم يعتقدوا فيه ذلك ، فن استدرك فيه شعرا زعم أنه خفي على أولئك النفر ، وهم ملوك الكلام مع شدة حاجتهم <sup>(١١)</sup> إلى الطعن في القرآن ، والنقض منه والتوصل إلى تكذيبه بكل ما قدروا عليه ، فلن يجوز أن يخفى على أولئك وأن يجهلوه ويرفوه من جاء الآن ، فهو بالجلل حقيق .

(٢) سورة الأهل ٣٨

(١) سورة الصف ١٣

(٤) سورة الحج ١

(٣) سورة القصص ٧٦

(٦) إيجاز القرآن ٨٠ وما بعدها

(٥) بإسقاط كلمة : « إِنْ »

(٨) الإيجاز : « لو كانوا يعتقدونه »

(٧) الإيجاز ! « حين أورد عليهم »

(٩) تكله من كتاب الإيجاز

(١٠-١١) الإيجاز : « لأن الشعر مسخر لهم ، سهل عليهم ، ولم فيه ماعلت من التصرف العجيب ، والافتداء اللطيف ، فلما لم نرم اشتغلوا بذلك ، ولا تعولوا عليه ، علم أنهم لم يعتقدوا فيه شيئا مما يقدره الضعفاء في الصنعة ، والمرصون في هذا الشأن ، وإن استدرك من يجهل الآن على فصحاء قريش ، وشعراء العرب قاطبة في ذلك الزمان وبلناهم وخطبائهم وزعمه أنه قد ظفر بغير في القرآن ، وقد ذهب أولئك النفر عنه ونفى عليهم مع شدة حاجتهم ... »

وحينئذ قلّاذى أجاب به الملاء عن هذا أنّ البيت الواحد وما كان على وزنه لا يكون شعراً ، وأقل الشعر بيتان فصاعداً ، وإلى ذلك ذهب أكثر أهل صناعة العربية من أهل الإسلام .

وقالوا أيضاً : إن ما كان على وزن بيتين إلا أنه يختلف وزنها وقائمتها فليس شعر [أصلاً] <sup>(١)</sup> .

ثمّ منهم من قال : إنّ الرجز ليس شعر أصلاً ، لا سيما إذا كان مشطوراً أو منهوكاً ، وكذا ما يقاربه في قلة الأجزاء ، وعلى هذا نسط السؤل .

ثمّ نقول <sup>(٢)</sup> : إن الشعر إنما ينطلق متى قصد إليه على الطريق التي قصد وتُسلّك ، ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء دون ما يستوى فيه الماعى والجاهل [ والعالم بالشعر واللسان وتصرّفه ] <sup>(٣)</sup> وما يتفق من كل واحد ، فليس شعر <sup>(٤)</sup> فلا يسمى صاحبه شاعراً ، وإلا لكان الناس كلهم شعراء ، لأن كل متكلم لا ينفك أن يمرض في جملة كلامه ما يترن بوزن الشعر [ ويتنظم بانتظامه ] <sup>(٥)</sup> .

وقيل : أقل ما يكون من الرجز شعراً أربعة أبيات ، وليس ذلك في القرآن بحال .

قال القاضي : وهذه الطريق التي سلكوها في الجواب متممة ، أو أكثرها .

ولو كانت ذلك شعراً لكانت النفوس تشوق إلى معارضته ، لأن طريق الشعر غير مستصحب على أهل الزمان [ الواحد ، وأهله يتقاربون فيه ، أو يضرّبون فيه بسهم ] <sup>(٦)</sup> .

(٢) الإعجاز : « ثم يقولون » .

(١) تكملة من كتاب الإعجاز .

(٣) الإعجاز : « فليس يكسب اسم الشعر » .

## فصل

[ في اختلاف القامات ووضع كل شئ في موضع يلائمه ]

نما يبحث على معرفة الإيجاز اختلافات القامات وذكر في كل موضع ما يلائمه، ووضع الألفاظ في كل موضع ما يليق به ، وإن كانت مترادفة ، حتى لو أبدل واحد منها بالآخر ذهبت تلك الطلاوة ، وفانت تلك الحلاوة .

فن ذلك أن لفظ « الأرض » لم ترد <sup>(١)</sup> في التنزيل إلا مفردة <sup>(٢)</sup> ، وإذا ذكرت السماء مجموعة لم يؤت بها معها إلا مفردة ، ولما أريد الإنيان بها مجموعة قال : ﴿ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، تفاديا من جمعها .

ولفظ « البقعة » لم تستعمل فيه إلا مفردة ، كقوله تعالى : ﴿ فِي الْأُبُقَعَةِ الْمُبَارَكَةِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فإن جمعت حسن ذلك ورودها مضافة ، كقولهم : « بقاع الأرض » .

وكذلك لفظ « الباب » مراد به القفل ، كقوله تعالى : ﴿ وَذِكْرَىٰ لِلْأُولَى الْأَبَابِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ﴿ لَذِكْرَىٰ لِلْأُولَى الْأَبَابِ ﴾ <sup>(٦)</sup> فإنه يندب دون الأفراد .

وكذلك قوله : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> وفي موضع آخر : ﴿ فِي بَطْنِي مَحْرَرًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، استعمل « الجوف » في الأول « والبطن » في الثاني مع اتفاقهما

(١-١) كذا في ث ، م ، لم يرد في التنزيل إلا مفردا .

(٢) سورة الضحى ١٢ (٣) سورة القصص ٣٠

(٤) سورة من ٤٣ (٥) سورة الزمر ٢١

(٦) سورة الأحراب ٤ (٧) سورة آل عمران ٣٠

في المعنى ، ولو استعمل أحدهما في موضع الآخر لم يكن له من الحسن والقبول عند الذوق مالاستعمال كل واحد منهما في موضعه .

\*\*\*

وأما بالنسبة إلى المقامات ، فانظر إلى مقام الترغيب ، وإلى مقام التهيب ؛ فمقام الترغيب كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ <sup>(١)</sup> بحمد تاليفاً لقلوب العباد ، وترغيباً لهم في الإسلام .

قيل : وكان <sup>(٢)</sup> سبب نزولها أنه أسلم عياض بن أبي ربيعة ، والوليد بن الوليد ، ونفرٌ معهم ، ثم فُتِنُوا وعذبوا فافتنوا قال <sup>(٣)</sup> : وكنا نقول : قوم لا يقبل الله منهم صرفاً ولا عدلاً أبداً ، [ قوم أسلوا ثم تركوا دينهم بعذاب عذبوا به ] <sup>(٤)</sup> ، فنزلت - [ وكان عمر كاتباً ] <sup>(٥)</sup> - فكتب بها عمر بن الخطاب إليهم رضى الله عنه حين فهم قصد الترغيب ، فآمنوا وأسلموا وهاجروا .

ولا يلزم دلالتها على مغفرة الكفر ، لكونه من الذنوب ، فلا يمكن حملها على فضل الترغيب في الإسلام وتأليف القلوب له لوجوه :

منها أن قوله : ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ عامٌ دخله التخصيص بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> فيبقى معتبراً فيما عداه .

ومنها أن لفظ « العباد » مضاف إلى في القرآن مخصوص بالمؤمنين ، قال تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) سورة الزمر ٥٣

(٢) الخبر في أسباب النزول للواحدى ٢٧٧ ، يقفه عن ابن عمر

(٣) القائل ابن عمر (٤) من أسباب النزول

(٥) سورة النساء ٤٨ (٦) سورة الحجر ٩

فإن قلت : فلم يكونوا مؤمنين حال الترهيب !

قلت : كانوا مؤمنين قبله ؛ بدليل سبب نزولها ، وعمولوا هذه الماملة من الإضافة مبالغة في الترهيب .

\*\*\*

وأما مقام الترهيب فهو مضاد له ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَذَكَّرْ بِذُنُوبِهِ يُؤْخَذْ لَهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ويدل على قصد مجرد الترهيب بطلان النصوصية من ظاهرها على عدم النفرة لأهل الماصى ؛ لأن « مَنْ » للموم لأنها في سياق الشرط ، فيعم في جميع الماصى فقد حكم عليهم بالخلود ، وهو يناق النفرة ، وكذلك كل مقام بضاد الآخر ، ويمتد التفاضل بين المبارتين من وجوه :

أحدها الماني الإفرادية ؛ بأن يكون بعضها أقوى دلالة وأعم مسمى ، وألس لفظا ونحوه .

الثاني : الماني الإعرابية بأن يكون مستأها أبلغ معنى ؛ كالتمييز مع البدل في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْتَقِلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> مع اشتعل الرأس شيبه ؛ وهذا أبلغ من : « اشتعل شيب الرأس » .

الثالث : مواقع التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فإن الأولى جمل « اثنين » مفعول : « يتخذوا » و « إلهين » صفة له تقدمت ، فانتصبت على الحال ، والتقدير : اتخذوا إلهين اثنين ، لأن « اثنين » أعم من « إلهين » .



## فصل

في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز

وهو أن يقع التركيب بحيث لا يتمتع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة ذلك المعنى .

وقد اختلف<sup>(١)</sup> في أنه : هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واختار القاضي أبو بكر ابن العلي في كتاب " الإعجاز " ،<sup>(٢)</sup> المنع ، وأن كل كلمة موصوفة بالندوة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسا له من بعض ؛ وهذا كما أن بعضهم يقطن للوزن بخلاف بعض .

واختار أبو نصر بن القشيري<sup>(٣)</sup> في تفسيره التفاوت فقال : وقد رَدَّ على الزجاج وغيره تضمينهم قراءة ﴿ وَالْأَرْحَامُ ﴾<sup>(٤)</sup> بالجر : [ ومثل ]<sup>(٥)</sup> هذا من الكلام مردود عند أئمة الدين<sup>(٦)</sup> لأن القراءات السبع متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وإذا ثبت [ شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٧)</sup> فمن رَدَّ ذلك ، فكأنما رَدَّ على النبوة<sup>(٨)</sup> وهذا

(١) نقله السيوطي في الاغان : ١٢٣ (٢) الإعجاز ص ٥٤ - ٦٤

(٣) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم التنويري ، نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٤ : ٥ .

(٤) سورة النساء ١ : من قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ . . ﴾

والخلف حوفاة إبراهيم النخعي ومخادة والأعمش وحزرة ؛ وقرأ الباقون بالصب ؛ وانظر توجيه القراءتين في القرطبي ٤ : ٥

(٥) من تفسير القرطبي

(٦-٦) المبادر كما نقلها القرطبي : « لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواترا يعرفه أهل الصنعة » .

(٧) المبادر فيها نقله القرطبي : « فمن رَدَّ ذلك فقد رَدَّ على النبي صلى الله عليه وسلم ، واستنبح ما قرأ به » .

مقام محذور ، لا يقلد فيه أئمة الآفة والنحو؛ [ فإن المربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته ] <sup>(١)</sup> . ولعلمهم أرادوا أنه صحيح فصيح ؛ وإن كان غيره أفصح منه ، فإننا لا ندعى أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في الفصاحة .

وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب " المجاز " وأورد سؤالاً فقال : فإن قلت : فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح ؟ وقال فيه إشكال يتر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الجزري رحمه الله : وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : الباري جلّت قدرته ، له أساليب مختلفة على مجاري تصريف أقداره فإنه كان قادراً على إلقاء للشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات ، وجاري الموائد الواقعة من أهل الزمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سجالاً بينهم وبين الكفار ، ويتبدى أمر الأنبياء بأسباب خفيفة ، ولا تزال تنسى وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو للألوف وللعاد من أحوال غيرهم .

إذا عُرِف ذلك كان يحى القرآن بنير الأفصح والأملح جميعه ؛ لأنه تحدّاهم بمعارضته على المتداد فلو وقع على غير المتداد لكان ذلك نمطاً غير النمط الذي أراد الله عز وجل في الإعجاز .

ولما كان الأمر على ما وصفنا جاء القرآن على نهج إنشائهم انخبط والأشعار وغيرها ، ليحصل لهم التمكن من المعارضة ثم صجزوا عنها ، فيظهر القلج بالحجة ، لأنهم لو لم يتمكنوا لكان لهم أن يقولوا : قد أثبت بما لا قدرة لنا عليه ؛ فكيف لا يصح من أمي معارضة البصر

(١) من تفسير القرطبي

(٢) سورة الشعراء ٤ .

في النظر ، لا يحسن من البصير أن يقول : غلبتكم أيها الأعمى بنظري ؛ فإنّ للأعمى أن يقول :  
إنما تمّ لك الغلبة لو كنت قادرا وكان نظرك أقوى من نظري ؛ فأما إذا قد أصل النظر  
فكيف تصح المعارضة !

فإن قلت : فلو كانت المجزة شيئاً لا يقدر عليه البشر ، كإحياء الموتى وأمثاله ، فكيف  
كان ذلك ادعى إلى الاقياد

قلت : هذا السؤال سبق الجواب عنه في الكلام ، وإنّ أساليب الأنبياء تقع على  
نهج أساليب غيرهم .

فإن قلت : فما ذكركه يدلّ على أن عجز العرب عن معارضة إنمّا كانت لصرف  
دواعيهم ، مع أن المعارضة كانت مقدورة لهم .

قلت : قد ذهب بعض العلماء إلى ذلك ، ولكن لأراه حقا ، ويندفع السؤال  
المذكور . وإن كان الإعجاز في القرآن بأسلوبه الخاص به ؛ إلّا أن الذين قالوا : بأن  
المعجز فيه هو الصّرفة مذهبهم أن جميع أساليبه جميعا ليس على نهج أساليبهم ؛ لكن  
شاركت أساليبهم في أشياء :  
منها أنه بلغتهم .

ومنها أن أحاد الكلمات قد كانوا يستعملونه في خطيبهم وأشعارهم ، ولكن تتماز  
بأمور آخر ؛ منها غرابة نظمها الخاص الذي ليس مشابها لأجزاء الشعر وأوزانه ومزجه  
ورجزه وغير ذلك من ضروبه ؛ فأما توالي نظمها من أوله إلى آخره ، بأن يأتي بالأنصح  
والأملح ؛ فهذا مما وقعت فيه للشاركة لكلامهم ؛ فبذلك امتاز هذا الذهب عن مذهب  
من يقول : إنه كان جميعه مقدورا لهم ، وإنما صرفت دواعيهم عن المعارضة . انتهى .  
وقد سبق اختيار القاضي أنه ليس على أساليبهم البتة فيبقى السؤال بماله .

## تنبيه

[ في أن معرفة مقامات الكلام لا تدرك إلا بالذوق ]

ذكر ابن أبي الحديد :<sup>(١)</sup>

اعلم أن معرفة القصيح والأفصح ، والرشيقي والأرشقي ، والجلّي والأجلى ، والعلّي والأعلى من الكلام أمرٌ لا يدرك إلا بالذوق ، ولا يمكن إقامة الدلالة المنطقية عليه ، وهو بمنزلة جاريتين : إحداهما بيضاء مشربة حمرة ، دقيقة الشفتين ، نضرة الشعر ، كحلّاء العين ، أسيلة الخلد ، دقيقة الأنف ، معتدلة القامة . والأخرى دونها في هذه الصفات والحاجس ؛ لكنها أحلى في السيون والقلوب منها ، وأليق وأملح ، ولا يُدْرَى لأى سبب كان ذلك ، ولكنه بالذوق والشاهدة يُعرف ، ولا يمكن تقليده ، وهكذا الكلام ؛ نعم يبقى الفرق بين الوصفين أن حسن الوجوه وملاحظتها ، وتفضيل بعضها على بعض يدركه كلٌّ من له عين صحيحة ؛ وأما الكلام فلا يعرفه إلا بالذوق ، وليس كلٌّ من اشتغل بالنحو أو باللفظة أو بالفقه كان من أهل الذوق ، ومن يصلح لانتقاد الكلام ؛ وإنما أهل الذوق هم الذين اشتغلوا بعلم البيان وراضوا أغنّتهم بالرسائل والخطب والكتابة والشعر ، وصارت لهم بذلك دُرّة وملسكة تامة ؛ فإلى أولئك ينبغي أن يرجع في معرفة الكلام ، وفضل بعضه على بعض .

---

(١) هو عبد الحميد بن حبة الله بن محمد بن محمد بن أبي الحديد الدانقي المقرئ ، ومن أكابر الفضلاء ، المشتهرين ؛ وصاحب شرح نهج البلاغة ، والفلك الدائر على التل السائر . توفي سنة ٦٥٥ . روّضات الجنات ٤٢٢ .

## النوع التاسع والثلاثون معرفة وجوب تواتره

لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترا في أصله وأجزائه ، وأما في محله ووضعه وترتيبه ، فنجد المحققين من علماء أهل السنة كذلك ، أي يجب أن يكون متواترا ، فإن العلم اليقيني حاصل أن العادة قاضية بأن مثل هذا الكتاب العزيز ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأنه الهادي للخلق إلى الحق للمعز الباقى على صفحات الدهر ، الذى هو أصل الدين القويم ، والعراط المستقيم ، فستحيل ألا يكون متواترا في ذلك كله ، إذ الهوامى تتوافر على شفه على وجه التواتر ، وكيف لا وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> والحفظ إنما يتحقق بالتواتر ، وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا يَبْلُغْ رِسَالَتَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والبلاغ العام إنما هو بالتواتر ، فالمتواتر عما قل أحادا قطع بأنه ليس من القرآن .

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط في محله ووضعه وترتيبه ، بل يكثر فيها قل الأحاد ، وهو الذى يقتضيه صنف <sup>(٣)</sup> الشافعى في إثبات البسمة من كل سورة .

وردد بأن الدليل السابق يقتضى التواتر في الجليح ، ولأنه لو لم يشترط لجاز سقوط

كثير من القرآن للكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن .

أما الأول فلا تالو لم نشترط التواتر في المحلّ جاز ألا يتواتر كثير من التكررات الواقعة في القرآن، مثل : ﴿ فَيَأْتِي آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، و ﴿ وَبَلَّ بَوْتَمِيزِ لِمُكَذِّبِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما الثاني فلا نه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحلّ جاز إثبات ذلك البعض في الرضع بنقل الآحاد .

وقال القاضي أبو بكر في " الانتصار " : ذهب <sup>(٣)</sup> قوم من الفقهاء والتكلمين إلى إثبات قرآن حكما لا علما بخبر الواحد دون الاستفاضة ، وكره ذلك أهل الحق ، وامتنعوا منه . وقال قوم من التكلمين : إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة، وأوجه وأحرف ، إذا كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية ، وإن لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها، بخلاف موجب رأى القياسيين ، واجتهاد المجتهدين . وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه ، وخطئوا من قال بذلك ، وصار إليه .

قال القاضي : وقد رد الله عنه طعن الطاعنين ، واختلاف الضالين ، وليس للمعتبر في العلم بصحة النقل والقطع على فنونه بأن لا يخالف فيه مخالف ، وإنما المعتبر في ذلك بحجته عن قوم بهم ثبت التواتر ، وتقوم الحجة ، سواء اتفق على نقلهم أو اختلف فيه ؛ ولهذا لا يبطل النقل إذا ظهر واستفاض ، واتفق عليه إذا حدث خلاف في صحته لم يكن من قبل .

وبذلك يسقط اعتراض للمحدثين في القرآن ، وذلك دليل على صحة نقل القرآن

(٢) سورة المرسلات ١٥

(١) سورة الرحمن ١٣

(٣) قوله السيوطي في الإيهان ١ : ٧٨ .

وحفظه وصيائه من التخيير ، ونقض مطاعن الرافضة فيه من دعوى الزيادة والنقص ، كيف وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّا عَلَيْنَا بِحِمِّهِ وَكَرَاهَتِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وأجمعت الأمة أن المراد بذلك حفظه على اللكتين للعمل به وحراسته من وجوه التلط والتخليط ، وذلك يوجب القطع على صحة نقل مصحف الجماعة وسلامته .

## فصل

والمعذنان من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ، وأما ما روى عن ابن مسعود <sup>(٣)</sup> . قال القاضي أبو بكر : فلم يصح عنه أنها ليسا بقرآن ، ولا حفظ عنه أنه حكهما وأستطهما من مصحفه لملل وتأويلات .

قال القاضي : ولا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو إلى أبي بن كعب ، أو زيد أو عيان أو علي ، أو واحد من ولده أو عترته جسد آية أو حرف من كتاب الله وتفسيره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الأحاد ، وأن ذلك لا يخل ، ولا يُسمع ، بل لا تصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا ، فضلا عن إضافته إلى رجل من

(١) سورة الحجر ٩

(٢) سورة التوبة ١٧

(٣) نقله السيوطي في الإختار ١ : ٧٩ . قال : « ومن الشكل على هذا الأصل ما ذكره الإمام عمر الدين الرازي قال : نقل في بعض الكتب القديمة أن ابن مسعود كان يتكرر كون سورة الفاتحة والمودعين من القرآن ، وهو في غاية الصعوبة لأننا إن قلنا : إن النقل التواتر كان حاصلًا في عصر الصحابة يكون ذلك من القرآن ؟ فإنكاره يوجب الكفر ، وإن قلنا : لم يكن حاصلًا في ذلك الزمان فيلزم أن القرآن ليس بتواتر في الأصل . قال : والأغلب على الظن أن نقل هذا للنصب عن ابن مسعود نقل باطل ، وبه يحصل الخلاص من هذه الفتنة » .

الصحابة ، وإن كلام الثنوت للروى عن أبى بن كعب أثبتة فى مصحفه لم يتم حجة بأنه قرآن منزل ؛ بل هو ضرب من الدعاء ، وأنه لو كان قرآنا لنُقلَ قل القرآن ، وحصل العلم بصحته ، وأنه يمكن أن يكون منه كلام كان قرآنا منزلا ثم نسخ وأبيح الدعاء به ، وخلط بكلام ليس بقرآن ، ولم يصح ذلك عنه ، وإنما روى عنه أنه أثبتة فى مصحفه ، وقد ثبت فى مصحفه ما ليس بقرآن ؛ من دعاء وتأويل .

وقال النووى فى شرح " للمذهب " <sup>(١)</sup> . أجمع للسلمون على أن المودتين والقائمة من القرآن ، وأن من جحد منها شيئا كفر ؛ وما قل عن ابن مسعود باطل ، وليس بصحيح . وقال ابن حزم <sup>(٢)</sup> فى أول كتابه " المحلى " : هذا كذب على ابن مسعود موضوع ، وإنما صح عنه قراءة عامم عن زر بن حبيش عنه ، وفيها المودتان والقائمة .

وقال القاضى أبو بكر بن الطيب فى كتاب " التتريب " : لم ينكر عبد الله بن مسعود كون المودتين والقائمة من القرآن ، وإنما أنكر إثباتهما فى المصحف وإثبات الحمد ، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر الله صلى الله عليه وسلم بإثباته وكتبه ، ولم نجد كذب ذلك ولا سمع أمره به .

وهذا تأويل منه ، وليس جحدا لكونهما قرآنا .

وفى صحيح ابن حبان عن زر : قلنا لأبى بن كعب : إن ابن مسعود لا يكتب فى مصحفه المودتين ، فقال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال لى جبريل : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقال لى : ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، قلتهما ، فنحن نقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) كتاب المذهب فى القروع لأبى إسحاق الشيرازى ؛ شرحه الإمام عبي الدين النووى ؛ ومن هذا الفرع أجزاء متفرقة فى دار الكتب المصرية برقى ٢٥٩ ، ٤٨٤ - فقه شافعى

(٢) هو الإمام أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم ، أحد العلماء الحفاظ بالأندلس ؛ وصاحب كتاب القصل ، والإحكام والمحلى وطوق الحلمة ؛ وغيرها من كتب الأدب توفى سنة ٤٥٦ . جفوة للقبس ٢٩٠ .

(٤) سورة الناس ١ .

(٣) سورة الفلق ١



## النوع الأربعون في بيان معاضدة السنة للقرآن

اعلم أنَّ القرآن والحديث أبداً متضادان على استيفاء الحق وإخراجه من مدارج الحكمة ؛ حتى إن كل واحد منهما يخص عموم الآخر ، ويبين إجماله .

ثم منه ما هو ظاهر ، ومنه ما يفيض ، وقد اعنى بإفراد ذلك بالتصنيف : الإمام أبو الحكم ابن بَرْجَان<sup>(١)</sup> في كتابه للسي " بالإرشاد " وقال : ما قال النبي صلى الله عليه وسلم من شيء فهو في القرآن ، وفيه أصله ، قُرْب أو بَعْد ، فيه من فهمه ، وعَمه عنه مَنْ عَمِه ، قال الله تعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ ألا نسع إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الرجم : « لأضيقنَّ بينكما بكتاب الله » ، وليس في نص كتاب الله الرجم . وقد أقسم النبي صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بكتاب الله ، ولكن الرجم فيه تريض مجمل في قوله تعالى : ﴿ وَيَذَرُ عَنْهَا الْعَذَابَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

وأما تعيين الرجم من عموم ذكر العذاب ، وتفسير هذا الجمل ، فهو مبين بحكم الرسول وبأمره به ؛ وموجود في عموم قوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) هو الإمام عبد السلام بن عبد الرحمن بن عبد السلام الإشبيلي المعروف بابن بَرْجَان ، أحد أئمة الفقه والنحو في زمانه ؛ توفي سنة ٦٢٧ هـ كما ذكره السيوطي في بنية الرواة ٣٠٦ ، وكتابه الإرشاد في تفسير القرآن ، منه نسخة مصورة بم عهد المخطوطات بمجلة الدول العربية ، عن فيض الله ، ومنه أيضا نسخة في المكتبة التيبورية .

(٢) سورة التور ٨

(٣) سورة الأنعام ٣٨

(٤) سورة النساء ٨٠

(٥) سورة الحشر ٧

(٦) ٩ - برهان - ثان

وهكذا حكم جميع قضائه ، وحكمه على طرقة التي أنت عليه ؛ وإنما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ، ويبلغ منه الراغب فيه حيث بلغه ربه تبارك وتعالى ؛ لأنه واهبُ النعم ، ومقدر القسَم .

وهذا البيان من العلم جليل ، وحظه من اليقين جزيل ، وقد نبهنا على الله عليه وسلم على هذا الطلب في مواضع كثيرة من خطابه .

منها ، حين ذكر ما أعدَّ الله تعالى لأولياته في الجنة فقال : « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بَلَّغْهُ مَا اطَّلَعْتَ عَلَيْهِ » ، ثم قال : « اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ فَلَا تَمْلِكُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ » <sup>(١)</sup> .

ومنها ، قالوا : يا رسول الله ، ألا تَسْكُلُ وتدع العمل ؟ فقال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ، ثم قرأ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحَقِّ . فَسَنَسِرُهُ فَيُتَسَّرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغَفَى . وَكَذَّبَ بِالْحَقِّ . فَسَنَسِرُهُ فَيُتَسَّرَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ووصف الجنة فقال : « فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام ، ولا يقطعها » ثم قال : « اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ : ﴿ وَظِلُّهَا تَمْدُودٌ ﴾ » <sup>(٣)</sup> .

فأعلمهم مواضع حديثه من القرآن ، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ، ليستخرج طمأنينة معاني حديثه طلباً لليتين ، ولتستبين لهم السبيل ، حرصاً منه عليه السلام على أن يُزيل عنهم الارتياب ، وأن يَزْتَقُوا في الأسباب . ثم بدأ رضى الله عنه بحديث « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » وقال : موضعه نصاً في قوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْمَالِةَ عَجَلًا لَّهٗ فِيهَا مَآ نَشَآءَ لِّمَن يُّرِيدُ ﴾ <sup>(٤)</sup> إلى قوله : ﴿ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة الليل ١٠-٥

(٤) سورة الإسراء ١٨، ١٩

(١) سورة المجدة ١٧

(٣) سورة الواقعة ٣٠ .

ونظيرها في هود والشورى <sup>(١)</sup>.

وموضع التصريح به قوله : ﴿ وَلَكِنْ يُوْخِذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> و ﴿ بِمَا قَدْ كُنْتُمْ الْآثِمِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وأما التمريض فكثير، مثل قوله : ﴿ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُسْلِمِينَ أَبِيْتَقُونَ عِنْدَهُمُ الْبِرَّةُ فَإِنَّ الْبِرَّةَ فَهِجِيماً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْبِرَّةَ فَلِلَّهِ الْبِرَّةُ جَمِيعاً ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قد علم الله عز وجل أنهم كانوا يريدون الاعتزاز ، لأن الإنسان مجبول على طلب البرة ؛ فخطئ أو مضى ؛ ففى الآية والله أعلم : بَلَّغْ هؤلاء للتخذين الكافرين أولياء من دون الله من حيث الله من ابتغاء البرة بهم ، أنهم قد أخطأوا مواضعها وطلبوها في غير مطلبها ، فإن كانوا يصدقون أنفسهم في طلبها فليوالوا الله جل جلاله ، وليوالوا من والاه ﴿ وَلِلَّهِ الْبِرَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup>.

فكان ظاهر آية النساء تريضاً لظاهر آية النافقين ، وظاهر آية النافقين تريضاً بنص الحديث المروي .

ومن ذلك حديث جبريل في الإيمان <sup>(٧)</sup> والإسلام ، يبين فيه أن الشهادة بالحق والأعمال الظاهرة هي الإسلام ، وأن عقد القلب على التصديق بالحق هو الإيمان ، وهو

(١) هود الآية ١٥ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نَفْسٌ لِّإِنْسَانٍ أَعْمَلَتْهَا فِيهَا .. ﴾ .

والشورى الآية ٢٠ ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ .. ﴾

حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴿

(٢) سورة لقمان ٨٩

(٣) سورة البقرة ٢٢٥

(٤) سورة طه ١٠

(٥) سورة النساء ١٣٩

(٦) صحيح البخاري ١ : ١٥٠ ( فتح ) .

(٧) سورة المنافقون ٨

نَحْنُ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْتَدْرَكِهِ : الْإِسْلَامُ ظَاهِرُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ مَوْضِعُهُ مِنَ الْبَرَاءَةِ : ﴿ وَلَهُ اسْتَلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ونظائرهما ﴿ وَأَيَّدَهُمُ بِرُوحٍ مِنْهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال : بَقِيَتْ هَاتَيْنِ الصَّفَتَيْنِ عَلَى الصِّفَاتِ الْعَالِيَا صِفَاتُ اللَّهِ - تَعَالَى ظُهُورُهَا - مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى : اسْمُ السَّلَامِ ، وَاسْمُ الْمُؤْمِنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ ضَمَامِ بْنِ ثَلَبَةَ : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَّقَ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ مَا ظَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ مَفْهُومُ مَنْ قَوْلِهِ : ﴿ لَهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فَأَخْبَرَهُمْ دَخَلُوا النَّارَ مِنْ أَجْلِ اسْتِكْبَارِهِمْ وَإِثْمِهِمْ عَنْ قَوْلِهِ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، مَفْهُومُ هَذَا أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا مُخْلِصِينَ بِهَا حَرَّمُوا عَلَى النَّارِ .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَدِيثُ ضَيْفٍ إِبْرَاهِيمَ الْمُسْكِرِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> وقوله : ﴿ وَالْجَلَّارِ الْجَنْبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وَهَذِهِ الْأَرْبَعُ كَلِمَاتُ جَمْعٍ حَسَنٍ الصَّحْبَةِ لِلخَلْقِ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَفَّ شَرَّهُ وَأَذَاهُ ، وَقَالَ خَيْرًا أَوْ صَدَّقَ عَنِ الشَّرِّ ، وَأَفْضَلَ عَلَى جَارِهِ ، وَأَكْرَمَ ضَيْفَهُ ، هَدَى نَجْمًا مِنَ النَّارِ ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَ مُؤْمِنًا ، وَسَبَقَتْ لَهُ الْحُسْنَى ، فَإِنْ

(٢) سورة المجادلة ٢٢

(٤) سورة الأنعام ٨٢

(٦) انظر صحيح مسلم ١ : ٣١ كتاب الإيمان .

(٨) سورة النساء ٣٦ .

(١) سورة آل عمران ٨٣

(٣) سورة التوبة ٩١

(٥) سورة الصافات ٣٥

(٧) سورة القلوب ٢٤

العاقبة مستورة ، والأمور بخواتيسها ؛ ولهذا قيل : لا يفرنكم صفاء الأوقات ، فإن تحتها غوامض الآفات .

وقوله : « رأس الكفر نحو الشرق » في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكَوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَكُونُ مِنَ الْمُؤَقِنِينَ . فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، فأخبر أن الناظر في ملكوت الله لا بد له من شروب الامتحان ، وأن البداية يمنحها الله للناظر بعد التبري منها ، والصوم من عصمه الله ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَاهِدِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال : ﴿ فَلَمَّا أَعْتَزَلْتَهُمْ وَمَا يَمْبَدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وطلوع الكواكب نحو للشرق ومن هناك إقبالها ، وذلك أشرف لما وأكبر لثأنها عند الفتوتين ، وغروبها إيدارها ، وطلوعها بين قرني الشيطان من أجل ذلك ليزينها لهم ، قال تعالى : ﴿ وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ . وَزَيْنَ لَهُمْ الشَّيْطَانُ أَعْمَانَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولما كان في مطلع التبريات من المير بطلوعها من هناك وظهورها عظمت الحجة بهن ، ولما في الترويب من عدم تلك العلة التي تتبين هناك [ قرن ] <sup>(٥)</sup> بزيين المدو لها ، وإليه أشار صلى الله عليه وسلم بقوله : « وتغرب بين قرني الشيطان » . ولأجل ما بين معنى الإقبال والإدبار كان باب التوبة مفتوحا من جهة إلى يوم تطلع الشمس منه ، ألا تسمع إلى قوله تعالى : ﴿ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَى قَوْمٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سَبِيلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أي وقت عقولهم عليها ، وحجبت بها عن حالتها ، مع قوله : ﴿ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الصافات ٩٩

(٤) سورة النمل ٢٤ .

(٦) سورة الكهف ٩٠

(١) سورة الأنعام ٧٥ ، ٧٦

(٣) سورة مريم ٤٩

(٥) زيادة يختصها السياق

(٧) سورة فصلت ٣٧

وفي قوله عند طلوعها : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ <sup>(١)</sup> ، وعند غروبها : ﴿ لَا أَحِبُّ  
الْأَفْلَاقَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ لَنْ يَهْدِيَ رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ما بين  
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في قوله : « رأس الفتنة والكفر نحو المشرق ، وإن باب  
التوبة مفتوح من قبل للغرب » .

ومن ذلك بدء الوحي في قوله سبحانه : ﴿ أَنَّى أَمُرُّ فَأَلَّا تَسْتَجِلُّوهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> إلى  
قوله : ﴿ يُنَزِّلُ الْتَلَاوِيكَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقول خديجة : « والله لا يغزيك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم » وقوله تعالى : ﴿ ادْعُ  
لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وفي هذا  
بين صلى الله عليه وسلم أصحاب النار الثلاثة ، إذ قال بعضهم لبعض : ليدع كل واحد منكم  
بأفضل أعماله ، لعل الله تعالى أن يفرج عنا .

وقول ورقة : « يا ليتني حتى إذ يخرجك قومك » إلخ ، وقوله تعالى : ﴿ لنُخْرِجَنَّكَ  
يَا شُعَيْبُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا  
أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وكذلك قوله : « لم يأت أحدٌ بما جئت به إلا عودي » من قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ  
مَا أَنَّى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ . أَنْتُمْ أَصَوَّا بِرَبِّكُمْ هُمْ  
قَوْمٌ طَافُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

ومن ذلك حديث المراج ، مصداقه في سورة الإسراء وفي صدر سورة النجم .

- |                          |                      |
|--------------------------|----------------------|
| (٢) سورة الأسماء ٧٧      | (١) سورة الأسماء ٧٦  |
| (٤) سورة الأعراف ١٣٤     | (٣) سورة الحجر ٩١    |
| (٦) سورة الأعراف ٨٨      | (٥) سورة الصافات ١٤٣ |
| (٨) سورة القافات ٥٢ ، ٥٣ | (٧) سورة إبراهيم ١٣  |

وقوله صلى الله عليه وسلم : « رأيت إبراهيم وأنا أشبه ولده به » من مفهوم قوله تعالى ﴿ تُمْ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ <sup>(١)</sup>.

وبتصديق كلمة الله ، اتبه كوننا وملة ، وهكذا حاله حيث جاءت « صدقا » و « عدلا » . فطلبت صدق كلماته بترداد تلاوتك لكتابه ، ونظرك في مصنوعاته ، فهذا هو قصد سبيل المتقين ، وأرفع مراتب الإيمان ، قال تعالى : ﴿ فَأَيُّهَا يَا قَوْمِ رَسُولِ الْوَيْلِ الْأَيْمَى الَّذِي يُؤْمِنُ بِآيَةِ وَكَلَامِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال لكرام : ﴿ أَنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِبَيْتِي مُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنْ اللَّهِ وَسَيِّدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . ولما كان عيسى عليه السلام من أسماء كلماته لم يأت يوم القيامة بذنب لطهارته وزكاته .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا ينال » في قوله : ﴿ سِنَّةٌ وَلَا تَوْمٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : « ولا يبنين له أن ينال » من قوله : ﴿ الْقَتِيرُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله : « يفيض القسط ويرفعه ، ويرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل » ، ومصادقه أيضا قوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَنْ نَشَأْ وَتَنْزِعُ الْيَوْمِ الْآخِرِ مَنْ نَشَأْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « الصلوات الخمس كفارات لما بينهما » وقال : « الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما وزيادة ثلاثة أيام » ، و « رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما » في قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْنَاءَ ﴾ <sup>(٧)</sup> فهذا رمضان بشرة أشهر العام ، ويبقى شهران داخلان في كرم الله تعالى وحسن معاملته .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٢٥٥

(٦) سورة الأنعام ١٦٠

(١) سورة النحل ١٢٣

(٣) سورة آل عمران ٣٩

(٥) سورة آل عمران ٢٦

قلت : قد جاء في حديث آخر : « وأنتبهت من شوال فكمأ صام الدهر » ، مع قوله تعالى : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْنَاءِهَا ﴾ . انتهى .

وقال في الجمعة : ﴿ قَامُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> وكذلك قال في الصوم : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أشار إلى سرّ في الجمعة ، وفضل عظيم ، أراها الزيارة والرؤية في الجنة ؛ فإنها تكون في يوم الجمعة . وكذلك أشار في الصيام بقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى سرّ في الصيام ، وهو حسن عاقبته وجزيل عائدته ، فنبه صلى الله عليه وسلم بقوله : « تُلَوِّفُ فَمِ الصَّائِمُ أَطِيبُ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ » .

وقوله وقد رأى أعقابهم تلوح لم يعصبها الماء : « ويلٌ للأعقاب من النار » ، في مفهوم ﴿ قَاغِيَسُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، في معنى قوله : ﴿ لَتَبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا تَزُولُ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وغسل هو قديمه وعنهما غسلا .

وقال : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَمْسِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَمَدَّدْ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : « إذا توجّأ العبدُ للسلم فسل وجهه خرج من كل خطيئة نظر إليها بينه... » الحديث ، من قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> أي من ذنوبكم ﴿ وَلِيُمِيتَ نَفْسَهُ عَلَيْكُمْ لِمَلِكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> أي ترزقون في درجة الشكر فيقبل أعمالكم القبول الأعلى .

(٢) سورة البقرة ١٨٤

(٤) سورة النحل ٤٤

(٦) سورة النساء ١٤

(١) سورة الجمعة ٩

(٣) سورة المائدة ٦

(٥) سورة النور ٦٤

(٧) سورة المائدة ٦



ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « كَانَ شَيْئِي إِلَى السَّجْدِ وَصَلَاتِهِ نَافِلَةٌ فَهُوَ الشُّكْرُ ، وَالشُّكْرُ دَرَجَاتٌ » . وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ بِأَنْ يَبْقَى مِنَ الْعَمَلِ بَعْدَ الْكَفَّارَةِ فَضْلٌ ، وَهُوَ النَّافِلَةُ ، وَهُوَ الْمَسِيءُ بِالْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ ، لِمَنْ قَلَّتْ ذُنُوبُهُ ، وَكَثُرَتْ صَالِحَاتُهُ . فَذَلِكَ الشُّكْرُ . وَمَنْ زَادَتْ ذُنُوبُهُ وَقَلَّتْ صَالِحَاتُهُ فَأَكْثَلَهَا الْكَفَّارَاتِ ، فَذَلِكَ لِلرَّجْوَةِ لَدَخُولِ الْجَنَّةِ . وَمَنْ زَادَتْ ذُنُوبُهُ فَلَمْ تَقَمْ صَالِحَاتُهُ بِكَفَّارَةِ ذُنُوبِهِ ، فَذَلِكَ الْخَوْفُ عَلَيْهِ ، ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ .

قوله صلى الله عليه وسلم : « أَنْتُمْ النَّارُ الْمَحْجُوتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وَكَذَا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَبْلُغُ الْحَلِيقَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الرُّضْوُ » ، وَهَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ لَبِثْتُمْ نِعْمَةً عَلَىٰكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وَجَاءَتْ « لَامُ بَغْنَى » هَاهُنَا إِشْعَارًا وَوَعْدًا وَبَشَارَةً لَمْ يَنْتَمِ إِلَى أُخْرَى وَارِدَةٍ عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّرَائِعِ لَمْ تَأْتِ بَعْدُ ، وَلِهَذَا قَالَ يَوْمَ الْإِسْكَالِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْأَذَانِ وَكَيْفِيَّتُهُ بِقَوْلِهِ : « أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مِنْ قَوْلِهِ : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَاللَّائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وَتَكَرَّرَهَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وَقَوْلُهُ : « أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(٢) سُورَةُ الْاٰنۡدَةِ ٢  
(٤) سُورَةُ اٰلِ عِمْرَانَ ١٨

(١) سُورَةُ الْحَدِيدِ ١٢  
(٣) سُورَةُ الْاٰنۡدَةِ ٣  
(٥) سُورَةُ الْفَتَحِ ٢٩

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾<sup>(١)</sup> مع قوله : ﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَاللَّائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾<sup>(٢)</sup> . وتكرار الشهادة للرسول في معنى قوله : ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ مع قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ كُفِّرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً﴾<sup>(٣)</sup> والتنبيه أول الكثرة ، ولأنها عبارة شرعت للإعلام ، فسكرارها أكد فيها شرعت له .

وأما إسراره بها - معنى بالشهادتين - فمن مفهوم قوله : ﴿وَإِذْ كُفِّرُوا رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرَّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ﴾<sup>(٤)</sup> . وأما إجماره بها ففي قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾<sup>(٥)</sup> والنداء الإعلام ، ولا يكون إلا بنهاية الجهر .

وقوله : «حى على الصلاة» في قوله : ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾<sup>(٧)</sup> .

وقوله : «حى على القلاح» في قوله : ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا لِنَفْسِكُمْ تَقْلِيلُونَ﴾<sup>(٨)</sup> .

وقوله : « الصلاة خير من النوم » في قوله : ﴿وَذَكَرْتُ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٩)</sup> ، وقوله : ﴿وَلَا تَوَلَّوْا أَعْتُهُ وَتَلْمِزُوا نَسْمُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> .

وقوله : «الله أكبر» الله أكبر من قوله : ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ وَلِتُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(١١)</sup> .

- |                       |                      |
|-----------------------|----------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٤٤ | (٢) سورة النساء ١٦٦  |
| (٣) سورة الأحزاب ٤١   | (٤) سورة الأعراف ٢٠٥ |
| (٥) سورة الجمعة ٩     | (٦) سورة الثلاثاء ٥٨ |
| (٧) سورة الحج ٢٧      | (٨) سورة القاريات ٥٥ |
| (٩) سورة الأفال ٢٠    | (١٠) سورة البقرة ١٨٥ |

وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> كثرها وختم بها في قوله: ﴿وَأَذْكُرُهُمْ كَمَا هَذَا كُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

«وأفضل الذِّكْر لا إله إلا الله» فخم بما بدأ به لقوله: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَّيَّ عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا» في قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ» في قوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَأَبْتَنُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله: «حَلَّتْ لَهُ شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» في قوله: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شِفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «دَعَا لِلْمَ لَأَخِيهِ يَظْهَرُ النَّيْبُ مُسْتَجَابَةً، عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ، كَلَّمَادَا لَأَخِيهِ بَشَى قَالَ الْمَلَكُ: آمِينَ».

«وَلَمْ يَمَثَلْ» في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَعِدُنَا الْفَرَّاطَ لِلْجَنَّةِ﴾<sup>(٨)</sup> إلى آخر السورة، هذا دعاء مَنْ يَأْتِي بِهِ لِنَفْسِهِ وَلِجَمَاعَةِ السَّالِمِينَ يَظْهَرُ النَّيْبُ، تقول لللائكة في السماء: «آمِينَ» وقد قال تعالى: «وَلْيَسُدِّي مَا سَأَلَ»<sup>(٩)</sup>.

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَأَنَا حَرَمْتُ الْمَدِينَةَ».

وقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾<sup>(١٠)</sup> يريد مكة؛ ثم قال: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا

(٢) سورة البقرة ١٩٨

(٤) سورة الأنعام ١٦٠

(٦) سورة اللأفة ٩٥

(٨) سورة مائة الكتاب ٦

(١) سورة القتال ١٩

(٣) سورة الحديد ٣

(٥) سورة الإسراء ٧٩

(٧) سورة النساء ٨٥

(٩) إشارة إلى ما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولبيدي مأسأل... الحديث» قال القرطبي في تفسيره ٩: ٩٤

(١٠) سورة البلد ١

التَّيْلِدِ<sup>(١)</sup> يمكن أن يريد به المدينة ، ويكون في الآية تعريض بجرمة البلدين ؛ حيث أقسم بهما ، وتكراره البلد مرتين دليل على ذلك ، وجعل الاسمين لمعينين أولى من أن يكونا لمعنى واحد ، وأن يستعمل الخطاب في البلدين أولى من استعماله في أحدهما ؛ بدليل وجود الحرمة فيهما .

ومن ذلك حديث الدجال .

قلت : وقع سؤال بين جماعة من الفضلاء في أنه : ما الحكمة في أنه لم يُذكر الدجال في القرآن ! وتلصحو في ذلك حكماً ، ثم رأيت هذا الإمام قال : إن في القرآن تعريضاً بقصته في قصة السامري ، وقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّنْ يُخْلَفُهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله في سورة الإسراء في قوله : ﴿ وَقَصَيْنَا إِلَىٰ إِبْنِ إِسْرَآئِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَنْغَلِبُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا . فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فذكر الوعد الأول ، ثم ذكر الكثرة التي لبني إسرائيل عليه ، ثم ذكر الآخرة فقال : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَهُمْ ... ﴾<sup>(٤)</sup> الآية ، ثم قال : ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَاً ﴾<sup>(٥)</sup> ، وفيه إشارة إلى خروج عيسى .

وكذلك هو في الآيات الأول من سورة الكهف في قوله : ﴿ وَإِنَّا بَلَّغُنَا مَا عَلَيْنَا صَيْدًا جُرُزًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، والدجال بما على الأرض ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَرَأَ الْآيَاتِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ » ، يريد والله أعلم : مَنْ

(٢) سورة طه ٩٧

(٤) سورة الإسراء ٧

(٦) سورة الكهف ٨

(١) سورة البلد ٢

(٣) سورة الإسراء ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) سورة الإسراء ٨

قراها بلم ومعرفة . وهو أيضا في الفهم من قوله : ﴿ تَحْمَدُ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَنَحْنُ النَّبِيِّينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومن الأمر بمجاهدة للشركين والمنافقين قوله صلى الله عليه وسلم : « يُخْرِجُ الْأَرْضَ أَفْلَازَ كِبْدَها ، ويحسر القرات عن جبل من ذهب » في قوله تعالى : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثَالَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإن الأرض تُلْقَى ما فيها من الذهب والفضة ، حتى يكون آخر ما تلقي الأموات أحياء .

ومصادقه أيضا في عموم قوله : ﴿ يُخْرِجُ أَتْلَبُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فتوجه القرآن إلى الإخبار عن إخراجها الأموات أحياء ، وتوجه الحديث إلى الإخبار عن إخراجها كنوزها ومصادمها .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تعود أرض العرب مرويا » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرٌ نَاقِلًا أَوْ فَجَأًا فَصَبَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ ... ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية . وذلك يكون عند إتمام كلمة الحق : ﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقد تولوا ، وقوله : ﴿ وَآخِرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> يومئذ تظهر العاقبة ويُلقى الأمرُ بحرانه ، وتضع الحرب أوزارها ، ويكون ذلك علما على الساعة ، وآية على قرب الاقراض .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مثل الدنيا : « إِنْ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة النمل ٢٥

(٦) سورة محمد ٣٨

(١) سورة الفتح ٢٩

(٣) سورة الزلزلة ٢

(٥) سورة يونس ٢٤

(٧) سورة الجمعة ٣

زهرة الدنيا وزينتها » في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّافٍ ۚ ﴾ (١) . وقوله : ﴿ أَلَمْ آتِ الْبَيِّنَاتِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ ۚ ﴾ (٢) .

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا جاء رمضانُ فُتِحَتْ أبوابُ الجنةِ وغُلِقَتْ أبوابُ النارِ وصَفَدَتْ الشياطينُ » في مفهوم قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ مَسْئَلَةٌ أَنْ تُقِصُوا إِلَى أَنْ الصَّوْمُ يَتِمَّ مِنْهُ إِلَى كِتَابِ الْقَوَى ؛ وَلَئِكَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّيَامُ جُنَّةٌ » ولا يكون ذلك إلا بضعف حزب الشيطان ، فتعلق عنه أبوابُ اللعابِ ؛ وهى أبوابُ جهنم ، وتفتح له أبوابُ الطاعة والقرابات ، وهى أبوابُ الجنات .

وقوله صلى الله عليه وسلم « تَسْحَرُوا إِنْ فِي الْيَهُودِ بَرَكَةٌ » من آثار قوله تعالى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ۚ ﴾ (٣) ، ومن بركته حضوره الذي هو وصف نزوله جل وعلا إلى سماء الدنيا كل ليلة ؛ فكانته صلى الله عليه وسلم يبتنى البركة في موضع خطاب ربه ، وفي موضع حضوره أو ذكره ، أو اسم من أسمائه ، ومن هنا وقع التبعيد باسم للبارك ، واسم القفوس .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أقبل الليلُ من هاهنا ، وأدبر النهارُ من هاهنا فقد أفطر الصائمُ » في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى الْفَلِيلِ ۚ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ ﴾ (٥) والبركة في اتباع مجارى خطابه ، وإن كان الخطابُ حكمه حكم إباحة ؛ كما أن البركة في اتباع السنة والاقتداء ؛ ولهذا كان أكثر الصحابة لا يصلون المغرب إلا على فطر ، وكانوا يؤخرون السجود إلى

(٢) سورة الحديد . ٢٠

(٤) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة الملق ٦، ٧

(٣) سورة البقرة ١٨٣

بزوغ الفجر ابتداء البركة في ذلك ، والخير للوعود به .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إِنِّي آيْتُ عِنْدَ رَبِّي بِطَمَعِي وَيَسَعِي » في معنى قوله حكاية عن خليله : ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ <sup>(١)</sup> والمعنى بما يفتح الله لخاصته من خلقه الذين لا يطعمون ، إنما غذاؤهم التسييح والهليل والتحميد .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الصبب بن جثالة : « إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ » ، في مفهوم قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والآكل راضٍ والراضي شريك .

وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث حفظة : « لَوْ أَنَّكُمْ تَذُمُونَ عَلَى مَا كُنْتُمْ عِنْدِي لَصَافَحْتُمْ اللَّائِكَةَ ، وَلَكِنْ سَاعَةً وَسَاعَةً » في قوله : ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَا نَاجِيَهُ أَوْ قَاعِيًا أَوْ قَائِيًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّهِ مَسَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَاوَرُونَ . ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فذكر تعالى اللجا إليه عند ما يلحق الإنسان الضر ، وهو ذكر صوري ، فلو كان الذكر بينهم على الدوام ، لم تفرقهم اللائكة السباحون الملازمون حلق الذكر ، كما قال تعالى عنهم : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولو فرَّبوا من اللائكة هنا القرب آبلت لهم عيانا ، ولا كرمهم الله منه بحسن الصحة وجعل الألفة .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « يَبِثُّ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ » في قوله تعالى :

(١) سورة الشعراء ٧٩ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

(٣) سورة يونس ١٢ .

(٤) سورة النحل ٥٣ ، ٥٤ .

(٥) سورة الأنبياء ٢٠ .

﴿ سَوَاءٌ نَحْيَاكُمْ وَمَمَاتُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا أراد الله بقوم عذابا أصاب مَنْ كان منهم نِمَ يمشون على أعمالهم » في قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ، وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ومع قوله : ﴿ لِيُجْزِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَرِثَ الْأَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلِيَحْمِلُوا أُنْقَالَهُمْ وَأُنْقَالًا مَعَ أُنْقَالِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> مع ما جاء من نبأ ابنى آدم .  
وقوله صلى الله عليه وسلم في جواب مَنْ سأله : أى الصدقة أعظم ؟ قال : « أن تعتدق وأنت صحيح صحيح ولا تهل ، ﴿ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَقُّومَ ... ﴾ الحديث » في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِمَبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : « اليد العليا خير من اليد السفلى » في قوله تعالى : ﴿ وَأَلْفُ ثَنِيٍّ وَأُلْفُ الثُّقَرَاءِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقد جاء أن اليد السفلى الآخذة ، والعليا هي اللطية ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ الله قَرْضًا حَسَنًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى : « من يقرض غيره عديم ولا

(٢) سورة الأعراف ٢٥

(٤) سورة النحل ٢٥

(٦) سورة إبراهيم ٣١

(٨) سورة الحديد ١١

(١) سورة المجادلة ٢١

(٣) سورة النساء ٨٥

(٥) سورة النكبات ١٣

(٧) سورة القتال ٢٨



ولا ظنهم ، ، ووجه ذلك أن العطية من أيدينا منقذة إلى من يضع فيها حقاً وجب عليها ،  
 ويظهرها بذلك من ذنوبها وأجاسها ، ولولا اليدُ الآخذة ما قدر صاحب اللال على صدقة .  
 وقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ يُرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ » في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ  
 وَاحِدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> إلى قوله : ﴿ لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يُفْقِلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ نَصَرْنَا  
 الْأَيَّاتِ لِمَنْهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ تَحْسَبُهُمْ جِنًّا وَقُلُوبُهُمْ نَبِيٌّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ  
 قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ووصف من لم يفهم عن الحطرات بقوله : ﴿ لَا تَفْقَهُونَ  
 تَسْلِيحَهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ثم أعلم سبحانه سعة مغفرته لمن في الأرض الذين لا يسبحونه ولا يفقهون  
 نسيج السجين من خلقه ، ثم أعلم بالغة التي لأجلها حُرِّموا القفه عن ربهم ، وأن ذلك  
 هو ختم عقوبة الإعراض بقوله : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ  
 لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا . وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية .

\*\*\*

وبالجملة فالقرآن كله لم يُنزل منزله تعالى ، إلا ليفهمه ، ويُعلم ويفهم ، ولذلك خاطب به  
 أولى الألباب الذين يقولون ، والذين يسلون ، والذين يفقهون ، والذين يتفكرون ، ليدروا  
 آياته ، وليتذكر أولو الألباب .

وكذلك ما خلق الله الدنيا إلا مثالا للآخرة ؛ فمن فقهه عن ربه عز وجل مراده منها ؛  
 فقد أراح نفسه ، وأجم فكره من هذه الجملة .

وفي هذا النوع من القفه أنفى أولو الألباب أعلامهم ، وفي تربيته أنسبوا قلوبهم ،  
 وواصلوا أفكارهم .

رزقنا الله من فضله العظيم نوراً نعيش به في الظلمات ، وفرقانا نخرق به بين التشابهات !

(٢) - سورة الرعد ٤

(٤) - سورة الحجر ١٤

(١) سورة البقرة ١٦٣

(٣) سورة الأنعام ٦٥

(٥) سورة الإسراء ٤٥ ، ٤٦

# النوع الحادى والأربعون معرفة تفسيره وتأويله [ معانى العبارات التى يتر بها عن الأشياء ]

وهو يتوقف على معرفة تفسيره وتأويله ومعناه <sup>(١)</sup> :

قال ابن فارس : معانى <sup>(٢)</sup> العبارات التى يتر بها عن الأشياء ، ترجع إلى ثلاثة :  
اللفى ، والتفسير ، والتأويل ؛ وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة .



فأما اللفى فهو القصد والمراد؛ يقال : عتيت بهذا الكلام كذا ، أى قصدت وعمدت .  
وهو مشتق <sup>(٣)</sup> من الإظهار ، يقال : عتت القرية ، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، ومنه  
عنوان الكتاب <sup>(٤)</sup> .

وقيل : مشتق من قولهم <sup>(٥)</sup> : عنت الأرض بنبات حسن ، إذا أنبت نباتا حسنا <sup>(٦)</sup> .  
قلت : وحيث قال للفسريون : « قال أصحاب المانى » فرادهم مصنفو <sup>(٧)</sup> الكتب فى

(١) ت : « حقائقه » .

(٢) الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العربية فى كلامها . ص ١٦٢ وما بعدها ، مع حذف واختصار وتصرف .

(٣) الصاحبى : « وقال قوم : اشتقاق اللفى من الإظهار » .

(٤) الصاحبى : « وعنوان الكتاب من هنا » .

(٥) الصاحبى : « وقال آخرون : اللفى مشتق من قول العرب : عنت لأرض .

(٦) بدهذه الكلمة فى الصاحبى : « قال القراء : لم تمن بلادنا بشئ ؛ إذا لم تنبت » .

(٧) أوود صاحب كشف الخئون جماعة من ألقوا فى هذا الفن ، وهم : عماد بن المستنير العروفي بطرب ،  
وأبو جعفر النجاشى ، وأبو عبد القاسم بن سلام ، وأبو العباس قلب ، وابن المياط ، والرؤاسى ، والقراء  
وأبو مبيدة ، وأبو الحسن الأختى ، وابن درستويه ، وابن كيسان ، وسلة بن عامر ، وعبد الله بن عماد  
التحوى ، والزجاج ، والكشافى » .

معاني القرآن ، كالزجاج ومن قبله وغيرهم ، وفي بعض كلام الواحدى : « كثير أهل المعاني  
الفرعاء والزجاج وابن الأنبارى ، قالوا كذا وكذا ، ومعاني القرآن للزجاج لم يصنف مثله .  
وحيث أطلق للتأخرون أهل المعاني ، فإرادهم بهم مصنفو العلم للشهور .

\*\*\*

وأما التفسير في اللغة ، فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف ، وأصله في اللغة من  
التفسير ؛ وهى القليل من الماء الذى ينظر فيه الأطباء ، فكأن الطيب بالنظر فيه يكشف  
عن علة المرض ، فكذلك المفسر ، يكشف عن شأن الآية وقصصها ومعناها ، والسبب  
الذى أنزلت فيه ، وكأنه تسمية بالمصدر ، لأن مصدر « قتل » جاء أيضا على « تَقِيلَة » ،  
نحو : جَرَّبَ عَجْرَةَ ، وكَرَّمَ تَكْرِيمَةً .

وقال ابن الأنبارى : قول العرب : فَسَّرْتُ الدَّابَّةَ وَفَسَّرْتُهَا ، إذا ركضتها محصورة  
لينتقل حصرها ؛ وهو يؤول إلى الكشف أيضا .

فالتفسير كشف للمعنى من المراد بلفظه ، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به ، ويقال :  
فَسَّرْتُ الشَّيْءَ أَفْسَرَهُ تَفْسِيرًا ، وَفَسَّرْتُهُ أَفْسَرَهُ فُسْرًا ، والزيد من الفعلين أكثر في  
الاستعمال ، وبمصدر الثانى منها سَمَّى أَبُو الفتح بن جنى كتبه الشارحة « الْفَسْر » <sup>(١)</sup> .

وقال آخرون : هو مقلوب من « سَفَر » ومعناه أيضا الكشف ؛ يقال : سَفَرَتِ الرَّأْيَ  
سُفُورًا ، إِذَا أَقْبَتَ خَارِهَا عَنْ وَجْهِهَا ، وهى سافرة ، وأسفر الصبح أضواء ، وسافر فلان ؛  
وَإِنَّمَا بَنُوهُ عَلَى التَّفْعِيلِ ؛ لِأَنَّهُ تَكْثِيرٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُذَكِّرُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فكأنه يتبع سورة بعد سورة ، وآية بعد أخرى .

(١) منها تجميع ديوان للفتى الكبير .

(٢) سورة يوسف ٢٢

(٣) سورة البقرة ٤٩

وقال ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ <sup>(١)</sup> أى تفصيلا .

وقال الراغب : التفسير والتفسير يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما ، لكن جعل التفسير لإظهار المعنى المقبول ، ومنه قيل لما ينهى عنه البول : تفسره ، وسمى بها قارورة الماء ، وجعل التفسير لإبراز الأعيان للأبصار ، قيل سَفَرَتِ المرأة عن وجهها ، وأسفرَ الصبح .

وفى الاصطلاح : هو علم نزول الآية وسورتها وأقسامها ، والإشارات النازلة فيها ، ثم ترتيب مكيثها ومدنيثها ، ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها .

وزاد فيها قوم فقالوا : علم حلالها وحرامها ، ووعدها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ؛ وهذا الذى مُنِعَ فيه القول بالراى .

\*\*\*

وأما التأويل فأصله فى اللغة من الأول ، ومعنى قولهم : ما تأويل هذا الكلام ؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به ؟ كما قال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى تُكشَفُ عاقبته ، ويقال : آل الأمر إلى كذا ، أى صار إليه ، وقال تعالى : ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا مَنَ تَسْطَعُ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأصله من اللال ، وهو العاقبة والصير ، وقد أوْلَتْهُ قَالَ ، أى صرفته فانصرف ، فكان التأويل صرفُ الآية إلى ما تحتمله من اللامنى .  
وإنما بنوه على التعميل لما تقدم ذكره فى التفسير .

(١) سورة الفرقان ٣٣ ، وقوله ابن فارس فى الصحاح ١٦٢

(٢) سورة الكهف ٨٢

(٣) سورة الأعراف ٥٣

وقيل : أصله من الإيالة ، وهى السياسة ، فكان المؤول للكلام يسوى الكلام ، ويضع المعنى فيه موضعه .

### [ الفرق بين التفسير والتأويل ]

ثم قيل : التفسير والتأويل واحد بحسب عرف الاستعمال : والصحيح تنبيههما . واختلفوا<sup>(١)</sup> ، فقيل : التفسير كشفُ المراد عن اللفظ للشكل ، ورد أحد الاحتمالين إلى ما يطابق الظاهر .

قال الراغب : التفسير أعم من التأويل ، وأكثر استعماله في الألفاظ ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني ، كتأويل الرؤيا ، وأكثره يستعمل في الكتب الإلهية ، والتفسير يستعمل في غيرها . والتفسير أكثر ما يستعمل في معاني مفردات الألفاظ .

واعلم أن التفسير في عُرف العلماء كشف معاني القرآن ، وبيان المراد ، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره ، وبحسب المعنى الظاهر وغيره ، والتفسير أكثره في الجمل .

والتفسير إما أن يستعمل في غريب الألفاظ ، كالتبجيرة والسائبة والوصيلة ، أو في وحيز مبين بشرح ، كقوله : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإما في كلام مضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها ، كقوله : ﴿ إِنَّا النَّاسُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَيْسَ إِلَهِ إِلَّا أَنَا تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وأما التأويل فإنه يستعمل مرة علما ، ومرة خافيا ، نحو « الكفر » يستعمل تارة في الجحود المطلق ، وتارة في جحود

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة البقرة ١٨٩

(١) ت : « واختلف »

(٣) سورة التوبة ٣٧

البارى خاصة ، و«الإيمان» للتصديق للطلق تارة ، وفي تصديق الحق تارة . وإما في لفظ مشترك بين معان مختلفة .

وقيل : التأويل كشف اشتقاق المعنى ، ولهذا قال البجلي : التفسير يتعلق بالرواية ، والتأويل يتعلق بالدراية ؛ وهما راجعان إلى التلاوة والنظم للمعجز الدال على الكلام القديم القائم بذات الرب تعالى .

قال أبو نصر القشيري : ويستبر في التفسير الإتيان والسماع ؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل ، وما لا يحتمل إلا معنى واحداً محل عليه . وما احتمل معنيين أو أكثر ؛ فإن وُضِعَ لأنياء متناهية كالسواد ، حل على الجنس عند الإطلاق ، وإن وضع لمان مختلفة ، فإن ظهر أحد المعنيين حل على الظاهر ، إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيها حقيقة أو مجازاً ، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجاز كلفظة «السن» فإن تناق الجمع فجمّل يتوقف على البيان من غيره . وإن تنافيا ، فقد قل قوم : يحمل على المعنيين . والوجه عندنا التوقف .

وقال أبو القاسم بن حبيب النيسابوري والبنوي والكواشي وغيرهم : التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها ، تحتمله الآية ، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط .

قالوا : وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير ، وقد رخص فيه أهل العلم ، وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قيل : هو الرجل يحمل في الحرب على مائة رجل ، وقيل : هو الذي يقتطع من رحمة الله . وقيل : الذي يمسك عن النفقة . وقيل : الذي ينفق الخليل من ماله . وقيل : الذي يتصدق بماله كله ، ثم يتكفف الناس ؛ ولكل منه مخرج ومعنى .

ومثل قوله تعالى للمتدبرين إلى النزو، عند قيام النقيير: ﴿اغْرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾<sup>(١)</sup>؛ قيل: شيوخا وشبابا. وقيل: أغنياء وفقراء، وقيل: عزابا ومتأهلين، وقيل: نشاطا وغير نشاط. وقيل: مرضى وأصحاء، وكلها سائغ جائز؛ والآية محمولة عليها، لأن الشباب والفراب والنشاط والأصحاء خفاف، وضدهم ثقيل.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَمُوعُونَ التَّاعُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، قيل: الزكاة للفروضة، وقيل: المارية، أو الماء، أو النار، أو الكلاء، أو الرغد، أو للفرقة؛ وكلها صحيح؛ لأن مانع الكل آثم.

وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَمِيدُ اللَّهُ عَلَىٰ خَرَفٍ﴾<sup>(٣)</sup> فسرهُ أبو عبيد، أى لا يدوم، وقال: ثعلب: أى على شك. وكلاهما قريب؛ لأن المراد أنه غير ثابت على دينه، ولا نستقيم البصيرة فيه.

وقيل: في القرآن ثلاث آيات، في كلِّ منها مائة قول، قوله: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عَدُنَا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿مَنْ جَزَاهُ الْإِحْسَانُ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾<sup>(٦)</sup>. فهذا وأمثاله ليس محظورا على العلماء استخراجُه، بل معرفته واجبة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأُتِفَاءً تَأْوِيلِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

ولولا أن له تأويلا سائنا في اللغة لم يبينه سبحانه. والوقف على قوله: ﴿والراسخون﴾<sup>(٨)</sup>. قال القاضي أبو المعلى: إنه قول الجمهور، وهو مذهب ابن مسعود،

(٢) سورة اللعون ٧

(٤) سورة البقرة ١٥٢

(٦) سورة الرحمن ٦٠

(١) سورة التوبة ٤١

(٣) سورة الحج ١١

(٥) سورة الإسراء ٨

(٧) سورة آل عمران ٧

وأبى بن كعب ، وابن عباس ، ، وما نقله بعض الناس عنهم بخلاف ذلك فنلظ .

فأما التأويل المخالف للآية والشرع ، فمحظور لأنه تأويل الجاهلين ، مثل تأويل  
الروافض لقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ أنها على قاطمة ، ﴿ يَخْرُجُ  
مِنْهَا الْوُكُورُ وَالْعُرْجَانُ ﴾ <sup>(١)</sup> يعنى الحسن والحسين رضى الله عنهما .

وكذلك قالوا فى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَوَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ  
الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾ <sup>(٢)</sup> إنه معاوية ، وغير ذلك .

\*\*\*

قال الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابورى رحمه الله : وقد نبغ فى زماننا مفسرون  
لو سئلوا عن التفرق بين التفسير والتأويل ما اختلفوا إليه ، لا يحسنون القرآن تلاوة ، ولا يعرفون  
معنى السورة أو الآية ، ما عندهم إلا التشنيع عند العوام ، والتكثير عند الطغام ، لنيل ما عندهم  
من الحطام ، أعفوا أنفسهم من الكد والطلب ، وقلوبهم من الفكر والتعب ؛ لاجتماع  
الجهال عليهم ، وازدحام ذوى الأغفال فيهم ، لا يكفون الناس من السؤال ، ولا يأنفون  
عن مجالسة الجهال ، مفتضحون عند الشبر والذواق ، زائنون عن العلماء عند التلاق ، يصادرون  
الناس مصادرة السلطان ، ويختطفون ما عندهم اختلاف الشرحان ، يدرسون بالليل صفحا  
ويمكثونه بالنهار شرحا ، إذا سئلوا غصبيوا ، وإذا قرأوا هربوا ، القحة رأس ما لهم ، وانخرق <sup>(٣)</sup>  
والطيش خير خصالهم ، يتحلون بما ليس فيهم ، ويتنافسون فيما يردلهم ، الصيانة عنهم  
بمزل ، وهم من الخفى والجل فى جوف منزل ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : « التشيع بما لم  
يسط كلابى ثوبى زور » وقد قيل :

(٢) سورة البقرة ٢٠٥

(١) سورة الرحمن ١٩ ، ٢٠

(٢) م : « الحق » .



من تحلى بنير ما هو فيه فضحة شواهد الإمتحان  
وجرى في السباق جرية سكِت فقه الجياد عند الرهان<sup>(١)</sup>

قال : حُكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ سَئِلَ عَنْ « الْحَاقَّةِ » قَالَ : الْحَاقَّةُ : جَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ إِذَا صَارُوا فِي الْمَجْلِسِ قَالُوا : كُنَّا فِي الْحَاقَّةِ . وَقَالَ آخَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَرْضُ ابْلَيْي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِيي ﴾<sup>(٢)</sup> قَالَ : أَمْرُ الْأَرْضِ بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ ، وَالسَّمَاءِ بِسَبِّ الْمَاءِ وَكَأَنَّهُ عَلَى الْقَلْبِ . وَعَنْ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا لِلْوُودَةِ سُئِلَتْ ﴾<sup>(٣)</sup> قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُسْأَلُكُمْ عَنِ الْوُودَاتِ فَيَا بَيْنَكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا .

وقال آخر في قوله : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> قَالَ : إِنَّهُمْ تَمِيبُوا فِي الدُّنْيَا ، فَإِذَا دَخَلُوا الْجَنَّةَ تَنَعَّمُوا .

قال أبو القاسم : سمعت أبي يقول : سمعت علي بن محمد الوراق يقول : سمعت يحيى ابن معاذ الرازي يقول : أنفاه الرجال حوانيتها ، وأسنانها صنائها ، فإذا فتح الرجل باب حانوته تبين المطار من البيطار ، والتمار من الزمار ، والله المستعان على سوء الزمان ، وقلة الأعوان .

## فصل

[ في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم ]

كتاب الله بحره عيق ، وفهمه دقيق ، لا يصل إلى فهمه إلا مَنْ تَبَحَّرَ فِي الْعِلْمِ ، وَعَامَلَ اللَّهَ بِتَقْوَاهُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ ، وَأَجَلَّاهُ عِنْدَ مَوَاقِفِ الشُّبُهَاتِ . وَالْعُلَاطِفِ وَالْحَقَاقِ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا مَنْ اتَّقَى السَّحَابَ وَهُوَ شَيْدٌ ، فَالْعِبَارَاتُ لِلْعُصُومِ وَهِيَ السَّمْعُ ، وَالْإِشَارَاتُ

(٢) سورة التكويم .  
(٤) سورة الملقين ٢٦ .

(١) السكيت : آخر خيله المبة .  
(٣) سورة هود ٤٤

لخصوص وهي للقل ، والطائف للأولياء وهي الشاهد ، والحقائق للأنبياء ، وهي الاستسلام .

والكل وصف ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلّع ، فالظاهر التلاوة ، والباطن القهم ، والحدّ إحكام الحلال والحرام ، والمطلّع - أى الإشراف - من الوعد والوعيد ؛ فمن فهم هذه للاحظة بأن له بسطاً للموازنة ، وظهر له حال المايعة . وفي صحيح ابن حبان عن ابن مسعود قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظهر وبطن » .

ثم فوائده على قدر ما يؤهل له سمعه ، فمن سمعه من التالى ففادته فيه علم أحكامه ، ومن سمعه كأنما يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم يقرؤه على أمته بموعظته وتبيان معجزته ، وانشرح صدره بطائف خطابه ، ومن سمعه كأنما سمعه من جبريل عليه السلام ، يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم ، يشاهد في ذلك مطالعات الصيوب ، وينطق إلى ما فيه من الوعود ، ومن سمع الخطاب فيه من الحق قتيّ عنده ، واتّحد صفاته ، وصار موصوفاً بصفات التحقيق عن مشاهدة علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين . وقد قال أبو الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجل حق يحمل للقرآن وجوها .

وقال ابن مسعود : من أراد علم الأولين والآخرين فليثور<sup>(١)</sup> القرآن .

قال ابن سبع<sup>(٢)</sup> في " شفاء الصدور " : هذا الذى قاله أبو الدرداء وابن مسعود لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر ، وقد قال بعض العلماء : لكل آية ستون ألف فهم ، وما بقي من فهمها أكثر . وقال آخر : القرآن يحوى سبعة وسبعين ألف علم ومائتى علم ؛

(١) فليثور القرآن ؟ أى ليثّر عنه وغكرك فى سانيه وتفسيره وقرآنه ( النهاية لابن الأثير . ثور )

(٢) هو أبو الربيع سليمان بن سبع البتيّ ؛ ذكره صاحب كشف الظنون وتاج الروى - سبع .

إذ لكل كلمة علم ، ثم يتضاعف ذلك أربعة ، إذ لكل كلمة ظاهر وباطن ، وحدّ ومطلع .  
وبالجملة فالعلوم كلها داخلة في أضلال الله تعالى وصفاته ، وفي القرآن شرح ذاته وصفاته  
وأفصاه ، فهذه الأمور تدل على أنّ في فهم معاني القرآن مجالاً رحباً ، ومتسعاً بالفا ، وأن  
للقول من ظاهر التفسير ليس ينتهى الإدراك فيه بالقل ، والسماع لا بدّ منه في ظاهر  
التفسير ، ليتقن به مواضع النطق ، ثم بعد ذلك يتبع القهم والاستنباط ، والنرائب التي لا تفهم  
إلا باستماع فنون كثيرة . ولا بدّ من الإشارة إلى مجل منها يستدل بها على أمثلها ،  
وسلم أنه لا يجوز التهاون بحفظ التفسير الظاهر أولاً ، ولا مطع في الوصول إلى الباطن  
قبل إحكام الظاهر .

ومن ادعى فهم أسرار القرآن ولم يحكم التفسير الظاهر ، فهو كمن ادعى البلوغ  
إلى صدر البيت قبل تجاوز الباب ؛ فظاهر التفسير يجري مجرى تعلم اللغة التي لا بدّ منها  
للقهم ، وما لا بدّ فيها من استماع كثير ؛ لأنّ القرآن نزل بلغة العرب ، فاكان الرجوع فيه  
إلى لغتهم ، فلا بدّ من معرفتها أو معرفة أكثرها ، إذ القرض عما ذكرناه التنبيه على  
طريق القهم ليفتح بابه ، ويستدلّ للرّيد بذلك اللسان التي ذكرناها من فهم باطن علم  
القرآن وظاهره ؛ على أنّ فهم كلام الله تعالى لا غاية له ، كما لا نهاية للتكلم به ؛ فأما  
الاستقصاء فلا مطع فيه للبشر ، ومن لم يكن له علم وفهم وهوى وتدير لم يدرك من لغة  
القرآن شيئاً .

ومن أحاط بظاهر التفسير - وهو معنى الألفاظ في اللغة - لم يكن ذلك في فهم حقائق  
المعاني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، فظاهر  
تفسيره واضح ، وحقيقة معناه غامضة ؛ فإِنَّ إِيَّائِنا للرّوى ، ونقوله ، وهما متضادان

في الظاهر ، ما لم يفهم أنه رأى من وجه ، ولم يرم من وجه ، ومن الوجه النى لم يرم ما رماه الله عز وجل .

وكذلك قال : ﴿ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإذا كانوا هم القاتلين كيف يكون الله سبحانه هو المذبذب ، وإن كان تعالى هو للمذبذب بتحريك أيديهم ، فاما معنى أمرهم بالقتال !

فحقيقة هذا تستمد من بحر عظيم من علوم المكاشفات ، فلا بد أن يعلم وجه ارتباط الأنفال بالقدرة ، وتقيم وجه ارتباط القدرة بقدرة الله تعالى حتى تتكشف وتوضح ، فمن هذا الوجه تفاوت الخلق في القهم بعد الاشتراك في معرفة ظاهر التفسير .

## فصل

[ في أمهات مآخذ التفسير للناظر في القرآن ]

لطالب التفسير مآخذ كثيرة ، أمهاتها أربعة :

الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وهذا هو الطراز الأول ، لكن يجب الحذر من الضيف فيه وللوضوح ؛ فإنه كثير . وإن سواد الأوراق سواد في القلب . قال الليثوني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : ثلاث كتب ليس لها أصول : للنازى ولللاحم والتفسير . قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة ، وإلا فقد صحح من ذلك كثير . فمن ذلك تفسير الظالم بالشر في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،

وتفسير « الحساب اليسير » بالعرض ، رواها البخارى .

وتفسير « القوة » فى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَقْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> بالرأى ، رواه مسلم .

وبذلك يُردّ تفسير مجاهد بالخليل .

وكتفسير العبادة بالدعاء ، فى قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَتَنَّكِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الثانى : الأخذ بقول الصحابى

فإن تفسيره عندم بمنزلة المرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قاله الحاكم فى تفسيره .

وقال أبو الخطاب من الخاتبة : يحتل الأيرجع إليه إذا قلنا إن قوله ليس بحجة :  
والصواب الأول ؛ لأنه من باب الرواية لا رأى .

وقد أخرج ابن جرير عن مسروق قال : قال عبد الله بن مسعود : والذى لا إله إلا هو ،  
ما نزلت آية فى كتاب الله إلا وأنا أعلم فممن نزلت ، وأين نزلت ؛ ولو أعلم مكان أحد  
أعلم بكتاب الله منى تناله المطايا لأنيته . وقال أيضا : كان الرجل منا إذا نزل عشر آيات لم  
يتجاوزهن حتى يعلم معانيهن ، والصل بين .

وصدور المفسرين من الصحابة : على ، ثم ابن عباس - وهو تجرّد لهذا الشأن ،  
والمخفوظ عنه أكثر من المخفوظ عن على ، إلا أن ابن عباس كان أخذ عن على - ويتلو  
عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكل ما ورد عن غيرهم من الصحابة فحسن مقدم .

## مسألة

[ في الرجوع إلى أقوال التابعين ، ثم ذكر طبقات المفسرين ]

وفي الرجوع إلى قول التابعي روايتان عن أحمد ، واختار ابن عثيل<sup>(١)</sup> اللنع ، وحكوه عن شعبة ، لكن عمل المفسرين على خلافه . وقد حكوا في كتبهم أقوالهم ، كالضحاك ابن مزاحم ، وسعيد بن جبير ، ومجاهد ، وقادة ، وأبي العالية الرياحي ، والحسن البصري ، والريبع بن أنس ، ومقاتل بن سليمان ، وعطاء بن أبي سلفة الخراساني ، وسمرة المثنائي وعلي بن أبي طلحة الهمداني ، وعبد بن كعب القرظي ، وأبي بكر الأسم عبد الرحمن بن كيسان ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعطية التوفقي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعبد الله بن زيد بن أسلم .

فهذه تقاسير القصداء للشهورين ، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة ، ولعل اختلاف الرواية عن أحمد إنما هو فيما كان من أقوالهم وآراءهم .

ومن للبرزين في التابعين الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، ثم يتلوهم عكرمة والضحاك - وإن لم يلق ابن عباس ، وإنما أخذ عن ابن جبير .

وأما عامر السدي فكان عامر الشعبي يلقن عليه وعلى أبي صالح لأنه كان يراهما مفسرين في النظر .

وقال الحافظ أبو أحمد بن عدي في كتابه " الكامل " :<sup>(٢)</sup> للكلبي أحاديث صالحة ، وخاصة عن أبي صالح ، وهو معروف بالتفسير ، وليس لأحد تفسير أطول منه ،

(١) هو عبد الله بن محمد بن عثيل ، ذكره ابن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة .

(٢) كتاب الكامل في معرفة مشاهير العلماء الحديث لأبي أحمد عبد الله بن عدي المرحوم المتوفى سنة ٣٦٥ هـ ، وكتاب الكامل منه غرة عشر مجلداً خطياً بدار الكتب المصرية ، تكون أجزاء مختلفة . وانظر الجزء الأول من فهرس المخطوطات ص ٢٧٨

ولا أشيع فيه . وبعده مقاتل بن سليمان ؛ إلا أن الكلبي يفضل على مقاتل ؛ لما في مقاتل من المذاهب الرديئة . ثم بعد هذه الطبقة آلفت تفسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين ، كتفسير سفيان بن عيينة ، ووكيع بن الجراح ، وشعبة بن الحجاج ، ويزيد بن هارون ، والفضل ، وعبد الرزاق بن همام الصنعائي ، وإسحاق بن راهويه ، وروح بن عباد ، ويحيى ابن قريش ، ومالك بن سليمان المروى ، وعبد بن حميد الكشي ، وعبد الله بن الجراح ، وهشيم بن بشير ، وصالح بن محمد الليثي ، وعلي بن حجر بن إياس السدي ، ويحيى بن محمد بن عبد الله المروى ، وعلي بن أبي طلحة ، وابن مردويه ، وسنيد ، والنسائي ، وغيرهم .

ووقع في مسند أحمد والبخاري ومعجم الطبراني وغيرهم كثير من ذلك .

ثم إن محمد بن جرير الطبري جمع على الناس أشتات التفسير ، وقرب البعيد . وكذلك عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي . وأما أبو بكر النقاش وأبو جعفر النحاس ، فكثيرا ما استدرك الناس عليهما ، وعلى سنهما مكي ، والهدوي حسن التاليف ، وكذلك من جمعهم كإبن عطية ، وكلهم متقن مأجور ، فجزاهم الله خيرا .

## تنبيه

[ فيما يجب أن يلاحظ عند نقل أقوال القسرين ]

يسكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ، ويحكيه المصنفون لتفسير ببارات متباينة الألفاظ ، ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافا فيحكيه أقوالا ، وليس كذلك ، بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية ، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل ، أو لكونه أليق بحال السائل . وقد يكون

بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره ، والآخر بمقصوده ونعته ، والكل يؤول إلى معنى واحد غالبا ، والمراد الجميع ، فليقتن ذلك ؛ ولا يفهم من اختلاف العبارات ، اختلاف المرادات ، كما قيل :

عبارتنا شتى وحسنك واحدٌ وكلٌّ إلى ذاك الجلال يُشيرُ

هذا كله حيث أمكن الجمع ، فأما إذا لم يمكن الجمع ، فالتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدم عنه إن استويا في الصحة ، وإلا فالصحيح للقدم ، وكثيرا ما يذكر للقسمون شيئا في الآية على جهة التمثيل لما دخل في الآية ، فيظن بعض الناس أنه قصر الآية على ذلك ولقد بلغني عن شخص أنه أنكر على الشيخ أبي الحسن الشاذلي قوله في قوله : ﴿ تَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> : ما ذهب الله بولئ إلا أتى بخير منه أو مثله .

### الثالث : الأخذ بمطلق اللفظة

فإن القرآن نزل ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقد ذكره جماعة ، ونص عليه أحد بن حنبل في مواضع ، لكن قل الفضل بن زياد عنه - وقد مثل عن القرآن - تمثل له رجل بيت من الشعر ، قال : ما يعجبني . قيل : ظاهره للنح ، ولهذا قال بعضهم : في جواز تفسير القرآن بمقتضى اللفظة روايتان عن أحد . وقيل : الكراهة تمحّل على من يصرف الآية عن ظاهرها إلى معاني خارجة محتملة ، يدل عليها القليل من كلام العرب ، ولا يوجد غالبا إلا في الشعر ونحوه ، ويكون للتبادر خلانها .

وروى البيهقي في شعب الإيمان عن مالك بن أنس قال : لا أوتي برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا .



الرابع : التفسير بالمقتضى  
من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع

وهذا هو الذى دعا به النبى صلى الله عليه وسلم لابن عباس فى قوله : « اللهم قمه فى الدين وعلمه التأويل » .

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب الجهاد فى صحيحه عن على : هل خكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء ؟ قال : ما عندنا غير ما فى هذه الصحيفة أو فهم يؤتاه الرجل .

وعلى هذا قال بعض أهل التوق : <sup>(١)</sup> لقرآن نزول وتنزل ، فالنزول قد مضى ، والتنزل باق إلى قيام الساعة .

ومن هنا اختلف الصحابة فى معنى الآية ، فأخذ كل واحد برأيه على مقتضى نظره فى المقتضى .

ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد رأى والاجتهاد من غير أصل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> فأضاف البيان إليهم .

وعليه حملوا قوله صلى الله عليه وسلم « من قال فى القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار » ، رواه البيهقى من طرق ، من حديث ابن عباس . وقوله صلى الله عليه وسلم : « من تكلم فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى ، وقال : غريب من حديث ابن جندب .

(٢) سورة الإسراء ٣٦

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) ت : « الفروق » .

(٣) سورة البقرة ١٦٩

وقال البيهقي في "شعب الإيمان" : هذا إن صح ، فإنما أراد - والله أعلم - الرأى الذى يتقلب من غير دليل قام عليه ، فمثل هذا الذى لا يجوز الحكم به فى التوازل ، وكذلك لا يجوز تفسير القرآن به .

وأما الرأى الذى يُسنده برهان بالحكم به فى التوازل جائز ، وهذا معنى قول الصديق : «أى سماء تُظَلَنى وأى أرضٍ تَغْلَى إذا قلت فى كتاب الله برأى ا .»

وقال فى "الدخل" : فى هذا الحديث نظر ، وإن صح فإنما أراد - والله أعلم - قد أخطأ الطريق ، فسيبُهُ أن يرجع فى تفسير ألقائه إلى أهل اللغة ، وفى معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزوله وما يحتاج فيه إلى إيانه إلى أخبار الصحابة ؛ الذين شاهدوا نزوله ، وأدوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون تبياناً لكتاب الله ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا لِأَيْكَلِ الذِّكْرِ لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

فأورد بيانه من صاحب الشرع ، فقيه كفاية عن ذكره من بعده ، وما لم يرد عنه بيان فقيه حيث أخذ فكرة أهل العلم بعده ، ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد .

قال : وقد يكون للراؤ به من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه ، خفكون مواقفه للصواب - وإن واقه من حيث لا يعرفه - غير محمودة .

وقال الإمام أبو الحسن اللارودى فى نكتة : قد حمل بعضُ للتورعة هذا الحديث على ظاهره ، وامتنع من أن يستنبط معانى القرآن بإجتهاده . ولو صححتها الشواهد ، ولم ينارض شواهداً نص صريح . وهذا عدول عما تبعدنا من معرفته من النظر فى القرآن واستنباط الأحكام منه ، كما قال تعالى ﴿ كَلِمَةً الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولو صرح مذهب إني لم أعلم شيء بالاستنباط ، ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً ، وإن صح الحديث فتأويله أن مَنْ تكلم في القرآن بمجرد رأيه ولم يرجع على سوى لقظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق ، وإصابته اتفاق ، إذ الترضُّ أنه مجرد رأي لا شاهد له ، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « القرآن ذلول ذو وجوه محتملة ، فأحمله على أحسن وجوهه » .

وقوله « ذلول » يحتمل وجهين : أحدهما أنه مطيع للعلماء ، ينطق بألسنتهم . الثاني أنه موضح لمعانيه حتى لا تقصر عنه أفهام المجتهدين .

وقوله : « ذو وجوه » يحتمل معنيين : أحدهما أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهاً من التأويل ، والثاني أنه قد جمع وجوهاً من الأوامر والنواهي ، والترغيب والترهيب ، والتحليل والتعظيم .

وقوله « فأحمله على أحسن وجوهه » يحتمل أيضاً وجهين : أحدهما الحل على أحسن معانيه . الثاني أحسن ما فيه من الزايم دون الرخص ، والفودون الانتقام ؛ وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد في كتاب الله .

وقال أبو الليث :

التهى إنما انصرف إلى التشابه منه ؛ لا إلى جبهه ؛ كما قال تعالى : ﴿ قَالُوا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ ؛ لأن القرآن إنما نزل حجة على الخلق ؛ فلم يميز التفسير لم تكن الحجة بالغة ؛ فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب وشأن النزول أن يفسره ، وأما مَنْ كان من الكلفين ولم يعرف وجوه اللغة ، فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع ، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على سبيل التفسير ، فلا بأس به ، ونوأنه يعلم التفسير ، فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم فلا بأس به .

ولو قال : المراد من الآية كذا من غير أن سمع منه شيئاً فلا يحمل ، وهو الذى نهى عنه . انتهى .

وقال الراغب فى مقدمة تفسيره :

اختلف الناس فى تفسير القرآن : هل يجوز لكل ذى علم الغوص فيه ؟ فمنهم من بالغ ومنع الكلام - ولو تفنن الناظر فى العالم ، وأنسج باعه فى المعارف - إلا بتوقيف عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو عن شاهد التنزيل من الصحابة أو من أخذ منهم من التابعين ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ فسر القرآن برأيه فقد أخطأ » ، وفى رواية : « من قال فى القرآن برأيه فقد كفر » .

وقيل : إن كان ذا معرفة وأدب فواسع له تفسيره ؛ والعقلاء والأدياء فوضى<sup>(١)</sup> فى معرفة الأغراض ، واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ لِيَذَّبُوا آيَاتِهِ وَلِيَذَّكَّرُوا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> [ أقسام التفسير ] .

وقد روى عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> فى تفسيره : حدثنا الثورى عن ابن عباس ؛ أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام : قسم تعرفه العرب فى كلامها ، وقسم لا يندر أحد بمجاءاته ، يقول من الحلال والحرام ، وقسم يملئه الطاء خاصة ، وقسم لا يملئه إلا الله ، ومن ادعى علمه فهو كاذب .

وهذا تقسيم صحيح<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

فأما الذى تعرفه العرب ، فهو الذى يرجع فيه إلى لسانهم ، وذلك شأن اللثة والإعراب .

(١) أى يتأولون (٢) سورة ص ٢٩ (٣) هو عبد الرزاق بن حاتم الحميرى ، ذكر تفسيره صاحب كشف المنون ٤ وذكره ابن حجر فىمن أخذ عن الثورى . وانظر تهذيب التهذيب ٦ : ٣١٠ (٤) نقل هذا الفصل فى الإحسان ٧ : ١٨١ ، ١٨٢

فأما اللفظة فلي للفسر معرفة معانيها ، ومسميات أفعالها ، ولا يلزم ذلك القارى . ثم إن كان ما تتضمنه آقاؤها يوجب العمل دون العلم ، كفى فيه خبر الواحد والاثنين والاستشهاد بالبيت والبيتين ؛ وإن كان مما يوجب العلم لم يكف ذلك ، بل لا بد أن يستفيض ذلك اللفظ ، وتكثر شواهد من الشر .

وأما الإعراب ؛ فما كان اختلافاً محيلاً للمعنى وجب على الفسر والقارى تعلمه ، ليتوصل للفسر إلى معرفة الحكم ، وليعلم القارى من اللحن ، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تحمله على القارى ليسلم من اللحن ، ولا يجب على الفسر ليتوصل <sup>(١)</sup> إلى المقصود دونه ؛ على أن جهله نقص في حق الجميع .

إذا تقرر ذلك ؛ فما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسيل للفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب ، وليس لتغير العالم بمقتضى اللفظة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز ، ولا يكتفى في حقه تعلم السير منها ، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين .



الثانى : ما لا يفسر واحد بمجمله ، وهو ما تتبادر الأفهام إلى معرفة معناه من النصوص التضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ؛ وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواء يعلم أنه مراد الله تعالى .

فهذا القسم لا يختلف حكمه ، ولا يلتبس بتأويله ، إذ كل أحد يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وأنه لا شريك له في إلهيته <sup>(٣)</sup> ،

(١) كنا في الأصول ، وفي الإختان : « لوصوله » . (٢) سورة محمد ١٩

(٣) الإختان : « الإلهية »

وإن لم يعلم أن « لا » موضوعة في اللغة للنفى ، و « إلا » للإثبات وأن مقتضى هذه الكلمة المحصر ، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ونحوها من الأوامر طلب إدخال ماهية للأمر به <sup>(٢)</sup> في الوجود ، وإن لم يعلم أن صيغة « أفعل » مقتضاها الترجيح وجوباً أو ندباً ، فإكان من هذا القسم لا يقدر أحد يدعى الجمل بمأنى ألقاظه ، لأنها معلومة لكل أحد بالضرورة .



الثالث : ما لا يعلمه إلا الله تعالى ؛ فهو ما يجري مجرى النيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ، ونزول النيث ، وما في الأرحام ، وتفسير الروح ، والحروف المقطعة . وكل مثابه في القرآن عند أهل الحق ، فلا مساغ للاجتهاد في تفسيره ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف من أحد ثلاثة أوجه : إما نص من التنزيل ، أو بيان من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع الأمة على تأويله ؛ فإذا لم يرد فيه توقيف من هذه الجهات علمنا أنه مما استأثر الله تعالى بعلمه .



والرابع : ما يرجع إلى اجتهاد العلماء ، وهو الذي ينلب عليه إطلاق التأويل ؛ وهو صرف اللفظ إلى ما يشول إليه ، فالمرسر نقل ، وللوؤل مستنبط ، وذلك استنباط الأحكام ، وبيان الجمل ، وتخصيص الموم .

وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدا فهو الذي لا يجوز لتغير العلماء الاجتهاد فيه ، وعلى العلماء اعتناء الشواهد والادلة ، وليس لهم أن يعتمدوا مجرد رأيهم فيه ، على ما تقدم بيانه . وكل لفظ احتمل معنيين ، فهو قمان :

(٢) الإختان : « طلب إيجاب للأمر به » .

(١) سورة البقرة ٤٣

أحدهما : أن يكون أحدهما أظهر من الآخر ، فيجب الحلُّ على الظاهر إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفى دون الجلى فيحمل عليه .

الثانى : أن يكونا جليين والاستعمال فيها حقيقة . وهذا على ضربين :

أحدهما : أن تختلف أصل الحقيقة فيهما ، فيدور اللفظ بين معنيين ؛ هو فى أحدهما حقيقة لغوية ، وفى الآخر حقيقة شرعية ، فالشرعية أولى إلا أن تدلَّ قرينته على إرادة اللغوية ، نحو قوله تعالى : ( وَصَلَّ عَلَيْنِهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ) <sup>(١)</sup> ، وكذلك إذا دار بين اللغوية والعرفية ، فالعرفية أولى لطريقتها على اللغة ، ولو دار بين الشرعية والعرفية ، فالشرعية أولى لأن الشرع أزم .

الضرب الثانى : لا تختلف أصل الحقيقة ، بل كلا المعنيين استعمل فيها ، فى اللغة أولى الشرع أو العرف على حدِّ سواء . وهذا أيضا على ضربين :

أحدهما أن يتنافيا اجتماعا ، ولا يمكن إرادتهما باللفظ الواحد ، كالقراءة ؛ حقيقة فى الحيز والطهر ، فعلى المجتهد أن يحتجَّ فى المراد منها بالأمارات الدالة عليه ؛ فإذا وصل إليه كان هو مراد الله فى حقه ، وإن اجتهد مجتهد آخر فأدَّى اجتهاده إلى معنى الآخر كان ذلك مراد الله تعالى فى حقه ؛ لأنه نتيجة اجتهاده ، وما كلف به ، فإن لم يرجح أحدُ الأمرين لتكافؤ الأمارات فقد اختلف أهل العلم ، فتمم من قال يُخَيَّرُ فى الحلِّ على أيهما شاء ، ومنهم من قال : يأخذ بأعظمهما حكما . ولا يبعدُ اطراد وجه ثالث ، وهو أن يأخذ بالأخف . كاختلاف جواب الفتين .

الضرب الثاني ألا يتأفيا اجتماعاً، فيجب الحلُّ عليهما عند المحققين ، ويكون ذلك أبلغ  
على الإعجاز والتفصيح ، وأحفظ في حق للكلف ؛ إلا أن يدلّ دليل على إرادة أحدهما .  
وهذا أيضاً ضربان :

أحدهما : أن تكون دلالة مقتضية لبطان المعنى الآخر ، فيتمتع للدول عليه للإرادة .  
الثاني ألا يقتضى بطلاته ، وهذا اختلف العلماء فيه ، ففهم من قال : يثبت حكمُ  
الدول عليه ويكون مراداً ، ولا يُحكم بسقوط المعنى الآخر ، بل يجوز أن يكون مراداً  
أيضاً ، وإن لم يدلّ عليه دليل من خارج ، لأن موجب اللفظ عليها ، فاستويا في حكمه -  
وإن ترجح أحدهما بدليل من خارج . ومنهم من قال : ما ترجح بدليل من خارج أثبت  
حكمًا من الآخر لقوته بمظاهرة الدليل الآخر .  
فهذا أصل نافع محتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل ، والله أعلم .

\*\*\*

إذا تردد ذلك فينزل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تكلم في القرآن بنبر علم فليتبوأ  
معدنه من النار » على قسمين من هذه الأربعة :

أحدهما : تفسير اللفظ لاحتياج التفسير له إلى التبحر في معرفة لسان العرب .

الثاني تحل اللفظ المحتمل على أحد معنييه ؛ لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم : علم  
العربية واللغة والتبحر فيها ، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء ، وصيغ الأمر  
والنهي ، والخبر ، والجمل واللين ، والصوم والخصوص ، والظاهر والضر ، والحكم  
والتشابه والوؤال ، والحقيقة والمجاز ، والصريح والكناية ، والطلق والتقيّد . ومن علوم  
القروع ما يدرك به استنباط ، والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه ؛ ومع ذلك فهو على  
خطر ، فليعلم أن يقول : يحتمل كذا ولا يجوز إلا في حكم اضطر إلى التقوى به ، نادى  
اجتهاده إليه ، فيحرم خلافه مع تجويز خلافه عند الله .



فإن قيل : فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما نزل من القرآن من آية إلا ولها ظهر وبعين ولكل حرف حد » ، ولكل حد مطلع » ، فاعنى ذلك ؟ قلت : أما قوله : « ظهر وبعين » ففى تأويله أربعة أقوال :

أحدها - وهو قول الحسن - إنك إذا بحثت عن باطنها وقست على ظاهرها وقست على معناها .

الثانى - قول أبى عبيدة - إن القصص ظاهرها الإخبار بهلاك الأولين ، وباطنها حيلة للآخرين .

الثالث - قول ابن مسعود رضى الله عنه - إنه ما من آية إلا عيل بها قوم ، ولما قوم يصيرون بها .

الرابع - قاله بعض المتأخرين - إن ظاهرها لفظها ، وباطنها تأويلها . وقول أبى عبيدة أقربها .

وأما قوله « ولكل حرف حد » ، ففى تأويلان :

أحدهما : لكل حرف منتهى فيما أراد الله من معناه .

الثانى : معناه أن لكل حكم مقدارا من الثواب والعقاب .

وأما قوله : « ولكل حد مطلع » ففى قولان :

أحدهما : لكل غامض من اللسان والأحكام مطلع يتوصل إلى معرفته ، ويوقف على المراد به .

والثانى : لكل ما يستحق من الثواب والعقاب مطلع عليه فى الآخرة ، وراه عند المجازاة .

وقال بعضهم : منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار ، وذلك آجال حادثة فى

أوقات آتية ، كوقت قيام الساعة والنفخ فى الصور ونزول عيسى بن مريم وما أشبه ذلك .

تقوله : ﴿ لَا يُجَلِّئُهَا لِوَفَيْهَا إِلَّا هُوَ ثَلَّثَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، ومنه ما يلم تأويله كل ذى علم بالسان الذى نزل به القرآن ؛ وذلك إبانة غرابيه ، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير للضرورة منها ، والموصوفات بصفاتھا الخاصة دون ما سواھا ، فإن ذلك لا يحمله أحد منهم ، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ . أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ لم يجهل أن معنى الفساد هو ما يبنى تركه مما هو مفسد ، وأن الإصلاح مما يبنى فعله مما هو منقذ ، وإن جهل للمعانى التى جعلها الله إفساداً ، وللمعانى التى جعلها الله إصلاحاً ، فأما تعلیم التفسير ونقله عن قوله حجة فقيه ثواب وأجر عظيم ؛ كتعليم الأحكام من الحلال والحرام .

## نبيه

[ فى كلام الصوفية فى تفسير القرآن ]

فأما كلام الصوفية فى تفسير القرآن ، قليل ليس تقسيرا ، وإنما هى معانى ومواجيد يجدونها عند التلاوة ، كقول بعضهم فى . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾<sup>(٢)</sup> : إن المراد النفس ، فأمرنا بقتال من يلينا ، لأنها أقرب شئ إلينا وأقرب شئ إلى الإنسان نفسه .

قال ابن الصلاح فى فتاويه : وقد وجدت عن الإمام أبى الحسن الواحدى أنه

(١) سورة البقرة ١١، ١٢ .

(٢) سورة التوبة ١٢٣ .

صنف أبو عبد الرحمن السلي<sup>(١)</sup> " حقائق التفسير " فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير قد كفر .

قال : وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم إذا قل شيئاً من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيراً ، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية ، وإنما ذلك منهم ذكر لنظير ماورد به القرآن ، فإن النظير يذكر بالنظير ، فمن ذلك مثال النفس في الآية للذكورة ، فكأنه قال : أمرنا بفنال النفس ومن يكتنينا من الكفار ، ومع ذلك فيآلئهم لم يتساهلوا في مثل ذلك ، لما فيه من الإبهام والالتباس انتهى .

## فصل

حكى الشيخ أبو حيان عن بعض من عاصره أن طالب علم التفسير<sup>(٢)</sup> مضطر إلى النقل في فهم معاني تركيبه ، بالإستناد إلى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابهم ، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك ، ثم بالغ الشيخ في رده لأثر على السابق<sup>(٣)</sup> .

والحق أن علم التفسير ، منه ما يتوقف على النقل ، كسب النزول ، والنسخ ، وتعيين اللفظ ، وتبيين الجمل . ومنه ما لا يتوقف ، ويكفي في تحصيله التفقه على الوجه المعتبر .

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلي ، صاحب كتاب طبقات الصوفية ، وغيره من الكتب ؛ تولى سنة ٤١٢ هـ ، ومن كتبه حقائق التفسير نسخ خطية ذكرها الأستاذ نور الدين شريعة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية ، التي قام بنشره .

(٢) مقدمة تفسيره للسلي بالجرح المحيط ٥٦١ هـ ، مع اختصار وتصرف في العبارة

(٣) وهو ما روى عن علي كرم الله وجهه وقد سئل : « هل خصم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره ؟ » فقال : ما عندنا غير ما في هذه الصحيفة ، أو فهماً يؤثاه الرجل في كتابه .

وكان السبب في اصطلاح بعضهم على التفرقة بين التفسير والتأويل التمييز بين النقل والمستنبط ، ليحلل على الاعياد في القول ، وعلى النظر في المستنبط ، فيجوز له وأزدياداً ، وهذا من القروع في الدين .

### تنخيل لما سبق

يا علم أن القرآن قسمان : أحدهما ورد تفسيره بالنقل عن يستبر تفسيره ، وقسم لم يرد . والأول ثلاثة أنواع : إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو عن الصحابة أو عن رموس التابعين ؛ فالأول يبحث فيه من صحة السند ، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي ، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم ، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ؛ وحيث إن تمارضت أقوال جماعة من الصحابة ، فإن أمكن الجمع فذلك ، وإن تضرع قدم ابن عباس ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بشره بذلك حيث قال : « اللهم علمه التأويل » وقد رجح الشافعي قول زيد في القرائن ، لقوله صلى الله عليه وسلم « أفرضكم زيد » فإن تضرع الجمع جاز للعقل أن يأخذ بأيها شاء . وأما الثالث ، وم رموس التابعين إذا لم يرضوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى أحد من الصحابة ، رضى الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق ، فكذلك هنا ، وإلا وجب الاجتهاد .

الثاني ما لم يرد فيه قل عن التفسيرين ، وهو قليل ، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق ، وهذا يقتضى به الراغب كثيراً في كتاب " المفردات " فيذكر قيماً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ ، لأنه احتصه من السياق .

## فصل

[ فيما يجب على المفسر البداة به ]

الذى يجب على المفسر البداة به العلوم اللفظية ، وأول ما يجب البداة به منها تحقيق الألفاظ للفردة ، فتحصيل معاني لفردات من ألفاظ القرآن من أوائل المادّن ، لمن يريد أن يدرك معانيه ؛ وهو كتحصيل الابن من أوائل للمادّن في بناء ما يريد أن يبنيه .

قلوا : وليس ذلك في علم القرآن قط ؛ بل هو نافع في كلّ علم من علوم الشرع وغيره ؛ وهو كما قالوا : إنّ المركب لا يُعلم إلا بعد العلم بمفرّداته ، لأنّ الجزء سابق على الكل في الوجود من النقص والخارجي ، فتقول النظر في التصير هو بحسب أفراد الألفاظ وتراكيبها .

أما بحسب الأفراد فن وجوه ثلاثة :

من جهة المعاني التي وضعت الألفاظ للفردة يلزأها ، وهو يتعلق بعلم اللغة <sup>(١)</sup> .  
ومن جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعاني المختلفة ، وهو من علم التصريف .

ومن جهة ردّ الفروع المأخوذة من الأصول إليها ، وهو من علم الاشتقاق .

وأما بحسب التركيب فن وجوه أربعة :

الأول : باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب ومقابله من حيث أنها مؤدّية أصل للمعنى ، وهو ما دلّ عليه المركب بحسب الوضع وذلك مُتعلّق بعلم النحو .

الثاني : باعتبار كيفية التركيب من جهة إقادته معنى المعنى ؛ أعنى لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب اللفاء ، وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم للمعنى .

الثالث : باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحفاقها ومراتبها ، وباعتبار الحقيقة والحجاز ، والاستمارة والكناية والتشبيه ؛ وهو ما يتعلق بعم البيان .

والرابع : باعتبار القصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله ، وهو يتعلق بعلم البديع .

## مسألة

[ فى أن الإيجاز يكون فى اللفظ والمعنى والملازمة ]

وقد سبق لنا فى باب الإيجاز أن إيجاز القرآن لاشتماله على تفرد الألفاظ التى يتركب منها الكلام ، مع ما تضمنته من المعانى ، مع ملازمة التى هى نظم تأليفه .

فأما الأول : وهو معرفة الألفاظ ، فهو أمر قلى يؤخذ عن أرباب التفسير ، ولهذا كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقرأ قوله تعالى : ﴿ فَأَكْبَهُمْ وَأَبَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلا يعرفه ، فيراجع نفسه ويقول : ما الأب ؟ ويقول : إن هذا منك تكلف . وكان ابن عباس -

---

(١) سورة عيس ٣١ ؛ والأب كما فى الجمع لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٠ هو ما تأكله البهائم من المشب ، وقتل من أس : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ هذه الآية ، ثم قال : كل هذا قد عرفناه ؟ فاب الأب ؟ ثم رفع عما كانت يده وقال : هذا لمرأته التكلف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدري : ما الأب ! ثم قال : انبوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وما لا تدعوه .

وهو ترجمان القرآن - يقول : لا أعرف ﴿ حنانا ﴾ <sup>(١)</sup> ولا ﴿ غلين ﴾ <sup>(٢)</sup> ولا ﴿ الرقيم ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وأما اللحن الذي نختلها الألفاظ ، فالأمر في معانيها أشد لأنها نتائج العقول .  
وأما رسوم النظم فالحاجة إلى الثقافة والحذق فيها أكثر ؛ لأنها لجام الألفاظ ،  
وزمامُ المعاني ، وبه يتصل أجزاء الكلام ، ويتسم بعضه ببعض ، فتقوم له صورة في  
النفس يتشكل بها البيان ، فليس للفرد بذرب اللسان وطلاقة كافي لهذا الشأن ، ولا كل  
من أوتي خطاباً بديهة ناهضا بحمله مالم يجمع إليها سائر الشروط .

## مسألة

[ في أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ]

قيل : أحسن طريق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن ، فما أنجز في مكان  
لقد فصل في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فإنه قد بسط في آخر ؛ فإن  
أعيانك ذلك فليكن بالسنة ، فإنها شارحة للقرآن ، وموضحة له ، قال تعالى : ﴿ وَمَا

(١) ﴿ حنانا ﴾ من قوله تعالى في سورة مريم ١٣ ، ﴿ وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَعِيًّا ﴾  
وقيل الترطبي عن جمهور المفسرين الحنان : الثقافة والرحمة والمهبة ؛ وهو فعل من أفعال النفس .

(٢) من قوله تعالى في سورة الحاقة ٣٦، ٣٥ ﴿ قَلِيلٌ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَبِيمٌ . وَلَا طَعَامٌ إِلَّا  
مِّنْ غُلِينٍ ﴾ ، قال الترطبي : « والغلين ، غلين ، من السيل ، فكان ينزل من أبدانهم ، وهو  
صديد أهل النار ، السائل من جروحهم وفروجهم » .

(٣) من قوله تعالى في سورة الكهف ٩ ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا  
مِنَ آيَاتِنَا عَجَبًا ﴾ ، وقال الترطبي من جملة أن الرقيم واد .

أَتَرَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ، ولما قال صلى الله عليه وسلم « آلا إلى آتيت القرآن ومثله معه - ، يعنى السنة ؛ فإن لم يوجد فى السنة يرجع إلى أقوال الصحابة ، فإنهم أدرى بذلك ، لما شاهدوه من القرآن ، ولما أعطاهم الله من الفهم الحبيب ، فإن لم يوجد ذلك يرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق .

## مسألة

[ فيما يجب على المفسر من التصوط فى التفسير ]

ويجب أن يتحرى فى التفسير مطابقة للمفسر ، وأن يحترز فى ذلك من قسمي المفسر مما يحتاج إليه من إيضاح المعنى للمفسر ، أو أن يكون فى ذلك للمنى زيادة لا تليق بالترض ، أو أن يكون فى المفسر زيغ عن المعنى للمفسر وغدول عن طريقه ، حتى يكون غير مناسب له ولو من بعض أعمامه <sup>(١)</sup> ، بل يمتد فى أن يكون وقفه من جميع الأعماء وعليه بمراعاة الوضع الحقيقى والمجازى ، ومراعاة التأليف ، وأن يوافق بين الأفراد وتليح الوقائع ، فسد ذلك تتفجر له ينابيع التوائد .

ومن شواهد الإعراب قوله تعالى : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وولا الإعراب لما عرف التفاعل من لفصول به .

ومن شواهد النظم قوله تعالى : ﴿ وَاللَّائِي لَمْ يَحْصَنَّ ﴾ <sup>(٣)</sup> فإنها منتظمة مع ما قبلها منقطعة عما بعدها <sup>(٤)</sup> .



وقد يظهر الارتباط ، وقد يشكل أمره ؛ فمن الظاهر قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ووجه ظهوره ، أنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد ، فتمين أن يكون قوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾ جواب سؤال ؛ كأنهم لما سألوا ، سمعوا ماقبله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو : ﴿ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ أجابهم بقوله : ﴿ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ ﴾ ، فترك ذكر السؤال .

ونظيره : ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ ﴾ <sup>(٢)</sup>

## مسألة

في النهي عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن

وكثيراً ما يقع في كتب التفسير « حكى الله تعالى » ، وينبغي تجنبه .

قال الإمام أبو نصر القشيري <sup>(٣)</sup> في كتابه " للرشد " : قال معظم أئمتنا : لا يقال : « كلام الله يحكى » ، ولا يقال : « حكى الله » لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء ، وليس لكلامه مثل . وتساهل قوم فأطلقوا لفظ الحكاية بمعنى الإخبار ، وكثيراً ما يقع في كلامهم إطلاق

(٢) سورة يونس ٣٥

(١) سورة يونس ٣٤

(١) هو عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازق القشيري الشافعي ، أحد أئمة الدنيا في الفقه والأصول والتفسير . توفي سنة ٥١٤ هـ بـنيسابور . طبقات الشافعية ٤ : ٢٤٩

الزائد على بعض الحروف ، كـ « ما »<sup>(١)</sup> في نحو : ﴿ قَبِيْاً رَّحِمَةً مِّنَ اللّٰهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والكاف في نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ونحوه .  
والذى عليه المحققون تجنب هذا اللفظ في القرآن ، إذ الزائد مالا معنى له ، وكلامُ الله منزّه عن ذلك .

ومن نص على منع ذلك في التقديمين الإمام داود الظاهري<sup>(٤)</sup> ، فذكر أبو عبد الله أحد بن يحيى بن سعيد الدّاودي في الكتاب " للمرشد " له ، في أصول الفقه على مذهب داود الظاهري : وروى بعض أصحابنا عن أبي سليمان<sup>(٥)</sup> أنه كان يقول : ليس في القرآن صيغة بوجه ، وذكر أبو محمد بن داود وغيره من أصحابنا مثل ذلك ، والذي عليه أكثر النحويين خلاف هذا ، ثم حكى عن أبي داود مثله ، يزعم الصلة فيها ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلًا مَّا يَمْوَصَّةُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقال : إن « ما » هاهنا للتعليل ، مثل : « أَحَبُّ حَبِيْبِكَ هُوَ نَأْمَا » .

## فصل

[ في تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره ]

التأويل ينقسم إلى منقاد ومستكره :

فالأول مالا تعرض فيه بشاعة أو استقباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة :  
إما لاشتراك في اللفظ ، نحو : ﴿ لَا تَذْكُرْهُ الْأَبْصَارُ ﴾<sup>(٧)</sup> ؛ هل هو من بَصَر العين أو التلب؟

(١) في الأصول : « كالباء » ، وهو خطأ (٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة الشورى ١١

(٤) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري ، صاحب للذهب المستقل ؛ وإمام أهل الظاهر ، إليه انتهت رئاسة العلم ببغداد ، توفي سنة ٢٧٠ - ابن خلسكان ١٧٥ : ١ .

(٥) أبو سليمان ، كنية داود الظاهري (٦) سورة البقرة ٢٦

(٧) سورة الأنعام ١٠٣ .

وإما لأمر راجع إلى النظم كقوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ <sup>(١)</sup> ، هل هذا الاستثناء مقصور على المظوف وحده أو عائد إلى الجميع ؟ .

وإما لنموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإما لتبريد ذلك .

وأما المستكره فما يستبشع إذا عُرِضَ على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول : أن يكون لفظاً عائلاً ، فيختص ببعض ما يدخل تحته ، كقوله : ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فحمله بعضهم على على رضى الله عنه فقط .

والثاني : أن يلقى بين اثنين ؛ كقول من زعم تكليف الحيوانات في قوله : ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ <sup>(٤)</sup> مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَئِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُنْمِثُ أَنْثَاكُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> : إنهم مكلفون كما نحن .

الثالث : ما استعير فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ <sup>(٦)</sup> في حمله على حقيقة .

الرابع : ما أشعر به باشفاق بعيد ، كما قال بعض الباطنية في البقرة إنه إنسان يبقّر

عن أسرار العلوم ، وفي المدهد إنه إنسان موصوف بمجودة البحث والتنقيب .

والأول أكثر ما يروج على المتفقه الذين لم يتبحروا في معرفة الأصول ، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالث على صاحب الحديث الذى لم يتهدب في شرائط قبول الأخبار ، والرابع على الأديب الذى لم يتهدب بشرائط الاستعارات والاشتقاقات .

(٢) سورة البقرة ٢٢٧ .

(٤) سورة قاطر ٢٤

(٦) سورة ن ٤٢

(١) سورة النور ٤

(٣) سورة التحريم ٤

(٥) سورة الأنعام ٣٨

## فائدة

[ فيما قل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات ]

رَوَى عن ابن عباس أنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ أَوْ خَلَقْنَا بِمَا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> فقال : الموت .

قال السبكي : وهو تفسير يحتاج لتفسير .

ورأيت لبعض المتأخرين أن مُراد ابن عباس أن الموت سيفنى كما يفنى كل شيء ، كما جاء أنه يُذبح على الصراط ، فكانَ المَعْنَى : لو كنتم حجارة أو حديدًا لبُادِر إليكم الموت ، ولو كنتم الموت الذي يكبر في صدوركم فلا بدَّ لكم من الموت . والله أعلم بتأويل ذلك .

قال : وبقيَ في نفسى من تأويل هذه الآية شيء حتى يكمل الله نعمته في فهمها .

## فصل

[ أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر ]

أصل الوقوف على معاني القرآن التدبّر والتفكير . واعلم أنه لا يحصل للناظر فيهم معاني الوحي حقيقة ، ولا يظهر له أسرارُ العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب ، أو في قلبه كبر أو هوى ، أو حب الدنيا ، أو يكون غير متحقق الإيمان ،

---

(١) سورة الأسراء ٥١ .

أو ضعيف التحقيق ، أو معتمدا على قول مفسر ليس عنده إلا علم بظاهر ، أو يكون راجعا إلى مقوله ؛ وهذه كلها حجب وموانع ، وبعضها أكد من بعض ؛ إذا كان العبد مُصَنِّفًا إلى كلام ربّه ، ملقّى السمع وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه ، ناظرا إلى قدرته ، تاركا للصعوبات من علمه ومقوله ، متبرئا من حوِّله وقوته ، معظما للتكلم ، مفتقرا إلى التفهم ، بحالٍ مستقيم ، وقلب سليم ، وقوة علم ، وتمكّنٍ تمنع لقمهم الخطاب ، وشهادة غيب الجواب ، بدعاء وتضرع ، وابتناس وتمسك ، وانتظار لفتح عليه من عند الفتح العليم . وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام وشهادة وصف للتكلم ؛ من الوعد بالتشويق ، والوعيد بالتخريف ، والإنذار بالتشديد ؛ فهذا القارئ أحسنُ الناس صوتا بالقرآن ؛ وفي مثل هذا قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وهذا هو الراسخ في العلم ؛ جعلنا الله من هذا الصنف ، ﴿ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## فصل

### [ في القرآن علم الأولين والآخرين ]

وفي القرآن علم الأولين والآخرين ، وما من شيء إلا ويمكن استخراجه منه لمن فهمه الله تعالى ، حتى إن بعضهم استنيط عمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين من قوله تعالى في سورة الناقصين : ﴿ وَلَن يُوَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنها رأس ثلاث

(٢) سورة الأحزاب ٤

(١) سورة البقرة ١٢١

(٣) سورة الناقصون ١١

وستين سورة ، وعقبها بالتفائين ليظهر التفائين <sup>(١)</sup> في قده .  
 وقوله تعالى مخبراً عن عيسى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ ﴾ <sup>(٢)</sup> إلى قوله :  
 ﴿ أَتَيْتُ حَيًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> ثلاث وثلاثون كلمة ، وعمره ثلاث وثلاثون سنة .  
 وقد استنبط الناس زلزلة عام اثنين وسبعائة <sup>(٤)</sup> من قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ،  
 فإن الألف يائنين والبال بسبعائة .  
 وكذلك استنبط بعض أئمة العرب فتح بيت للقدس وتخليصه من أيدي العدو في أول  
 سورة الروم بحساب الجمل ، وغير ذلك .

## فصل

[ قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ]

وقد يُستنبط الحكم من السكوت عن الشيء ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا  
 لِمُؤْتَمِنِينَ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، ولم يذكر الأعمام والأخوال ، وهم من الحارم ، وحكمهم حكم

(١) التفائين هنا : التمس .

(٢) سورة مريم ٣٣ .

(٣) وصفها ابن قري برعى في النجوم الزاهرة ٨ : ٢٠٧ هذه الزلزلة بقوله : « وفيها كان بمصر والقاهرة  
 زلزلة عظيمة أخرت عدة منائر وبيان كثيرة من الجوامع والبيوت حتى أقام الأمراء ومباشرو الأوقاف مدة  
 طويلة يرمون ويمجدون ماقتت فيها من المدارس والجوامع حتى منارة الإسكندرية »

(٤) سورة الزلزلة ١

(٥) سورة النور ٣١ ، وفيها : ﴿ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ  
 بُنُوتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَالِكِهِنَّ  
 أَوْ مَالِهِنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ  
 النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ  
 لَكُمْ تَفْهِيمٌ ﴾ .

مَنْ سُمِّيَ فِي الْآيَةِ . وقد سئل الشعبي عن ذلك فقال : لثلاثيها الم عند ابنه وهو ليس بمحرم لها ، وكذا الخال ، فيُقَصَّى إلى الفتنة . والمعنى فيه أن كلَّ من استثنى مشترك بابنه في الحرمة إلا الم والخال . وهذا من الدلائل البليغة على وجوب الاحتياط في سترهن .

ولفائل أن يقول : هذه الفسدة محتملة في أبناء بولتهن ، لاحتمال أن ينزها أبو البعل عند ابنه الآخر ، وهو ليس بمحرم لها ، وأبو البعل ينقص : قولهم إن من استثنى اشترك هو وابنه في الحرمة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية . ولم يذكر الأولاد ، قيل لدخولهم في قوله : ﴿ بُيُوتِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

## فصل

في تقسيم القرآن إلى ما هو بين نفسه وإلى ما ليس  
بين في حقه فيحتاج إلى بيان

يتقسم القرآن العظيم إلى :

ما هو بين نفسه ، بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره ، وهو كثير . ومنه قوله تعالى : ﴿ النَّبِيُّونَ الْعَاذُونَ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .  
وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية .

(١) سورة النور ٦١ ، وفيها ﴿ ... أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمَانُكُمُ ... ﴾

(٢) سورة الأحزاب ٢٥

(٣) سورة النوبة ١١٢

وقوله : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وإلى ما ليس بيّن بنفسه فيحتاج إلى بيان .

وبيانه إما فيه في آية أخرى ، أوفى السنة ، لأنها موضوعة للبيان ، قال تعالى : ﴿ لَتُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والثاني ككثير من أحكام الطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج والمعاملات ، والأنسكة ، والجنائيات ، وغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولم يذكر كيفية الزكاة ، ولا نصابها <sup>(٦)</sup> ، ولا أوقاصها <sup>(٧)</sup> ، ولا شروطها ، ولا أحوالها ، ولا من يجب عليه من لا يجب عليه ، وكذا لم يبين عدد الصلاة ولا أوقاتها .

وكقوله : ﴿ قَمَنَ شَهِدٌ مِنْكُمْ الشَّهَرُ فَلْيَصْضُهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ ﴾ <sup>(٩)</sup> البيت <sup>(١٠)</sup> ولم يبين أركانه ولا شروطه ، ولا ما يحل في الإحرام وما لا يحل ، ولا ما يوجب الدّم ولا مالا يوجبه ، وغير ذلك . والأول <sup>(١١)</sup> قد أرشدنا النبي صلى الله عليه وسلم إليه ، بما ثبت في الصحيحين عن ابن مسعود لما نزل : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، وأينا لا يظلم نفسه !

(٢) سورة يس ١٣

(٤) سورة النحل ٤٤

(١) سورة المؤمن ١

(٣) سورة النساء ٤٧

(٥) سورة الأنعام ١٤١

(٦) النصاب من المال : القدر الذي يجب فيه الزكاة إذا بلغه ، نحو مائتي درهم وخمس من الإبل .

(٧) الوقف : ما بين القريضين من الإبل والتم ، وجمه أوقاف

(٨) سورة آل عمران ٩٧

(٩) سورة البقرة ١٨٠

(١٠) سورة الأنعام ٨٢

(١١) أي الذي يانه في آية أخرى



قال . ليس ذلك ، إنما هو الشرك ، ألم تسموا ما قال لقمان لابنه : ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> . أدخل النبي صلى الله عليه وسلم الظلم هاهنا على الشرك ، لمقابله بالإيمان . واستأنس عليه بقول لقمان .

وقد يكون بيانه مضراً فيه ، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ﴿ حَتَّى ﴾ لا بد لها من تمام ، وتأويله : حتى إذا جاءوها جاءوها وفتحت أبوابها .

ومثله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى « لكان هذا القرآن » ، على رأى النحويين .

قال ابن فارس <sup>(٤)</sup> : ويسى هذا عند العرب الكف .

وقد يؤمى إلى المحذوف ، إما متأخر كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَنْتَ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِنسَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فإنه لم يمس له جواب فى اللفظ ، لكن أوما إليه قوله : ﴿ فَوَيْلٌ لِلنَّاسِ إِذَا هُم مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وتقديره : ﴿ أَفَنَنْتَ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ كمن قسا قلبه ! وإما متقدم كقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِثٌ آتَاءُ الْبَلِّ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه أوما إلى ما قبله : ﴿ وَإِذَا نَسَّ الْإِنسَانُ صُرْدَةً رَبِّهِ مُنِيْبًا إِلَيْهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، كأنه قال : أهذا الذى هو هكذا خير أم من هو قانث ؟ فأضمر للبتلأ .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(١) سورة لقمان ١٣

(٣) سورة الرعد ٣١

(٤) فى كتابه الصحاح فى نفسه الفنة وسنن العرب فى كلامها ٢١٥ ؟ والنس هناك : ومن سنن العرب الكف ؟ وهو أن يكف عن ذكر الخير اكفاه بما يدل عليه الكلام ، كقول الفاعل :

وَجَدْتُكَ قَوْشِيَّ أَنَا أَنَا رَسُولُهُ      سَوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ يَجِدْ لَكَ مَدَقْمَا

(٦) سورة الزمر ٩

(٥) سورة الزمر ٢٧

(٧) سورة الزمر ٨ .

ونظيره : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومن هذه صفته ﴿كَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ﴾ <sup>(٢)</sup> !

وقد يكون بيانه واضحا وهو أقسام :

أحدها : أن يكون عَقَبَهُ ، كقوله تعالى : ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ <sup>(٣)</sup> قال محمد بن كعب القرظي : تفسيره : ﴿لَمْ يَلِدْ . وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ <sup>(٥)</sup> قال أبو المألية تفسيره : ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ <sup>(٦)</sup> وقال طيب : سألني محمد بن طاهر : ما الملع ؟ قلت : قد فسرهُ الله تعالى .

وكقوله : ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ <sup>(٧)</sup> فسرهُ بقوله : ﴿مَقَامٌ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿إِنكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ <sup>(٩)</sup> ومعلوم أنه لم يُرد به المسيح وعُزِّرا فزلت الآية مطلقة ، اكْتِفَاءً بِالْإِلَاحَةِ الظاهرة ، على أنه لا يذهبها الله ، وكان ذلك بمنزلة الاستثناء باللفظ ، فلما قال للمشركون : هذا المسيح وعُزِّير قد عُبدَا من دون الله أنزل الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة الإخلاص ٢

(٤) سورة المارج ١٩-٢١

(٦) سورة الأنبياء ٩٨

(١) سورة محمد ١٥

(٣) سورة الإخلاص ٤، ٣

(٥) سورة آل عمران ٩٧

(٧) سورة الأنبياء ١٠١ .

وقوله : ﴿ يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ <sup>(١)</sup> قسّر رؤية البرق بأنه ليس في رؤيته إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار . وفيها لطيفة ، وهي تقديم الخوف على الطمع إذ كانت الصواعق تقع من أول برقّة ، ولا يحصل المطر إلا بعد تواتر البرقات ، فإن تواترها لا يكاد يكذب ، قدم الخوف على الطمع ، ناسخا للخوف ، كجبه القرح بعد الشدة .

وكفوله : ﴿ وَأَنَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، وفيها لطيفة حيث بدأ بالماشي على بطنه ؛ فإنها سبقت لبيان القدرة ، وهو أعجب من الذي بعده ، وكذا ما يمشي على رجلين أعجب من يمشي على أربع .

وكفوله تعالى : ﴿ فَمِمَّا تَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فهذا علم في السلم والكافر ، ثم بين <sup>(٤)</sup> أن للراد « للؤمنات » بقوله : ﴿ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فخرج تزوج الأمة الكافرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي آخِرَةِ أَعْمَى ﴾ <sup>(٦)</sup> فإن الأول اسم منه والثاني « أفل » تفضيل ، بدليل قوله بعده : ﴿ وَأَفْلٌ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ولما قرأ أبو عمرو الأول بالإمالة لأنه اسم ، والثاني بالتصحيح ليفرق بين ما هو اسم ، وما هو « أفل » منه بالإمالة وتركها .

فإن قلت : فقد قال النحويون : « أفل » التفضيل لا يأتي من الخلق ، فلا يقال : زيد أعمى من عمرو ، لأنه لا يتفاوت

قلت : إنما جاز في الآية لأنه من عمى القلب ، أى من كان في هذه الدنيا

(١) سورة الرعد ١٢ .

(٢) سورة التور ٤٥ .

(٣) ت : « ولم » تحريف

(٤) سورة النساء ٢٥

(٥) سورة الإسراء ٧٢

أعنى القلب مما يرى من القدرة الإلهية ، ولا يؤمن به ، فهو مما يضيّب عنه من أمر الآخرة  
أعنى أن يؤمن به ؛ أى أشدّ حثّى . ولا شك أن عمى البصيرة متفاوت <sup>(١)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال :  
البيهقيّ في " شعب الإيمان " : الأشبه أن المراد بالصبر هاهنا الصبر على الشدائد ؛ لأنه  
أتبع مدح الصابرين بقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَثَوَاتٌ بَلْ  
أَحْيَاءٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

الثاني : أن يكون بيانه منفصلا عنه في السورة معه أو في غيره ، كقوله تعالى :  
﴿ مَا لَكُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ <sup>(٥)</sup> وبيانه في سورة الاقطار ، بقوله : ﴿ وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ  
الدِّينِ . ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ . يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ  
يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله في سورتي النمل والقصاص : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ولم  
يبيّن في ليل ولا نهار ، وبيّنه في سورة الدخان بقوله : ﴿ فِي لَيْلَةٍ مَبَارَكَةٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ثم بينها في  
ليلة القدر بقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ <sup>(٩)</sup> فاللباركة في الزمان ، هي ليلة القدر  
في هذه السورة ؛ لأنّ الإنزال واحد ، وبذلك يردّ على من زعم أن للباركة ليلة النصف  
من شعبان ، ومجيب كيف غفل عن ذلك .

وقد استنبط بعضهم هنا بيانا آخر ، وهو أنها ليلة سبعة عشر ، من قوله تعالى : ﴿ وَمَا

(١) ت : « متفاوت » تحريف

(٢) سورة البقرة ١٥٤ - ١٥٥

(٣) سورة الاحقار ١٧ - ١٩

(٤) سورة الدخان ٣

(٥) سورة البقرة ١٥٣

(٦) سورة فاتحة الكتاب ٤

(٧) سورة النمل ٨٩ ، والقصاص ٨٤

(٨) سورة القدر ١

أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجَنَانِ ﴿١١﴾ وذلك ليلة سبع عشرة من رمضان ؛ وفي ذلك كلام .

وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> فسر في آية الفتح : ﴿ أَشِدَّةٌ عَلَى الْكَافِرِ رَحِمَةٌ بَيْنَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنْ آسَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهَدُّوا إِلَى الْأَطْيَبِ مِنَ الْقَوْلِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقد فسر في سورة طاهر : ﴿ وَقَالُوا الْحَصْدُ الَّذِي الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ الرَّعْنُ مَثَلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بين ذلك بقوله في النحل : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وذكر الله الطلاق مجلًا ، وفسره في سورة الطلاق .

وقال تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فاستثنى الأزواج ومالك الميمن ، ثم حظر تعالى الجمع بين الأختين ، وبين الأم والابنة والرابعة بالآية الأخرى <sup>(٨)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ <sup>(٩)</sup> فإن ظاهره مشكل ؛ لأن الله سبحانه قد هدى كفارا كثيرا وماتوا مسلمين ، وإنما المراد : لا يهدي من كان في علمه أنه قد حقت عليه كلمة العذاب ، ويأباه بقوله تعالى في السورة : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ نَبِيٌّ لِقَوْمٍ يُكَفِّرُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة الحج ٢٣ ، ٢٤

(٦) سورة الزخرف ١٧

(٨) سورة المؤمنون ٦

(١٠) سورة الزمر ٣

(١) سورة الأنازل ٤١

(٣) سورة الفتح ٢٩

(٥) سورة طاهر ٣٤

(٧) سورة النحل ٥٨

(٩) في آية النساء ٢٣

حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِقُ مَن فِي النَّارِ <sup>(١)</sup> . وقوله في سورة أخرى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ <sup>(٢)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ <sup>(٣)</sup> وكثير من الناس يدعون فلا يستجاب لهم ، ويأية بقوله تعالى : ﴿ بَلْ إِنَّمَا تَدْعُونَ قَيْكُشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ . إِنْ شَاءَ <sup>(٤)</sup> ، فبين أن الإجابة متعلقة بالمشيئة ؛ على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فسر الإجابة بقوله : « مامن مسلم دعا الله بدعوة ليس فيها قطيعة رحيم ولا إثم إلا أعطاه الله إحدى ثلاث خصال ، إما أن يسجل دعوته ، وإما أن يذخرها له في الآخرة ، وإما أن يدفع عنه من السوء مثلها » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا <sup>(٥)</sup> وكثير من الناس يريد ذلك فلا يحصل له ، ويأية في قوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَالِجَلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ <sup>(٦)</sup> ، فهو كالذي قبله متعلق بالمشيئة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ <sup>(٧)</sup> ، وقال في آية أخرى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ <sup>(٨)</sup> ؛ فإنه قد يستشكل اجتماعهما ؛ لأن الرجل خلاف الطمأنينة ؛ وهذا عقلة عن المراد ؛ لأن الاطمئنان إنما يكون عن نتائج القلب وشرح الصدر بمعرفة التوحيد والعلم ؛ وما يتبع ذلك من الدرجة الرفيعة والثواب الجزيل ، والرجل إنما يكون عند خوف الزيف والذهاب عن الهدى ،

(٢) سورة يونس ٩٦ ، ٩٧

(٤) سورة الأنعام ٤١

(٦) سورة الإسراء ١٨

(٨) سورة الأتقال ٢

(١) سورة الزمر ١٩

(٣) سورة البقرة ١٨٦

(٥) سورة الشورى ٢٠

(٧) سورة الرعد ٢٨

وما يستحق به الوعيد بتوجيه القلوب كذلك . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ تَشْمِرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> لأن هؤلاء قد سكنت نفوسهم إلى مستقبلهم ، ووثقوا به ، فالتفتي عنهم الشك والارتياب الذي يمرض إن كان كلامهم فيمن أظهر الإسلام نموذاً ، فجعل لهم حكمة دون العلم الموجب لشلج الصدور وانقضاء الشك ، ونظائره كثيرة .

ومنه قوله تعالى في قصة لوط : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَأْمِضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلم يستثن امرأته في هذا اللوضوع ، وهي مستثناة في المضي بقوله في الآية الأخرى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فأظهر الاستثناء في هذه الآية .

وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ اختصر جوابه لبيان في موضع آخر : ﴿ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وكقوله : ﴿ الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية ؛ فإنها نزلت تفسيراً وبياناً لجمل قوله : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لأن هذه لما نزلت لم يقم مرادها .

وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> هي تفسير لقوله : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ <sup>(٩)</sup> الآية .

(٢) سورة الحجر ٦٥

(٤) سورة الحجر ٥٢

(٦) سورة البقرة ١٧٨

(٨) سورة النساء ٧

(١) سورة الزمر ٢٣

(٣) سورة هود ٨١

(٥) سورة القاريص ٢٥

(٧) سورة المائدة ٤٥

(٩) سورة النساء ٢٢





وقوله تعالى : ﴿ وَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا ﴾ <sup>(١)</sup> يُرَدُّ عليهم بقوله : ﴿ يَسْ . وَ اتْلُ مَا أَنْزَلَ الْحَكِيمُ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل لهم : ﴿ وَلَوْ رَحِمْنَاهُمْ وَكَشَفْنَا مَا بِهِمْ مِنْ ضُرٍّ لَلَجُّوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقيل بل نزل بسببه : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ <sup>(٥)</sup> والتقدير : إن كشفنا العذاب نودوا .

وقوله : ﴿ لَوْلَا نَزَلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرَّتِينِ عَظِيمٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فرد عليهم بقوله : ﴿ وَ رَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْغِيَرَةُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ياءه : ﴿ الرَّحْمَنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا ﴾ <sup>(١٠)</sup> قيل لهم : ﴿ لَئِنْ أَجْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

وقوله : ﴿ وَانْطَلَقَ التَّلَا مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، قيل لهم في الجواب : ﴿ فَإِنْ بَصِيرُوا فَالْتَأَمَّتْهُمْ لَهْمُ ... ﴾ <sup>(١٣)</sup> الآية .

ومنه : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ ﴾ <sup>(١٤)</sup> قيل لهم : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنفَصَرُونَ ﴾ <sup>(١٥)</sup> .

- (٢) - سورة يس ١ - ٣  
(٤) - سورة الذلزل ١٢  
(٦) - سورة الزخرف ٣١  
(٨) - سورة الفرقان ٦٠  
(١٠) - سورة الأهل ٣١  
(١٢) - سورة م ٦  
(١٤) - سورة القمر ٤٤

- (١) - سورة الرعد ٤٣  
(٣) - سورة الفخان ١٢  
(٥) - سورة الفخان ١٥  
(٧) - سورة النمل ٦٨  
(٩) - سورة الرحمن ١ ، ٢  
(١١) - سورة الإسراء ٨٨  
(١٣) - سورة فصلت ٢٤  
(١٥) - سورة الصافات ٢٥

ومنه : ﴿لَوْ أَطَاعُوا مَا قُتِلُوا﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فرد عليهم بقوله : ﴿لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَهَرَّ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ﴾ <sup>(٣)</sup> رد عليهم بقوله : ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ . لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل لم : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِينَ إِلَّا لَهُمُ لَبَأٌ كُلُّونِ الطَّعَامَ وَيَشْهَوْنَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ <sup>(٧)</sup> قيل في سورة أخرى : ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتٍ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ <sup>(٩)</sup> ، ففسر هذا الاختصاص ما قال في سورة أخرى : ﴿قَالَ التَّلَا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْفِفُوا لَيْنَ آمَنَ مِنْهُمْ أَتْمَلَكُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسِلٌ مِنْ رَبِّهِ ...﴾ <sup>(١٠)</sup> الآية .

وقوله تعالى : ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ <sup>(١١)</sup> وفسرها في موضع آخر بقوله : ﴿تَتَذَرُونَ عَلَيْهِمُ التَّلَائِكَهُ الْأَتَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ١٥٤

(٤) سورة الحاقة ٤٥، ٤٤

(٦) سورة الإسراء ١٠٦

(٨) سورة الأعراف ٧٥

(١٠) سورة فصلت ٣٠

(١) سورة آل عمران ١٦٨

(٣) سورة الطور ٣٣

(٥) سورة الفرقان ٧ ، ٢٠ ، ٣٢

(٧) سورة النمل ٤٥

(٩) سورة يونس ٦٤

ومنه حكاية عن فرعون لئله الله : ﴿ وَتَأْهُدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فرد عليه في قوله : ﴿ وَتَأْمُرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ يَوْمَ يَبْسُطُ اللَّهُ جَنَابَهُ فَتَخْلُقُونَ لَهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وذكر هذا الحلف في قوله : ﴿ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله في قصة نوح عليه السلام : ﴿ أَلَيْسَ لَنَا بِمَنْزِلٍ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَتَخْتَفُونَ مِنْهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بين في مواضع أخر : ﴿ وَكَفَرْنَا بِهِ مِثْلَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى أوعية لعم ، قيل لم : ﴿ وَتَأْؤُرْتُمْ مِنَّا الْعِلْمَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وجعل بعضهم من هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ رَبِّ أَرِنِي فَأَنْظَرْ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٩)</sup> قال : فإن آية البقرة وهى قوله : ﴿ حَتَّىٰ تَرَىٰ إِلَهَكَ جَبَرًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> تدل على أن قوله : ﴿ رَبِّ أَرِنِي ﴾ <sup>(١١)</sup> لم يكن من نفسه ، وإنما أراد به مطالبة قومه ، ولم يثبت فى التوراة أنه سأل الرؤية إلا وقت حضور قومه معه ، وسؤالهم ذلك .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ حِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> بينه فى آية النساء بقوله : ﴿ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> .

فإن قيل : فهلا فسرنا آية مريم : ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ

- |                          |                      |
|--------------------------|----------------------|
| (١) سورة المؤمن ٢٩       | (٢) سورة هود ٩٧      |
| (٣) سورة المجادلة ١٨     | (٤) سورة الأنعام ٢٣  |
| (٥) سورة القمر ١٠        | (٦) سورة الأنبياء ٧٧ |
| (٧) سورة البقرة ٨٨       | (٨) سورة الإسراء ٨٥  |
| (٩) سورة الأعراف ١٤٣     | (١٠) سورة البقرة ٥٥  |
| (١١) سورة فاتحة الكتاب ٧ | (١٢) سورة النساء ٦٩  |

مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَنَحْنُ نَحْنُ نُوْحٌ ... ﴿١﴾ الآية اقل لانسلم أولاً أن هذه الآية في النبيين قسط، لقوله: ﴿وَمَنْ نَحْنُ نُوْحٌ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَمَنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا تصرّح بالأنبياء وغيرهم. كيف وقد ذكرت مريم وهي صديقة على أحد القولين! ولو سلم أنها في الأنبياء خاصة، فهم بعض مَنْ أُمِّمَ اللهُ عليهم، وجعلهم في آية النساء صفاء من اللّٰم عليهم، فكانت آية النساء من حيث هي عامة أولى بتفسير قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْتَمْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ ولأن آية مريم ليس فيها إلا الإخبار بأن الله أُمِّمَ عليهم، وذلك هو معنى قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>.

والرغبة إلى الله تعالى في الثبات عليها، هي نفس الطاعة لله ولرسوله، فإن العبد إذا هُدِيَ إلى الصراط المستقيم، فقد هُدِيَ إلى الطاعة للفتضية أن يكون مع اللّٰم عليهم. وظهر بهذا أن آية النساء أُمِّمَتْ بتفسير سورة الحمد من الآية التي في سورة مريم.

## فصل

[قد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويجعل على غيره]

وقد يكون اللفظ مقتضياً لأمرٍ ويجعل على غيره، لأنه أولى بذلك الاسم منه، وله أمثلة: منها تفسيرهم السبع للثاني<sup>(٥)</sup> بالقامحة مع أن الله تعالى أخبر أن القرآن كله مثاني<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة مريم ٨٨ (٢) سورة فاتحة الكتاب ٧ (٣) سورة فاتحة الكتاب ٦

(٤) من قوله تعالى في سورة المجر ٨٧ ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ التَّائِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ قال الراغب: «وسميت سور القرآن ثاني لأنها تأتي على مرور الأيام وتكرر فلا تدرس ولا تتعلم حروس سائر الأشياء التي تضمنحل وتبطل على مرور الأيام ... وسمي أنه قيل للقرآن ثاني لا يثني ويجدد مالا خلا ... وسمي أن يكون من الثناء تنبيهاً على أنه أبداً يظهر منه ما يدعو إلى الثناء عليه وعلى من يتلوه ويستمع ويصل به» القراءات في غريب القرآن ٨١  
(٥) في قوله تعالى في سورة الزمر ٢٣: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْكِتَابِ كِتَابًا مَّثَانِي تَقْشَرُهُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾.

ومنها قوله عن أهل الكساء : « هؤلاء <sup>(١)</sup> أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا » ، وسياق القرآن يدل على إرادة الأزواج ، وفيه نزات ، ولا يمكن خروجهم عن الآية ، لكن لما أريد دخول غيرهن قيل بلفظ التذكير : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ <sup>(٢)</sup> فَمَلِمَ أَنْ هَذِهِ الْإِرَادَةُ شَامِلَةٌ لِّجَمِيعِ أَهْلِ الْبَيْتِ : الذكور والإناث . بخلاف قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ودل على أن عليا وقاطمة أحق بهذا الوصف من الأزواج .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى : « هو مسجدى هذا » وهو يقتضى أن ما ذكره أحق بهذا الاسم من غيره ، والمصر المذكور حصر الكمال ، كما يقال : هذا هو العالم المدل ، وآلا فلا شك أن مسجد قباء هو مؤسس على التقوى ، وسياق القرآن يدل على أنه مراد بالآية .

## فصل

[ قد يكون اللفظ محتملا لمعنيين في موضع ، ويعين في موضع آخر ]

وقد يكون اللفظ محتملا لمعنيين وفي موضع آخر ما يبيته لأحدهما ؛ كقوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى بَصَرِهِمْ غِشَاوَةً ﴾ <sup>(١)</sup> فيحتمل أن يكون السمع معطوفا على ﴿ ختم ﴾ ويحتمل الوقف على ﴿ قلوبهم ﴾ لأن الختم إنما يكون على القلب ؛ وهذا أولى ، لقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى بَصَرِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

(١) قوله القرطبي في تفسيره ١٤ : ١٨٣ من حديث أم سلمة .

(٢) سورة الأحزاب ٣٢

(٣) سورة الأحزاب ٣٣

(٤) سورة الجاثية ٢٢

(٥) سورة البقرة ٧

وقوله تعالى في سورة الحجر : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْتَّائِبِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلاستثناء منقطع لقوله في الإسراء : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولو كان متصلا لاستثناءهم ، فلما لم يستثنهم دل على أنهم لم يدخلوا .

وقوله : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ <sup>(٣)</sup> قد قيل : إن حياة كل شيء إنما هو للماء ، قال ابن درستويه : وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لو كان للماء كذلك لم يكن ﴿ حَيٍّ ﴾ مجرورا ، ولكان منصوبا ، وإنما ﴿ حَيٍّ ﴾ صفة لشيء . ومعنى الآية : خلق الله الخلق من الماء ، ويدل له قوله في موضع آخر : ﴿ وَأَلَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وما يحتل قوله تعالى : ﴿ فَأَقْذِفِهِ فِي الْيَمِّ فَتَلْقَاهُ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن ﴿ فَتَلْقَاهُ ﴾ يحتتمل الأمر والخبر ، كأنه قال : « فأقذفه في اليم يلقاه اليم » ويحتمل أن يكون أمرا يلقائه .

ومنه قوله تعالى : ﴿ دَرَزْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فإنه يحتمل أن يكون خلقته وحيدا فريدا من ماله وولده . وفي الآية بحث آخر ، وهو أن أبا البقاء أجاز فيها ، وفي قوله : ﴿ وَدَرَزْنِي وَالْكَذَّابِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أن تكون الواو عاطفة <sup>(٨)</sup> ؛ وهو فاسد لأنه يلزم منه أن يكون الله قد أمر نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتركه ، وكأنه قال : اتركني واترك مَنْ خَلَقْتُ وحيدا ، وكذلك اتركني واترك للكذابين ، فيتعين أن يكون

(٢) سورة الإسراء ٦٥

(٥) سورة طه ٣٩

(٧) سورة الزمّل ١١

(١) سورة الحجر ٤٢

(٣) سورة الأنبياء ٣٠

(٤) سورة التور ٤٥

(٦) سورة الدثر ١١

(٨) أنظر إملاء ما من به الرحمن ١٤٦

الراد: خَلَّ يَنْفَى وبينهم ، وهى واوُ « مع » كقوله : « لو تركت الناقة ونصليها لرضعها » .

وقد يكون اللفظ ظاهر وباطن ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ لِلْعَاطِقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ظاهره الكعبة ، وباطنه القلب ، قال الساء : ونحن قطع أن الراد بخطاب إبراهيم الكعبة ؛ لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم ، والأولى عند آخرين ، ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به ، ومن ظاهره عند قوم الثبور فيه .

## فصل

[ فى ذكر الأمور التى تمين على المعنى عند الإشكال ]

وبما يمين على المعنى عند الإشكال أمور :

\*\*\*

أحدها : رد الكلمة تضادها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَنْبَاءُ أَوْ كُفُورًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . أى « ولا كفورا » والطريقان يرد النهى منه إلى الأمر ، فتقول معنى : « أطلع هذا أو هذا » : أطلع أحدهما ، وعلى هذا منتهى فى النهى : ولا تطعم واحدا منها .

\*\*\*

الثانى : ردها إلى نظيرها ، كما فى قوله تعالى : ﴿ يُؤْصِيكُمْ أَفْئِدَةً فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فهذا عام ، وقوله : ﴿ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> قول حُذَّ أحد طرفيه وأرضى الطرف الآخر إلى غير نهاية ؛ لأن أول ما فوق الثنتين الثلاث وآخره لا نهاية له . وقوله : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ

وَاحِدَةً<sup>(١)</sup> محدودة الطرفين ، فالثنتان خارجتان من هذا الفصل ، وأمسك الله عن ذكر الثنتين وذكر الواحدة والثلاث وما فوقها . وأما قوله في الأخوات : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ... ﴾<sup>(٢)</sup> الآية فذكر الواحدة والاثنتين ، وأمسك عن ذكر الثلاث وما فوقهن ، فضمن كل واحد من التصلبين ما كفى عن ذكره في الآخر ، فوجب حمل كل واحد منهما فيما أمسك عنه فيه على ما ذكره في غيره .

\*\*\*

الثالث : ما يصل بهما من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْغَزَا فَلَهِ الْغَزَا جَمِيعًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يمز أو تكون الزلزلة ؛ لكن قوله تعالى : ﴿ فَلَهِ الْغَزَا جَمِيعًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، يحتمل أن يكون معناها : من كان يريد أن يمل لمن الغزاة ، فإنها لله .

وكذلك قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فإنه لا دلالة فيها على الحال التي هي شرط في عقوبته للمدينة ، وأنواع المحاربة والفساد كثيرة ، وإنما استغيدت الحال من الأدلة الدالة على أن القتل على من قتل ولم يأخذ للال ، والمصلب على من جمعها ، والقطع على من أخذ للال ولم يقتل ، والنفي على من لم يفعل شيئاً من ذلك سوى السبي في الأرض بالفساد .

\*\*\*

الرابع : دلالة السياق ، فإنها ترشد إلى تعيين المجلد والقطع بدم احتمال غير المراد ، وتخصيص السام ، وتفيد المطلق ، وتنوع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فن أهمل غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ

(٢) سورة طه ١٠

(١) سورة النساء ١١

(٣) سورة المائدة ٣٣



تَأْتِ التَّزْيِيرُ الْكَرِيمُ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ كَيْفَ تَجِدُ سِيَاقَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ الدَّلِيلُ الْحَقِيرُ .

\*\*\*

الخامس : ملاحظة النقل عن للنبي الأصلي ، وذلك أنه قد يستعار الشيء لمشابهة ، ثم يستعار من المشابه لمشابه للشابه ، ويتباعد عن السمى الحقيقي بدرجات ، فيذهب عن اللفظ من الجهة الموسَّعة لنقله من الأول إلى الآخر ؛ وطريق معرفة ذلك بالتدرج ، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وذلك أنَّ أصل « دون » للسكان الذي هو أنزل من مكان غيره ، ومنه الشيء الدون الصغير ، ثم استعير لاختلاف في الأحوال والرتب ، قليل : زيد دون عمرو في العلم والشرف ، ثم اتسع فيه ، فاستعير في كل ما يتجاوز حداً إلى حدٍّ ، وتخطَّى حكماً إلى حكم آخر ، كما في الآية للذكورة ، والتقدير : لا تتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> أي تجاوزوا الله في دعائكم إلى دعاء آلهتكم ، الذين تزعمون أنهم يشهدون لكم يوم القيامة ، أي لا نستشهدوا بالله خَلْفَها حجة يَرَكْنَ إليها العاجز عن البينات من الناس ، بل اثبتوا بيئته تكون حجة عند المحكام . وهذا يؤيد بأنه لم يبق لم تثبت سوى قولهم : « الله يشهد لنا عليكم » هذا إذا جعلت « من دون الله » مطلقاً « بادعوا » فلن جعلته مطلقاً بـ « شهداءكم » احتل معنيين : أحدهما أن يكون للنبي : ادعوا الذين تجاوزتم في زعمكم شهادة الله ، أي شهادتهم لكم يوم القيامة . والثاني على أن يراد بشهادتكم آلهتكم ، أي ادعوا الذين تجاوزتم في اتخاذكم ألوهية الله ، إلى ألوهيتهم .

(٢) سورة آل عمران ٢٨

(١) سورة النحل ٤٩

(٣) سورة البقرة ٢٣

ويمتثل أن يكون التقدير : « من دون الله » أى من غير المؤمنين يشهدون لكم أنكم آمنتم بمثله ؛ وفي هذا إرخاء عنان الاعتماد على أن فصحاءهم تأنف نفوسهم من مساجلة الحق الجلىّ بالباطل الجليّ . وتعليقه بادعوا على هذا جائز .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوَكَلَّيْ مَرَّةً عَلَى قَرْبَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه عطفه على قوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> لأنها بمعنى « هل رأيت » .



السادس : معرفة النزول ، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى ، وسبق منه في أول الكتاب <sup>(٣)</sup> جملة ، وكانت الصحابة والسلف يستمدونه ، وكان عروة <sup>(٤)</sup> بن الزبير ، قد فهم من قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ <sup>(٥)</sup> أن السعى ليس بركن ، فردت عليه عائشة ذلك وقالت : لو كان كما قلت ، لقال : « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » ، وثبت أنه إنما أتى بهذه الصيغة ؛ لأنه كان وقع فزع في قلوب طائفة من الناس كانوا يطوفون قبل ذلك بين الصفا والزروة للأضنام ؛ فلما جاء الإسلام ، كرهوا القبل الذى كانوا يشركون به ، فرفع الله ذلك الجناح من قلوبهم ، وأمرهم بالطواف . رواه البخارى فى صحيحه . فثبت أنها نزلت ردًا على من كان يمتنع من السعى .

ومن ذلك قصة مروان بن الحكم فى سؤاله ابن عباس : « لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمدا بما لم يفعل معذبا لتعذبن أجمعون » . فقال ابن عباس : هذه الآيات

(١) سورة البقرة : ٢٥٩

(٢) سورة البقرة : ٢٥٨

(٣) الجزء الأول ص ٢٢ وما بعدها .

(٤) صحيح البخارى ٣ : ١٠١ من كتاب التفسير

من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ، ورواه الطبري فى التفسير ٣ : ٢٢٢ من طريق مصر عن الزهرى عن عروة ، مع خلاف فى اللفظ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٨ .

نزلت في أهل الكتاب ، ثم تلا : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وتلا : ﴿ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُوتُوا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس : سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموا ، وأخبروه بنيره فخرجوا ، وقد أرووه أن قد أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك إليه ، وفرحوا بما أوتوا من كتابهم ما سألهم عنه <sup>(٣)</sup> .

وقد سبق <sup>(٤)</sup> فيه كلام في النوع الأول في معرفة سبب النزول فاستحضره .

ومن هذا ما قاله الشافعي <sup>(٥)</sup> في قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيْ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ <sup>(٦)</sup> أنه لا متمسك فيها لمالك على الصوم ؛ لأنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء فأجابهم عن المحرمات من تلك الأشياء ، وحكاها غير سعيد بن جبير .

\*\*\*

السابع : السلامة من التدافع ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه يحتمل أن الطوائف لا تنفر من أمتها كلها وبوادئها جملة ؛ بل بعضهم لتحصيل التفقه بفوردهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا رجعوا إلى قومهم أعلمهم بما حصل لهم . والفائدة في كونهم لا ينفرون جميعاً عن بلادهم حصول المصلحة في حفظ من يتخلف من بعضهم ممن لا يمكن غيره .

(١) آل عمران : ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٢) صحيح البخارى ٣٠ : ١١٥ كتاب الضمير .

(٣) الجزء الأول ص ٢٧

(٤) انظر الرسالة ٢٠٦ - ٢٠٨ ، والبرهان ٢٣ : ٢٣

(٥) سورة التوبة ١٢٢

(٦) سورة الأنعام ١٤٥

ويمحتمل أن يكون المراد بالفتنة النافرة هي مَنْ تسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في معارضة وسراياه ؛ ولغى حيثئذ : أنه ما كان لم أن ينفروا أجمعين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في معارضة لتحصيل المصالح المتعلقة ببقاء مَنْ يَبْقَى في المدينة ، والفتنة النافرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفقه في الدين بسبب ما يؤمرون به ويسمعون منه ؛ فإذا رجعوا إلى من بقى بالمدينة أعلوهم بما حصل لهم في صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم من العلم .  
والاحتمالان قولان للمفسرين .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد<sup>(١)</sup> : والأقرب عندي هو الاحتمال الأول ؛ لأننا لو حملناه على الاحتمال الثاني غلظه ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَنفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَفْرُوا تَجِيعًا ﴾<sup>(٣)</sup> فَإِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي إما طلب الجميع بالنفير ، أو بإحاطته ؛ وذلك في ظاهره يخالف النهي عن نفر الجميع ، وإذا تضارص عملان يلزم من أحدهما معارضته ولا يلزم من الآخر ، فالثاني أولى . ولا نفى يلزم التضارص لزوماً لا يجاب عنه ، ولا يتخرج على وجه مقبول ؛ بل ماهو أعم من ذلك ؛ فَإِنْ مَا أَشِيرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْآيَتَيْنِ يجاب عنه بحمل ، ﴿ أَوْ ﴾ في قوله : ﴿ فَأَنفِرُوا تَجِيعًا ﴾<sup>(٤)</sup> على التفصيل دون التخيير ، كما رضى به بعض التأخرين من النعاة ، فيكون نفيرهم ثابت بما لا تدعو الحاجة إلى نفيرهم فيه جميعا . ونفيرهم جميعا فيما تدعو الحاجة إليه ، وبحمل قوله : ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup> على ما إذا كان الرسول هو المنافر للجهاد ولم تحصل الكفاية إلا بنفير الجميع ممن يصلح للجهاد ، فهذا أولى من قول من يقول بالنسخ ،

(١) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع شيخ الإسلام المعروف بابن دقيق العيد تولى التامة ، توفي سنة ٧٠٢ هـ ، وأظهر ترجمته في نوات الوفيات ٤٨٤ : ٢ ، والدرر الكامنة ٩٢ : ٤ .  
(٢) سورة التوبة ١٢٠  
(٣) سورة النساء ٧١ .

أو أن تكون هذه الآية ناسخة لما اقتضى التغير جميعاً .  
ومن للفسرين من يقول : إن منع التغير جميعاً حيث يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، فليس لهم أن ينفروا جميعاً ويتركوه وحده .  
والحلل أيضاً على هذا التفسير الذى ذكرناه أولى من هذا ؛ لأن اللفظ يقتضى أن نفيرهم للتعفة فى الدين والإنذار ، ونفیرهم مع بقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بدم لا يناسبه التعليل بالتعفة فى الدين ؛ إذ التعفة منه صلى الله عليه وسلم وتعلم الشرائع من جهة ، فكيف يكون خروجهم عليه معللاً للتعفة فى الدين !  
ومنه قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فإنه يحتمل أن يكون من باب التسهيل والتخفيف ، ويحتمل أن يكون من باب التشديد ؛ بمعنى أنه ما وجدت الاستطاعة فاتقوا ، أى لا تبق من الاستطاعة شئ .  
وبمعنى التخفيف يرجع إلى أن المعنى : فاتقوا الله ما تيسر عليكم ، أو ما أمكنكم من غير عسر .

قال الشيخ تقي الدين التشيرى : ويصلح معنى التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » .

## فصل

[ فى الظاهر والمؤول ]

وقد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين ، وهو فى أحدهما أظهر ، فىسمى اراجح ظاهراً ، والمرجوح مؤولاً .

---

(١) سورة التناجب ١٦ .

مثال للزول قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه يستحيل حمل اللمية على القرب بالذات ، فمبين صرْفُهُ عن ذلك ، وحمله إما على الحفظ والرعاية ، أو على القدرة والعلم والرؤية ، كما قال تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْآرِيدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنْ الرَّحْمَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه يستحيل حمله على الظاهر ، لاستحالة أن يكون آدمي له أجنحة ، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق .

وكقوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ، يستحيل أن يُشَدَّ في القيامة في عنق كل طائر وعاصٍ وغيرها طير من الطيور ، فوجب حمله على التزام الكتاب في الحساب لكل واحد منهم بعينه .

ومثال الظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَسْطَرَّهُ غَيْرَ بَايَعٍ وَلَا عَادٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن الباغي يطلق على الجاهل وعلى الظالم وهو فيه أظهر وأغلب ، كقوله : ﴿ ثُمَّ يُبَيِّنُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَيْفَ يَنْصُرُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُمْ حَتَّىٰ يَبْطُغُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ فيقال للاعتماد طهر ، وللوضوء والنسل ؛ غير أن الثاني أظهر .

وكقوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْتُمَا أُخْلُجَ وَالْمَمْرَةَ فَهَرَّ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فيقال : للابتداء التمام والقراغ ؛ غير أن القراغ أظهر .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> فيحتمل أن يكون

- |                     |                      |
|---------------------|----------------------|
| (١) سورة المديد ٤   | (٢) سورة ق ١٦        |
| (٣) سورة الإسراء ٢٤ | (٤) سورة الأنعام ١٤٥ |
| (٥) سورة الحج ٦٠    | (٦) سورة البقرة ٢٢٢  |
| (٧) سورة البقرة ١٩٦ | (٨) سورة الملاق ٢    |

الخير في الأجل أو بعده ؛ والظاهر الأول ، لكنه يحمل على أنه مفارقة الأجل .  
وقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، والظاهر يقتضى حمله على الاستحياب ، لأن قوله : ﴿ لَا جُنَاحَ ﴾ بمنزلة قوله : « لا بأس » وذلك لا يقتضى الوجوب ، ولكن هذا الظاهر متروك بل هو واجب ، لأن طواف الإفاضة واجب ، ولأنه ذكره بعد التطوع فقال : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فدلّ على أن النهي السابق نهى عن ترك واجب ، لا نهى عن ترك مندوب أو مستحب .

وقد يكون الكلام ظاهراً في شيء فيمدل به عن الظاهر بدليل آخر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ أَشْهُرَ مُعْتَمِدَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والأشهر اسم لثلاثة ، لأنه أقل الجمع .  
وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ أَلْسُنُ ﴾ <sup>(٤)</sup> فالظاهر اشتراط <sup>(٥)</sup> ثلاثة من الإخوة لكن قام الدليل من خارج على أن المراد اثنان ، لأنهما يحجبانهما عن الثالث إلى الدس .

## فصل

[ في اشتراك اللفظ بين حقيقتين ، أو حقيقة ومجاز ]

قد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز ، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى : ﴿ لَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> قبل : المراد « يضارر » وقيل : « يضارر » أى الكاتب والشهيد لا يضارر ، فيكم الشهادة والخط ؛ وهذا أظهر .

(٢) سورة البقرة ١٩٧

(٤) م : « اشتراك » .

(١) سورة البقرة ١٥٨

(٣) سورة النساء ١١

(٥) سورة البقرة ٢٣٣

ويحتمل أن من دعا الكاتب والشهيد لا يضارّه فيطلبه في وقت فيه ضرر .  
وكذلك قوله : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فلي هذا يجوز أن يقال : أراد الله بهذا اللفظ كلا اللعينين على القولين ؛ أما إذا قلنا : يجوز استعمال المشترك في معنيتين فظاهر ، وأما إذا قلنا بالمتع ، فإن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين : مرة أريد هذا ومرة هذا . وقد جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه : لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة . رواه أحمد . أى اللفظ الواحد يحتمل معانٍ متعددة ، ولا يقتصر به على ذلك المعنى ، بل يعلم أنه يصلح لهذا ولهذا .

وقال ابن القشيري في مقدمة قصيره : ما لا يحتمل إلا معنى واحداً محل عليه ، وما احتمل معنيين فصاعداً بآبٍ وُضِعَ لأشياء متماثلة ، كالسواد محل على الجنس . عند الإطلاق ، وإن وضع لمان مختلفة ؛ فإن ظهر أحد المعنيين محل على الظاهر إلا أن يقوم الدليل ، وإن استويا ، سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازاً ؛ أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً كلفظ العَيْن والقرْء واللس ، فإن تنافى الجمع بينهما فهو مجمل ، فيطلب البيان من غيره وإن لم يتناف ، فقد مال قوم إلى الحمل على اللعينين ؛ والوجه التوقف فيه ، لأنه ما وضع للجميع ، بل وضع لأحاد مستنيات على البذل ، وادعاء إشعاره بالجميع بعيد ؛ نعم يجوز أن يريد للتكلم به جميع الخامل ولا يستحيل ذلك عقلاً ، وفي مثل هذا يقال : يحتمل . أن يكون المراد كذا ، ويحتمل أن يكون كذا .

## فصل

[ قد ينفي الشيء ويثبت باعتبارين ]

وقد يُنفي الشيء ويثبت باعتبارين كما سبق في قوله : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ



اللَّهُ رَمَنِي ﴿١﴾ ، ثم أتبعه لسر غامض ؛ وهو أن الرمي الثاني غير الأول ؛ فإن الأول عَنِي به الرمي بالرب ، والثاني عَنِي به بالتراب حين رمى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢﴾ في وجوه أعدائه بالتراب والحصى وقال : « شأهت الوجوه » فأنهزموا فأنزل الله بنهجه أن انهزمهم لم يكن لأجل التراب ، وإنما هو بما أوقع في قلوبهم من الرب .

## فصل

[ في الإجمال ظاهرا وأسبابه ]

وأما ما فيه من الإجمال في الظاهر فكثير ، وله أسباب .

\*\*\*

أحدها : أن يمرض من ألقاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَصْبَحَتْ كَالْعَصِيرِ ﴾ ﴿٣﴾ ، قيل : معناه كالتنهار مبيضة لاشئ فيها ، وقيل كالليل مظلمة لاشئ فيها .

وكقوله : ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا عَسَسَ ﴾ ﴿٤﴾ ، قيل : أقبل ، وأدير .

وكالأمة في قوله تعالى : ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً ﴾ ﴿٥﴾ بمعنى الجماعة ، وفي وقوله : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً ﴾ ﴿٦﴾ بمعنى الرجل الجامع للخير للفتدى به . وبمعنى الذين في قوله

---

(١) سورة الأهل ١٧  
 وقيل يوم خير ، وقيل يوم بدر ، وانظر تفصيل أوجه الخلاف في تفسير القرطبي ٧ : ٣٨٤ ، ٣٨٥  
 (٢) سورة التكوين ١٧  
 (٣) سورة النقص ٢٣  
 (٤) سورة التكوين ١٧  
 (٥) سورة النحل ١٢٠  
 (٦) سورة النحل ١٢٠

تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> . ويعنى الزمان في قوله تعالى : ﴿ وَأَدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وكالتورية فإنها في الاستعمال العرفي «الأدنى» ، ومنه : ﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقد يطلق على « الأعلى » بدليل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> الآية ، ثم قال : ﴿ ذُرِّيَّةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> وبها يجاب عن الإشكال للشهور في قوله تعالى : ﴿ حَٰمِلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ ﴾ <sup>(٦)</sup> على بحث فيه <sup>(٧)</sup> .

وقال مكِّي في قوله تعالى : ﴿ فَأَنَّا أَوَّلَ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> أى أول من يعبد الله . ومن قال : « الأئمة » قوله مردود <sup>(٩)</sup> ، لأنه يلزم أن يكون التبيين لأنه إنما يقال : حديد من كذا ، أى أعف .

\*\*\*

الثاني : من حذف في الكلام ، كقوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup> قيل معناه ترغبون في نكاحهن للمالين . وقيل معناه : عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن . والكلام يحتمل الوجهين ، لأن العرب تقول : رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه ، ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه ، فلما ركب الكلام تركيبا حذف معه حرف الجر احتمال التأويلين جميعا . وجعل منه بعضهم قوله تعالى في سورة النساء : ﴿ فَكُلِّ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ

(١) سورة الزخرف ٢٢ ، ٢٣

(٢) سورة الأناصم ٨٤

(٣) سورة آل عمران ٣٤

(٤) سورة يس ٤١

(٥) انظر تفسير البحر لأبي حيان ، ٧ : ٣٣٨

(٦) سورة الزخرف ٨١

(٧) سورة النساء ١٢٧

(٨) سورة يوسف ٤٠

(٩) سورة آل عمران ٣٣

(١٠) سورة يس ٤١

(١١) انظر تفسير ابن كثير ٤ : ١٣٦

لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا. مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَيُنِ أَنْتَ اللَّهُ <sup>(١)</sup> ، أى يقولون :   
 ﴿ما أصابك﴾ ، قال : ولولا هذا التقدير لكان مناقضا لقوله : ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ <sup>(٢)</sup> .   
 وقوله : ﴿وَأَتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى آية مبصرة ، فظلموا أنفسهم   
 بقتلها ، وليس المراد أن الناقة كانت مبصرة لا عياء .

\*\*\*

الثالث : من تعيين الضمير ، كقوله تعالى : ﴿أَوْ يَمْتَوِ الَّذِي بِيَدِهِ عِذَّةُ   
 النَّكَاحِ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فالضمير في ﴿يَدِهِ﴾ يحتمل عوده على الولي وعلى الزوج ، ورجح الثاني   
 لموافقة لقواعد ، فإن الولي لا يجوز أن يمتو عن مال يتيمه بوجه من الوجوه ، وحمل   
 الكلام المحتمل على القواعد الشرعية أولى .

فإن قيل : لو كان خطابا للأزواج قال «إلا أن تفروا» بالخطاب ؛ لأن صدر الآية   
 خطاب لم بقوله : ﴿وَأِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ <sup>(٥)</sup> ، إلى قوله : ﴿فَنَصَبْتُ مَا فَرَضْتُ﴾ <sup>(٦)</sup> .

قلنا : هو التفات من الخطاب إلى النية ، وهو من أنواع البديع .

ومنه قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ <sup>(٧)</sup> ،   
 فيحتمل أن يكون الضمير القاعلي الذي في ﴿يرفعه﴾ عائدا على العمل ، والمعنى أن الكلم   
 الطيب - وهو التوحيد - يرفع العمل الصالح ؛ لأنه لا تصح الأعمال إلا مع الإيمان . ويحتمل   
 أن يكون الضمير عائدا على الكلم ، ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذي يرفع الكلم   
 الطيب ؛ وكلاما صحيح لأن الإيمان فعل وعمل ونية لا يصح بعضها إلا ببعض .

(٢) سورة الإسراء ٥٩

(٤) سورة طه ١٠

(١) سورة النساء ٧٨ ، ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٣٧

وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلَ بِهِ قَحْطًا . قَوْسَطًا بِهٖ نَجْمًا ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فلهاء الأولى كناية عن الحوافر وهي موريات ، أى أثرن بالحوافر قحطاً ، والثانية كناية عن الإغارة ، أى الغيرات صبحاً ، ﴿ قَوْسَطًا بِهٖ نَجْمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> جمع للشركين ، فأغاروا بهمهم .

وقد صنف ابن الأنباري كتاباً في تعيين الضائر الواقعة في القرآن في مجلدين .

\*\*\*

الرابع : من مواقع الوقف والابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قوله : ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾ ، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ، ويحتمل أن يكون ابتداء كلام . وهذا الثاني هو الظاهر ويكون حذف « أما » المقابلة كقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ويؤيده آية البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ أَخْلَقَ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

الخامس : من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَنْصَلُواهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وغير ذلك مما صنف فيه العلماء من كتب غريب القرآن ،

\*\*\*

السادس : من جهة عدم كثرة استعماله الآن ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهَوَّ شَيْئًا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ٧

(٤) سورة البقرة ٢٣٢

(٦) سورة آل عمران ٣٩

(١) سورة العاديات ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٦

(٥) سورة المج ١١

(٧) سورة ق ٢٧ .

و «يُلْقُونَ السَّعَ وَكَثُرُهُمْ كَازِبُونَ» <sup>(١)</sup> بمعنى «يسمعون» ولا يقول أحد الآن :  
أثبت سمى .

وكذا قوله : «ثَانِي عَطْفِهِ» <sup>(٢)</sup> أى متكبراً .

وقوله : «أَلَا إِنَّهُمْ يُلْقُونَ صُدُورَهُمْ» <sup>(٣)</sup> ، أى يسرون ما فى ضمائرهم .

وكذا : «فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ» <sup>(٤)</sup> أى نادماً .

وكذا : «فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَنْوَاهِمِ» <sup>(٥)</sup> أى لم يلقوا الله بشكر .

\*\*\*

السابع : من جهة التقديم والتأخير ، كقوله تعالى : «وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ  
لَكَانَ زِلْزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى» <sup>(٦)</sup> ، تقديره : «ولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى  
لكان زاماً» ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام .

وقوله تعالى : «يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِىٌّ عَنْهَا» <sup>(٧)</sup> ، أى بأسألتك عنها كأنك .

وقوله : «لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ» . كما أخرجك ربك <sup>(٨)</sup> ،  
فهذا غير متصل وإنما هو عائد على قوله : «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ» <sup>(٩)</sup> ، (كما  
أخرجك ربك مِنْ بَيْتِكَ) <sup>(١٠)</sup> فصارت أغفال التناهم لك إذ أنت راضى بمخرجك  
وم كارهون ، فاعترض بين الكلام الأمر بالقوى وغيره .

وقوله : «حَتَّى تَوَلَّيْتُمُوهُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ» <sup>(١١)</sup> معناه (قد كانت

(٢) سورة الحج ٩  
(٤) سورة الكهف ٤٢  
(٦) سورة طه ١٢٩  
(٨) سورة الأهل ١ ، ٤ ، ٥

(١) سورة الشعراء ٢٢٣  
(٣) سورة هود ٥  
(٥) سورة إبراهيم ٩  
(٧) سورة الأعراف ١٨٧  
(٩) سورة المنتجة ٤

لَكُمْ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا اقْتُلُوا نِسَاءَهُمْ .

\*\*\*

الثامن: من جهة القول المنقلب؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَسَخَتْ مِنْهُ لَأَرَوُنَا كَبِيرَهُ﴾<sup>(١)</sup>، أى «طورسنا» وقوله: ﴿سَلَامٌ عَلَى الْيَاسِينَ﴾<sup>(٢)</sup> أى الناس، وقيل: «إدريس» وفي حرف ابن مسعود: «إدريس»<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

التاسع: السكر القاطع لموصل الكلام في الظاهر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَدَّبِغُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَدَّبْحُونَ إِلَّا الظَّنُّ﴾<sup>(٤)</sup> معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

وقوله تعالى: ﴿قَالَ اتَّبِعُوا الَّذِينَ اتَّكَبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضِيفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> معناه الذين استكبروا لمن آمن من الذين استضيفوا.

## فصل

فيما ورد فيه ميثاق للإجمال

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتو؛ وهو إما نص، وهو مالا يحتمل إلا معنى، كقوله تعالى: ﴿فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَقِّ وَسَبْمَةٍ إِذَا رَجَعْتَ إِلَيْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾<sup>(٦)</sup>، وإما ظاهر، وهو مادل على معنى مع تجويز غيره.

(١) سورة الصافات ١٣٠

(٢) انظر الكشف ٢ : ٢٧٠ ، وإتحاف فضلاء العصر ٣٧٠

(٣) سورة الأعراف ٧٠

(٤) سورة يونس ٦٦

(٥) سورة البقرة ١٩٦

(٦) سورة التين ٢

والرافع لتلك الاحتمال قرآن لفظية ومعنوية ، واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة .  
 أما المتصلة فنوعان : نوع بصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذى لولا القرينة  
 لحمل عليه ، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً . ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً .  
 فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ الزَّيْفَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه دلّ على أن المراد من قوله سبحانه :  
 ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ <sup>(٢)</sup> البعض دون الكل الذى هو ظاهر بأصل الوضع ، وبين أنه  
 ظاهر فى الاحتمال الذى دلت عليه القرينة فى سياق الكلام ، ولشاقى رحمه الله قول <sup>(٣)</sup>  
 بإجمال البيع ؛ لأن الزيف يحمل ، وهو فى حكم المستثنى من البيع ، واستثناء المجهول من  
 المعلوم يعود <sup>(٤)</sup> بالإجمال على أصل الكلام . والصحيح الأول ؛ فإن الزيادة  
 كلها ، وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تنميه به دلالة الأوضاع .

ومثال النوع الثانى قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(٥)</sup> فإنه فسر بحمل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى  
 يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ إذ لولا ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ لبقى  
 الكلام الأول على تردده وإجماله .

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط فى رجله الخيط الأبيض والأسود ، ولا يزال  
 يأكل ويشرب حتى يتبين له لونهما ، فأذن الله تعالى بعد ذلك ﴿ مِنْ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ،  
 فلهذا أنه أراد الليل والنهار .

وأما اللفظية للمنصلة فنوعان أيضاً : تأويل وبيان .

فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَسْكِبَ زَوْجًا  
 غَيْرَهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإنه دلّ على أن المراد بقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ <sup>(٩)</sup> الطلاق

(٢-٢) ساقط من ت وهو فى طهية ط

(٤) سورة البقرة ٢٢٦ ، ٢٣٠

(١) سورة البقرة ٢٧٥

(٣) سورة البقرة ١٨٧

الرجى ؛ إذ لولا هذه القرينة لكان الكل منحصرافى الطلقتين ؛ وهذه القرينة وإن كانت مذكورة في سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت في آية أخرى ، فلهاذا جعلت من قسم للفصلة .

ومثال الثانى قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ . إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> فإنه دل على جواز الرؤية ، ويفسر به قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، حيث كان مترددا بين نفي الرؤية أصلاً وبين نفي الإحاطة والمصر دون أصل الرؤية .

وأيضاً قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَنْجُوبُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه لما حجب الفجاء عن رؤيته خزيها لم دل على إثباتها للأبرار ، وارتفع به الإجمال في قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأما القرائن اللغوية فلا تنحصر . ومن مثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ فإن صيغته صيغة الخبر ؛ ولكن لا يمكن حمله على حقيقة ، فإنهم قد لا يتربصن فيقع خبر الله بخلاف خبره وهو محال ، فوجب اعتبار هذه القرينة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال . ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر ؛ والمراد بها الأمر .

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٢٣٠

(١) سورة القيامة ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة المطففين ١٥



النوع الثاني والأربعون  
في وجوه المخاطبات والخطاب  
في القرآن

يأتى على نحو من أربعين وجهاً :

الأول

خطاب العام المراد به العموم

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَكْلُمُ مَنْ يَشَاءُ عَلِيمٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانَ شَيْئاً ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا يَتَذَكَّرُ رَبِّكَ أَحَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup>  
﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ يَرْسِلُكُمْ فِي الْأَرْضِ تَزْوِجَ بَيْنَهُمْ وَلَهُ ثَلَاثُ خُفُوفٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ  
الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ <sup>(٦)</sup> . وهو كثير في القرآن .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

الثاني

خطاب الخاص والمراد به الخصوص

من قوله تعالى : ﴿ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| (١) سورة المجادلة ٧ | (٢) سورة يونس ٤٤      |
| (٣) سورة الكهف ٤٩   | (٤) سورة الروم ٤٠     |
| (٥) سورة المؤمن ٦٧  | (٦) سورة المؤمن ٦٤    |
| (٧) سورة الانصار ٦  | (٨) سورة آل عمران ١٠٦ |

﴿ هَذَا مَا كَرَّمْنَا لَأَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
 ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup>  
 وقوله : ﴿ فَلَا تَقْصُ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرّاً زَوْجَانَا كَمَا لِكَيْلَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ وغير ذلك .

### الثالث

خطاب الخاص وللراد به الصوم

كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فافتتح الخطاب بالنبي صلى الله عليه وسلم وللراد سائر من يملك الطلاق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا تَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عَمَلَكَ وَبَنَاتٍ مِمَّا تَكَّ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ وَبَنَاتٍ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَنِكَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup>

وقال أبو بكر الصديق <sup>(٧)</sup> : كان ابتداء الخطاب له فلما قال في الوهوبة : ﴿ خَالِصَةً لَكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> علم أن ما قبلها له ولغيره صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة النحل ٤٩

(٤) سورة الأحزاب ٣٧

(٦) سورة الأحزاب ٥٠

(١) سورة التوبة ٣٥

(٣) سورة المائدة ٦٧

(٥) سورة الطلاق ١

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله القتيبي الشافعي المعروف بالصديق ، يضادى له تصانيف في أصوله سنة ٤ تولى سنة ٣٣٠ . الباب لابن الأثير ٢ : ٦٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> وجرى أبو يوسف على الظاهر فقال : إن صلاة الخوف من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

وأجاب الجمهور بأنه لم يذكر ﴿ فِيهِمْ ﴾ على أنه شرط ، بل على أنه صفة حال والأصل في الخطاب أن يكون لمعين .

وقد يخرج على غير معين ليفيد الصوم ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفائدته الإيذان بأنه خليف بأن يؤثر به كل أحد ليحصل مقصوده الجميل .

وكقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد الصوم ، المقصد إلى تفتيح حالم ، وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا يخص بها رؤية راء ، بل كل من يتأق منه الرؤية داخل في هذا الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا رَأَيْتَ نَعْمًا وَمَلُكًا كَبِيرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لم يرَده به مخاطب معين ، بل غير الخطاب ليحصل لكل أحد فيه مدخل ، مبالغة فيا قصد الله من وصف ما في ذلك المكان من النعم والملك ، ولبناء الكلام في اللوامين على الصوم لم يحمل ل : « ترى » ولا ل : « رأيت » مفعولا ظاهرا ولا مقعدرا ليشيع وبهم .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قليل لأنه من هذا الباب ، ومنعه قوم وقال : الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولولتني لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالترجي في : ﴿ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، لأنه تجرّع من

(٢) سورة البقرة ٢٥

(٤) سورة الإنسان ٢٠

(٦) سورة الأنبياء ٣١

(١) سورة النساء ١٠٢

(٣) سورة سبأ ٥١

(٥) سورة الحجّة ١٢

عداوتهم التَّصْنَعُ ، فبجله الله كأنه تمنى أن يرام على تلك الحالة القظمية ، من نكس  
الرؤوس صامعيا ليشت بهم .  
ويجوز أن تكون : « لو » امتناعية ، وجوابها محذوف ؛ أى رأيت أسوأ  
حال يرى .

### الرابع

#### خطاب المأم والمراد الخصوص

وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم ؛ لأن الدلالة للوجبة  
للخصوص بمنزلة الاستثناء للتصل بالجملة ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلَفَ سَنَةٍ  
إِلَّا تَحْسِنَ عَامًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، والصحيح أنه واقع .

وكقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> وعصومه يقتضى  
دخول جميع الناس فى القظتين جميعاً ؛ والمراد بعضهم ، لأن القائلين غير للقول لهم ، والمراد بالأول  
نعم بن سعيد الثقفى ، والثانى أبوسفيان وأصحابه . قال الفارسي : وبما يقوى أن المراد بالناس  
فى قوله : ﴿ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> واحد قوله : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ  
يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فوقمت الإشارة بقوله : ﴿ ذَلِكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى واحد بيته ، ولو كان  
للعنى به جمعاً لكان « إنما الشياطين الشياطين » فهذه دلالة ظاهرة فى اللفظ وقيل بل وضع  
فيه « الذين » موضع « الذى » .

(٢) سورة آل عمران ١٧٣

(١) سورة المنكوث ١٤

(٣) سورة آل عمران ١٧٠

وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ <sup>(١)</sup> يعني عبد الله بن سلام .

وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُكَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾ <sup>(٢)</sup> قال الضحاك : وهو الأقرع بن حابس .

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ <sup>(٣)</sup> لم يدخل فيه الأطفال والمجانين .

ثم التخصيص يحمي تارة في آخر الآية ، كقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ <sup>(٤)</sup> ، فهذا عام في البائنة والمنتقرة عاقلة أو مجنونة ، ثم خص في آخرها بقوله: ﴿فَإِنْ طَلِّئَ لَكُمْ عَنْ فَتَاهِ مِنْهُ نَفْسًا . . .﴾ <sup>(٥)</sup> الآية ، خصها بالعاقلة البائنة ، لأن مَنْ عداها عبارتها ملاناة في العفو .

ونظيره قوله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فإنه عام في البائنة والرجعية ثم خصها بالرجعية بقوله: ﴿وَيُؤْتِيْنَهُنَّ أَهْوَىٰ يَرْضَيْنَ فِي ذَلِكَ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لأن البائنة لا تراجع . وتارة في أولها ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإن هذا خاص في القى أعطاهما الزوج . ثم قال بعد: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ <sup>(٩)</sup> ، فهذا عام فيما أعطاهما الزوج أو غيره إذا كان ملكاً لها .

وقد يأخذ التخصيص من آية أخرى كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِتَوْحِيدٍ

(٢) سورة المبررات ٤

(١) سورة البقرة ١٣

(٤) سورة النساء ٤

(٣) سورة النساء ١ ، الحج ١ ، لقمان ٣٣

(٦) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٥) سورة النساء ٤

(٧) سورة البقرة ٢٢٩

دُبْرُهُ ... ﴿<sup>(١)</sup> الآية ، فهذا عام في المقاتل كثيراً أو قليلاً ، ثم قال : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَاحِرُونَ ... ﴾ الآية .

ونظيره قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وهذا عام في جميع الميتات ، ثم خصه بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فأباح الصيد الذي يموت في فم الجراح للعلم .

وخصص أيضاً عمومه في آية أخرى قال : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> تقديره : « وإن كانت ميتة » فخص بهذه الآية عموم تلك .  
ومثله قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ونظيره قوله : ﴿ وَالْدِّمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقال في آية أخرى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ <sup>(٧)</sup> يعني إلا الكبد والطحال ؛ فهو حلال .

ثم هذه الآية خاصة في سورة الأنعام وهي مكية ، والآية العامة في سورة المائدة <sup>(٨)</sup> وهي مدنية ، وقد تقدم الخصاص على العام في هذا الموضع ، كما تقدم في النزول آية الوضوء ؛ على أنه التيمم ، وهذا ماش على مذهب الشافعي في أن العبادة بالخالص سواء تقدم أم تأخر .

(١) سورة الأهل ١٦

(٢) سورة المائدة ٤

(٣) سورة المائدة ١٦

(٤) سورة النور ٢٩

(٥) من قوله تعالى في سورة البقرة ١٧٣ : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدِّمَ وَلَحْمَ

الْخِنْزِيرِ وَمِمَّا أَهْلَ بِهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾

(٦) سورة الأنعام ١٤٥

(٧) آية ٣ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدِّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمِمَّا أَهْلَ لَعْنَةُ اللَّهِ ﴾ .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِحْدَثْكُمْ فَتِلْكَ آيَةٌ ﴾ (١) الآية ؛ وهذا عام سواء رضية للراء أم لا ، ثم خصها بقوله : ﴿ فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ شَيْئًا فَكُلُوهُ ﴾ (٢) ، وخصها بقوله : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا فِيمَا أَفْتَدَتْ بِهِ ﴾ (٣) .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنَّهُنَّ ... ﴾ (٤) الآية ، فهذا عام في للدخول بها وغيرها ، ثم خصها فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ ... ﴾ (٥) الآية ، لخص الآية والصغيرة والحامل ؛ فالآيسة والصغيرة بالأشهر ، والحامل بالوضع .

ونظيره قوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ... ﴾ (٦) الآية ، وهذا عام في الحامل والحائل ، ثم خص بقوله : ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (٧) .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ... ﴾ (٨) ، الآية وهذا عام في ذوات الحارم والأجنبيات ، ثم خص بقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... ﴾ (٩) الآية . وقوله : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (١٠) عام في الحرار والإماء ، ثم خصه بقوله : ﴿ قَتْلَيْنِ يُغْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (١١) .

وقوله : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (١٢) فإن الخلة عامة ، ثم خصها بقوله : ﴿ إِلَّا الْخَلَّةَ يَوْمَئِذٍ بِمَنْهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ ﴾ (١٣) .

وكذلك قوله : ﴿ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾ (١٤) بشفاعه النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) سورة النساء ٢٠	(٧) سورتائساء ٤
(٢) سورة البقرة ٢٢٩	(٨) سورة البقرة ٢٢٨
(٣) سورة الأحزاب ٤٩	(٩) سورة البقرة ٢٣٤
(٤) سورة الطلاق ٤	(١٠) سورة النساء ٢٠
(٥) سورة النساء ٢٣	(١١) سورة النور ٢
(٦) سورة النساء ٢٥	(١٢) سورة البقرة ٢٥٤
(٧) سورة الزخرف ٦٧	(١٣) سورة البقرة ٢٥٤

## فائدة

[ في الصوم والخصوم ]

قد يكون الكلامان متصلين ، وقد يكون أحدهما خاصا والآخر عاما ؛ وذلك نحو قولهم لمن أعطى زيدا درهما : أعط عمرا ، فإن لم تقبل فاعطيت ؛ يريد : إن لم تعط عمرا فأت لم تعط زيدا أيضا ، وذلك غير محسوب لك .

ذكره <sup>(١)</sup> ابن فارس ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> قال : فهذا خاص به ، يريد هذا الأمر المحدد <sup>(٣)</sup> بلّغه ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ ولم تبلّغ [ هذا ] <sup>(٤)</sup> ﴿ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ؛ يريد جميع ما أرسلت به .

قلت وهو وجه حسن ؛ وفي الآية وجوه آخر :

أحدها : أن اللغى أنك إن تركت منها شيئا كنت كمن لا يبلغ شيئا منها فيكون ترك البعض محبطا للباقي . قال الراغب : وكذلك أن حكم الأنبياء عليهم السلام في تكليفاتهم أشد ؛ وليس حكمهم كحكم سائر الناس الذين يتجاوز عنهم إذا خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ؛ وروى هذا اللغى عن ابن عباس رضى الله عنهما .

والثاني قال الإمام فخر الدين إنه من باب قوله :

• أنا أبو النجم وشعري وشعري •

معناه : أن شعري قد بلغ في اللانة والقصاحة إلى حد شيء قيل في نظمه إنه شعري قد

(٢) سورة المائدة ٦٧

(٤) تسكئة من الصاحي ، وط

(١) في الصاحي ١٧٨

(٣) في الصاحي « المجدد »



انتهى مدحه إلى التاية فيفيد تكرير المبالغة التامة في اللدح من هذا الوجه . وكذا جواب الشرط هاهنا ، معنى به أنه لا يمكن أن يُوصف ترك بعض المبلغ تهديدا أعظم من أنه ترك التبليغ ، فكان ذلك تنبيها على غاية التهديد والوعيد . وضُفَّ الوجه الذي قبله بأن من أتى بالبعض وترك البعض ، لو قيل إنه ترك الكل كان كذبا ، ولو قيل : إن الخلل في ترك البعض ، كالخلل في ترك الكل ، فإنه أيضا محال .

وفي هذا التضمين الذي ذكره الإمام نظر ؛ لأنه إذا كان متى أتى به غير ممتد به فوجوده كالعدم ، كقول الشاعر :

سُئِلْتُ فلم تمنع ولم تُعطِ نائلا      فسيان لا ذمَّ عليك ولا حدُّ  
أى ، ولم تعط ما يستأثرا ؛ وإلا يتكاذب البيت .

الثالث : أنه لتعظيم حرمة كتمان البعض جله كتمان الكل ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾<sup>(١)</sup> .

الرابع : أنه وضع السبب موضع السبب ، ومعناه : إن لم تفعل ذلك [فذلك]<sup>(٢)</sup> ما يوجبه . [كتمان الوحي كله من العذاب]<sup>(٣)</sup> .

ذكر هذا والذي قبله صاحب الكشف<sup>(٤)</sup> .

(٢) زيادة من الكشف ، فبا قله عنه الزركشي .

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٣) الكشف ٢ : ٢٦٦ .

تنبيه : قال الإمام أبو بكر الرازي : وفي هذه الآية دلالة على أن كل ما كان من الأحكام للناس إليه حاجة عامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه السكافة ، وإنما وروده ينبغي أن يكون من طريق التواتر ؛ نحو الوضوء من مسّ الفرج ومن مسّ المرأة ، ومما مست النار ونحوها ، لسبب البلوى بها <sup>(١)</sup> ، فإذا لم نجد ما كان فيها بهذه اللزّة وإردا من طريق التواتر ، علمنا أن الخبر غير ثابت في الأصل . انتهى .

\*\*\*

وهذه الدلالة ممنوعة ، لأن التبليغ مطلق غير مقيد بصورة التواتر فيما تمّ به البلوى ، فلا تثبت زيادة ذلك إلا بدليل . ومن المعلوم أن الله سبحانه لم يكلف رسوله صلى الله عليه وسلم إشاعة شيء إلى جمع يتحصل بهم القطع غير القرآن ؛ لأنه العجز الأكبر ، وطريق معرفته القطع ، فأما باقي الأحكام فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرسل بها إلى الأفراد والتبائل ، وهي مشتقة على ما تمّ به البلوى قطعاً .

#### الخامس

#### خطاب الجنس

نحو ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإن المراد جنس الناس لا كل فرد ، وإلا فلو لم أن غير المكلف لم يدخل تحت هذا الخطاب ، وهذا ينطب في خطاب أهل مكة كاسبق ، ورجع الأصوليون دخول النبي صلى الله عليه وسلم في الخطاب بـ « يَا أَيُّهَا النَّاسُ » . وفي القرآن سورتان ، أولهما ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ ، إحداهما في النصف الأول ، وهي السورة الرابعة منه ،

(١) م : « فيها » .

(٢) سورة البقرة ٢١ ، ١٦٨ ؛ وهو في القرآن كثير .

وهي سورة النساء ، والثانية في النصف الثاني منه ، وهي سورة الحج . والأولى تشتمل على شرح للبدا<sup>(١)</sup> ، والثانية تشتمل على شرح للمآد ، فتأمل هذا الترتيب ما أوقفه في البلاغة !

قال الراغب : « و » الناس « قد يذكر ويراد به القضاة دون من يتناولهم اسم » الناس « مجوزاً ، وذلك إذا اعتبر معنى الإنسانية ، وهو وجود العقل والذكر وسائر القوى المختصة به ، فإن كل شئ \* عدم فعله المختص به لا يسكاد يستحق اسمه ، كاليد ، فإنها إذا عُدِمَتْ فعلها الخاص بها ، فإطلاق اليد عليها كإطلاقه على يد السرير ، ومثله بقوله تعالى : ﴿ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى ، كما يفعل مَنْ يوجد فيه معنى الإنسانية ، ولم يقصد بالإنسان عيناً وحداً ، بل قصد المعنى ، وكذلك قوله : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ ﴾<sup>(٣)</sup> أى من وجد فيهم معنى الإنسانية ، أى إنسان كان .

قال : « و » بما قصد به النوع من حيث هو ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَنَصَبَهُمْ بِيَعْنِي لَقَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾<sup>(٤)</sup> .

### السادس

#### خطاب النوع

نحو : ﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، والراد « بنو يعقوب » ، وإنما صرح به العطفية سبقت في النوع السادس وهو علم للبهات<sup>(٦)</sup> .

- 
- |                                  |                       |
|----------------------------------|-----------------------|
| (١) ت : « البداية » .            | (٢) سورة البقرة ١٣    |
| (٣) سورة النساء ٥٤               | (٤) سورة البقرة ٢٥١   |
| (٥) المفرحات في غريب القرآن ص ٢٩ | (٦) الجزء الأول ص ١٥٥ |
| (٦) سورة البقرة ٤٠               |                       |

### السابع

#### خطاب العين

نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿يَا نُوحُ اصْبِرْ بِسَلَامٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿يَا مُوسَى﴾<sup>(٤)</sup>.

﴿يَا عِيسَى﴾<sup>(٥)</sup>.

ولم يقع في القرآن النداء بـ «يا محمد» بل، بـ «يا أيها النبي» ، و «يا أيها الرسول» تعظيما له وتبجيلا ، وتخصيما بذلك عن سواه .

### الثامن

#### خطاب للدخ

نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ، وهذا وقع خطابا لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا ، تمييزاً لهم عن أهل مكة ، وقد سبق أن كل آية فيها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾

(١) سورة البقرة ٣٥

(٢) سورة هود ٤٨

(٣) سورة الصافات ١٠٥

(٤) سورة الأعراف ١٤٤ : ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾ .

(٥) سورة آل عمران ٥٠ : ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِنِّي جَعَلْتُكَ وَرَافِعًا لِلنَّاسِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ وَوَعْدًا لِمَنْ هُوَ عِندِي﴾ .

مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ...﴾ .

لأهل مكة ، وحكمة ذلك أنه يأتي بعد ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ﴾ الأمر بأصل الإيمان ، ويأتي بعد ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الأمر بتفاصيل الشريعة ، وإن جاء بعدها الأمر بالإيمان كان من قبيل الأمر بالاستصحاب .

وقوله تعالى : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، قيل : يريد الخطاب بذلك باعتبار الظاهر عند الخطاب ؛ وهم المنافقون ، فإنهم كانوا يظهرون بالإيمان ، كما قال سبحانه : ﴿قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقد جوز الزمخشري<sup>(٣)</sup> في تفسير سورة المجادلة في قوله تعالى : ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَاجَيْتُمْ الرَّسُولَ﴾<sup>(٤)</sup> أن يكون خطاباً للمنافقين الذين آمنوا بألسنتهم ، وأن يكون للمؤمنين<sup>(٥)</sup> .

ومن هذا النوع الخطاب بـ «يَأْيُهَا النَّبِيُّ» ، «يَأْيُهَا الرَّسُولُ» ، ولهذا تجد الخطاب بالنبي في محل لا يليق به الرسول ، وكذا عكسه ، كقوله في مقام الأمر بالتشريع العام : ﴿يَأْيُهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾<sup>(٦)</sup> ، وفي مقام الخاص : ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾<sup>(٧)</sup> ، ومثله : ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَنْتَحِصَ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup> .

وتأمل قوله : ﴿لَا تَقْدُمُوا سَبْعَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(٩)</sup> في مقام الاقدياء إلى الكتب والسنة ، ثم قال : ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾<sup>(١٠)</sup> فكانه جمع له القامين : معنى النبوة والرسالة ؛ تعديداً للنعم في الحالين .

(١) سورة التور ٣١

(٢) سورة المائدة ٤١

(٣) الكشاف ٢ : ٤٤٢

(٤) سورة المجادلة ١٢

(٥) وعبارة الكشاف : « ويجوز أن يكون المؤمن ؛ أي إذا تاجيت فلا تتجهوا بأولئك في تاجيتهم بالسر » .

(٦) سورة التور ١٧

(٧) سورة المائدة ٦٧

(٨) سورة المائدة ١٠٠

(٩) سورة المائدة ١٠٠

وقريب منه في اللصاف إلى الخالص : ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
ولم يقل : « يانساء الرسول » لما قصد اختصاصهنَّ عن بقية الأمة .

وقد يبرّر بالنبي في مقام التشريع العام ، لكن مع قرينة لإرادة التعميم ، كقوله :  
﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولم يقل : « طَلَقْتُ » .

### التاسع

#### خطاب القم

نحو : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ولخصه الإهانة لم يقع في القرآن في غير هذين للومين .

وكثر الخطاب بـ « يا أيها الذين آمنوا » على اللواجة ، وفي جانب الكفار على النية ،  
إعراضا عنهم ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ  
وَإِنْ يَمُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ثم قال : ﴿ وَتَأْتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ  
فِتْنَةً ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فواجه بالخطاب للومين ، وأعرض بالخطاب عن الكافرين ؛ ولهذا كان  
صلى الله عليه وسلم إذا عتب على قوم قال : « ما بال رجال يفعلون كذا ! » ، فكفى عنهم  
تكرّما ، وعبر عنهم بلفظ النية إعراضا .

(١) سورة الأحزاب ٣٢

(٢) سورة التحريم ٧

(٣) سورة الأهل ٣٨

(٤) سورة الملاق ١

(٥) سورة الكافرون ١

(٦) سورة الأهل ٣٩

## المباشر

### خطاب الكرامة

نحو : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقوله : ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

### الحادى عشر

#### خطاب الإهانة

نحو قوله لإبليس : ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنْ عَلَيْكَ الْمُنَّةَ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وقوله : ﴿قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَبْرِكَ وَرَجِّبْ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
قالوا : ليس هذا إهانة لإبليس ، وإنما معناه أن ما يكون منك لا يضرك أبداً ،  
كقوله : ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ <sup>(٦)</sup> .

### الثانى عشر

#### خطاب التهكم

وهو الاستهزاء بالمخاطب ، مأخوذ من « تهكمت البئر » إذا تهكمت ؛ كقوله تعالى :  
﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وهو خطاب لأبى جهل ؛ لأنه قال : « ما بين

(٢) سورة الحجر ٤٦  
(٤) سورة المؤمنون ١٠٨  
(٦) سورة الفتن ٥٠

(١) سورة الأعراف ١٩  
(٣) سورة الحجر ٣٤ ، ٣٥  
(٥) سورة الإسراء ٦٤ ، ٦٥

جبلها - يعني مكة - أعز ولا أكرم <sup>(١)</sup> .

وقال : ﴿ قَبَشْرُهُمْ بِذَنَابِ آلِهَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، جبل الذناب مبشرا به .

وقوله : ﴿ هَذَا نَزْلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ الضَّالِّينَ . نَزَّلْنَا مِنْ جَهَنَّمَ . وَتَصْلِيَةُ

جَحِيمٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والنزلة : هو القبي يقدم للنازل تكرامة له قبل حضور الضيافة .

وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ لَهُ مَقَابِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
على تفسير للمقابلة بالحرس حول السلطان ، يحفظونه - على زعمه - من أمر الله ، وهو نهكم ، فإنه لا يحفظه من أمر الله شيء إذا جاءه .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وهو تعالى يلهم حقيقتهم ، و ﴿ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لا تخفى عليه خافية !

وقوله تعالى : ﴿ وَظِلٌّ مِنْ جَحْمُومٍ . لَا بَارِدٌ وَلَا جَرِيمٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وذلك لأن الظل

(١) الخبر كما في تفسير ابن كثير ٤ : ١٤٦ : « لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا جهل ، لنت الله فقال : « إن الله تعالى أمرني أن أقول لك : أولئك فأول ، ثم أولئك فأولوا » ، فنزع ثوبه من يده وقال : ما تستطيعي أنت ولا صاحبك من شيء ، والله عسى أن أمتع أهل البططاء ، وأنا العزيز الكريم ، فقتله الله يوم بدر وأخذه بكلمته وأنزل : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ .

(٢) سورة الواقعة ٥٦

(٣) سورة التوبة ٣٤

(٤) سورة الرعد ١١ ، ١٠

(٥) سورة الواقعة ٩٢ - ٩٤

(٦) سورة هود ٥

(٧) سورة الأحزاب ١٨

(٨) سورة الواقعة ٤٣ ، ٤٤ .



حين شاء الاسترواح والاطافة ، فنفي هنا ، وذلك أنهم لا يستأهلون الظل الكريم .

### الثالث عشر

خطاب الجمع بلقب الواحد

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والمراد الجمع بدليل قوله : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَاسِرٌ . إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وكان المجاز يقول في خطبته : « يا أيها الإنسان ، وكلكم ذلك الإنسان » .

وكثيراً ما يحمي ذلك في الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ شَرِّ النَّاسِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولم يقل :  
شَرِّهِمْ ، لأنه مصدر .

وقوله : ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ولم يقل الأعداء .

وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾ <sup>(٦)</sup> أى رفقاء .

وقوله : ﴿ لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿ قَاتِلْهُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ  
حَاجِزِينَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وفي الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ آلَافَهُمْ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(١) سورة الانشقاق ٦

(٢) سورة الحجر ٦٨

(٣) سورة النساء ٦٩

(٤) سورة الحاقة ٤٧

(١) سورة الانشقاق ٦

(٢) سورة البقرة ٢٢٠

(٣) سورة التافاتون ٤

(٤) سورة البقرة ٢٨٥

(٥) سورة المائدة ٦

وقوله : ﴿وَالسَّالِكَةُ بِمَدَّ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ <sup>(٢)</sup> ، وجهه أنجية ، من النجاة .

وقوله : ﴿أَوِ الطَّغْلَى الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فأوقع الطغل جنسا .

قال ابن جني : وهذا باب ينطب عليه الاسم لا الصفة ، نحو الشاة والبعير والإنسان والملك ، قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى أَرْجَائِكُمْ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَاللَّهُ بَصِيفًا﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَأَفَى خُسْرٍ﴾ <sup>(٦)</sup> . ومن مجيئه في الصفة قوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَمَعُزُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقوله : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عَنَى الدَّارِ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقال : وكل واحدة من هذه الصفات لا توقع هذا الموقع إلا بعد أن تجري تجري الاسم الصحيح .

#### الرابع عشر

##### خطاب الواحد بلفظ الجمع

كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ <sup>(١)</sup> إلى قوله : ﴿فَنَذَرْنَاهُمْ فِي غَمَرَاتٍ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ <sup>(٢)</sup> فهذا خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وحده ، إذ لا نبي معه قبله ولا بعده .

(١) سورة يوسف ٨٠

(٢) سورة المائدة ١٧

(٣) سورة البقرة ٢

(٤) سورة الرعد ٤٢

(١) سورة التحريم ٤

(٢) سورة النور ٣١

(٣) سورة البقرة ٢٢

(٤) سورة الفرقان ٢٧

(٥) سورة المؤمن ٤٠، ٤١

وقوله : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَمَا قُيُومُوا يَحْكُمُ مَعَكُمْ قَوْمٌ بِهِ وَاتَيْنَا صَدْرَكُمْ لَهُمْ خَيْرٌ  
لِلْعَاقِبِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم ، بدليل قوله : ﴿ وَأَصْبِرْ وَتَوَاصِرْ  
إِلَّا بِاللَّهِ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية .

وقوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى ... ﴾ <sup>(٣)</sup>  
الآية ؛ خاطب بذلك أبا بكر الصديق لما حرم منطلقاً رغبة حين تكلم في حديث الإفك .  
وقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والمخاطب النبي صلى الله عليه  
وسلم أيضاً ، قوله : ﴿ قُلْ فَأْتُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَفَرَزْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ <sup>(٧)</sup> أى «ارجعنى» ؛ وإنما خاطب  
الواحد للعظم بذلك ؛ لأنه يقول : نحن فعلنا ، فعل هذا الابتداء خطوبوا بما فى الجواب .  
وقيل : ﴿ رَبِّ ﴾ استغاثة ، و ﴿ ارْجِعُونِ ﴾ خطاب للملائكة ، فيكون إلفاقاً أو جمعاً  
لتكرار القول ؛ كما قال : « قهاتيك » <sup>(٨)</sup> .

وقال السبيلى : هو قول من حضرته الشياطين وزبانية العذاب ، فاختلط ولا يدري  
ما يقول من الشبوط ، وقد اعتاد أمراً يقوله فى الحياة ، من رد الأمر إلى المخلوقين .

- |                                      |                      |
|--------------------------------------|----------------------|
| (١) سورة النحل ١٢٦                   | (٢) سورة النحل ١٢٧   |
| (٣) سورة التور ٢٢                    | (٤) سورة هود ١٣ ، ١٤ |
| (٥) سورة الشعراء ٢١                  | (٦) سورة المؤمنون ٩٩ |
| (٧) من قول امرئ القيس فى أول مقطعه : |                      |

• قِفَانِيكَ مِنْ ذِكْرَى جَبِيٍّ وَمَسْنُزِل •

ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مِمَّا يَشْتَبَهُونَ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . . . ﴾ <sup>(١)</sup> الآية .  
وهذا مما لا تشريك فيه .

وقال اللبرد في " الكامل " : لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من  
المخلوقين على حكم الاستزام ، لأن ذلك كبر وهو ، مختص به سبحانه .

ومن هذا ما حكاه الحريزي في شرح " اللحة " <sup>(٢)</sup> عن بعضهم أنه منع من إطلاق  
لفظة « نحن » على غير الله تعالى من المخلوقين ، لما فيها من التعظيم ، وهو غريب . وحكى  
بعضهم خلافا في نون الجمع الواردة في كلامه سبحانه وتعالى ، قليل : جاءت للعظمة  
يُوصَفُ بها <sup>(٣)</sup> سبحانه ، وليس لمخلوق أن يَنَازِعَهُ فيها ؛ فلي هذا [ القول ] <sup>(٤)</sup> يكره الملوك  
استعمالها في قولهم : « نحن فعل كذا » . وقيل في علتها : إنها لما كانت تصاريف أفضيته تجري  
على أيدي خلقه تنزلت <sup>(٥)</sup> أفضالهم منزلة فعله ، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع ، فعلى هذا  
[ القول ] <sup>(٦)</sup> يجوز « مباشرة النون لكل من لا يباشر العمل بنفسه » <sup>(٧)</sup> .

فأما قول العالم : « نحن نيين » و« نحن نشرح » ففسوح له فيه ؛ لأنه يجزى بنون الجمع  
عن نفسه وأهل مقالته .

(١) سورة الزخرف ٣٢

(٢) ملحة الأعراب في صناعة الإعراب ، نقلها وشرحها الحريزي صاحب المقامات ؛ وما نقله عنه في  
ص ١٣ ( طبعه بولاق ) مع تصريف في العبارة .

(٣) شرح للحة : « التي هو سبحانه متوحد بها »

(٤) من شرح اللحة

(٥) في الأصول « تنزل » ، وما أتجه عن شرح اللحة .

(٦-٧) شرح اللحة : « يجوز أن يستعمل النون كل من لا يباشر العمل بنفسه » .

وقوله تعالى : ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، والمراد  
الإنس ؛ لأن الرسل لا تكون إلا من بني آدم . وحكى بعضهم فيه الإجماع ، لكن عن  
الضحاك <sup>(٢)</sup> إن من الجن رسولا اسمه يوسف ، لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا  
نَذِيرٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> واحتج الجمهور بقوله : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ليحصل  
الاستئناس ، وذلك مقفود في الجن ، وبقوله تعالى : ﴿ إِنْ أَفْهَ اصْطَقَىٰ آدَمَ وَنُوحًا ... ﴾ الآية ، <sup>(٥)</sup>  
وأجمعا أن المراد بالاصطفاء النبوة .

وأجيب عن تمسك الضحاك بالآية بأن البعضية صادقة بكون الرسل من بني آدم ، ولا  
يلزم إثبات رسل من الجن بطريق إثبات خبر من الجن ، يستمعون القرآن من رسل  
الإنس ، ويبلغونه إلى قومهم ، وينذرونهم ، ويصدق على أولئك الخبر عن حيث لهم رسل .  
الرسل . وقد سمي الله رسل عيسى بذلك حيث قال : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وفي تفسير القرآن لقوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل الحوري قال قوم : من  
الجن رسل ، للآية .

وقال الأكثرون : الرسل من الإنس ، ويحيى من الجن ، كقوله في قصة بلقيس :  
﴿ فَتَنَّا ظِرَّةً بِرَجِيعِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والمراد به واحد ، بدليل قوله : ﴿ ارْجِعْ  
إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وفيه نظر ، من جهة أنه يحتمل أن يكون الخطاب لرئيسهم ؛ فإن المادة جارية

(١) سورة الأنعام ١٣٠

(٢) هو الضحاك بن مخلد ، ويكنى أبا حاتم التليل ، ذكره ابن حجر في التهذيب ٤ : ٤٥٠ ، وعقل  
الخبر عنه الطبري في التفسير ٨ : ٢٧ ( بولاق ) .

(٤) سورة الأنعام ٩

(٣) سورة طه ٢٤

(٦) سورة يس ١٤

(٥) سورة آل عمران ٣٣

(٨) سورة النمل ٣٧

(٧) سورة النمل ٣٥

لا سيامن الملوك ألا يرسلوا واحدا . وقرأ ابن مسعود : « اَرْسِلُوا إِلَيْهِمْ » ، أراد الرسول ومن معه .  
 وقوله : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> — يعنى عائشة وصفوان <sup>(٢)</sup> .  
 وقوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> والمراد بالمرسلين نوح ، كقولك :  
 فلان يركب الدواب ويلبس البرود ، وماله إلا دابة وبُرْد . فله الزخشرى <sup>(٤)</sup> .  
 وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ تُكَذِّبُ طَائِفَةً ﴾ <sup>(٥)</sup> قال قتادة : هذا  
 رجل كان لا يبالئهم على ما كانوا يقولون فى النبى صلى الله عليه وسلم ، فسماه الله سبحانه  
 طائفة . وقال البخارى : ويسى الرجل طائفة .  
 وقوله : ﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> والمراد « خلة » ، بدليل الآية الأخرى <sup>(٧)</sup> ،  
 والموجب للجمع منسبة رءوس الآى .

## فائدة

وأما قوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْنَا لِمَنْتَقِينَ إِمَامًا ﴾ <sup>(٨)</sup> فجوز الفارسى <sup>(٩)</sup> فيه تقديرين :  
 أحدهما : أن « إمام » هنا جمع ، لأنه المفعول الثانى لجل ، والمفعول الأول جمع ،  
 والثانى هو الأول ، فوجب أن يكون جمعا ، وواحد « آم » لأنه قد سمع هذا فى واحد ،

(٢) انظر تفسير القرطبي ١٢ : ٢١١

(٤) فى تفسيره الكشاف ٢ : ١٢٧

(٦) سورة إبراهيم ٣١

(٧) سورة البقرة : ٢٠٤ : ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾

(٨) سورة الفرقان ٧٤

(٩) هو الحسن بن أحمد بن عبد التفار بن سليمان ، المعروف بأبى على الفارسي ، صاحب كتاب  
 الحجة فى القراءات .

قال تعالى : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ <sup>(١)</sup> فهذا جمع « آم » مسلماً وقياسه على حدّ حَيَام وقَام ، فأما أئمة فجمع « إمام » الذى هو مقدّر ، على حدّ عَيْن وأَعْيَة ، وَسَيَان وأَسَنَة ، والأصل أَيْمَة ، قلبت القاء .

والثانى : أنه جمع لإمام ، لأنّ للمنى « أئمة » فيكون « إمام » على هذا واحداً ، ووجهه أئمة [وإمام] <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن الضائع <sup>(٣)</sup> : قيدت من شيخنا الشَّوْبِين <sup>(٤)</sup> فيه احتمالين غير هذين : أن يكون مصدراً كالإمام ، وأن يكون من الصفات المجراة مجرى المصادر فى ترك الثنية والجمع كحسب . ويحتمل أن يكون محمولاً على المنى ، كقولم : دخلنا على الأمير وكنا حلة ؛ والمراد : كل واحد منا حلة ، وكذلك هو « واجل كل واحد منا إماما » .

#### الخامس عشر :

#### خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين

كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والمراد : مالك ، خازن النار .  
وقال القرآء : الخطاب لخزنة <sup>(٦)</sup> النار والزبانية ؛ وأصل ذلك أن الرقة أدنى ما تكون من ثلاثة نفر ، فجرى كلام الواحد <sup>(٧)</sup> على صاحبيه . ويجوز أن يكون الخطاب للملكين للوكلين ، من قوله : ﴿ وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة اللأمة ٢

(٢) تسكلة يختصها السياق .

(٣) هو على بن محمد بن على بن يوسف الكنائى الإشبلى ، المعروف بالضايق ؛ أحد أئمة العربية بالأندلس ، وصاحب أبى على الشلوبين ، وشارح كتاب سيبويه ، توفى سنة ٦٨٠ . بنية الرواة ٣٥٤ .

(٤) هو أبو على الإشبلى عمر بن محمد بن عمر الأزدى ، المعروف بالشلوبين ، إمام العربية فى مصر ، وصاحب للصفات فى النحو ، توفى سنة ٦٤٥ بنية الرواة ٣٦٤ .

(٥) سورة ق ٢٤ (٦) قلّه أبو حيان فى البحر : ١٢٦

(٧) سورة ق ٢٤

(٨) سورة ق ٢١

(٩) م : « الكلام الواحد » .

وقال أبو عبيان <sup>(١)</sup> : لما نثي الضمير استغنى عن أن يقول : أنثي أنثى ، يشير إلى إرادته التأكيد اللفظي .

وجعل المهدوي <sup>(٢)</sup> منه قوله تعالى : ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال : الخطاب لموسى وحده لأنه الداعي ، وقيل : لهما - وكان هارون قد آمن على دعائه ، وللمؤمن أحد الداعين .

#### السادس عشر :

##### خطاب الاثنين بلفظ الواحد

كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ رُبُّكُمْ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى «ويا هارون» ، وفيه وجهان : أحدهما : أنه أفرد موسى عليه السلام بالنداء بمعنى التخصيص والتوقف ؛ إذ كان هو صاحب عظيم الرسالة وكريم الآيات . ذكره ابن عطية .  
والثاني : لما كان هارون أنصح لساناً منه على ما نطق به القرآن ثبت عن جواب الخصم الألد . ذكره صاحب <sup>(٥)</sup> الكشاف . وانظر إلى الفرق بين الجوابين .  
ومثله : ﴿ فَلَا يُخْرِجُكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قال ابن عطية : إنما أفرد به بالشفاء من حيث كان الخطاب أولاً والمقصود في الكلام . وقيل بل ذلك لأن الله جل

(١) هو أبو عبيان اللاتقى ، شيخ نحاة البصرة ، وصاحب كتاب النصف .

(٢) سورة يونس ٨٩

(٣) هو أحمد بن عمار أبو البباس المهدوي القرطبي النحوي للفسر ، أصله من الهدوية ودخل الأندلس ، وتوفي سنة ٤٤٠ . بنية الوعاة ١٥٢ .

(٤) سورة طه ٤٩

(٥) سورة طه ١٦

(٦) الجزء الثاني ص ٢٦



الشقاء في معيشة الدنيا في حيز الرجال ، ويحتمل الإغضاء عن ذكر المرأة ، ولهذا قيل : من السكرم ستر الحريم .

وقوله : ﴿ فَأَيَّا فِرْعَوْنَ قَوْلًا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْمَالِكِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ونحوه في وصف الاثنين بالجمع قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقال : ﴿ هَذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل : « اختصما » .  
وقال : ﴿ فَتَأَبَّى عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولم يقل : « عليهما » اكتفاء بالخبر عن أحدهما بالدلالة عليه .

### السابع عشر

#### خطاب الجمع بعد الواحد

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا ... ﴾ الآية ، فجمع ثالثها ، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم . قال ابن الأنباري : إنما جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم وحده ، وإنما جمع تفخيلا وتسطيلا ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَنُّونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وكذلك قوله : ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> حتى في الأول <sup>(٧)</sup> ، ثم جمع ، ثم أفرد ، لأنه خاطب أولا موسى وهارون ، لأنهما للتبوعان ، ثم سبق الخطاب عاما

(٢) سورة التحريم ٤

(٤) سورة البقرة ٢٧

(٦) سورة يونس ٨٧

(١) سورة الشعراء ١٦

(٣) سورة الحج ١٩

(٥) سورة البقرة ٧٥

(٧) م : « أولا » :

لها ولقومها بالتخاذ المساجد والصلاة فيها ؛ لأنه واجب عليهم ، ثم خص موسى بالبشارة تعظيماً له .

### الثامن عشر

#### خطاب عين والراد غيره

كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّبِعِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، الخطاب له والراد المؤمنون ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقياً ، وحاشاه من طاعة الكافرين والمنافقين ! والدليل على ذلك قوله في سياق الآية : ﴿ وَابْتَغِ مَآبُوسَىٰ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، بدليل قوله في صدر الآية [ بعدها ] <sup>(٤)</sup> : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شكٍ مِنْ دِينِي ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومنه من أجراه على حقيقته وأوله ، قال أبو عمر الزاهد <sup>(٦)</sup> في ” الياقوتة “ : سمعت الإمامين ثعلب والبرد يقولان : معنى ﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ ﴾ أى قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود ؛ إنهم أعلم <sup>(٧)</sup> به من أجل أنهم أصحاب كتاب .

(٢) سورة يونس ٩٤-١٠٤

(١) سورة الأحزاب ١ ، ٢

(٣) زيادة يقتضها السياق .

(٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي حاتم الزاهد المعروف بسلام ثعلب ؛ وأحد أئمة الثقة ؛ وكتابه الياقوتة في الثقة ، قل ابن النديم : « اجنأ بإملاء هذا الكتاب كتاب الياقوتة يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلاثمائة في جامع المدينة ، مدينة أبي جعفر ارجلأ من غير كتاب ولا دستور ، ففى في الإملاء مجلساً مجلساً إلى أن انتهى إلى آخره » . وتوفى أبو عمر الزاهد سنة ٣٤٥ هـ ، وانظر القهرست لابن النديم ٧٦ ، وإنباه الرواة ٣ : ٧١ .

(٥) ت : « بهم » ، وصوابه في م ، ط .

وقوله : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ <sup>(١)</sup> قال ابن فورك <sup>(٢)</sup> : معناه وَسِعَ اللَّهُ عَفَاكَ على وجه الدعاء ، و﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ تليظ على المناقذين وهو في الحقيقة عتاب راجع إليهم ؛ وإلّا كان في الظاهر قنبي صلى الله عليه وسلم ، كقوله : ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ .

وقوله : ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل إنه أمية <sup>(٤)</sup> ؛ وهو الذي تولى دون النبي صلى الله عليه وسلم ، ألا ترى أنه لم يقل : « عبست » !

وقوله : ﴿لِيَجْهَنَنَّ عَمَلُكَ وَلِتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لِنَ الظَّالِمِينَ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وبهذا يزول الإشكال المشهور في أنه : كيف يصح خطابه صلى الله عليه وسلم مع ثبوت عصيته عن ذلك كله ؟ وبحاج أيضا بأن ذلك على سبيل الفرض ، والمحال يصح فرضه لفرض .

والتحقيق أن هذا ونحوه من باب خطاب العام من غير قصد شخص معين ؛ والمعنى

(١) سورة التوبة ٤٣

(٢) هو محمد بن الحسن بن فورك للكلام الواضع ، تولى سنة ٤٠٦ . وانظر ابن خلكان ١ : ٤٨٢ ، وتبيين كذب المفتري ٢٣٢ .

(٣) سورة عبس ١

(٤) هو أمية بن خلف ؛ قال القرطبي : « أما قول علاننا إنه الوليد بن المغيرة ، فقد قال آخرون إنه أمية بن خلف ، والعباس ، وهذا كله باطل وجهل من المفسرين الذين لم يتحققوا بالبرن ، وذلك أن أمية ابن خلف والوليد كانا بمكة وابن أم مكتوم كان بالمدينة حاضر معهما ، ولا حضرا معه ، وكانا موثوقا كافرين : أحدهما قبل الهجرة والآخر بعد ، ولم يقصد قط أمية للدية ، ولا حضر عنده مفردا ولا مع أحد » .  
الجامع لأحكام القرآن ١٩ : ٢١٠

(٥) سورة البقرة ١٤٥

(٦) سورة الزمر ٦٥

اضاف جميع الشرائع على ذلك . ويستراح حينئذ من إيراد هذا السؤال من أصله .

\*\*\*

وعكس هذا أن يكون للراد عاما ، والراد الرسول قوله : ﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ... ﴾ <sup>(١)</sup> بدليل قوله في سياقها : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وأما قوله في سورة الأنعام : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> فليس من هذا الباب .

قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون التفسير : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ في الآتية أن الله لو شاء لجمعهم . ويحتمل أن يهتم بوجود كفرهم الذي قدره الله وأراد به .

ثم قال : ويظهر تباین ما بين قوله تعالى لحمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ وبين قوله عز وجل لنوح عليه السلام : ﴿ إِنِّي أَعْطُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقد تقرر أن محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء .

وقال مكي وللهدوى : الخطاب بقوله : ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾ للنبي صلى الله عليه وسلم ، وللراد أمته ، وهذا ضعيف ولا يقتضيه اللفظ .

وقال قوم : وقر نوح عليه السلام لسنة وشيبه .

وقال قوم : جاء الحل على النبي صلى الله عليه وسلم لقربه من الله ومكانته ، كما يحمل العائب على قريبه أكثر من حله على الأجانب .

قال : والوجه القوي عندى في الآية هو أن ذلك لم يحمى بحسب النبيين ، وإنما جاء بحسب الأمر من الله ، ووقع النبي عنهما والعقاب فيهما .

(٢) سورة يونس ٩٩

(٤) سورة هود ٤٦ .

(١) سورة الأنبياء ١٠

(٣) سورة الأنعام ٣٥

## التاسع عشر

### خطاب الاعتبار

كقوله تعالى حاكيا عن صالح لما هلك قومه : ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِثُّونَ النَّاصِحِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، خاطبهم بعد هلاكهم ؛ إِنَّمَا لَهُمْ يَسْمَعُونَ ذَلِكَ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ : « وَاللَّهِ مَا أَتَمُّ بِأَمْعٍ مِنْهُمْ » ، وَإِنَّمَا لِلإِعتْبَارِ كَقَوْلِهِ : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

### الشروط

#### خطاب الشخص ثم المدلول إلى غيره

كقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال للكفار : ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِمِثْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بدليل قوله : ﴿ فَهَلْ أَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعْمَلُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

قال ابن خالويه <sup>(٨)</sup> : في كتاب " البيتاء " ، <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة التكموت ٢٠

(١) سورة الأعراف ٧٩

(٤) سورة هود ١٤

(٣) سورة الأنعام ٩٩

(٥) سورة النساء ٣

(٦) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي ، صاحب سيف الدولة ومؤدب أولاده ، توفي بحلب سنة ٣٧٠ . إنباه الرواة : ٣٢٤ .

(٧) في ت " البصري " تصحيح . ذكره الفطلي وابن التميمي ٨٤

## الحادى العشرون

### خطاب التلويح

وسماه التلويح<sup>(١)</sup> التلويح . كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
﴿ فَتَنَ رَيْبُكُمْ يَا مُوسَى ﴾<sup>(٣)</sup> . وتسميه أهل اللغى الالتفات ؛ وستحكم عليه  
إن شاء الله تعالى بأقسامه .

## الثانى والعشرون

### خطاب المجادات خطاب من يعقل

كقوله تعالى : ﴿ سَأَلَ لَهَا وَرَلَّأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>  
تقديره : « طائفة » .  
وقيل : لما كانت تمن يقول ، وهى حالة عقل ، جرى الضمير فى ﴿ طائعين ﴾ عليه ،  
كقولهم : ﴿ وَأَتَيْنَهُمْ لِيُسَاجِدِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقد اختلف - أن هذه اللقاة حقيقة ، بأن جعل لها حياة وإدراكا يقتضى نطقها ،  
أو مجازا ، بمعنى ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول - على قولين :  
قال ابن عطية : والأول أحسن ، لأنه لا شيء يدفعه ، والمعبرة فيه أتم ، والقدرة  
فيه أظهر .

---

(١) هو أحد بن محمد بن إبراهيم التلويحى للقرى ، صاحب التفسير الكبير والمرايس ، توفى سنة ٤٢٧  
لهذا الرواة ١ : ١١٩

(٢) سورة طه ٤٩

(٣) سورة الطلاق ١

(٤) سورة يوسف ٤

(٥) سورة فصلت ١١

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فأمرها كما تؤثر الواحدة المخاطبة للثلاثة لأن جميع ما لا يقل كذلك يؤمر .

الثالث والعشرون

خطاب التوبيخ

كفوله : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولا يدل على أن من لم يتوكل يفتى عنهم الإيمان ، بل حث لم على التوكل .

وقوله : ﴿ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup>

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإنه سبحانه وصفهم بالإيمان عند الخطاب ثم قال : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، قصد حثهم على ترك الربا ، وأن المؤمنين حثهم أن يفعلوا <sup>(٥)</sup> ذلك .

وقوله : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَلَعَلَّيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَتَنَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَقُّ الْأَلْجَمَانِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وهذا أحسن من قول من قال : « إِنْ » هاهنا بمعنى : « إِذ » .

(٢) سورة المائدة ٢٣

(٤) سورة البقرة ٢٧٨

(٦) الأنفال ١

(٨) سورة الأنفال ٤١

(١) سورة سبأ ١٠

(٣) سورة التوبة ١٣

(٥) ت : يعملوا

(٧) سورة يونس ٨٤

## الرابع والعشرون

### خطاب الإغصاب

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقوله : ﴿ افْتَحِذُوهٗ وَذُرِّيَّتَهُ أُولَآءِ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَذُوَا لَوْ تَكَفَّرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أُولَآءِ حَتَّىٰ يَهَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

## الخامس والعشرون

### خطاب التشجيع والتحريض

وهو الحث على الاتصاف بالصفات الجميلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ حَتَّىٰ كَانَتْهُم مِّنَ الْأَمْوَالِ أَلْفٌ مِّنْ ثَلَاثَةِ مِائَاتٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وكفى بحسب الله سبحانه تشجيعا على منازلة الأقران ، ومباشرة الطعان !

وقوله تعالى : ﴿ تِلْكَ إِنَّمَا تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتِيَكُم مِّن قَوْمٍ هَٰذَا يُنذِرُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> وكيف لا يكون للقوم صبر والملك

(٢) سورة الكهف ٥٠

(٤) سورة الصف ٤

(٦) سورة الأهلآ ١٦

(١) سورة للتحفة ٩

(٣) سورة النساء ٨٩

(٥) سورة آل عمران ١٢٥



الحق جل جلاله قد وعدم بالدد الكريم قال : ﴿ وَمَا أَلْتَرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ كَمَا تَأْتُونَ وَتَرْجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد جاء في مقابلة هذا القسم ما يراد منه الأخذ بالحزم والثبات بالحرب والاستظهار عليها بالمدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَظَنُّ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ونحو ذلك في الترغيب والترهيب ما جاء في قصص الأشقياء تحذيرا لما نزل من العذاب وإخباراً للسعداء فيما صاروا إليه من الثواب .

## السادس والمشرون

### خطاب التنفير

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَتَّبِعْ بِمُضِيِّكُمْ بَعْضًا أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْسُلَ لَكُمْ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> قد جمعت هذه الآية أوصافاً وتصويراً لما يناله للقاتل من عرض من ينتابه على أفطع وجهه ؛ وفي ذلك محاسن كالاستفهام الذي معناه التفريع والتوبيخ ، وجعل ما هو القاية في الكراهة موصولاً بالحجة ، وإسناد الفعل إلى ﴿ أَحَدِكُمْ ﴾ . وفيه إشعار بأن أحدا لا يجب ذلك ، ولم يقتصر على تمثيل الاعتبار بأكل لحم الإنسان حتى جملة « أخا » ، ولم يقتصر على لحم الأنح حتى

(٢) سورة النساء ١٠٤

(٤) سورة الأهل ٦٠

(١) سورة آل عمران ١٢٦

(٣) سورة البقرة ١٩٥

(٥) سورة الحجرات ١٢

جعلهُ « مَيْتًا » وهذه مبالغات عظيمة ، ومنها أن الكتاب غائب وهو لا يقدر على الدفع لما قيل فيه فهو كالميت .

### السابع والمشرون

#### خطاب التحنن والاستطاف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .

### الثامن والمشرون

#### خطاب التحبيب

نحو : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ <sup>(٢)</sup>  
 ﴿ يَا بَنِيَّ إِنِّي إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 ﴿ يَا بَنِيَّ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « يا عباس يا عم رسول الله » .

### التاسع والمشرون

#### خطاب التمجيز

نحو : ﴿ قَاتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 ﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة يريم ٤٢

(٤) سورة طه ٩٤

(٦) سورة الطور ٣٤

(١) سورة الزمر ٥٣

(٣) سورة لقمان ١٦

(٥) سورة البقرة ٢٣

﴿ قُلْ فَأَتُوا بِشِرِّ سُورٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(١)</sup>.

﴿ فَأَذَرَهُمَا عَنْ أَنْفُسِكُمُ التَّوْتِ ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وجعل منه بعضهم : ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وردّه ابن عطية بأن التهجيز يكون حيث يقتضى بالأمر فعل ما لا يقدر عليه المخاطب ؛ وإنما معنى الآية : كونوا بالتوهم والتقدير كذا .

#### الثلاثون

##### التحسير والتجلف

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُوتُوا بِغَيْبِكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

#### الحادى والثلاثون

##### التكذيب

نحو قوله : ﴿ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَإِنَّمَا هِيَ كُتُبٌ صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ قُلْ هَلْ شَهِدَ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

#### الثانى والثلاثون

##### خطاب التشريف

وهو كل ما فى القرآن المزىز مخاطبه بقل ، كالتفلق <sup>(٧)</sup> .

وكتوبه : ﴿ قُلْ آتَمَّ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ؛ بأن يخاطبها

(٢) سورة آل عمران ١٦٨

(٤) سورة آل عمران ١١٩

(٦) سورة الأنعام ١٥٠

(١) سورة هود ١٣

(٣) سورة الإسراء ٥٠

(٥) سورة آل عمران ٩٣

(٧) هي السور الثلاث الأخيرة من القرآن : الإخلاص والمودتان ، وهي التي تبدأ بقل .

(٨) آل عمران ٨٤ .

بنير واسطة لتفوز بشرف المحاطبة ؛ إذ ليس من النصيح أن يقول الرسول المرسل إليه :  
قال لى للرسل : « قل كذا وكذا » ؛ ولأنه لا يمكن إسقاطها ؛ فدل على أن الراد بقاؤها ،  
ولا بد لها من فائدة ، فتكون أمرا من التكلم للتكلم بما يتكلم به أمره شفاها بلا واسطة ؛  
كقولك لمن تخاطبه : افضل كذا .

### الثالث والثلاثون

#### خطاب المعلوم

ويصح ذلك تبعاً لموجود ، كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه خطاب لأهل  
ذلك الزمان ، ولكل من بعدهم ، وهو على نحو ما يجرى من الوصايا في خطاب الإنسان لولده  
وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله وإتيان طاعته .

قال الرمانى <sup>(٢)</sup> فى تفسيره : وإنما جاز خطاب للمعلوم لأن الخطاب يكون بالإرادة  
للمخاطب دون غيره ، وأما قوله تعالى : ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ <sup>(٣)</sup> فند الأشارة أن وجود  
العالم حصل بمخاطب « كن » .

وقالت : الحنفية : التكوين أزلى قائم بذات البارى سبحانه ، وهو تكوين لكل  
جزء من أجزاء العالم عند وجوده ، لا أنه يوجد عند « كاف ونون » .

وزهب فخر الإسلام شمس الأئمة <sup>(٤)</sup> منهم إلى أن خطاب « كن » موجود عند إيجاد كل  
شء ، فالخاصل عندهم فى إيجاد الشيء شيان : الإيجاد وخطاب « كن » .

(١) سورة الأعراف ٢٦ .

(٢) هو أبو الحسن على بن عيسى الرمانى النحوى التوفى سنة ٣٨٤ هـ ؛ ذكر تفسيره صاحب كشف  
الظنون ٤٤٧

(٣) سورة النحل ٤٠  
صاحب كتاب المبسوط ٤ وللتوفى سنة ٤٨ هـ على أحد الأقوال .

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسى ،

واحتج الأشاعرة بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٣)</sup> ولو حصل وجود العالم بالتكوين لم يكن في خطاب « كن » فائدة عند الإيجاد . وأجاب الحنفية بأنا هول لموجبها ولا تستقل بالقائدة ؛ كاللشابه ، فيقول بوجود خطاب « كن » عند الإيجاد في غير تشبيه ولا تعطيل<sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة يس ٨٢

(١) النحل ٤٠

(٣) سورة البقرة ١١٧ .

(٤) ذكر المؤلف في صدر هذا النوع ص ٢٥٧ : « أنه يأتي على أربعين وجها » ؛ ولكنه لم يذكر سوى ثلاثة وثلاثين وجها .

## النوع الثالث والأربعون في بيان حقيقته ومجازه

لا خلاف أن كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالآيات التي لم يتجاوز فيها؛ وهي الآيات الناطقة ظواهرها بوجود الله تعالى وتوحيده وتنزيهه، والداعية إلى (١) أسمائه وصفاته، كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ...﴾ (٢) الآية.

وقوله: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ...﴾ (٣)، ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا...﴾ (٤)، ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ...﴾ (٥)، ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (٦)، ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ (٧).

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٨).  
وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُفِّرُونَ﴾ (٩). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُفِّرُونَ﴾ (١٠). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ (١١). ﴿أَفَرَأَيْتُمْ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ (١٢).

قيل: ومنه الآيات التي لم تنسخ، وهي كآيات المحكمات، والآيات المشتبهة (١٣)،

(١) كذا في م، ط، و، ق، ت، د، والهاء على أسمائه.

(٢) سورة المفصّر ٢٢ (٣) سورة النمل ٦٠

(٤) سورة النمل ٦١ (٥) سورة النمل ٦٢

(٦) سورة النمل ٦٣ (٧) سورة النمل ٦٤

(٨) سورة يس ٧٨ (٩) سورة الواقعة ٥٨

(١٠) سورة الواقعة ٦٣ (١١) سورة الواقعة ٧١

(١٢) سورة الواقعة ٧١ (١٣) سورة الواقعة ٧١

(١٤) كذا في الأصول؛ وقد كتب ناسخ نسخة ط فوق كلمة «المشتبهة» كلمة: «كذا».

ولا تتقدم فيه ولا تأخير ، كقول القائل : أحد الله على نعمائه وإحسانه ، وهذا أكثر الكلام ، قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وأكثر ما يأتي من الآي على هذا .

وأما الجواز فاختلف في وقوعه في القرآن ، والمجهور على الوقوع ، وأنكره جماعة ، منهم ابن القاص<sup>(٢)</sup> من الشافعية ، وابن خُوَيْرِزٍ مبدأ<sup>(٣)</sup> من المالكية . وحكى عن داود الظاهري<sup>(٤)</sup> وابنه ، وأبي مسلم الأصبهاني<sup>(٥)</sup> .

وشبهتهم أن التكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير ، وهو مستحيل على الله سبحانه .

وهذا باطل ، ولو وجب خلؤ القرآن من المجاز لوجب خلؤه من التوكيد والحذف ، وتثنية القصص وغيره ، ولوسط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن .  
وقد أفرده بالتصنيف الإمام أبو محمد بن عبد السلام<sup>(٦)</sup> ، وجمع فأوعى .

#### (١) سورة البقرة ٤

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص ، أحد فقهاء الشافعية ، وصاحب المصنفات المشهورة كاللغويات والفتاوى وأدب القاضي . توفي بطرسوس سنة ٢٣٥ . طبقات الشافعية ٢ : ١٠٣ .

(٣) خُوَيْرِزٍ مبدأ ، مجتهد أو إمام الأول ، من علماء المالكية ؛ تلميذ أبي هري ، من أهل البصرة ، توفي في حدود الأربعينات . شهاب الثغافي ٤ : ١٧٠ .

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري ؛ صاحب اللغز للخل ، وأتباعه يرفون بالظاهرية ، توفي سنة ٢٧٠ . ويعد وفاته جلس ابنه محمد في حلقته ، وتذهب بذهب ، وتوفي سنة ٢٩٧ . ابن خلكان ١ : ١٧٥ ، ٤٧٨ .

(٥) هو أبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني ، من فقهاء المعتزلة ، وصنف تفسيراً على طريقهم ، توفي سنة ٣٧٠ . لسان اللغزان ٥ : ٨٩ .

(٦) هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم الشهير بالزبيدي بن عبد السلام ، الشافعي الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٠ ، وطبع كتابه في إستانبول سنة ١٣١٢ ؛ وهو المسمى بكتاب الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز .

وأما معناه ، قال الحامِسيّ : <sup>(١)</sup> معناه طريق القول ، ومأخذه مصدر « جرت مجازاً » كما يقال : « قُت مقتاماً » .

قال الأصمسيّ : كلام العرب إنما هو مثال شبه الونى .  
[ نوها المجاز ]

وله سيان : أحدهما الشبه ، ويسمى المجاز القبرى وهو الذى يتكلم فيه الأصوليّ .  
والثانى لللابسة ، وهذا هو الذى يتكلم فيه أهل اللسان ، ويسمى المجاز العلى ، وهو أن تُشدد الكلمة إلى غير ما هى له أصالةً بضرب من التأويل ، كسب زيد أباه ، إذا كان سيباً فيه .

[ المجاز فى التركيب وأقسامه ]

والأول مجاز فى الفرد ، وهذا مجاز فى التركيب .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَلَّيْتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، نسبت الزيادة التى هى قول الله إلى الآيات لكونها سبياً فيها .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ يُدَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والفاعل غيره ، ونُسب الفعل إليه لكونه الأمر به .

وكقوله : ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، نسب النزاع الذى هو فعل الله إلى إبليس

(١) له أبو الحسن محمد بن أحمد بن عبدوس بن حاتم الحامِسيّ القتيه الشافى ؛ ذكره ابن الأثير فى الباب

٢٦٥ : ٩

(٢) سورة الأَنْعَال ٢

(٣) سورة فصلت ٢٣

(٤) سورة القصص ٤

(٥) سورة الأعراف ٢٧



لنه الله ؛ لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسه ومقامته إياها إنه لما  
لمن الناصحين .

وقوله تعالى : ﴿ فَكَارِهِيَ بُحَارَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، جعل التجارة الرابعة .

وقوله : ﴿ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لأن الأمر هو للزوم عليه ؛ بدليل : ﴿ فَإِذَا  
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ،  
فنسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم ؛ لأن سببه كفرهم ، وسبب كفرهم أمر  
أكابرهم بإمام بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿ يَوْمًا يَحْمِلُ أُولَٰئِكَ شَيْئًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، نسب التحمل إلى الظرف  
لوقوعه فيه .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْمَالَهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله : ﴿ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وقد يقال إن النزح والإحلال يصير بهما من فعل ما أوجبهما ؛ فالجواز إفرادي  
لا إسنادي .

وقوله : ﴿ يَوْمًا يَحْمِلُ أُولَٰئِكَ شَيْئًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، يحتمل معناه : يحمل هو له ، فهو من  
مجاز الحذف .

(٢) سورة محمد ٢١

(٤) سورة إبراهيم ٢٨

(٦) سورة الزلزلة ٢

(٨) سورة الزلزل ١٧

(١) سورة البقرة ١٦

(٣) سورة آل عمران ١٥٩

(٥) سورة التزلزل ١٧

(٧) سورة طه ١١٧

وأما قوله تعالى : ﴿ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قيل على النسب ، أى ذات رضا . وقيل : بمعنى « مرضية » ، وكلاهما مجاز أفراد لا مجاز إسناد ؛ لأن المجاز فى لفظ « راضية » لا فى إسنادها ؛ ولكنهم كأنهم قدروا أنهم قالوا : رضيت عيشته ، فقالوا : « عيشة راضية » .

وهو على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما طرفاه حقيقتان ، نحو : أثبت للطر البقل ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُلِّيتْ جَلَيْنِمُ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

والثانى : مجازيان ، نحو : ﴿ فَمَا رَحِمْتَ مِجَارَتَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والثالث : ما كان أحد طرفيه مجازا <sup>(٥)</sup> دون الآخر ، كقوله : ﴿ تُوَلِّي أَسْلَمًا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ حَتَّى تَقْصَعَ الْخُرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

قال بعضهم : ومن شرط هذا المجاز أن يكون للسند إليه شبه بالمتروك ، فى تعلقه بالعامل .

### [ المجاز الإفرادى وأقسامه ]

وأنواع الإفرادى فى القرآن كثيرة يسجز العدة عن إحصائها .

- 
- |   |                   |
|---|-------------------|
| (١) سورة الفارقة ٧  | (٢) سورة الأقال ٢ |
| (٣) سورة الزلزلة ٢  |                   |
| (٤) سورة البقرة ١٦ ، قال السيوطى فى الإتهان ٢ : ٣٦ : « أى ملجأ فيها ، وإطلاق الربيع والتجارة هنا مجاز » . |                   |
| (٥) الإتهان : « ما أحد طرفيه حقيقى دون الآخر ، إما الأول أو الثانى » ، وجعل أقسام هذا النوع أربعة         |                   |
| (٦) سورة إبراهيم ٢٥   | (٧) سورة محمد ٤ . |

كقوله : ﴿ كَلَّا لَهَا لَنُفًى . نَزَّاعَةً لِّلشَّوْى . تَدْعُو ﴾ <sup>(١)</sup> قل : الدعاء من النار مجاز .  
 وكقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا . . . ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، والسلطان هنا هو  
 البرهان ، أى برهاننا يستدلون به <sup>(٣)</sup> ، فيكون صامتا ناطقا ، كالدلائل الخيرة ، والمعبرة والموعظة .  
 وقوله : ﴿ فَأَمُّهُ هَاوِيَةٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> فاسم الأم الهاوية مجاز ؛ أى كما أَنَّ الأم كافلة لولدها وملجأ  
 له ، كذلك أيضا النار للكافرين كافلة وماوى ومرجع .  
 وقوله : ﴿ قُتِلَ الْفَرَّاصُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ  
 أَنَّى يُؤْتِكُون ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والقمل فى هذه المواضع مجاز أيضا ، لأنه بمعنى أبده الله وأذله .  
 وقيل : قهره وغلبه وهو كثير ، فلذلك ذكر <sup>(٨)</sup> أنواعه لتكون ضوابط لبقية الآيات الشريفة .

## الأول

### إيقاع السبب موقع السبب

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ أُنْزِلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا ﴾ <sup>(١)</sup> وإنما نزل سببه ، وهو اللاء .  
 وكقوله : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولم يقل : « كما قتل أبويكم » ، لأن الخروج من الجنة هو السبب الناشئ  
 عن الفتنة ، فأوقع السبب موقع السبب ، أى لا تفتنوا بفتنة الشيطان ، فأقيم فيه السبب مقام  
 للسبب ، وهو سبب خاص ، فإذا عدم فيعلم السبب ، فالنهي فى الحقيقة لبني آدم ، والقصود  
 عدم وقوع هذا القمل منهم ، فلما أخرج السبب من أن يوجد بإيراد النهي عليه ، كان أحل  
 على أمتناع النهي بطريق الأولى .

(١) سورة المارج ١٥ - ١٧

(٢) سورة الروم ٣٥

(٣) ت : « يهركون » صوابه فى ط ، م

(٤) سورة القارعة ٩

(٥) سورة القدرانيات ١٠

(٦) سورة المنافقون ٧

(٧) سورة عبس ١٧

(٨) سورة الأعراف ٢٧

(٩) ت : « قلت : ذكر أنواعه »

وقوله تعالى : ﴿ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> وم لم يدعوه إلى النار ، إنما دعوه إلى الكفر ؛ بدليل قوله : ﴿ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لكن لما كانت النار مسببة عنه أطلقها عليه .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى العناد المستلزم للنار .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَا كُفُونٌ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ <sup>(٤)</sup> لاستلزام أموال اليتامى إياها .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَتُنْفِىَ الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ نِكَاحًا ﴾ <sup>(٥)</sup> إنما أراد - والله أعلم - الشئ الذى يُنكح به ، من مهر وثقة وما لا بد للزوج منه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ <sup>(٦)</sup> أى لا تأكلوها بالسبب الباطل الذى هو القمار .

وقوله : ﴿ وَالرَّجَزَ فَأَمْحُرْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى عبادة الأصنام لأن المذاب مسبب عنها .

وقوله : ﴿ وَلَيَحْدُوا فِيكُمْ غِلَظَةٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> أى وأغلظوا عليهم ، ليحدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهاً على أنه للتصود لقائه ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته بل لتجلده .

### الثانى

عكس ، وهو إيقاع السبب موقع للسبب

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سَبَقَةُ سَبَقَةٍ مِثْلَهَا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup>

- (٢) سورة البقرة ٢٤
- (٤) سورة النور ٣٣
- (٦) سورة المدثر •
- (٨) سورة التورى ٤٠

- (١) سورة المؤمن ٤٩ ، ٤٢
- (٣) سورة النساء ١٠
- (٥) سورة البقرة ١٨٨
- (٧) سورة التوبة ١٢٣
- (٩) سورة البقرة ١٩٤ .

سمى الجزء الذى هو السبب سببة واعتداء ، فسقى الشئ باسم سببه وإن عُبِّرَت السببة عما ساء - أى أحرز - لم يكن من هذا الباب ، لأن الإساءة تحزن فى الحقيقة ، كالجنابة .  
ومنه : ﴿ وَكَرُّوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾ <sup>(١)</sup> تجوز بلفظ « للكر » عن عقوبته <sup>(٢)</sup> لأنه سبب لها .

ومنه قوله : ﴿ أَنْ تَفِئَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> إنما جلت للرائان لتذكير إذا وقع الضلال لا يقع الضلال ؛ فلما كان الضلال سبباً لتذكير أقيم مقامه .  
ومنه إطلاق اسم الكتاب على الحفظ ، أى المكتوب فإن الكتابة سبب له ، كقوله تعالى : ﴿ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى سنحفظه حتى نجازيهم عليه .

ومنه إطلاق اسم السمع على القبول ، كقوله تعالى : ﴿ مَا كَانُوا بِسَتِيعُونَ السَّمْعِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ما كانوا يستطيعون قبول ذلك والعمل به ، لأن قبول الشئ مرتب على سماعه . وسبب عنه . ويموز أن يكون نفي السمع لا ابتداء فأنذته .  
ومنه قول الشاعر :

وإن حلفت لا ينقض النأى عهداً      قليسَ لخصوبِ الجنانِ يمين <sup>(٦)</sup>  
أى وفاء يمين .

ومنه إطلاق الإيمان على ما نشأ عنه من الطاعة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿ أَتَقْتُولُونُ بِيَمِينِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِيَمِينِ ﴾ <sup>(٨)</sup> أى أقضون بيمين التوراة - وهو فداء الأسارى - وتتركون السبل بيمين - وهو غسل إخوانهم وإخراجهم من ديارهم ؟

(٢) كذا فى م ، وفى ط ، ط : « لأنها » .

(٤) سورة آل عمران ١٨٦

(٦) كتاب الإشارة ٧٥

(٨) سورة البقرة ٨٥ .

(١) سورة آل عمران ٥٤

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة هود ٢٠

(٧) سورة البقرة ١٤٣

وجعل الشيخ عز الدين من الأنواع <sup>(١)</sup> نسبة القتل إلى سبب سببه ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَاهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى كما أخرج أبويكم فلا يخرجكما من الجنة . ﴿ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

المخرج والتنازع في الحقيقة هو الله عز وجل ، وسبب ذلك أكل الشجرة ، وسبب أكل الشجرة وسوسة الشيطان ومقاسمته على أنه من الناصحين . وقد مثل البيانيون بهذه الآية للسبب وإنما هي لسبب السبب .

وقوله : ﴿ وَأُخْلُوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> لما أمرهم بالكفر للوجوب لحلول النار [ نسب ذلك إليهم لأنهم أمرهم به ؛ فأنه هو الحل لدار البوار ، وسبب إحلالها كفرهم ، وسبب كفرهم أمراً أكبرهم بإمام بالكفر للوجوب لحلول النار ] <sup>(٥)</sup> .

### الثالث

#### إطلاق اسم الكل على الجزء

قال تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى أناملهم ؛ وحكمة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى أنهم يدخلون أناملهم في آذانهم بنير المتاد ، فرارا من الشدة ، فكانهم جعلوا الأصابع .

وقال تعالى : ﴿ فَاسْتَلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> واليد حقيقة إلى النكس ، هذا إن جلنا « إلى » بمعنى « مع » ، ولا يجب غسل جميع الوجه إذا ستره بعض الشعور الكشيفة .

(١) في كتاب الإشارة إلى الجواز الفصل الثامن والعشرون ص ٤٥  
(٢) سورة البقرة ٢٦  
(٣) سورة الأعراف ٢٧  
(٤) سورة إبراهيم ٢٨  
(٥) تكملة من كتاب الإشارة إلى الجواز للمز بن عبد السلام  
(٦) سورة البقرة ١٩  
(٧) سورة المائدة ٦ .

وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، والمراد هو البعض الذى هو الرسخ .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى من لم يذق .

وقوله : ﴿ تَجْعَلُكَ أَجْسَامَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> والمراد وجوههم ؛ لأنه لم ير جملتهم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> استشكله الإمام <sup>(٥)</sup> فى تفسيره ؛ من جهة أن الجزاء إنما يكون بعد تمام الشرط والشرط أن يشهد الشهر ، وهو اسم ثلاثين يوما . وحاصل جوابه أنه أوقع الشهر وأراد جزءا منه ، ولإدادة الكل باسم الجزء مجاز شهير . ونقل عن على رضى الله عنه أن الذى تَمَّ شَهِدَ أول الشهر فليصم جميعه ، وأن الشخص متى كما مقيا أدنى البرئ ثم سافر ، يجب عليه صوم الجميع . والجمهور على أن هذا عام ، يختص بقوله : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية . وينزع على هذا أن تَمَّ أدرك الجزء الأخير من رمضان : هل يلزمه صوم ما سبق إن كان مجتونا فى أوله ؟ فيه قولان :

#### الرابع

#### إطلاق اسم الجزء على الكل

كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى ذاته . ﴿ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

(٢) سورة البقرة ٢٤٩

(٤) سورة البقرة ١٨٥

(٥) هو إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله القتيبي الشافعى ، صاحب كتاب التام فى أصول الدين والبرهان فى أصول الفقه وغيرهما من المصنفات توفى سنة ٤٧٨ . ابن خلكان ١ : ٢٨٧ .

(٧) سورة القصص ٨٨

(١) سورة المائدة ٢٨

(٣) سورة المنافقون ٤

(٦) سورة البقرة ١٩٦

(٨) سورة الرحمن ٢٧

وقوله: ﴿وَحِينًا كُنْتُمْ تَوَلُّوْا وُجُوْهَكُمْ شَرْقَةً﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿وُجُوْهُ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ . عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ يريد الأجساد، لأن العمل والنصب<sup>(٣)</sup> من صفاتها . وأما قوله: ﴿وُجُوْهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِبَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فيجوز أن يكون من هذا؛ غير بالوجوه عن الرجال . ويجوز أن يكون من وصف البعض بصفة الكل لأن التعميم منسوب إلى جميع الجسد .

ومنه: ﴿وُجُوْهُ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ فالوجه للراد به جميع ما تقع به للواجهة لا الوجه وحده .

وقد اختلف في تأويل « الوجه » الذي جاء مضافا إلى الله في مواضع من القرآن ، فنقل ابن عطية عن الخذاق أنه راجع إلى الوجود ، والمبارة عنه بالوجه مجاز ؛ إذ هو أظهر الأعضاء في المشاهدة وأجلها قدرا . وقيل - وهو الصواب - : هي صفة ثابتة بالسمع ، زائدة على ما توجبه القول من صفات الله تعالى . وضغفه إمام الحرمين . وأما قوله تعالى: ﴿فَمَنْ رَجَعُ إِلَهِ﴾<sup>(٦)</sup> فالمراد الجملة التي وجهنا إليها في القبلة . وقيل : المراد به الجاه ، أى فَمَنْ جلالُ الله وضلته .

وقوله: ﴿فَيَمَّا كَسَبْتُمْ أَيْدِيَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> . ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٨)</sup> تجوز بذلك عن الجملة .

وقوله: ﴿وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾<sup>(٩)</sup> ، البنان الإصبع ؛ تجوز بها عن الأيدي

- |   |                          |
|---|--------------------------|
| (١) سورة البقرة ١٤٤ .                                     | (٢) سورة الناشية ٢ ، ٣ . |
| (٣) أى وقع منها عمل في الدنيا وأصايبها فيه نصب ؛ أى نصب . |                          |
| (٤) سورة الناشية ٨ .                                      | (٥) سورة النيامة ٢٢ .    |
| (٦) سورة البقرة ١١٥ .                                     | (٧) سورة التورى ٣٠ .     |
| (٨) سورة البقرة ١٩٥ .                                     | (٩) سورة الأهل ١٢ .      |



والأرجل ، عكس قوله تعالى : ﴿ يَمْشُونَ أَحَابِسَهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ سَنَسِبُهُ عَلَىٰ الْخُرْطُومِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، عبر بالأنف عن الوجه .

﴿ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ آتِيٌّ قَلْبَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أضاف الإنم إلى القلب وإن كانت الجلة كلها آتمة ؛ من حيث كان محلا لاعتقاد الإنم والبر كما نسبت الكتابة إلى اليد من حيث إنها تُفعل بها في قوله تعالى : ﴿ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وإن كانت الجلة كلها كاتبة ولهذا قال : ﴿ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وكذا قوله : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وقيل : المعنى على حذف المضاف ؛ لأن للدرك هو الجلة دون الحاسة ، فاستد الإدراك إلى الأبصار ، لأنه بها يكون .

وكقوله تعالى : ﴿ وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ فَتَسُهُ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى إياه .

﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَنْفُسُوا مِنْ أَنْبَارِهِمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وحكى

ابن فارس عن جماعة أن « مِنْ » هنا للتبويض ؛ لأنهم أمروا بالنفس عما يحرم النظر إليه .

وقوله : ﴿ قُمْ أَقْبِلْ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، أى صل في الليل ؛ لأن القيام بعض الصلاة .

(١) سورة البقرة ١٩	(٢) سورة المجادلة ٣
(٣) سورة ن ١٦	(٤) سورة المائدة ٤٥
(٥) سورة البقرة ٢٨٣	(٦) سورة البقرة ٧٩
(٧) سورة الأنعام ١٠٣	(٨) سورة آل عمران ٢٨
(٩) سورة المائدة ١١٦	(١٠) سورة التور ٣٠
(١١) سورة الزمل ١	

وكفوله : ﴿ وَقرآنَ الفَجْرِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى صلاة الفجر .

ومنه « المسجد الحرام » وللمراد جميع الحرم .

وقوله : ﴿ وَأَزْكَوَاتِ الرَّاحِمِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى الصالحين .

﴿ يَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ سَجِدَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَيَحْزَنُونَ لِلَّذِينَ يَبْسُكُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ،  
أى الوجوه .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ففهر بالأرض  
والسما من العالم ؛ لأن المقام مقام الوعيد ؛ والوعيد إنما يحصل لو بين أن الله لا يخفى عليه  
أحوال العباد ؛ حتى يجازيهم على كفرهم وإيمانهم ، والعباد وأحوالهم ليست السماء والأرض  
بل من العالم ؛ فيكون للمراد بالسماء والأرض العالم ؛ إطلافا للجزء على الكل .

وقوله : ﴿ قُلْ أَذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قال القامسي : جله على الجاز « أذنا » لأجل  
إصغائه ؛ قال : ولو صغرت « أذنا » هذه التي في هذه الآية ، كان في لحاق التاء فيها  
وتركها نظر .

وجعل الإمام فخر الدين قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا آتِيتَ مَتَابَةَ النَّاسِ وَأَمْنَا ﴾ <sup>(٧)</sup>  
المراد به جميع الحرم ، لا صفة الكعبة فقط ، بدليل قوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ،  
وقوله : ﴿ هَذَا بَابُ الْأَكْثَبَةِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وللمراد الحرم كله ، لأنه لا يُذبح في الكعبة ،  
قال : وكذلك « المسجد الحرام » في قوله : ﴿ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِيهِمْ ﴾

- |                           |                     |
|---------------------------|---------------------|
| (١) سورة الإسراء ٢٨       | (٢) سورة البقرة ٤٣  |
| (٣) سورة الإسراء ١٠٧، ١٠٩ | (٤) سورة آل عمران ٣ |
| (٥) سورة التوبة ٦١        | (٦) سورة البقرة ١٢٥ |
| (٧) سورة التكوين ٦٧       | (٨) سورة المائدة ٩٥ |

هَذَا<sup>(١)</sup> ؛ والمراد منهم من الحج وحضور مواضع التمسك .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى نجعلها صفحةً مستوية لا شقوق فيها كخف البعير ، فيعلم الارتفاق بالأعمال العظيمة ، كالكتابة والخطاطة ونحوها من الأعمال التي يستعمل فيها الأصابع ، قالوا : وذكرت البنان لأنه قد ذكرت اليدان ؛ فاختص منها القطب .

وجوز أبو عبيدة ورود<sup>(٣)</sup> البعض وإرادة الكل ؛ وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ ﴾<sup>(٤)</sup> أى كله ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وأنشد بيت ليبيد :

تَرَاكَ أَمَكِّنَةً إِذَا لَمْ أَرْضَهَا أَوْ يَمْتَلِقْ بَعْضَ النَّفْسِ حِمَامَهَا<sup>(٦)</sup>

قال : والموت لا يمتلق بعض النفوس دون بعض ؛ ويقال للنيسة : عُلُق ، وعُلافة . انتهى .

وهذا الذي قاله فيه امرئ :

أحدهما : أنه ظن أن النبي يجب عليه أن يبين في شريعته جميع ما اختلفوا فيه ؛ وليس كذلك ؛ بدليل سؤالهم عن الساعة وعن الروح وغيرها مما لا يسله إلا الله . وأما الآية

(١) سورة التوبة ٢٨

(٢) سورة التيلامة ٤

(٣) جمل السيوطي في الإتيان قسما مستغلا ، وألفه بضم إطلاق الجزء على الكل ؛ وقتل قول أبي عبيدة .

(٤) سورة الزخرف ٦٣

(٥) سورة المؤمن ٢٨

(٦) من الملقب ١٥٥ — بصرح التبريزي .

الأخرى، فقال ثعلب : إنه كان وعدّم بشيء من العذاب : عذاب الدنيا وعذاب الآخرة  
 قال : يصبكم هذا العذاب في الدنيا ، - وهو بعض الوعيد - من غير نفي عذاب الآخرة .  
 الثانى : أنه أخطأ في فهم البيت ؛ وإنما مراد الشاعر بيمض النفوس نفسه هو ، لأنها  
 بعض النفوس حقيقة ؛ ومعنى البيت : أنا إذا لم أرض الأمانة أتركها إلى أن أموت ؛ أى  
 إذا تركت شيئاً لأعود إليه إلى أن أموت، كقول الآخر :

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب إليه بوجه آخر الدهر ترجع

وقال الزغشري : إن تحت الرواية عن أبي عبيدة ، فدخل فيه قول اللزاني في  
 مسألة <sup>(١)</sup> « العلقى » : كان أجنى من أن يفقه ما أقول له . وأشار الزغشري بذلك إلى أن  
 أبا عبيدة قال للزاني : ما أكذب النحويين [ فقلت له : لم قلت ذلك ؟ قال <sup>(٢)</sup> ] : يقولون :  
 هاء التأنيث تدخل على ألف التأنيث وإن الألف [ التى <sup>(٣)</sup> ] فى « علقى » <sup>(٤)</sup> ملحقة  
 [ ليست للتأنيث ] <sup>(٥)</sup> ، قال : فقلت له : وما أنكرت من ذلك ؟ قال سمعت رؤبة ينشد :

\* فحطّ في علقى وفي مكور <sup>(٦)</sup> \*

فلم ينوتها ، فقلت : ما واحد العلقى ؟ قال : علقاة ، قال اللزاني : فأسفت ولم أفسر له  
 لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا <sup>(٧)</sup> !

(١) انظر خبر أبي عبيدة مع اللزاني في إنباء الرواة ١ : ٢٥٣ .

(٢) زيادة من إنباء الرواة .

(٣) العلقى : شجرة تنمو خضرتها في الصيف ؛ ولها أذن طوال دقان وورق لطاف .

(٤) ورد البيت بحرفا في الأصول ، وموابه من اللسان ٧ : ١٣٣ ، ١٢ : ١٣٦ ، والمكور : جم  
 مكورة ؟ وهى نبتة تميل إلى التبر ، تنبت في السهل وفي الرمل ، لها ورق وليس لها زهر ، ويصده :

\* يَبِينُ تَوَارِي الشَّشِي وَالذَّرْوَرِ \*

(٥) إنباء الرواة . « مثل ذلك » .

قلت : ويحتمل قوله : ﴿ يُصِيبُكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَدْعُكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> أن الوعيد مما لا يستنكر تركه جميعه ، فكيف بضمه ! ويدل قوله في آخر هذه السورة : ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَمَّا نُرَبِّدْكَ بَعْضَ الَّذِي نَدْعُهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعَ مِنْكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وفيها تأييد لكلام ثعلب أيضا .

وقد يوصف البعض <sup>(٣)</sup> ، كقوله تعالى : ﴿ يَفْلَحُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله : ﴿ نَاصِبَةٍ كَازِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> الخطأ صفة الكل فوصف به الناصية ، وأما الكاذبة صفة السان .

وقد يوصف الكل بصفة البعض كقوله : ﴿ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، والوجل صفة القلب .

وقوله ﴿ وَكَلِمَتٍ مِنْهُمْ رُغْبًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والرغب إنما يكون في القلب .

#### الخامس

#### اطلاق اسم للزوم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ أَمْ أُنْزِلْنَا عَلَيْهِمْ شُرَاطًا فَهَبُوا بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى أنزلنا برهانًا يستدلون به ، وهو يدلهم ، سمي الدلالة « كلاما » ، لأنها من لوازم الكلام . وقوله : ﴿ مُمْ بِكُمْ عُنَى ﴾ <sup>(٩)</sup> فإن الأصل « عنى » لقوله في موضع آخر : ﴿ مُمْ بِكُمْ عُنَى ﴾ <sup>(١٠)</sup> ؛ لكن أتى بالظلمات لأنها من لوازم العنى .

(١) سورة المؤمن ٧٧ .

(٢) سورة المؤمن ٢٨ .

(٣) جله السيوطي قسا خلاصا سماه « وصف البعض بصفة الكل » ، وانظر الإقناع ٢ : ٣٧ .

(٤) سورة غافر ١٩ .

(٥) سورة الحجر ١٦ .

(٦) سورة الطبق ١٦ .

(٧) سورة الروم ٣٥ .

(٨) سورة الكهف ١٨ .

(٩) سورة البقرة ١٨ .

(١٠) سورة الأنعام ٣٩ .

فإن قيل : ما الحكمة في دخول الواو هنا وفي التعبير بالظلمات عن العصى بخلافه في الآية الأخرى <sup>(١)</sup> .

#### السادس

إطلاق اسم اللازم على اللازم

كقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى للصّلىن .

#### السابع

إطلاق اسم المطلق على المقيد

كقوله : ﴿ فَتَقَرُّوا النَّاقَةَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والماقر لها من قوم صالح قدار ؛ لكنهم لما رَضُوا النمل نُزِّلُوا مِنْهَا فَتَقَرُّوا النَّاقَةَ .

#### الثامن

عكسه

كقوله تعالى : ﴿ تَمَازُوا إِلَىٰ كَلْبَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والمراد كلمة الشهادة ، وهي عدة كلمات .

#### التاسع

إطلاق اسم انحصار وإرادة العام

كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَسُولٌ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى رسله .  
وقال : ﴿ هُمُ الْمَدُونُ فَأَحْذَرْنَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى الأعداء .

(١) كذا في جميع الأصول ولم يذكر جواب السؤال . (٢) سورة الصافات ١٤٣

(٣) سورة الأعراف ٧٧ (٤) سورة آل عمران ٦٤

(٥) سورة الزخرف ٤٦ (٦) سورة المنافقون ٤

﴿ وَخُضُّهُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ <sup>(١)</sup> أى الذين .

وقوله : ﴿ عَلِمْتَ نَفْسُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى كل نفس .

وقوله : ﴿ وَجَزَاهُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى كل سيئة .

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَتَى اللَّهُ وَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وللمراد الناس جميعا .

### المآشر

إطلاق اسم العلم وإرادة الخاص

كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِيَنِّ فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى المؤمنين ، بدليل قوله فى موضع آخر : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ولما خفى هذا على بعضهم زعم أن الأولى منسوخة بالثانية .

وكقوله تعالى : ﴿ كُلُّ لَهُ فَأَتَتْهُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى أهل طاعته ، لا الناس أجمعون ، حكاه الواحدى عن ابن عباس وغيره ، واختاره القراء <sup>(٨)</sup> .

وقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قيل : المراد بالناس هنا نوح ومن معه فى السفينة . وقيل آدم وحواء .

وقوله : ﴿ وَالْآلِ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى عالمى زمانه ، ولا يصح العموم ؛

(٢) سورة التكوين ١٤

(٤) سورة الأحزاب ١

(٦) سورة المؤمن ٧

(١) سورة التوبة ٦٩

(٣) سورة الثورى ٤٠

(٥) سورة الثورى ٥

(٧) سورة البقرة ١١٦

(٨) فى معنى القرآن ١ : ٧٤ ، ونس عبارته عند شرح الآية : « يريد مطيعون ؛ وهذه خاصة لأهل الطاعة ليست عامة » .

(١٠) سورة آل عمران ٣٣

(٩) سورة البقرة ٢١٣

لأنه إذا فضل أحدهم على الملائين فقد فضل على سائرهم ؛ لأنه من الملائين ، فإذا فضل الآخرين على الملائين فقد فضلهم أيضا على الأول ؛ لأنه من الملائين ، فيصير الفاضل مفضولا ؛ ولا يصح .

وقوله : ﴿ مَا تَدْرِيْنَ شَيْءٌ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّيْسِ ﴾ <sup>(١)</sup> أى شئ يحكم عليه بالذهب ، بدليل قوله : ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَاكِينَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿ تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يحتج هودا والسليين معه .

وقوله : ﴿ وَأَوْثِقَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ مع أنها لم تؤت لحيه ولا ذكرا .

وقوله : ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى [ كل شئ ] <sup>(٦)</sup> أحبوه .

وقوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ لَمْ يَمِيزُوا شَيْئًا ﴾ <sup>(٧)</sup> أى مما ظنّه وقدره .

وقوله حكاية عن نبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ السُّلَاطِينِ ﴾ <sup>(٨)</sup> وعن

موسى ﴿ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ولم يرد الكل ؛ لأن الأنبياء قبله ما كانوا مسلمين ولا مؤمنين .

وقال : ﴿ وَالشُّرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَاوُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، ولم يعنى كل الشراء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، أى أخوان فصاعدا .

وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> أى بابا من أبوابها ، قاله المفسرون .

(٢) سورة الأحقاف ٢٥

(٤) سورة الأنعام ٤٤

(٦) سورة النور ٣٩

(٨) سورة الأعراف ١٤٣

(١٠) سورة النساء ١١

(١) سورة التاريات ٤٢

(٣) سورة النمل ٢٣

(٥) زيادة يقتضها السياق

(٧) سورة الأنعام ١٦٣

(٩) سورة الشراء ٢٢٤

(١١) سورة الأعراف ١٦١



- وقوله : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وإنا قلناه فريق منهم .
- ﴿ وَمَتَّعْنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وأراد الآيات التي إذا كُذِّبَ بها نزل العذاب على الكاذب .
- وقوله : ﴿ وَبَسْتَفِرُّونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى من المؤمنين .
- وقوله : ﴿ وَبَسْتَفِرُّونَ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ <sup>(٤)</sup> .
- وقوله : ﴿ وَكَذَّبَ بِرَبِّهِ قَوْمُكَ وَهُمْ أَكْثَرُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وللرأى بعضهم ، فإن منهم أفاضل للمسلمين والصادق وعليها رضى الله عنهما .
- وقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فإن ﴿ النَّاسَ ﴾ الأولى لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾ ، ولأن ﴿ الذين ﴾ من ﴿ الناس ﴾ ؛ فلا يكون الثانى مستغرقا ، ضرورة خروج ﴿ الذين ﴾ منهم ، لأنهم لم يقولوا لأنفسهم .
- وقوله : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> وللرأى شهران وبعض الثالث .

#### الحادى عشر

#### إطلاق الجمع وإرادة للتثنية

كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَدَّقْتَ قُلُوبُنَا ﴾ <sup>(٨)</sup> ؛ أطلق اسم القلوب على الثنتين .

- |                     |                       |
|---------------------|-----------------------|
| (١) سورة المجرات ١٤ | (٢) سورة الإسراء ٥٩   |
| (٣) سورة التورى •   | (٤) سورة المؤمن ٧     |
| (٥) سورة الأنعام ٦٦ | (٦) سورة آل عمران ١٧٣ |
| (٧) سورة البقرة ١٩٧ | (٨) سورة التهم ٤      |
- ( ١٨ - برهان - ثنى )

## الثاني عشر

### التضاد

ومنه حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، كقوله : ﴿ وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى أهلها .

وقوله : ﴿ رَبَّنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى على لسان رسلك .

وقلوا : ﴿ تَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى أنصار دين الله .

وقال : ﴿ وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ السَّجَل ﴾ <sup>(٤)</sup> أى حبه .

﴿ وَأَخْتَارُ مُوسَى قُوَّة ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى من قومه . قلوا : وإنما يحسن الحذف إذا كان

فيه زيادة مبالغة ، والمخفوفات في القرآن على هذا النمط ، وسيأتى الإشباع فيه <sup>(٦)</sup> وفي شروطه

إن شاء الله تعالى . وذهب المحققون إلى أن حذف المضاف ليس من الجواز ؛ لأنه استعمال

اللفظ فيما وضع له ، ولأن الكلمة المحذوفة ليست كذلك ، وإنما التجوز في أن ينسب إلى

للمضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف ، كالأمثلة السابقة .

## الثالث عشر

### الزيادة

كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ذكره الأصوليون .

(٢) سورة آل عمران ١٩٤

(٤) سورة البقرة ٩٣

(١) سورة يوسف ٨٢

(٣) سورة الصف ١٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٥

(٦) الأسلوب الثاني من أساليب التكرار ، في النوع السادس والأربعين ، يأتي .

(٧) سورة الشورى ١١ .

والنحوين فيها قولان :

أحدهما : أن « مثل » زائدة ؛ والتقدير : ليس كهو شيء\* .

والثاني - وهو للشهور - : أن الكاف هي الزائدة ، وأن « مثل » خبر ليس . ولا خفاء

أن القول بزيادة الحرف أسهل من القول بزيادة الاسم .

وممن قال به ابن جني والسيوطي<sup>(١)</sup> وغيرهما ، قالوا : للمعنى ليس مثله شيء ، والكاف زائدة ، وإلا لاستحال الكلام ، لأنها لو لم تكن زائدة كانت بمعنى « مثل » ، وإن كانت حرفا ، فيكون التقدير : ليس مثل مثله شيء\* ، وإذا قدر هذا التقدير ثبت له مثل ، وثق الشبه عن مثله ؛ وهذا محال من وجوب :

أحدهما : أن الله عز وجل لا مثل له .

والثاني : أن نفس اللفظ به محال في حق كل أحد ، وذلك أننا لو قلنا : ليس مثل زيد ، لاستحال ذلك ، لأن فيه إثبات أن زيدا مثلا ، وذلك يستلزم جعل زيد مثلا له ؛ لأن ما مائل الشيء قد مائله ذلك الشيء\* . وغير جائز أن يكون زيد مثلا لعمره ، وعمره ليس مثلا لزيد ، فإذا ثبتا للثلث عن مثل زيد ، وزيد هو مثل مثله ، فقد اختلفا . ولأنه يلزم منه التناقض على تقدير إثبات للثلث ، لأن مثل للثلث لا يصح عنه ضرورة كونه مثلا لشيء وهو مثل له .

وأجيب عن الأول بأننا لا نسلم لزوم إثبات للثلث ، غاية ما فيه ثبوت مثل الله ؛ وذلك يستلزم ألا يكون له مثل أصلا ، ضرورة أن مثل كل شيء ذلك الشيء مثله ، فإذا اتفق عن شيء أن يكون مثل عمرو اتفق عن عمرو أن يكون مثله .

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن الرزقان ، أبو سعيد الفاضل السمرقاني ، شارح كتاب سيبويه ، وصاحب كتاب أخبار النحاة البصريين ، توفي سنة ٣٦٨ - إيجابا لرواية ١ : ٣١٣ .

وأما الثاني فهو مبنى على أن هذه العبارة يلزم منها إثبات اللتل ، ونحن قد منناه ، بل أحلناه من العبارة .

وقيل : ليست زائدة ، إما لاعتبار جواز سلب الشيء عن اللدوم ، كما تسلب الكتابة من زيد وهو معدوم ، أو بحمل المثل على اللتل ، أى الصفة ، كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ أُخْتِكَ ﴾<sup>(١)</sup> ، أى صفتها ، فالتقدير : ليس كصفته شيء .

وبهذين التقديرين يحصل التخلص من لزوم إثبات « مثل » وإن لم تكن زائدة .  
وأما القائلون بأن الزائد « مثل » ، وإلا لزم إثبات اللتل ، ففيه نظر ، لاستلزام تقدير دخول الكاف على الضمير ، وهو ضعيف لا يحمي . إلا في الشعر . وقد ذكرنا ما يخلص من لزوم إثبات اللتل .

وقيل : المراد الذات والعين ، كقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقول امرئ القيس :

\* على مثل ليلى يقتل المرء نفسه<sup>(٣)</sup> \*

فالكاف على بابها ، وليس كذلك ، بل المراد حقيقة المثل ليكون نفيًا عن الذات بطريق برهاني كسائر الكنايات . ثم لا يشترط على هذا أن يكون لفظ الذات المدوحة مثل في الخارج حصل النفي عنه ؛ بل هو من باب التخيل في الاستعارة التي يتكلم فيها البياني .

فإن قيل : إنما يكون هذا نفيًا عن الذات بطريق برهاني أن لو كانت المائلة تستدعي للسواة في الصفات الذاتية وغيرها من الأفعال ؛ فإن اتفاق الشخصيتين بالذاتيات لا يستلزم اتحاد أفعالهما .

(٢) سورة البقرة ١٣٧ .

(١) سورة الرعد ٣٥ ، القتال ١٥ .

(٣) لم أجده في ديوان امرئ القيس .

قيل : ليس المراد بالمثل هنا للمصطلح عليه في العلوم العقلية ، بل المراد مَنْ هو مثل <sup>(١)</sup> حاله في الصفات المناسبة لما سبق الكلام له ، وليس المراد مَنْ هو <sup>(٢)</sup> مثل في كل شيء لأن لفظة « مثل » لا تستدعي التشابه من كل وجه .

وقال الكواشي <sup>(٣)</sup> : يجوز أن يقال : إن الكاف و « مثل » ليسا زائدين ، بل يكون التمثيل هنا على سبيل القرض ، كقوله : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وتقدير الكلام : لو فرضنا له مثلاً لامتنع أن يشبه ذلك للتلّ للفروض شيء ؛ وهذا أبلغ في نفي الماتقة .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أُفْتَدُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل : إن « ما » فيه مصدرية . وهذا فيه نظر ، لأن « ما » لو كانت مصدرية لم يمدّ إليها من الصلة ضميرٌ ، وهو الماء في ( به ) لأن الضمير لا يعود على الحروف ، ولا يستتر اسمها إلا بالصلة ، والاسم لا يعود عليه ضمير ما هو صفة ؛ إذ لا يحتاج في ذلك إلى ربط .  
وجوابه أن تكون « ما » موصولة ، صلتها ﴿ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ .

وقيل : مزيدة ، والتقدير : فإن آمنوا بالذي آمنتم به ، أي بالله وملائكته وكتبه ورسله وجميع ما جاء به الأنبياء .

وقيل : إن « مثلاً » صفة لمخوف تقديره : فإن آمنوا بشيء مثل ما آمنتم به . وفيه نظر ، لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتى يؤمنوا بذلك للتلّ .

(١ - ١) ساقط من ت

(٢) هو موفق الدين أحمد بن يوسف اللؤلؤ الشافعي التوفي سنة ٦٨٠ هـ وله تفسيران : أحدهما كبير سماه البصرة ، والثاني صغير سماه التلخيص . ( كشف الظنون ) .

(٤) سورة البقرة ١٣٧

(٣) سورة الأنبياء ٢٢

(٥) سورة البقرة ١٣٧ .

وحكى الواحدى عن أكثر للفسرين فى قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَوْمَ  
وَجْهِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أن « الوجه » صلة ، واللفظ : قَوْمَ اللَّهِ يَلْمِ وَيُرَى ، قال : والوجه قد ورد  
صلة مع اسم الله كثيراً ، كقوله : ﴿ وَبَيْنَ وَجْهِ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ لَكُمْ لَوَجْهِ  
اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قلت : والأشبه حمله على أن المراد به الذات ، كما فى قوله تعالى : ﴿ تَعْلَى مَنْ أَسْلَمَ  
وَجْهَهُ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> وهو أولى من دعوى الزيادة .

ومن الزيادة دعوى أبى عبيدة ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> أن ﴿ إِذْ ﴾ زائدة .  
وقوله : ﴿ وَلِأَحِلَّ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِى هُرِّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِى يَمْدُسُكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقد سبق .

#### الرابع عشر

نسمية الشيء بما يشول إليه

كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّارًا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى صائراً إلى القبحور  
والكفر .

وقوله : ﴿ إِنِّى أَرَأِىْ أُسْجِلُ فَوْقَ رَأْسِى خُبْرًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى لأن الذى تأكل الطير منه إنما  
هو البُرْء لا الخبز . ولم يذكر السماء هنا من جملة الأمثلة ؛ إنما اختصروا فى التمثيل على قوله :

(٢) سورة الرحمن ٢٧  
(٤) سورة النمل ٨٨  
(٦) سورة الشعراء ٢٢  
(٨) سورة المؤمن ٢٨  
(١٠) سورة يوسف ٣٦ .

(١) سورة البقرة ١١٥  
(٣) سورة النمل ٩  
(٥) سورة البقرة ١١٢  
(٧) سورة آل عمران ٥٠  
(٩) سورة نوح ٢٧ .

﴿أَعْصِرُ حَرًّا﴾<sup>(١)</sup>، أى عينا ، فصر عنه لأنه آيل إلى الخربة . وقيل : لاجزافه ، فإن  
الجر النيب بينه ، لغة لأزدعنان ؛ فله الفأسي في " التذكرة " ،<sup>(٢)</sup> عن " غريب  
القرآن " ،<sup>(٣)</sup> لابن دريد .

وقيل : اكتفى بالسبب ، الذى هو الجر ، عن السبب ، الذى هو النيب . قاله ابن جنى  
في " الخصائص " ،<sup>(٤)</sup>

وقيل : لاجزاف الاسم بل فى الفعل ، وهو ﴿أعصر﴾ ؛ فإنه أطلق وأريد به أستخرج ،  
وإليه ذهب ابن عَزَبْز فى غريبه<sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿حَتَّى تَنْسَكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(٦)</sup> ، سماه زوجا لأن القصد يتول إلى زوجية ،  
لأنها لا تنسكح فى حال كونه زوجا .

وقوله : ﴿فَبَشِّرْهُنَّ بِبَنَاءٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿وَبَشِّرُوهُ بِنَلَامٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup> وصفه فى  
حال البشارة بما يتول إليه من العلم والحلم .

\*\*\*

تنبيه : ليس هذا من الحال القادرة - كما يتبادر إلى الذهن - لأن الذى يقترن بالتفاعل ،  
أو المفعول إنما هو تقدير ذلك وإرادته ، فيكون المعنى فى قوله : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾<sup>(٩)</sup>  
مقدرا ضحكه .

\*\*\*

(١) سورة يوسف ٣٦ -

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ؛ وقال : « وهو كبير فى مجلدات ، لمسه أبو الفتح عثمان بن جنى » :

(٣) ذكره الفضل فى الإنباه ٩٧ : ٣ (٤) الخصائص ١٧٧ : ٣

(٥) هو الإمام أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني صاحب كتاب غريب القرآن ، وما أورده فى ١٠١ ، ومنه :  
« أعصر غرا ، أى أستخرج الجر ؛ لأنه إذا عصر النيب فإنما يستخرج الجر . » وقال : الجر النيب بينه .

(٦) سورة البقرة ٢٣٠ (٧) سورة الصافات ١٠١

(٨) سورة البقرة ٢٣٠ (٩) سورة النمل ١٩

(٨) سورة القاريات ٢٨ .

وكذا قوله : ﴿ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا ﴾ <sup>(١)</sup> على قول أبي علي . وهذا حل منه للخروج على ابتدائه ، وإن سئل على انتهائه كانت الحال للفظ بها ناجزة غير مقدرة .

وكذلك قوله : ﴿ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى ادخلوها مقدرين الخلود فيها ، فإن من دخل مدخلا كريماً مقدراً ألا يخرج منه أبداً كان ذلك أتم لسنوره ونعيمه ، ولو توهم انقطاع لتنفص عليه النسيم الناجز بما يتوهم من الانقطاع اللاحق .

### الخامس عشر

نسية الشيء بما كان عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى الذين كانوا يتامى إذ لا يتم بعد البلوغ . وقيل : بل هم يتامى حقيقة ، وأما حديث : « لا يتم بعد احتلام » فهو من تعليم الشرع لا الفنة ، وهو غريب .

وقوله : ﴿ وَلَكُمْ نِيفٌ مِّمَّا تَكَّرْتُمْ أَزْوَاجَكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وإذا مثنى لم يكن أزواجا ، فسامن بذلك لأنهم كن أزواجا .

وقوله : ﴿ فَلَا تَفْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى الذين كانوا أزواجهن . وكذلك : ﴿ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ﴾ <sup>(٦)</sup> لانقطاع الزوجية بالوت .

وقوله : ﴿ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، سماء مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا من الإجرام .

(٢) سورة الزمر ٧٣

(٤) سورة النساء ١٢

(٦) سورة البقرة ٢٢٤

(١) سورة يوسف ١٠٠

(٣) سورة النساء ٢

(٥) سورة البقرة ٢٣٢

(٧) سورة طه ٧٤



وقوله : ﴿ هَذِهِ بَصَافَتُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولكن مارد عليهم ما لهم ، وإنما كانوا قد اشتروا بها البيرة ، فجعلها يوسف في متاعهم ، وهى له دونهم ، فغسبها الله إليهم ، بمعنى أنها كانت لهم .

#### السادس عشر

#### إطلاق اسم الحل على الحال

كقوله : ﴿ فَلْيَذْخُقْ نَادِيَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ وَفُرُشٍ مَرْفُوعَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى نساؤه ، بذليل قوله : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والتصدير باليد عن القدرة ، كقوله : ﴿ يَبْدِيهِ الثَّلْثُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ونحوه .  
والتصدير بالقلب عن الفعل ، كقوله : ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> أى عقول .  
وبالأفواه عن الألسن ، كقوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَامِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَقْوَامِهِمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وإطلاق الألسن على اللسان ، كقوله : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> .  
والتصدير بالقرية عن ما كتبها ، نحو : ﴿ وَاشْتَالَ الْقَرْيَةَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

- |                          |                     |
|--------------------------|---------------------|
| (١) سورة يوسف ٦٥         | (٢) سورة الباق ١٧   |
| (٣) سورة الواقعة ٣٤ ، ٣٥ | (٤) سورة الملك ١    |
| (٥) سورة الأعراف ١٧٩     | (٦) سورة المائدة ٤١ |
| (٧) سورة آل عمران ١٦٧    | (٨) سورة الصراء ١٩٥ |
| (٩) سورة يوسف ٨٢         |                     |

### السابع عشر

#### إطلاق اسم الحال على المحل

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ ثُمَّ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
أى فى الجنة لأنها محل الرحمة .

وقوله : ﴿ بَلْ مَسَكُورٌ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى فى الليل .

وقال الحسن <sup>(٣)</sup> فى قوله : ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى فى عينك ،  
واستبدله الزمخشريّ وقدر : معنى فى رؤياك .

وقوله : ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وصف البلد بالأمن ، وهو  
صفة لأهله . ومثله : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وقوله : ﴿ بَلَدٌ طَيِّبٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وصفها بالطيب وهو صفة لهوائها .

وقد اجتمع هذا والقى قبله فى قوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ  
كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وذلك لأن أخذ الزينة غير ممكن ؛ لأنها مصدر فيكون المراد  
محل الزينة ، ولا يجب أخذ الزينة للمسجد نفسه فيكون المراد بالمسجد الصلاة ، فأطلق  
اسم المحل على الحال وفى الزينة بالسكس .

### الثامن عشر

#### إطلاق اسم آلة الشيء عليه

كقوله تعالى : ﴿ وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى ذكرنا حسنا ،

- |  |                     |
|--|---------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٠٧  | (٢) سورة سبأ ٣٣ .   |
| (٣) قاله الزمخشريّ فى السكشاف ٧ : ١٧٥ ، ونصه : « ومن الحسن : فى منامك : فى عينك ؛ لأنها<br>مكان النوم ؛ كما قيل للطيقة : النامة ؛ لأنه يتم فيها ؛ وهذا خبر فيه نصف » . |                     |
| (٤) سورة الأهل ٤٣  | (٥) سورة إبراهيم ٣٥ |
| (٦) سورة التين ٣   | (٧) سورة النحل ١٠١  |
| (٨) سورة سبأ ١٥  | (٩) سورة الأعراف ٣١ |
| (١٠) سورة الفراء ٨٤٠ .   |                     |

أطلقَ اللسانَ وعبرَ به عن الذِّكرِ ؛ لأنَّ اللسانَ آيةُ الذِّكرِ .  
وقال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾<sup>(١)</sup> ، أى بمرأى منا ، لما كانت العين آلة الرؤية .  
وقوله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى بلغة قومه .

### التاسع عشر

#### إطلاق اسم الضدين على الآخر

كقوله تعالى : ﴿ وَجَزَاهُ سِجِّتٌ مِثْلُهَا ﴾<sup>(٣)</sup> وهى من اللبى سِجِّتٌ ومن الله حسنة ، فجعل اللفظ على اللفظ .

وعكسه : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، يُجَنَّى الأول إحساناً لأنه مقابل لجزائه وهو الإحسان ، والأول طاعة ، كأنه قال : هل جزاء الطاعة إلا الثواب !  
وكذلك : ﴿ وَاسْكُرُوا وَاسْكُرْ اللَّهُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، جُعل اللفظ على اللفظ ، فخرج الاستقام بلفظ الذنب ، لأن الله لا يسكر .

وأما قوله تعالى : ﴿ أَقَامِينَا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فهو وإن لم يتقدم ذكر مكرهم فى اللفظ لكن تقدم فى سياق الآية قبله ما يصور إلى مَكْرٍ ، والقابلة لا يشترط فيها ذكر القابل لفظاً ، بل هو ، أو ما فى معناه .

وكذلك قوله : ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ، لما قال : بشر هؤلاء بالجنة قال :  
بشر هؤلاء بالعذاب ؛ والبشارة إنما تكون فى الخير لا فى الشر .

وقوله : ﴿ إِنْ تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنْكُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> ، والقمل الثانى ليس بسخرية .

(٢) سورة ليراهيم ٤  
(٤) سورة الرحمن ٦٠  
(٦) سورة الأعراف ٩٩  
(٨) سورة هود ٣٨

(١) سورة القمر ١٤  
(٣) سورة التورى ٤٠  
(٥) سورة آل عمران ٥٤  
(٧) سورة التوبة ٣٤

### المشرون

تسمية المعنى إلى الشيء باسم الصَّارف عنه

لما بينهما من التعلق ، ذكره السكاكي ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ ﴾ <sup>(١)</sup> يعنى « ما دعاك ألا تسجد » ؟ واعتصم بذلك فى عدم زيادة <sup>(٢)</sup> « لا » :- وقيل : معناه : ما حاك فى ألا تسجد - أى من القوبة - أى ما جعلك فى منعة من عقوبة ترك السجود .

وهذا لا يصح ؛ أما الأول فلم يثبت فى اللغة وأما الثانى فكأن تركيبه : « ما يمنك » سؤالا عما يمنه لا بلفظ الماضى ، لأنه لا تخويف بـماض .

ويجاب بأن الخاتمة تقتضى الأمانة ، كأنه قيل : ما أمنك حتى خالفت أيماناً لا غتراره . وعدم رشد ، وأنه إنما خالف وحاله حال من امتنع بقوته من عذاب ربه ، فكفى عنه بـ « ما يمنك » تهكماً ، لأنه امتنع حقيقة وإنما جسر جسارة من هو فى منعة .

وردة أيضا بأنه أجاب بـ ﴿ أنا خير ﴾ ، وهو لا يصلح جواباً إلا لترك السجود . وأجيب بأنه لم يجب ، ولكن عدل بذلك عن جواب مالا يمكن جوابه .

\*\*\*

(١) سورة الأعراف ١٢ .

(٢) مفتاح العلوم ١٩٦ ، وعبارته هناك : « يحتمل عندى ان يكون : ﴿ مَنَعَكَ ﴾ ، فى قوله هلكت كلفته : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تُسْجُدَ ﴾ ، مراداً به : ما دعاك الى ألا تسجد ، وأن « لا » غير صلة قرينة للجاز ، وتظيره : ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ ﴾ .

## الحلوى والشرون إقامة صينة مقام أخرى

وله صور :

فنه « فاعل » بمعنى « مفعول » ، كقوله : ﴿ لَا عَلَصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
أى لا معصوم .

وقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى مدفوق .

و ﴿ فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى مرضية بها . وقيل على النسب ، أى ذات رضا ، وهو  
عجاز أفراد لا تركيب .

وقوله : ﴿ أَنَا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> أى مأمونا .

\*\*\*

وعكسه : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى آتيا .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ حِجَابًا مَسْتُورًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى ساترا ، وحكى  
المروى <sup>(٧)</sup> فى " التريب " عن أصل اللفظ ، « وتأويل الحجاب الطُّبْع » .

وقال السهيلي <sup>(٨)</sup> : الصحيح أنه على بابه ، أى مستورا عن العيون ، لا يحسن

(٢) سورة الطارق ٦

(١) سورة هود ٤٣

(٤) سورة التكهوت ٢٧

(٣) سورة القارعة ٧

(٦) سورة الإسراء ٤٥

(٥) سورة مريم ٦١ .

(٧) فى باب البين مع التاء ، وهو أحد بنى محمد بن عبد المروى ، صاحب كتاب التريب ، جمع فيه  
بين تفسير غريب القرآن وغريب الحديث ؛ ومنه نسخة مخطوطة فى دار الكتب المصرية رقم ٢٠ ش تفسير.  
ترجم له ابن خلكان فى ٢٨: ١ ، وقال : إنه توفى سنة ٤١٠ .

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ، صاحب كتاب الروض الأثف ، والتعريف والإعلام  
لا انبيهم فى القرآن من الأسماء والأعلام ، توفى سنة ٥٨١ .

به أحد ، والمعنى « مستور عنك وعنهم » ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقال الجوهري <sup>(٢)</sup> : « أى حجاباً على حجاب ، والأول مستور بالثاني ، يراد بذلك كثافة <sup>(٣)</sup> الحجاب ، لأنه جبل على قلوبهم أكنة وفى آذانهم وقراً » .

قال أبو الفتح <sup>(٤)</sup> فى كتابه " هذا القدر " : وسألته - يعنى القارى - إذا جعلت فاعلاً بمعنى مفعول ، فلام ترفع الضمير الذى فيه ؟ أم على حد ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل أم اسم للمفعول ؟ قال : إن كان بمعنى « مفعول » ارتفع الضمير فيه ارتفاع الضمير فى اسم الفاعل ، وإن جاء على لفظ اسم الفاعل .

\*\*\*

ومنه « فاعل » بمعنى « مفعول » كقوله ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾ <sup>(٥)</sup> أى مظهر واقع به ، ومنه ظهرت به فلم انتفت إليه .

أما نحو : ﴿ قُلْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> قال بعض النحويين : إنه بمعنى « مؤلم » وردّه النحاس ، بأن « مؤلماً » يجوز أن يكون قد آلم ثم زال ، و« أليم » أبلغ ، لأنه يدل على اللزامة ، قال : ولهذا منع النحويون إلا سيويه أن يمدى « فاعل » .

\*\*\*

ومنه مجيء المصدر على « فاعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرْ أَوْ أَرَادَ شُكُوراً ﴾ <sup>(٧)</sup> . وقوله : ﴿ لَا تَرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُوراً ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإنه ليس المراد

(١) سورة الدھر ٣١ .

(٢) هو إسماعيل بن حامد الجوهري ، صاحب الصحاح فى اللغة ، توفى سنة ٤٠٠ هـ وما تعلقه من الصحاح (مادقمت) .

(٣) فى الأصول : « كثافة » ، وسواءه من الصحاح .

(٤) هو أبو الفتح عثمان بن جنى ، صاحب كتاب المحاسن ؛ وكتابه « هذا القدر » ، ويسميه بعضهم : « كتاب نثر القدر » ورد ذكره فى المزاينة ٢ : ١٢٩ ، وبها سمعنا : « جمه من كلام شيخه أبى على القارى » . وانظر مقدمة المحاسن لمحقته الأستاذ محمد على النجار ص ٦٦ .

(٥) سورة البقرة ١٧٨ .

(٦) سورة الفرقان ٥٥ .

(٧) سورة الفرقان ٦٢ .

(٨) سورة الإنسان ٩ .

الجمع هنا ، بل المراد : لا نريد منكم شكرا أصلاً ، وهذا أبلغ في قصد الإخلاص في نفي الأنواع .

وزعم الشهابي أنه جمع « شكر » ، وليس كذلك لقوات هذا المعنى .

\*\*\*

ومنها إقامة الفاعل مقام المصدر ، نحو : ﴿ لَيْسَ لِرَبِّهَا كَاذِبَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> أى تكذيب ، وإقامة المفعول مقام المصدر ، نحو : ﴿ بِأَيْسَرُ الْتَفْتُونُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى الفتنة .

\*\*\*

ومنه وصف الشيء بالمصدر ، كقوله تعالى : ﴿ قَاتِلْهُمْ عَدُوِّي ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قالوا : إنما وحده ، لأنه في معنى المصدر ، كأنه قال : « قاتلهم عداوة » .

\*\*\*

ومجى المصدر بمعنى المفعول ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى من معلومه .

وقوله : ﴿ ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى من العلوم .

وقوله : ﴿ صُنْعَ أَقْدَرِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى مصنوعة .

وقوله : ﴿ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى مكرم ، قاله الفارسي .

وكذا قوله : ﴿ فَأَعِينُونِي بِقُوَّتِي ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أى مقوى به ، ألا ترى أنه أراد منهم

زبر الحديد والنفخ عليها

وقوله : ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى مظلوما فيه .

(١) سورة القلم ٦ .  
(٤) سورة البقرة ٢٥٥ .  
(٦) سورة النمل ٨٨ .  
(٨) سورة طه ١١١ .

(١) سورة الواقعة ٢ .  
(٣) سورة الشعراء ٧٧ .  
(٥) سورة النجم ٣٠ .  
(٧) سورة الكهف ٩٨ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصٍ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى مكذوب فيه ، وإلا لو كان على ظاهره لأشكل ، لأن الكذب من صفات الأفعال لا الأجسام . وقال الفراء : يجوز في النحو « بدم كذبا » بالنصب على المصدر ؛ لأن « جاءوا » فيه معنى « كذبوا كذبا » ، كما قال تعالى : ﴿ وَالْمَادِيَاتِ ذُنُوبًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . لأن « الماديات » بمعنى « الضابحات » .

وعكسه : ﴿ وَإِنَّهُ لَذُو عِلٍّ لِّمَا عَلَّمَانَاهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

ومنه « فصيل » بمعنى الجمع ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَالتَّلَاقُ كُنَّةٌ بِمَدِّ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَحَسَنَ أَوَّلِكَ رَفِيقًا ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وشروط بعضهم أن يكون الخبر عنه جمعا ، وأنه لا يحمى ذلك في التثنية ؛ ويردّه قوله تعالى : ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه نقل الواحدى عن اللبرد ، وابن عطية عن الفراء أن « قعيد » أسند لهما .

وقد يقع الإخبار بلفظ المفرد عن لفظ الجمع ، وإن أريد معناه لتسكنة ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإن سبب النزول وهو قول أبى جهل « نحن نتنصر اليوم » <sup>(٩)</sup> يقضى بأعراب « منتصر » خبرا .

\*\*\*

- |  |                  |
|--|------------------|
| (٢) سورة المائدة ١   | (١) سورة يوسف ١٨ |
| (٤) سورة التجم ٤   | (٣) سورة يوسف ٦٨ |
| (٦) سورة النساء ٦٩   | (٥) سورة يوسف ٨٠ |
| (٨) سورة القمر ٤٤  | (٧) سورة ق ١٧    |
| (٩) في تفسير السكشاف : عن أبى جهل أنه ضرب فرسه يوم بدر ؛ فتقدم في الصف وقال : نحن ينتصر اليوم من عدو وأصحابه ، فنزلت : ﴿ سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ ﴾ . |                  |



ومنه إطلاق الخبر وإرادة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ليرضع الوالدات أولادهن .

وقوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَقْسَمَيْنِ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى تتربع للتوقى عنها .

وقوله : ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ <sup>(٣)</sup> ، وللمعنى : « ازرعوا سبع سنين » ، بدليل قوله : ﴿فَذَرُوهُ فِي سَبْطِهِ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، معناه : آمنوا وجاهدوا ، ولذلك أوجب بالجزم في قوله : ﴿يَنْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُذْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله : ﴿هَلْ أَذُكُّكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> ؛ لأن للنفرة وإدخال الجنان لا يرتبان على مجرد الدلالة ؛ فإله أبو البقاء <sup>(٨)</sup> والشيخ عز الدين <sup>(٩)</sup> .

والتحقيق ما قلناه النقلي أنه جعل الدلالة على التجارة سبباً لوجودها ، والتجارة هي الإيمان ، وقلنا فسرنا بقوله : ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، فلم أن التجارة من جهة الدلالة هي الإيمان ، فالدلالة سبب الإيمان ، والإيمان سبب التفران ، وسبب السبب سبب . وهذا النوع فيه تأكيد ؛ وهو من مجاز التشبيه ، شبه الطلب في تأكيد خبر الصادق الذي لا بد

(١) سورة البقرة ٢٣٣

(٢) سورة البقرة ٢٣٤

(٣) سورة يوسف ٤٧

(٤) سورة الصف ١١

(٥) سورة الصف ١٢

(٦) سورة الصف ١٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله المكبرى في كتابه : « إلهام ما من به الرحمن من وجوه الإعراب في القرآن » ٢ : ١٤٠ . والعبارة فيه : « وقال القراء : هو جواب الاستفهام على القطع ، وفيه بعد : لأن دلالة إياهم لا تنجب للنفرة لهم » .

(٨) هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام في كتابه : « الإعلوة إلى الإيجاز في بنى أنواع المجاز » ص ٢٧ ، والعبارة فيه : « ولا يصح أن يكون جواباً للاستفهام في قوله : ﴿هَلْ أَذُكُّكُمْ﴾ ؛ لأن للنفرة وإدخال الجنان لا يرتبان على مجرد الدلالة ؛ وصفا من مجاز التشبيه ، شبه الطلب في تأكيد خبر الصادق الذي لا بد من وقوعه ، وإذا شبهه بالخبر للامتناع كان آكد » .

من وقومه ، وإذا شبهه بالخير الماضي كان أكيد .

ومنه عكسه كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَتَذَكَّرْ لَهُ الرِّحْمَنُ مَذَا ﴾ <sup>(١)</sup> والتقدير : مذمه الرِّحْمَنُ مَذَا .

وقوله : ﴿ أَتَيْمُوا سَبِيلَنَا وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى نحمل .

قال الكواشى <sup>(٣)</sup> : والأمر بمعنى الخير أبلغ من الخير لتضمنه الزوم ، نحو : إن زرتنا فلفكرمك . يريدون تأكيد إيجاب الإكرام عليهم ، كذا قال الشيخ عز الدين ؛ مقصوده تأكيد الخير ؛ لأن الأمر للإيجاب يشبه الخير في إيجابه <sup>(٤)</sup> .

وجعل الفارسي منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَيْشَىء إِذَا أَرَدْنَا أَن نَقُولَ لَهُ شَيْءٌ فَيَكُونُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قال : ﴿ كُنْ ﴾ لفظه أمر والمراد الخير ، والتقدير : « يكون فيكون » أو على أنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو يكون ، قال : ولهذا أجمع القراء على رفع ﴿ فيكون ﴾ ورفضوا فيه النصب ؛ إلا ما روى عن ابن عامر ، وسوغ النصب ليكون بصيغة الأمر قال : ولا يجوز أن يكون مطلقا على ﴿ تقول ﴾ فيجىء النصب على الفعل للنصب ؛ لأن ذلك لا يطرد ، بدليل قوله : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ إذ لا يستقيم هنا المطف للذكور ؛ لأن ﴿ قال ﴾ ماض

(١) سورة مريم ٧٥

(٢) سورة الشكوت ١٢

(٣) قال السيوطي في الإتقان ٢ : . . . ، وهو موفق الدين أحمد بن يوسف للوصل الثاني التوفي سنة ٦٨٠ هـ ؛ صاحب التفسير ، ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) في كتابه الإشارة ص ٢٨ وعبارته « النوع السادس » : التجوز بلفظ الأمر عن الخبر تركيدا للخبر ، لأن الأمر للإيجاب ، فيشبه به الخبر في إيجابه ، وله مثالان : أحدهما قوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرِّحْمَنُ مَذَا ﴾ ، تقديره : قل من كان في الضلالة يمد له الرِّحْمَنُ مَذَا . الثاني

قوله : ﴿ أَتَيْمُوا سَبِيلَنَا وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ ، تقديره . اتبعوا سبيلنا لنعمل خطاياكم .

(٥) سورة النحل ٤٠

(٦) سورة آل عمران ٥٩ .

{ ويَكُونُ } مضارعاً ، فلا يحسن عطفه عليه لاختلافهما .

قلت : وهذا الذى قاله القارىء ضعيف مخالف لقواعد أهل السنة .

\*\*\*

ومنه إطلاق الخير وإرادة التهى ، كقوله : { لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ } <sup>(١)</sup> ، ومعناه : « لا تسبدوا » .

وقوله : { لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ } <sup>(٢)</sup> ، أى لا تسفكوا ولا تخرجوا .

وقوله : { وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ } <sup>(٣)</sup> ، أى ولا تنفقوا .

#### الثانى والشرون

##### إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلويح

وغير ذلك من المعانى الستة عشر وما زيد عليها من أنواع المجاز ؛ ولم يذكروه هنا فى أقسامه .

#### الثالث والشرون

##### إضافة التمل إلى ما ليس بفاعل له فى الحقيقة

إما على التشبيه ، كقوله تعالى : { جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْفُقَ } <sup>(١)</sup> ، فإنه شبه ميله لوقوع بشبه للريد له .

وإما لأنه وقع فيه ذلك الفعل ، كقوله تعالى : { أَلَمْ غَلَبَتْ أَرْبُومُ } <sup>(٢)</sup> ، فالغلبة واقعة بهم . من غيرهم ، ثم قال : { وَهُمْ مِنْ بَمَرٍ غَلَبَهُمْ سَتَاطِلُؤٌ } <sup>(٣)</sup> ، فأضاف التغلب إليهم ؛ وإنما كان كذلك ؛ لأن التغلب وإن كان لتبريم فهو متصل بهم لوقوع بهم .

(٢) سورة البقرة ٨٤  
(٤) سورة الكهف ٧٧  
(٦) سورة الروم ٦

(١) سورة البقرة ٨٣  
(٣) سورة البقرة ٢٧٧  
(٥) سورة الروم ١ ، ٢

ومثله : ﴿وَأَنَّى الْمَالُ عَلَى حَبِّ﴾ <sup>(١)</sup> ﴿وَيُطْعَمُونَ الْعَلَامَ عَلَى حَبِّ﴾ <sup>(٢)</sup> فالجبة في الظاهر مضاف إلى الطعام وللال ؛ وهو في الحقيقة لصاحبها .

ومثله : ﴿وَلَيْنَ خَافَ مَقَامَ رَبِّي جَنَّاتٍ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ذَلِكَ لِيَن خَافَ مَقَامِي﴾ <sup>(٤)</sup> أى مقامه بين يدي .

وإما لقومه فيه ، كقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَحْمِلُ الْوَلَدَانِ شَيْبًا﴾ <sup>(٥)</sup> .

وإما لأنه سببه ، كقوله تعالى : ﴿فَرَادَتْهُمْ إِعْمَاتًا﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿وَذَلِكُمْ فَلْنُكُمْ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ <sup>(٨)</sup> . ﴿وَأَحْلَوْا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ﴾ <sup>(٩)</sup> ، كما تقدم في أمثلة الجواز العقلي .

وقد يقال : إن النزوع والإحلال يمتد بهما عن فعل ما أوجبهما ، فالجواز إفراى لإسنادى . وقوله تعالى : ﴿يَوْمًا يَحْمِلُ الْوَلَدَانِ شَيْبًا﴾ <sup>(١٠)</sup> ، أى يحمل هو له ؛ فهو من جواز الحذف .

### الرابع والعشرون

إطلاق الفعل وللمراد مقاربه ومشارفه لا حقيقة

كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَنْسِكُوهُنَّ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى قارنين بلوغ الأجل ، أى انقضاء العدة ، لأن الإيساك لا يكون بعد انقضاء العدة ، فيكون بلوغ الأجل تمامه ؛

- (٢) سورة الإنسان ٨
- (٤) سورة إبراهيم ١٤
- (٦) سورة التوبة ١٢٤
- (٨) سورة الأعراف ٢٧
- (١٠) سورة الطلاق ٢

- (١) سورة البقرة ١٧٧
- (٣) سورة الرحمن ٤٦
- (٥) سور المزمل ١٧
- (٧) سورة فصلت ٢٣
- (٩) سورة إبراهيم ٢٨

كفوه تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا مَسْئَلَةَ لَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى أتممت العدة وأردن مراجعة الأزواج . ولو كانت مقاربه لم يكن الولي حكم في إزالة الرجعة ؛ لأنها بيد الزوج . ولو كان الطلاق غير رجعي لم يكن الولي أيضاً عليها حكم قبل تمام العدة ، ولا تستى عاضلا حتى يتمها تمام العدة من المراجعة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، المعنى قارب ، وبه يدفع السؤال للشهور فيها ، إن عند مجيئ الأجل لا يتصور تأخير ولا تأخير .

وقوله تعالى : ﴿ كَتِيبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى قارب حضور الموت .

وقوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْجُفَرِيِّينَ . لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ . فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى حتى يشارفوا الرؤية ويقاربوها .

ويمحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ؛ وذلك على أن يكون : يروته فلا يظنونه عذابا . ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ولا يظنونه واقعا بهم ، وحينئذ فيكون أخذه لم يفته بعد رؤيته .

ومن دقيق هذا النوع قوله تعالى : ﴿ وَتَأْدَى نُوحٌ رَبَّهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، للراد قارب النداء ، لأوقع النداء ، لدخول القاء في ﴿ قَالَ ﴾ <sup>(٧)</sup> فإنه لو وقع النداء لسقطت ، وكان ما ذكر

(١) سورة البقرة ٢٣٢ .

(٢) سورة النحل ٦١ .

(٣) سورة البقرة ١٨٠ .

(٤) سورة الشعراء ٢٠٠-٢٠٢ .

(٥) سورة الطور ٤٤ .

(٦) سورة هود ٤٥ ؛ والآية تليها : ﴿ وَتَأْدَى نُوحٌ رَبَّهُ . قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخْلِي مِنْ أَهْلِي وَإِنْ وَعْدُكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

تفسيراً للنداء ، كقوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكْرِيَّا رَبَّهُ قَالَ <sup>(١)</sup> ﴾ ، وقوله : ﴿ إِذَا نَادَى رَبُّهُ نِدَاءً خَفِيًّا . قَالَ رَبِّ <sup>(٢)</sup> ﴾ ، كذا <sup>(٣)</sup> فسر النداء سقطت النداء .

وذكر النجاة أن هذه النداء تفسيرية ؛ لأنها عطفت مفسراً على مجمل ، كقوله : « تَوْضاً فضل وجهه » ، وفائدة ذلك أن نوحاً عليه السلام أراد ذلك ، فرد القصد إليه ولم يقع ، لا عن قصد .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَيَنْخَشِ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ <sup>(٤)</sup> ﴾ ، أى وليخش الذين إن شارفوا أن يتركوا ، وإنما أول الترك بمشارة الترك ؛ لأن الخطاب للأوصياء إنما يتوجه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات .

وقريب منه إطلاق الفعل وإرادة إرادته ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ <sup>(٥)</sup> ﴾ ، أى إذا أردت .

وقوله : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظُوا <sup>(٦)</sup> ﴾ ، أى إذا أردتم ؛ لأن الإرادة سبب القيام .

﴿ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا <sup>(٧)</sup> ﴾ ، أى أراد .

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم <sup>(٨)</sup> ﴾ ، أى أردت الحكم .

ومثله : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ <sup>(٩)</sup> ﴾ .

﴿ إِذَا نَادَيْتُمُ الرَّسُولَ <sup>(١٠)</sup> ﴾ أى أردتم مناجاته .

(٢) سورة مريم ٤٣ ، ٤٤

(٤) سورة النساء ٩

(٦) سورة الثالثة ٦

(٨) سورة الثالثة ٢٢

(١٠) سورة المجادلة ١٢

(١) سورة آل عمران ٣٨

(٣) كلمة : « لا » ساقط من

(٥) سورة النحل ٩٨

(٧) سورة مريم ٣٥

(٩) سورة النساء ٥٨

﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ <sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال ابن عباس : مَنْ يَرِدِ اللَّهُ هُدَايَه ؛ وقد أحسن رضى الله عنه ثلاثاً بتحد الشرط والجزاء .

وقوله : ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى أردتم القول .

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَتَقَفُوا لَمْ يُسِرُّوا﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى أرادوا الإخلاق .

وقوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ <sup>(٥)</sup> لأن الإهلاك إنما هو بعد مجيء البأس ؛ وإنما خصّ هذين الوقتين - أعنى الليات والليلات - لأنها وقت الغفلة والدعة ، فيكون نزول العذاب فيها أشدّ وأفزع .

وقوله تعالى : ﴿مَا آتَيْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى أردنا إهلاكها .

﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى فأردنا الانتقام منهم ؛ وحكته أنا إذا أردنا أمراً تقدم فيه إرادتنا ، وإن كان خارقاً للعادة .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا﴾ <sup>(٨)</sup> أى أردت جدالنا وشرعت فيه ؛ وكان الموجب لهذا التدبير خوف التكرار ، لأنّ « جادلت » ، « فاعلت » ، وهو يعطى التكرار ، أو أن المعنى : لم تُرد متغير الجدال له لا النصيحة .

قلت : وإنما عبروا عن إرادة الفعل بالفعل ؛ لأنّ الفعل يُوجد بقدره الفاعل وإرادته وقصده إليه ، كما عبر بالفعل عن القدرة على الفعل في قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعشى

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة الطلاق ١    | (٢) سورة الأعراف ١٧٨ |
| (٣) سورة الأنعام ١٥٢ | (٤) سورة الفرقان ٦٧  |
| (٥) سورة الأعراف ٤   | (٦) سورة الأنبياء ٦  |
| (٧) سورة الأعراف ١٣٦ | (٨) سورة هود ٣٢      |

لا يبصر؛ أى لا يقدر على الطيران والإبصار؛ وإنما حُجِّلَ على ذلك دون الحمل على ظاهره للدلالة على جواز الصلاة بوضوء واحد، والحمل على الظاهر يوجب أن مَنْ جلس يتوضأ، ثم قام إلى الصلاة يلزمه وضوء آخر، فلا يزال مشغولاً بالوضوء ولا يتفرغ للصلاة .  
وفساده بين .

#### الخلاص والمشرون

إطلاق الأمر بالشئ للتلبيس به والرد دولمه

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾<sup>(١)</sup> هكذا أجاب به الزمخشري وفيه، وأصل السؤال غير وارد؛ لأن الأمر لا يتعلق بالماضي ولا بالحال، وإنما يتعلق بالمستقبل للعلوم حالة توجه الخطاب، فليس ذلك تحصيلاً للعامل بل تحصيلاً للمذموم؛ فلا فرق بين أن يكون المخاطب حالة الخطاب على ذلك الفعل أم لا، لأن الذى هو عليه عند الخطاب مثلُ للأمور به لا نفس الأمور به . والحاصل أن الكل مأمور بالإشياء، فالؤمن ينشئ ما سبق له أمثاله؛ والكافر ينشئ ما لم يسبق منه أمثاله .

#### الخلاص والمشرون

إطلاق اسم البشرى على للبشر به

كقوله تعالى: ﴿بَشَرًا لِّمَّ الْيَوْمَ جَنَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>، قال أبو على القاسمى: التقدير: بشراً كم دخول جنات أو خلود جنات، لأن البشرى مصدر، والجنات ذات؛ فلا يمتنع بالذات عن المعنى .



ونحوه إطلاق اسم القول على القول ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مِنْهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾<sup>(١)</sup> .

ومنه : ﴿ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، أى عن مدلول قولهم .

ومنه : ﴿ فَيَرَاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ، أى من مقولهم ؛ وهو الأذرة<sup>(٤)</sup> .

وإطلاق الاسم على اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا ﴾<sup>(٥)</sup> أى مستنيات .

﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾<sup>(٦)</sup> ، أى ربك .

وإطلاق اسم الكلمة على التكلم كقوله تعالى : ﴿ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، أى لمقتضى عذاب الله ، ﴿ إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكُمْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، تجوز بالكلمة عن المسيح ، لكونه تكون بها من غير أب ، بدليل قوله : ﴿ وَجِئْنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْقَرَرِينَ ﴾<sup>(٩)</sup> ولا تنصف الكلمة بذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فإن الضمير فيه عائد إلى مدلول الكلمة ، والمراد بالاسم للشيء ، فاللفظ للشيء البشر به المسيح بن مريم .

(١) سورة الإسراء ٤٢٠

(٢) سورة الإسراء ٤٣ .

(٣) سورة الأحزاب ٦٦ ، وقبلها : ﴿ يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى ﴾ .

(٤) هو أحد الأقوال ؛ وقيل لهم أنهم يسمونه بقل هارون . وانظر الكشاف .

(٥) سورة يوسف - ٤ (٦) سورة الأعراف ١

(٧) سورة يونس ٦٤ (٨) سورة آل عمران ٤٥

وإطلاق اسم اليقين على الخلوفا به ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْمَعُوا لَآلِهَ عُرْضَةَ لِأَيِّنَا نَكْفُرْ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ أى لا تجمعلوا بعين الله أو قسم الله مانعا لما يملكون عليه من البر والتقوى بين الناس .

إطلاق الهوى عن الهوى ، ومنه : ﴿ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> أى عناه تهواه من المعاصى ، ولا يصح نهىها عن هواها ، وهو ميلها ، لأنه تكليف لما لا يطاق ؛ إلا على حذف مضاف ، أى نهى النفس عن اتباع الهوى .

### التجوز عن المجاز بالمجاز

وهو أن تجعل المجاز للأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ؛ فتتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لملافة بينهما .

مثاله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ لَا تَوَاعِدُهُنَّ سِرًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فإنه مجاز عن مجاز ؛ فإن الوعد يُجوز عنه بالسِر ، لأنه لا يقع غالبا إلا فى السِر وتجوز بالسِر عن العقد ؛ لأنه مسبب عنه ، فالصحيح للمجاز الأول لللازمة ، والثانى السببية ، وللمنى : « لا تواعدوهن عقد نكاح » . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، إن يُعمل على ظاهره كان من مجاز المجاز ، لأن قول : « لا إله إلا الله » مجاز عن تصديق القلب ببدلول هذا اللفظ ، والتصير بلا إله إلا الله عن الوحداية من مجاز التصير بالمقول عن القول فيه ؛

(٢) سورة التذعات ٤٠

(١) سورة البقرة ٢٢٤

(٣) سورة البقرة ٢٣٥ .

(٤) سورة المائدة ٥

والأول من مجاز السببية ؛ لأن توحيد اللسان ، مسبب عن توحيد الجنان .  
 قلت : وهذا تسمية ابن السيد<sup>(١)</sup> مجاز للراتب ؛ وجعل منه قوله تعالى : ( يَا بَنِي آدَمَ  
 خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيَأْتِيَنَّكُمْ رَبُّكُمْ ) ، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس الالباس ؛ بل الماء للنبات  
 للزروع ، للتخذ منه الثمر للنسوج منه الالباس .

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطيوني ، صاحب الاختصاص في شرح أدب الكاتب وغيره  
 من كتب اللغة . توفي سنة ٤٤٤ . إنباه الرواة ١٤١:٢ .  
 (٢) سورة الأعراف ٢٦ .

## النوع الرابع والأربعون في الكنايات والنعريض في القرآن

اعلم أن العرب تمد الكناية من البراعة والبلاغة ؛ وهي عندهم أبلى من التصريح .  
قال الطبرطوسي : وأكثر أمثالهم القصيدة على مجازي الكنايات ؛ وقد ألفه  
أبو عبيد<sup>(١)</sup> وغيره كتباً في الأمثال<sup>(٢)</sup> ؛ ومنها قولهم : فلان عفيفُ الإزار ، طاهر القيل ،  
ولم يُخَمِّين فرجه . وفي الحديث : « كان إذا دخل المشر أيقظ أهله ، وشد اليزر » ؛  
فكفوا عن ترك الوطء بشد اليزر ، وكفى عن الجماع بالسبية<sup>(٣)</sup> ، وعن النساء بالقوارير<sup>(٤)</sup> .  
لضعف قلوب النساء . ويكونون عن الزوجة برة البيت ؛ وعن الأحمى بالمحبوب

---

(١) طبع كتاب أبي عبيد ضمن مجموعة في مطبعة الجوائب سنة ١٣٠٢ ؛ وذكر صاحب كشف الظنون .  
س ١٦٦ أن عبد الله بن عبد العزيز بن مصعب البكري وضع شرحاً عليه سماه فصل القال ؛ كما شرحه  
محمد بن آدم المروى .

(٢) منهم أبو إسحاق الزيات وأبو بكر بن الأنباري وأبو عبيدة وحسين الخافق وأبو هلال العسكري  
وبنو قليب بن حبيب ومحمد بن زياد الأعرابي والزمخشرى والميداني . وراجع كشف الظنون ١٦٧ .  
(٣) هل ابن الأثير أنه عليه السلام : « هل لامرأة رطعة الفرجى : حتى تنوق عسله وتنوق  
عسله » . شبه لغة الجماع بنوق العسل ، فاستعار لها ذوقاً ؛ وإنما أتت لأنه أراد قطعة من العسل .  
وقيل : على إعطائها معنى التلقة . وقيل : الفرج في الأصل يذكر ويؤث ؛ فمن صفره مؤثراً قال عسله  
كفوية وشمية ؛ وإنما صفره إشارة إلى القدر اليسير الذي يحصل به الحمل . وانظر النهاية ٩٦ : ٣ .  
(٤) الحديث في رواية البراء بن مالك : « رفقاً بالقوارير » أراد النساء ؛ شبههن بالقوارير من الزجاج  
أنه يسرع إليها الكسر ؛ وكان أجنحة يحدو وينشد الفريز والريز ؛ فلم يأمن أن يصيبن أو يقع  
في قلوبهن حداؤه ، فأمره بالكف عن ذلك . النهاية لابن الأثير ٣ : ٢٤٠ .

والكثوف، وعن الأبرص بالوضاح، وبالأبرش، وغير ذلك، وهو كثير في القرآن، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup>.

والكتابة عن الشيء الدلالة عليه من غير تصريح باسمه.

وهي عند أهل البيان أن يريد التكلم إثبات معنى من اللسان فلا يذكره باللفظ للوضوح له من اللفظ؛ ولكن يحى إلى معنى هو تاليه ورديقه في الوجود، فيوى به إليه، ويحمله دليلاً عليه، فيدل على المراد من طريق أولى؛ مثله، قولهم : « طويل التجاد » و« كثير الرماذ »، يسنون طويل القامة وكثير الضيافة؛ فلم يذكروا المراد بلفظه الخاص به؛ ولكن توصلوا إليه بذكر معنى آخر، هو رديقه في الوجود؛ لأن القامة إذا طالت طال التجاد؛ وإذا كثر القيرى كثر الرماذ.

وقد اختلف في أنها حقيقة أو مجاز، فقال الطرطوسي في السبعة : « قد اختلف في وجود الكتابة في القرآن، وهو كالخلاف في المجاز؛ فن أجاز وجود المجاز فيه أجاز الكتابة؛ وهو قول الجمهور، ومن أنكر ذلك أنكر هذا.

وقال الشيخ عز الدين : الظاهر أنها ليست بمجاز؛ لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت به الدلالة على غيره؛ ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له؛ وهذا شيء يدل على الخطأ، في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفْ ﴾ <sup>(٢)</sup>. انتهى.

### [ أسباب الكتابة ]

ولها أسباب :

أحدها : التنية على عظم القدرة، كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> كناية عن آدم.

\*\*\*

(١) سورة البقرة ٢٣٥

(٢) هو الثاني نعيم الدين إبراهيم بن علي الطرطوسي التوفي سنة ٧٠٨، وكتابه « بمحة المحاكم في لا ينفذ من الأحكام » ذكره صاحب كشف الخلق.

(٣) سورة الأعراف ١٨٩

(٢) سورة الإسراء ٢٣

ثانيها : فطنة المخاطب ، كقوله تعالى في قصة داود : ﴿ خَصَانِ بَنَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فكفى داود بجسم على لسان ملكين تمريراً .

وقوله في قصة النبي صلى الله عليه وسلم وزيد : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> أى زيد ﴿ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ فإنه كناية من الآء تعاندوا عند ظهور المعجزة فتستكم هذه النار العظيمة .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَنْعَامِهِمْ أَحْلَالَآ ... ﴾ <sup>(٦)</sup> الآيات ؛ فإن هذه تسليمة للنبي صلى الله عليه وسلم . والمعنى : لا تظن أنك مقصر في إنذارهم ؛ فإننا نحن للأنعمون لهم من الإيمان ؛ فقد جعلناهم حطباً للنار ؛ ليقوى التذاذ للمؤمن بالنعم ، كما لا تشين لنته الصحيح إلا عند رؤية للرئيس .

\*\*\*

ثالثها : ترك اللفظ إلى ما هو أجل منه ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعَجَةً وَإِلَى نَعَجَةٍ وَاحِدَةٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فكفى للمرأة عن النعجة كمادة العرب ، أنها تكفى بها عن المرأة .

وقوله : ﴿ إِلَّا مُتَحَرِّغًا لَيْتَالًا أَوْ مُتَجَبِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، كفى بالتحيز عن المزيمة .

(٢) سورة الأحزاب ٤٠

(٤) سورة البقرة ٢٣

(٦) سورة من ٢٣

(١) سورة من ٢٢

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٥) سورة من ٨

(٧) سورة الأمل ١٦ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَدِّ آيَاتِهِمْ ثُمَّ إِزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تَقِيلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، كنى بنى قبول التوبة عن الموت على الكفر ؛ لأنه يراد به .

\*\*\*

رابعها : أن يفحش ذكره في السمع ، فيكفى عنه بما لا ينبو عنه الطبع ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى كَنُوا عن لفظه ، ولم يوردوه على صيته .  
ومنه قوله تعالى في جواب قوم هود : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا فِي سَفَاةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فكنى عن تكذيبهم بأحسن .

ومنه قوله : ﴿ وَآلَكِنْ لَا تُؤَاخِذُهُنَّ سِرًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فكنى عن الجماع بالسر .  
وفيه لطيفة أخرى ، لأنه يكون من الآدميين في السر غالبا ، ولا يُسرّه - ما عدا الآدميين - إلا الغراب . فإنه يسره ؛ ويحكي أن بعض الأدباء أسرّ إلى أبي علي الحاتمي كلاما فقال : « ليكن عندك أخفى من سِفاة الغراب ، ومن الرّاء في كلام الأتغ » ، فقال : نعم ياسيدنا ؛ ومن ليلة القدر ، وعلم النيب .  
ومن عادة القرآن العظيم الكناية عن الجماع باللمس واللامسة والرفق ، والدخول ، والنكاح ، ونحوهن ، قال تعالى : ﴿ فَلَا تَنْ بَاسِرُوهُنَّ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فكنى بالمباشرة عن الجماع لما فيه من التقاء البشريتين .  
وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَا تَسْمُؤُنَّ نِسَاءً ﴾ <sup>(٧)</sup> إذ لا يخلو الجماع عن اللامسة .

(٢) سورة الفرقان ٧٧

(٤) سورة الأعراف ٦٧

(٦) سورة البقرة ١٨٧

(١) سورة آل عمران ٩٠

(٣) سورة الأعراف ٦٦

(٥) سورة البقرة ٢٣٥

(٧) سورة النساء ٤٣ .

وقوله في الكناية عنهن: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، واللباس من اللباسة ، وهى الاختلاط والجماع .

وكفى عنهن في موضع آخر بقوله : ﴿ نِسَاءُكُمْ حَرِّثُ لَكُمْ قَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِفَعُكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَرَأَوْنَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْنِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، كناية عما تطلب للراءة من الرجل .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَفَسَا هَا سَمَلَتْ سَمَلًا خَفِيفًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ومنه قوله تعالى في مريم وابنها : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فكفى بأكل الطعام عن البول والغائط ؛ لأنهما منه مسببان ، إذ لا بد لأكل منها ، لكن استصح في الخطاب ذكر الغائط ، فكفى به عنه .

فإن قيل : قد صرح به في قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءَ أَحَدُ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ <sup>(٦)</sup> . قلنا : لأنه جاء على خطاب العرب وما يأتون ؛ وللراد تريفهم الأحكام فكان لا بد من التصريح به ؛ على أن الغائط أيضا كناية عن التجبر ؛ وإنما هو في الأصل اسم للسان للنخض من الأرض ؛ وكانوا إذا أرادوا قضاء حاجتهم أبدؤا عن العيون إلى منخض من الأرض ، فسعى به لذلك ؛ ولكنه كثر استعماله في كلامهم ؛ فصارت بمنزلة التصريح .

وما ذكرناه في قوله تعالى : ﴿ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ ﴾ <sup>(٧)</sup> هو للشهور ، وأنكره الجاحظ ، وقال : بل الكلام على ظاهره ، ويكفى في الدلالة على عدم الإلهية نفس أكل

(٢) سورة البقرة ٢٢٣

(٤) سورة الأعراف ١٨٩

(٦) سورة المائدة ٦

(١) سورة البقرة ١٨٧

(٣) سورة يوسف ٢٣

(٥) سورة المائدة ٧٥



الطعام ، لأن الإله هو الذى لا يحتاج إلى شئ . يأكله ؛ ولأنه كما لا يجوز أن يكون للمبود محدثاً ، كذلك لا يجوز أن يكون طامعا ، قال الخفاجى : « وهذا صحيح »<sup>(١)</sup> .

ويقال لها : الكناية عن التناط فيه تشنيع وبشاعة طلى من اتخذها آلهة ؛ فأما قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الرُّسُلِينَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَّا كُؤْنَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، فهو على حقيقته .

قال الوزير ابن هبيرة<sup>(٣)</sup> : وفي هذه الآية فضل العالم للتصدى للخلق على الزاهد للقطع ؛ فإن النبي كالطبيب ، والطبيب يكون عند المرضى ؛ فلو اقطع عنهم هلكتوا .

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَاهُمْ كَصَفِ نَا كُولِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، كفى به عن مصيرهم إلى العذرة ، فإن الورق إذا أكل انتهى حاله إلى ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا دِينُكُمْ لِمَ أَتَيْتُمُوهُنَّ عَلَيْنَا ﴾<sup>(٥)</sup> ، أى اتروجهن ، فكفى عنها بالجلود . على ما ذكره المفسرون .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّتِي أَحْصَيْنَا فَرَجَهَا ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ فصرح بالفرج ؛ قلنا : أخطأ من توهم هنا الفرج الحقيقي ؛ وإنما هو من لطيف الكنايات وأحسنها ، وهى كناية عن فرج القميص ؛ أى لم يعلق ثوبها ربية ، فهى طاهرة الأثواب ، وفروج القميص أربعة : الكتمان والأعلى والأسفل ؛ وليس المراد غير هذا ؛ فإن القرآن أبرزه معنى ،

(١) فى كتاب سر الصحابة ١٥٩ (٢) سورة الفرقان ٢٠

(٣) هو أبو الفتح رجبى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة القهل الشيبانى ، من كبار الوزراء فى الدولة العباسية ، وصاحب كتاب « الإشراف على مذعب الأشراف » ، فى فقه الشافعية « والإفصاح على شرح معاني الصحاح » ؛ وغيرهما توفى سنة ٥٦٠ هـ . الأعلام للزركلى ص ١١٥٩ ( اللطيفة الفرية )

(٤) سورة القيل ٥ (٥) سورة فصلت ٢٢

(٦) سورة الأنبياء ٩١ .

والطُفْ إشارة ، وأملح<sup>(١)</sup> عبارة من أن يُريد مذهب إليه وهمُ الجاهل ، لاسيما والنفع من روح القدس يأمر القدوس ، فأضيف القدوس إلى القدوس ، وتزَّهت القاتنة للطهرة عن الظن الكاذب والحدس . ذكره صاحب ” التريف والإعلام “<sup>(٢)</sup> .

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَنْظِيشَاتُ لِلْخَبِيثِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، يريد الزناة .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بَهْتَانٍ يَفْقَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه كناية عن الزنا . وقيل : أراد طرح الولد على زوجها من غيره ؛ لأن بطنها بين يديها ورجليها وقت الحمل .

وقوله تعالى : ﴿ يَحْمِلُونَ أَسْبَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ وإنما يوضع في الأذن السبابة ، فذكر الإصبع وهو الاسم العام أدبا ، لاشتقاقها من السب ؛ ألا ترام كنوا عنها بالمسبحة ؛ والدَّعَاة ، وإنما يعبّر بهما عنها لأنها ألقاظ مستحدثة أقاله الزمخشري .

وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح ” الإلمام “<sup>(٦)</sup> : يمكن أن يقال إن ذكر الإصبع هاهنا جامع لأمرين : أحدهما التنزه عن اللفظ المسكروه ، والثاني حط منزلة الكفار عن التعبير باللفظ المحمود ، والأهم يفيد للقصودين مما ، فأتى به . وهو لفظ الإصبع ؛ وقد جاء في الحديث الأمر بالتصوير بالأحسن مكان القبيح كما في حديث : « من سبقه الحدث في الصلاة فليأخذ بأذنه ويخرج » ، أمر بذلك لإرشادا إلى إلهام سبب أحسن من الحدث ؛ وهو الزعاف ، وهو أدب حسن من الشرع في ستر المودة وإخفاء القبيح . وقد صحَّ نهيه عليه السلام

(١) : ت • وأحسن • .

(٢) سورة التور ٢٦

(٣) السبيل ، ص ٨٤

(٤) سورة البقرة ١٩

(٥) سورة اللحنة ١٢

(٦) كتاب الإلمام في أحاديث الأحكام ؛ لابن دقيق العيد ، جمع فيه متون الأحاديث الثلاثة بالأحكام مجردة عن الأسانيد ، ثم شرحه وبرع فيه ، وسماه الإيمان ؛ قيل إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه ، لما فيه من الاستنباطات والقوائد ؛ لكنه لم يكمله . شرح الفتون ١٥٨ .

أن يقال [ لشجرة النب ] <sup>(١)</sup> : الكرّم ، وقال : « إنما الكرّم الرجل السلم » ، كره الشارع تسميتها بالكرّم لأنها تقتصر منها أم الخباثات .

وحديث : « كان يصيب من الرأس وهو صائم » ، قيل هو إشارة إلى القبلة ، وليس لفظ القبلة مستهجنًا .

وقوله : « إياكم وخضراء اليمن » .

\*\*\*

خامسها : تحسين اللفظ ؛ كقوله تعالى : ﴿ يَنْصُ كُنُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإن العرب كانت من عاداتهم الكتابة عن حرائر النساء بالبيض ، قال امرؤ القيس :

وَيَبْضَةُ خَيْدِرٍ لَا يُرَامُ خِيَاؤُهَا تَمْتَمُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرُ مُمْتَلٍ <sup>(٣)</sup>

<sup>(٤)</sup> وقوله تعالى ﴿ وَثِيَابُكَ فَطَهِّرْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ومثله قول عنترة :

فَشَكَّكَتْ بِالرَّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَتْلِ بِمَحْرَمٍ <sup>(٦)</sup>

\*\*\*

سادسها : قصد البلاغة ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ يُنشِئُ فِي الْخَلِيَةِ وَهُوَ فِي أَنْفَاصٍ غَيْرٍ مُبِينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه سبحانه كفى عن النساء بأنهن يُنشِئْنَ في الترفة والزينة والتشاغل

(١) زيادة يقتضها السياق ؛ والحديث كما رواه ابن الأثير « لا تسموا النّب الكرّم ؛ فإنما الكرّم الرجل السلم » . وقال الزعفراني : أراد أن يقرر ويسدّد ما في قوله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ بضرورة آيعة ومسلّة لطيفة ؛ وليس الفرض حقيقة التهي عن تسمية النّب كرما ؛ ولكن

الإشارة إلى أن السلم التي جدير بالأ يشارك فيها سماء الله به ؛ وقوله : « الكرّم الرجل السلم » أي إنما للتحقق للاسم للفتن من الكرّم الرجل السلم . النهاية ٤ : ١٦ ، ١٧

(٢) سورة الصافات ٤٩ . (٣) ديوانه ١٣

(٤) الكلام من هنا إلى آخر البيت ساقط من ت . (٥) سورة المدثر ٤

(٦) من المعلقة يعرج التبريزي ١٩٦ ؛ وروايته هناك : « بالرمح الأمام » .

(٧) سورة الزخرف ١٨ .

عن النظر في الأمور ودقيق المآلى ، ولو أنى بلفظ النساء لم يشعر بذلك ؛ وللرأى نفي ذلك - أعنى الأنوثة - عن اللائكة ، وكونهم بنات الله تعالى الله عن ذلك .  
وقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى هم في التمثيل بمنزلة للتسجّب منه بهذا التسجّب .

\*\*\*

سأبها : قصد الباطنة في التشنيع ؛ كقوله تعالى حكاية عن اليهود لنهم الله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَفْلُوءَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإن النمل كناية عن البخل ، كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ مَفْلُوءَةً إِلَى عُنُقِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ لأن جماعة كانوا متمولين ، فكذبوا النبي صلى الله عليه وسلم فكف الله عنهم ما أعطاهم ، وهو سبب نزولها .

وأما قوله تعالى : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> فيحمل على الجواز على وجه الدماء والمطابقة لفظ ؛ ولهذا قيل : إنهم أبخل خلق الله ، والحقيقة أنهم نزل أيديهم في الدنيا بالإسار ، وفي الآخرة بالذئاب وإغلال النار .

وقوله : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، كناية عن كرمه ، وثنى اليد - وإن أفردت في أول الآية - ليكون أبلغ في السخاء والجود .

\*\*\*

ثامنها : التنبيه على مصيره ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى جهنمى مصيره إلى اللهب .

وكقوله : ﴿ حَالَةَ أَلْطَبِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى تمامه ، ومصيرها إلى أن تكون حطبا بلهم .

\*\*\*

(٢) سورة المائدة ٦٤  
(٤) سورة اللهب ١ ، ٤

(١) سورة البقرة ١٧٥  
(٣) سورة الإسراء ٢٩

تاسعها : قصد الاختصار ؛ ومنه الكناية عن أفعال متددة بلفظ «فعل» ، كقوله تعالى :  
 ﴿وَلَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(١)</sup> ، ﴿وَأَوْ أَتَمُّ الْقَوْمِ مَا يُوْعَظُونَ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿فَإِنْ  
 لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَئِنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup> ، أى فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا .

\*\*\*

عاشرها : أن يمد إلى جهة ورد معناها على خلاف الظاهر ، فيأخذ الخلاصة منها  
 من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز ، فتصيرها عن مقصودك ؛ وهذه الكناية استنبطها  
 الزمخشري ، وخرج عليها قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه كناية  
 عن الملك ؛ لأن الاستواء على السرير لا يحصل إلا مع الملك ، فجلوه كناية عنه .

وكقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . . .﴾<sup>(٥)</sup> الآية ، إنه كناية  
 عن عظمته وجلالته من غير ذهب بالنفس واليمين إلى جنتين : حقيقة ومجاز .

وقد اعترض الإمام فخر الدين على ذلك بأنها تفتح باب تأويلات الباطنية ، فلم أن  
 يقولوا : المراد من قوله : ﴿فَأَخْلَعَ نَمْلِيكَ﴾<sup>(٦)</sup> الاستفراق في الخلعة من غير الذهاب  
 إلى نمل وخلعه ، وكذا نظائره . انتهى .

وهذا مردود لأن هذه الكناية إنما يصار إليها عند عدم إجراء اللفظ على ظاهره ،  
 كما سبق من الأمثلة ، بخلاف خلع النملين ونحوه .

(٢) سورة النساء ٦٦

(١) سورة المائدة ٧٩

(٣) سورة البقرة ٢٤

(٤) سورة طه ٥ ؛ وعبارة الزمخشري : « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف  
 الملك جلوه كناية عن الملك فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقصد على سرير البتة »

(٦) سورة طه ١٢

(٥) سورة الزمر ٦٧

## تنبيهان

الأول : في أنه هل يشترط في الكناية قرينة كالمجاز ؟

هذا ينبغي على الخلاف السابق إنها مجاز أم لا . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، في سورة آل عمران : إنه مجاز <sup>(٢)</sup> عن الاستهانة بهم ، والسخط عليهم ، تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفى اعتداده به وإحسانه إليه ، قال : <sup>(٣)</sup> وأصله فيمن يجوز عليه [النظر] <sup>(٤)</sup> الكناية ؛ لأن من اعتد بالإنسان التفث إليه ، وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والإحسان ، وإن لم يكن يتم نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسان ، مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر . انتهى .

وهذا بناء منه على مذهبه الفاسد في نفى الرؤية ؛ وفيه تصريح بأن الكناية مجاز ، وبه صرح في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وصرح الشيخ عبدالقادر الجرجاني <sup>(٦)</sup> في "الدلائل" ، بأن الكناية لا بد لها من قرينة .

\*\*\*

الثاني : قيل من عادة العرب أنها لا تكفي عن الشيء بغيره ؛ إلا إذا كان يقبح

(١) سورة آل عمران ٧٧

(٢) تفسير الكشاف ١ : ٢٨٨

(٣) عبارة الزمخشري : « فإن قلت : أى فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن . . . »

(٤) تكملة من تفسير الكشاف

(٥) سورة البقرة ٢٣٥ وانظر تفسير الكشاف ١ : ٢١٤ ، ٢١٥

(٦) هو الإمام عبد القادر بن عبد القادر الجرجاني صاحب كتاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وشرح الإنشاح ، وفيه هامش الكتب الجليلة ، توفي سنة ٤٧١ هـ . إنباه الرواة ٢ : ١٨٨ ، وانظر دلائل الإعجاز

ذكره ، وذكروا احتمالين في قوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَيْنَكُمْ إِلَىٰ بَغْيٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أحدهما : أنه كَفَىٰ بالإفشاء عن الإصابة .

والثاني : أنه كَفَىٰ عن الخلوة .

ورجحوا الأول ؛ لأن العرب إنما تَكْنِي عما يقيح ذكره في اللفظ ، ولا يقيح ذكر الخلوة . وهذا حسن ، لكنه يصلح للترجيح .

وأما دعوى كون العرب لا تَكْنِي إلا عما يقيح ذكره فغلط ، فكنوا عن القلب بالتوب ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وغير ذلك مما سبق .

### [ التبريض والتلويح ]

وأما التبريض ، فقيل : إنه الدلالة على المعنى من طريق الفهم ، وسمى تبريضا لأن المعنى باعتباره يُفهم من عَرَضِ اللفظ ، أى من جانبه ، ويسى التلويح ؛ لأن للكلم بلوح منه للسامع ما يريد ، كقوله تعالى : ﴿ بَلْ قَوْلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظُرُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن غرضه بقوله : ﴿ فَاسْأَلُوهُمْ ﴾ ، على سبيل الاستهزاء وإقامة الحجة عليهم بما عَرَضَ لهم به ، من عجز كبير الأصنام عن القمل ، مُستدلا على ذلك بعدم إجابتهم إذا سَأَلُوا ، ولم يرد بقوله : ﴿ بَلْ قَوْلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، نسبة القمل الصادر عنه إلى الصم ، فدلالة هذا الكلام مجزئ كبير الأصنام عن القمل بطريق الحقيقة .

ومن أقسامه أن يُخاطَب الشخص والمراد غيره ، سواء كان الخطاب مع نفسه ، أو مع

(٢) سورة الدثر ٤

(١) سورة النساء ٢١

(٣) سورة الأنبياء ٦٣

غيره؛ كقوله تعالى : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ <sup>(٣)</sup> ، تعريضا بأن قومه أشركوا واتبعوا أهواءهم ، وزلوا فيما مضى من الزمان ؛ لأن الرسول لم يقم منه ذلك ، فأبرز غير الحاصل في معرض الحاصل ادعاء .

وقوله : ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ ، فإن الخطاب للمؤمنين والتعريض لأهل الكتاب ؛ لأن الزلل لهم لا للمؤمنين .

فأما الآية الأولى ففيها ثلاثة أمور : مخاطبة النبي صلى الله عليه والمراد غيره ، وإخراج الحال عليه في صورة المشكوك والمراد غيره ، واستعمال المستقبل بصيغة الماضي . وأمر رابع وهو « إن » الشرطية قد لا يراد بها إلا مجرد الملازمة التي هي لازمة الشرط والجزاء ، مع العلم باستحالة الشرط أو وجوبه أو وقوعه .

وعلى هذا يحمل قول من لم ير من المفسرين محل الخطاب على غيره ؛ إذ لا يلزم من فرض أمر لا بد منه صحة وقوعه ؛ بل يكون في الممكن والواجب والحال .

ومنه قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ إذا جُمِلَتْ شرطية لا نافية .

ومنه : ﴿إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(١) سورة البقرة ١٢٠

(٢) سورة البقرة ٢٠٩

(٣) سورة الأنبياء ١٧

(١) سورة الزمر ٦٥

(٢) سورة البقرة ٢٠٩

(٣) سورة الزخرف ٨١



ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ المراد : ما لكم لا تعبدون ،  
 بدليل قوله : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولولا التمرير لسكان المناسب « وإليه أرجع » .  
 وكذا قوله : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقْ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ﴾ <sup>(٣)</sup> ، والمراد : اتخذون من دونه آلهة .  
 ﴿ إِنْ يَرَوْا الرِّسَالَ يَنْفِرُوا لَأَقْنَعَنَّ غَيْبَهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونَ . إِنْ إِذَا لَنِي ضَلَالٍ  
 مُبِينٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولذلك قيل : ﴿ آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاتَّبِعُونِي ﴾ <sup>(٥)</sup> دون « ربي » ، و « أتبعه » ،  
 « فَاتَّبِعُونِي » .

وجه حسنه ظاهر ؛ لأنه يتضمن إعلام السامع على صورة لا تقتضى مواجهته بالخطاب  
 للنكر ، كأنك لم تكنه ، وهو أعلى في محاسن الأخلاق وأقرب للقبول ، وأدعى للتواضع ،  
 والكلام من هو رب العالمين تركه بلفتهم ، وتعليل الذين يقولون .

قيل : ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا نَسْأَلُونَ عَمَّا أُجْرِمْنَا وَلَا نَسْأَلُ عَمَّا تَسْأَلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فحصل  
 المقصود في قالب اللطف ، وكان حق الحال من حيث الظاهر ، لولاه أن يقال : « لا نسألون  
 عما عملنا ولا نسأل عما نجرمون » .

وكذا مثله : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَنَلِيْ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، حيث ردد  
 الضلال بينهم وبين أنفسهم ؛ والمراد : إنا على هدى وأنهم في ضلال ؛ وإنما لم يصرح به لئلا  
 يصير هنا نكتة ، هو أنه خوف في هذا الخطاب بين « على » ، و « في » بدخول « على » على  
 الحق ، و « في » على الباطل ، لأن صاحب الحق ، كأنه على فرس جواد يركض به ،  
 حيث أراد ، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدرى أين يتوجه .

قال السكاكيني : ويسى هذا النوع الخطاب للنصف ؛ أى لأنه يوجب أن

(٢) سورة يس ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥

(٤) سورة سبأ ٢٤

(١) سورة يس ٢٢ ، ٢٣

(٣) سورة سبأ ٢٥

أن يُنصف المخاطب إذا رجع إلى نفسه أستدرجاً لاستدراج الخلع إلى الإذعان والتسليم ، وهو شبهه بالجدل ، لأنه تصرف في المناظرات الخطابية .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، المقصود الترميض بدم من ليست له هذه الخشية ، وأن يعرف أنه لقرط عناده كأنه ليس له أذن تسمع ، ولا قلب يعقل ، وأن الإنذار له كلاً إنذار ، وأنه قد أُنذر من له هذه الصفة ، وليست له .  
وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ <sup>(٢)</sup> المقصد الترميض ، وأنهم لتلبة هوام في حكم من ليس له عقل .

وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْكَرِيمُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، نزلت في أبي جهل ، لأنه قال : « ما بين أخشيها - أى جبلها ، بين مكة - أعز منى ولا أكرم » ، وقيل : بل خوطب بذلك استهزاء .

### [ التوجيه ]

وأما التوجيه ، وهو ما احتمل معنيين ويؤتى به عند فطنة المخاطب ، كقوله تعالى حكاية عن أخت موسى عليه السلام : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإن الضمير في ﴿ لَهُ ﴾ يحتمل أن يكون لموسى ، وأن يكون لفرعون .

قال ابن جريج : وبهذا تخلصت أخت موسى من قولهم : « إنك عرفت » ، قالت : أردت : « ناصحون لذلك » ، واعترض عليه بأن هذا في لغة العرب لاقى كلامها الحكى .

(٢) سورة الرعد ١٩

(٤) سورة القصص ١٢

(١) سورة طه ١٨

(٣) سورة النحل ٤٩

وهذا مردود ، فإن الحكاية مطابقة لما قاله ؛ وإن كانت بلغة أخرى .  
ونظيره جواب ابن الجوزي لمن قال له : من كان أفضل عند النبي صلى الله عليه وسلم ؟  
أبو بكر أم علي ؟ قال : من كانت ابنته تحته <sup>(١)</sup> .  
وجعل السكاكي من هذا القسم مشكلات القرآن .

---

(١) الإشكال في ضمير « ابنته » ، وضمير « تحته » فإن ثالثة الزمراء ابنة الرسول كانت زوج علي ،  
وعائشة بنت الصديق كانت زوج الرسول .

## النوع الخامس والأربعون في أقسام معنى الكلام

زعم قوم أن معاني القرآن لا تنحصر ، ولم <sup>(١)</sup> يتعرضوا لحصرها ، وحكاية ابن السيد عن أكثر البصريين في زمانه .

وقيل : قسمان <sup>(٢)</sup> : خَيْر ، وغير خير .

وقيل : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، ونشفع ، وتسجّب ، وقسم ، وشرط ، ووضع ، وشك ، واستفهام .

وقيل : تسعة ، وأسقطوا الاستفهام لدخوله في المسألة

وقيل : ثمانية ، وأسقطوا التشفع لدخوله في المسألة .

وقيل : سبعة ، وأسقطوا الشك لأنه في قسم الخبر .

وكان أبو الحسن الأخفش يرى أنها ستة أيضا ، وهي عنده : الخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، والنداء ، والتثني .

وقيل : خمسة : الخبر ، والأمر ، والتصريح ، والطلب ، والنداء ، وقيل غير ذلك <sup>(٣)</sup> .

(١) م : « فلم » .

(٢) ساقطه من ت

(٣) الإتيان ٢ : ٨٥٠ « وقال قوم أربعة : خبر ، واستخبار ، وطلب ، ونداء . وقال كثيرون ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء » قالوا لأن الكلام إما أن يحتمل التصديق والتكذيب أولا ، الأول الخبر ، والثاني : لإن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب . والمحققون على دخول الطلب في الإنشاء ، أو أن معنى انشرب مثلا - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه ، وأما الضرب الذي لا يوجد بعد ذلك ، فهو متعلق بالطلب لا شيء » .

[ الخبير ]

الأول الخبير <sup>(١)</sup> واتمعد به إقادة الخاطب وقد يشرب مع ذلك معاني آخر :

\*\*\*

منها التعجب ، قال ابن <sup>(٢)</sup> فارس : وهو تفضيل الشيء على أضرابه [ بوصف ] <sup>(٣)</sup> .  
وقال ابن الضائع : استظام صفة خرج بها للتعجب منه عن نظائره ، نحو : ما أحسن  
زيدا ! وأحسن به ! استظمت حسنة على حسن غيره .

وقال الزحشرى فى تفسير سورة الصف <sup>(٤)</sup> : معنى التعجب تعظيم الأمر فى قلوب  
السامعين ؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله .

وقال الرماني : للطلوب فى التعجب الإيهام ؛ لأن من شأن الناس أن يتسجوا بما  
لا يعرف سببه ، وكما <sup>(٥)</sup> استبهم السبب كان التعجب أحسن ، قال : وأصل التعجب إعما  
هو للمعنى الخفى سببه ، والصيغة الدالة عليه تسمى تعجبا ، يعنى مجازا . قال : ومن  
أجل الإيهام لم تمل « نم » إلا فى الجنس من أجل التضعيف ؛ ليقع التفسير على نحو التضعيف  
بالإيهام قبل الذكر .

ثم قد وضعا التعجب صيغا من لفظه ، وهى : « ما أفضله » و « أفضل به » ، وصيغا من

(١) اختلف العلماء فى حد الخبير ، قيل لا يحد لمره ، وقيل لأنه ضرورى ، لأن الإنسان يخرق بين  
الخير والإثناء ضرورة . والأكثر على حده ؛ قالت للمرة : الخير الكلام الذى يسنه الصدق والكذب .  
وقال أبو الحسن البصرى : كلام يفيد بنفسه نسبة . وقيل : الذى يسنه الصديق والتكذيب . وقيل :  
الكلام القيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر من الأمور هيا أو إثباتا . وقد أورد السيوطى فى الإحسان  
( ٢ : ٨٥ ) تفصيل الكلام فى ذلك .

(٢) فى فقه اللغة ص ١٥٨ (٣) تكلة من فقه اللغة

(٤) فى فقه اللغة ص ٤١٨ (٥) م : « تكلم » .

غير لفظه نحو «كَبَر» ، [في] نحو : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

واحتج الثماني <sup>(٤)</sup> على أنه خبر بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، تقديره = ما أسمعهم وأبصرهم ! والله سبحانه لم يتعجب بهم ، ولكن دلل للكافرين على أن هؤلاء قد نزلوا منزلة من يتعجب منه .

وهنا مآلان :

الأول : قيل لا يتعجب من فعل الله ؛ فلا يقال : « ما أعظم الله ! » ، لأنه يشول « إلى شيء عظم الله » كما في غيره من صيغ التعجب ، وصفات الله تعالى قديمة . وقيل = يجوزاه باعتبار أنه يجب تعظيم الله بشيء من صفاته ، فهو يرجع لاعتقاد العباد عظمته وقدرته . وقد قال الشاعر :

ما أقدر الله أن يذني حل شحط  
من داره الخزن من داره صول

والأولون قالوا : هذا أعرابي جاهل بصفات الله . وقال بعض المحققين : التعجب إمّا يقال لتعظيم الأمر للتعجب منه ، ولا يحظر بالبال أن شيئاً صيره كذلك وخفى علينا ، فلا يمتنع حينئذ التعجب من فعل الله .

والثانية : هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله تعالى ؟ قيل بالمنع ؛ لأن التعجب استعظام ويصحبه الجهل والله سبحانه منزّه عن ذلك ، وبه جزم ابن عصفور <sup>(٦)</sup> في « اللرب » .

(٢) سورة الصف ٣

(١) سورة الكهف

(٣) سورة البقرة ٢٨

(٤) هو عمر بن تات أبو القاسم الثماني النحوي الضرير ، شارح كتابي الجمع والتصريف المذكور ، توفي سنة ٤٤٢ هـ . بنية الوعاة ٣٦٠ (٥) سورة مريم ٢٨

(٦) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي اللخروي بأبي الحسن بن عصفور النحوي الإشبيلي ، حامل لواء المرية في زمانه بالأندلس ، وصاحب كتاب المنع في التصريف واللقرب وشارح أشعار الستة الجامعين وغيرها توفي سنة ٦٦٣ هـ ومن كتبه باللقرب نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية برقي ٤٥٩ ، ٧٩٩ م نحو . وانظر بنية الوعاة ص ٣٥٧ .

قال : فإن ورد ما ظاهره ذلك صرف إلى الخطاب ؛ كقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى <sup>(٢)</sup> هؤلاء يجب أن يتعجب منهم .

وقيل : بالجواز ، لقوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، إن قلنا : « ما » تعجبة لاستفهامية ، وقوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ ﴾ <sup>(٤)</sup> في قراءة بعضهم بالضم .  
والخيار الأول ، وما وقع منه أول بالنظر إلى الخطاب ، أى علت أسباب ما يتعجب منه العباد ، فسمى العلم بالمعجب محبا .

وأصل الخلاف في هذه المسألة يلتص على خلاف آخر ، وهو أن حقيقة التعجب ؛ هل يشترط فيه خفاء سببه فيتعجب فيه المتعجب منه ، أولا ؟

ولم يقع في القرآن صيغة التعجب لإلا قوله : ﴿ فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ ، وقوله : ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، و ﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا أَغْرَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، في قراءة من زاد الممرة .

ثم قال المحققون : التعجب معروف إلى الخطاب ، ولما تعلقف الزمخشري فيعبر عنه بالتعجب ، ويجوز التعجب من الله كجى الدعاء منه والترجى ؛ وإنما هذا بالنظر إلى ما تنهيه العرب ، أى هؤلاء عندكم ممن يجب أن تقولوا لم هذه . وكذلك تفسير سيويه

( ٢ - ٢ ) ساقط من ت

(١) سورة البقرة ١٧٥

(٢) سورة الصافات ١٢ ، وهى قراءة حمزة والكسائى وخلف ، بناء المتكلم المضمومة ، والمضى على هذه القراءة : قل يا محمد بل عجبتا أنا وأنت هؤلاء من رأى حلم يقول بحجت وانظر إتحاف فضلاء البشر ٣٦٨

(٤) سورة عبس ١٧ .

(٥) سورة الاخطار ٦ ، وهى قراءة سعيد بن جبير ، قال صاحب الكشاف : « لما على التعجب ولما على الاستفهام ، من قوله : غر الرجل فهو غار ، إذا غفل ، من قوله : بينهم المدو وهم غارون ، وأغره غيره جملة غلرا » .

قوله تعالى : ﴿ تَلَّهٖ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ <sup>(١)</sup> قال : للحنى : اذهبى على رجائكما وطمعكما <sup>(٢)</sup>  
قال ابن الضائع <sup>(٣)</sup> : وهو حسن جدا .

قلت : وذكر سيويه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيَلُوكَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ وَيَلُوكَ  
لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فقال : لا [ ينفى ] <sup>(٦)</sup> أن قول [ إنه ] <sup>(٧)</sup> دعاء هاهنا ، لأن الكلام  
بذلك <sup>(٨)</sup> [ واللفظ به ] <sup>(٩)</sup> قبيح ، ولكن العباد إنما كلموا <sup>(١٠)</sup> بكلامهم ، وجاء القرآن  
على لسانهم وعلى ما يمتنون ؛ فكانه - والله أعلم - قيل لهم : ﴿ وَيَلُوكَ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ ،  
و﴿ وَيَلُوكَ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ، أى هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ؛ لأن هذا  
الكلام إنما يقال لصاحب الشر والمهلكة ، قليل : هؤلاء ممن دخل فى الملكة ، ووجب  
لهم هذا <sup>(١١)</sup> . انتهى .

\*\*\*

ومنها الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، ﴿ وَالْوَالِدَاتُ  
يُرْضَعْنَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، فإن السياق يدل على أن الله تعالى أمر بذلك ؛ لأنه خير ، وإلا لزم الخلف  
فى الخبر ، وسبق فى المجاز .

\*\*\*

(١) سورة طه ٤٤

(٢) الكتاب ١ : ١٦٧ ؛ والبارية فيه : « فاللم قد أتى من وراء ما يكون ولكن اذهبى الى  
رجائكما وطمعكما وبلغتكما من العلم ، وليس لها أكثر من خا ما لم يبلغا » .

(٣) هو على بن عبد بن على الكناى الإشبيل اللروف بابن الضائع ؛ أحد شراح كتاب سيويه ، جمع  
فيه بين شرح السيراف وابن خروف ، وتوفى سنة ٦٨٠ ، بنية الرعاة ٣٥٥

(٤) سورة المطففين ١١

(٥) سورة المطففين ١٥

(٦) تكله من الكتاب

(٧) كذا فى ط ، م ، وفى ت : « فى ذلك » ، وفى الكتاب « بذلك » .

(٨) كلمة « وانما » زائدة عن الكتاب ، وفى م : « تكلوا » تحريف

(٩) الكتاب ١ : ١٦٧ (١٠) سورة البقرة ٢٢٨

(١١) سورة البقرة ٢٣٣



ومنها النهي، كقوله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

ومنها الوعد، كقوله : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفْقَى ﴾ <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

ومنها الوعيد، كقوله تعالى : ﴿ وَسَيَلَّمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيْ مُقَلِّبٍ يَنْفَلِبُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

ومنها الإنكار والتوبيخ، نحو : ﴿ ذُنُوبُكَ أَنْتَ الْغَرِيرُ الْكَرِيمُ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

ومنها الدعاء، كقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى أعنا على عبادتك .

وربما كان اللفظ خبرا والمعنى شرط أو جزاء ؛ كقوله : ﴿ إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فظاهره خبر ، والمعنى <sup>(٧)</sup> : إِنَّا إِن تَنَكَّرْنَا عَنْكُمْ نَكْشِفُ عَنْكُمْ الْعَذَابَ نَعُدُّوهُ . ومنه قوله : ﴿ الطَّالِقُ مَرْكَانٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، المعنى : مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ فَلْيَمْسِكْهَا بِمِدْحَةٍ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ يَسْرِحْهَا بِإِحْسَانٍ .

\*\*\*

ومنها التثنية ، وكلتاه للوضوغة له « ليت » ، وقد تستعمل ثلاثة أحرف :  
أحدها : « هل » ، كقوله : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شَفَعَاءِ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، جُمِلَتْ  
« هل » على إفاضة التثنية لعدم التصديق بوجود شفيع فى ذلك المقام ، فيقول <sup>(١٠)</sup> التثنية .  
بمعونة قرينة الحال .

(٢) سورة فصلت ٥٣

(٤) سورة الدخان ٤٩

(٦) سورة النحل ١٥

(٨) سورة البقرة ٢٢٩

(١٠) ت : « فيؤكد » .

(١) سورة الواقعة ٧٩

(٣) سورة الشعراء ٢٢٧

(٥) سورة القاعة ٥

(٧) ت : « أما إن »

(٩) سورة الأعراف ٥٣

والثاني : « لو » سواء كانت مع « وة » كقوله تعالى : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذَهِنُ فَيَذَهُنَا ﴾<sup>(١)</sup> بالنصب ، أو لم تكن ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَبَرَّأُ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةٌ فَأَكُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> .

والثالث : « لعل » ، كقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ أَبْلَغُ الْأَشْبَابِ أَشْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، في قراءة النصب .

واختلف : هل انتهى خبر ومناه النفي ، أو ليس بخبر ولهذا لا يدخله التصديق والتكذيب ؟ قولان عن أهل العربية ، حكاهما ابن فارس في كتاب « قه العربية »<sup>(٦)</sup> .  
والخبر شري ببنى كلامه على أنه ليس بخبر ، واستشكل دخول التكذيب في جوابه ، في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَّدُ وَلَا نُكَذِّبُ ﴾<sup>(٧)</sup> ، إلى قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، وأجاب بضمه معنى العدة فدخله التكذيب<sup>(٩)</sup> .

(١) سورة ن ٩٩ والراء القلم سورة : ﴿ وَذُوا لَوْ تَذَهِنُ فَيَذَهُنَا ﴾ ، وتوجيهها : جلت الجلة مبتدأ عنون ، والتقدير « فهم يذعنون » . وراءة النصب : ذكر سيويه في الكتاب ٤٢٢ : « وزعم هارون أنها في بعض المصاحف » .

(٢) سورة هود ٨٠ (٣) سورة البقرة ١٦٧

(٤) سورة الزمر ٥٨ .

(٥) سورة المؤمن ٣٦ ، ٣٧ ، والنصب قراءة حفص ، بتقدير « أن » بد الأمر في : ﴿ ابْنِي لِي ﴾ وقيل : في جواب الترجى في : ﴿ لَعَلَّ ﴾ حلا على التي على منع الكونين ، أما البصريون فيمنون ؟ وبالباقى بالرفع صلفا على ﴿ أَبْلَغُ ﴾ . اتحاف فضلاء البشر ٣٧٩

(٦) ص ١٥٨ ، والبراءة فيه : « قال قوم : هو - أي التي - من الأخبار ، لأن معناه « ليس » ، إذا قال القائل : ليت لي مالا فمعناه : ليس لي مال ، وآخرون يقولون : لو كان خبرا لجاز تصديق قائله أو تكذيبه ؟ وأهل العربية يختلفون فيه على هذين الوجهين » .

(٧) سورة الأنعام ٢٤ (٨) سورة الأنعام ٢٨

(٩) الكشف ٢ : ١١ ، وعبارته : « هنا تم قد تضمن معنى العدة ؟ فيجاز أن يطلق به التكذيب ؟ كما يقول الرجل : ليت الله يرزقني مالا فأحين إليك وا كاتك على صنيك ! فهذا متضمن في معنى الواعد فلو رزق مالا ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب » .

وقال ابن الضائع : التمنى حقيقة لا يصح فيه الكذب ؛ وإنما يرد الكذب في التمنى الذى يترجح عند صاحبه وقوعه ؛ فهو إذن وارد على ذلك الاعتقاد ، الذى هو ظن ، وهو خبر صحيح .

قال : وليس للمنى في قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ أن ماعنوا ليس بواقع ، لأنه ورد في معرض القم لم ، وليس في ذلك للمنى ذم ، بل التكذيب ورد على إخبارهم عن أنفسهم أنهم لا يكذبون ، وأنهم يؤمنون .

\*\*\*

ومنها الترتبى ؛ والفرق بينه وبين التمنى أن الترتبى لا يكون إلا في المكنت ، والتمنى يدخل المستحيلات .

\*\*\*

ومنها النداء ، وهو طلب إقبال للدعوة على الداعى بمعرفة مخصوص ، وإنما يصحب في الأكثر الأمر والنهى ، كقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَتَى اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ﴿ يَا عِبَادِ قَاتِلُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . ﴿ يَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْتَدْرِكُوا الْيَوْمَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وربما تقلعت جملة الأمر جملة النداء ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(٢) سورة الأحزاب ١

(٤) سورة هود ٥٢

(٦) سورة التحريم ٧

(١) سورة البقرة ٢١

(٣) سورة الزمر ١٦

(٥) سورة المبرات ١

(٧) سورة النور ٣١ .

وإذا جاءت جملة الخبر بعد النداء <sup>(١)</sup> تنبها جملة الأمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ شُرِبَ مِثْلُ الْقُسَيْمِ فَاسْقِمُوا لَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد تجيء معه الجمل الاستفهامية والخبرية ؛ كقوله تعالى في الخبر : ﴿ يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وفي الاستفهام : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ وَيَا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجَاةِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ لَمْ يُحَرِّمُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ لَهُ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

وهنا فائدتان :

إحداها : قال الزعزعي رحمه الله : كل نداء في كتاب الله يقبه فهم في الدين ، إما من ناحية الأوامر والنواهي التي فصلت بها سعادة الدارين ، وإماموا عظ وزواجر وقصص لهذا الغنى ؛ كل ذلك راجع إلى الدين القبي خلق الخلق لأجله ، وقلمت السموات والأرض به ، فكان حق هذه أن تدرك بهذه الصيغة البليغة .

الثانية : النداء إنما يكون البعيد حقيقة أو حكما ؛ وفي قوله تعالى : ﴿ وَتَادِيَنَاهُ مِنْ تَجَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّ بَنَاهُ نَجِيًّا ﴾ <sup>(٨)</sup> لطيفة ؛ فإنه تعالى يبين أنه كما ناداه ناجاه أيضا ؛ والنداء مخاطبة الأبعد ، والنناجاة مخاطبة الأقرب ؛ ولأجل هذه اللطيفة أخبر سبحانه عن مخاطبته لآدم وحواء بقوله : ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وفي

(٢) سورة الحج ٧٣

(٤) سورة مريم ٤٢

(٦) سورة التجميم ١

(٨) سورة مريم ٢٧

(١) ت : « تنفها »

(٣) سورة الزخرف ٦٨

(٥) سورة المؤمن ٤١

(٧) سورة السجدة ٢

(٩) سورة البقرة ٣٥

موضع : ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ﴾ <sup>(١)</sup> ، ثم لما حكى عنهما ملازمة الحافاة ، قال في وصف خطابه لهما : ﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾ <sup>(٢)</sup> ، فأشعر هذا اللفظ بالبعد لأجل الحافاة ، كما أشعر اللفظ الأول بالتقرب عند السلامة منها .

وقد يستعمل النداء في غير معناه مجازا في مواضع :

الأول : الإغراء والتنذير ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿نَاقَةَ أَثَرِ وَسْقِيَاهَا﴾ <sup>(٣)</sup> ، والإغراء أمر معناه الترغيب والتحفيز ، ولهذا خصوا به الخطاب .

الثاني : الاختصاص ، وهو كالنداء إلا أنه لا حرف فيه .

الثالث : التنييه ، نحو : ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأن حرف النداء يختص بالأسماء .

وقال النحاس في قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ <sup>(٥)</sup> نداء مضاف ، والفائدة فيه أن معناه : هذا وقت حضور الويل . وقال القارسي في قوله تعالى : ﴿يَا حَسْرَةَ عَلَى الْإِمَارِ﴾ <sup>(٦)</sup> ، معناه أنه لو كانت الحسرة مما يصح نداء لكان هذا وقتها .

وقد اختلف في أن النداء خبر أم لا ، قال أبو البقاء <sup>(٧)</sup> في شرح " الإيضاح " : ذهب الجميع إلى أن قولك : « يا زيد » ليس بخبر محتمل للتصديق والتكذيب ، إنما هو بمنزلة الإشارة والتصويت .

واختلفوا في قولك <sup>(٨)</sup> : « يا طسق » ، فالأكثر أن على أنه ليس بخبر أيضا ، قال أبو علي

(١) سورة الأعراف ١٩

(٢) سورة الأعراف ٢٧

(٣) سورة الشمس ١٣

(٤) سورة مريم ٢٣

(٥) سورة القدر ٢٨

(٦) سورة يس ٣٠

(٧) أبو البقاء عبد الله بن حنين السكري ؛ شرح كتاب الإيضاح لأبي علي القارسي ؛ في النحو

والتصريف ؛ ذكره صاحب كشف الظنون ٢١١ . (٨) ت : « في ذلك » .

الفارسي : خير ؛ لأنه تضمن نسبه لفسق .

\*\*\*

ومنها الدعاء ، نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ قَاتِلَهُمُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ،  
﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَزِيلَ لِلطَّافِقِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قال سيبويه : هذا دعاء ، وأنكره ابن الطراوة <sup>(٥)</sup> لاستحالاته هنا ، وجوابه أنه  
معروف للخلق وإعلامهم بأنهم أهل لأن يدعى عليهم ، كما في الرجاء وغيره مما سبق .

## قائده

ذكر <sup>(٦)</sup> الزغشري أن الاستطاف ، نحو « تافه هل قام زيد » قسم ، والصحيح أنه  
ليس ، بقسم ، لكونه خبرا .

[ الاستخبار ، وهو الاستفهام ]

الثاني الاستخبار ؛ وهو طلب خبر ما ليس عندك ، وهو بمعنى الاستفهام ؛ أي طلب  
القوم ؛ ومنهم من فرق بينها بأن الاستخبار ماسبق أولا ولم يفهم حق القوم ؛ فإذا  
سألت عنه ثانيا كان استفهما ؛ حكاه ابن فارس في « قه الرمية » <sup>(٨)</sup> .

ولكون الاستفهام طلب ماقى الخارج أو تحصيله في ذهن لزم ألا يكون حقيقة

(١) سورة الذهب ١

(٢) سورة المنافقون ٤

(٣) سورة النساء ٩

(٤) سورة الطفقين ١

(٥) الكتاب ١٦٧: ١

(٦) هو أبو الحسين سليمان بن عبد الله اللاتي للروف بإبن الطراوة ؛ ألف كتاب المقدمات على سيبويه  
وغيرها من كتب النحو ، توفي سنة ٥٢٨ هـ بنية الوفاة ٢٦٣ .

(٧) هذه القائمة ساقطة من ت ، وهي في م وحاشية ط .

(٨) س ١٥١ ، ١٥٢ .

إلا إذا صدر من شك مصدق بإمكان الإعلام ؛ فإن غير الشك إذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل ، وإذا لم يصدق بإمكان الإعلام انقضت فائدة الاستفهام .



وفي الاستفهام فوائد :

الأولى : قال بعض الأئمة : ما جاء على لفظ الاستفهام في القرآن فإِنما يقع في خطاب الله تعالى على معنى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي حاصل ، فيستفهم عنه نفسه مخبره به ، إذ قد وصّاه الله عندها ، فالإثبات كقوله تعالى : ﴿ وَتَن أَصْدَقُ مِنَّ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ <sup>(١)</sup> والنفي كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ﴿ قَهْلًا أَتَمُّ مَسْلُومًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ومعنى ذلك أنه قد حصل لكم العلم بذلك تجددت عندهم إذا استفهمتم أنفسكم عنه ، فإن الرب تعالى لا يستفهم خلقه عن شيء ، وإنما يستفهمهم ليقرّهم ويذكرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء ؛ فهذا أسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن ، وهو في كلام البشر مختلف .



الثانية : الاستفهام إذا بنى عليه أمر قبل ذكر الجواب فهم ترتب ذلك الأمر على جوابه ، أي جواب كان ؛ لأن سبقه على الجواب يشعر بأن ذلك حال من يذكر في الجواب ؛ لتلا يكون إيراد قلبه عبثا ، فيفيد حينئذ تفسيرا ، نحو « من جاءك فأكرمه » بالنصب ؛ فإنه لما قال قبل ذكر جواب الاستفهام « أكرمه » علم أنه يكرم من يقول الجيب : إنه جاء ، أي جاءه كان ، وكذا حكم « من ذا جاءك أكرمه » ، بالجرم .



الثالثة : قد يخرج الاستفهام عن حقيقته ؛ بأن يقع عن يعلم ويستغنى عن طلب الإفهام.

\*\*\*

### [ أقسام الاستفهام ]

وهو قسمان : بمعنى الخبير ، وبمعنى الإنشاء :

#### [ الاستفهام بمعنى الخبير ]

الأول : بمعنى الخبير ، وهو ضربان : أحدهما نفي وإثبات ، فالوارد للنفي يسمى استفهام إنكار ، والوارد للإثبات يسمى استفهام تقرير ؛ لأنه يطلب بالأول إنكار المخاطب ، وبالثاني إقراره به .

#### [ استفهام الإنكار ]

فالأول : المعنى فيه على أن ما بعد الأداة منفي . ولذلك تصحبه « إلاً » ، كقوله تعالى : ﴿ قَهْلُ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَافُورَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ويطلف عليه للنفي ، كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى لا يهدي ؛ وهو كثير .

ومنه ﴿ أَأَنْتَ تُنْفِذُ مَنْ فِي النَّارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى لست تنفذ من في النار .

﴿ أَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) سورة سبا ١٧

(٤) سورة الزمر ١٩

(١) سورة الاحقاف ٣٥

(٣) سورة الروم ٢٩

(٥) سورة يونس ٩٩ .



﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْضَ ذُلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ قَالُوا أَنْتُمْ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى لا تؤمن .

وقوله : ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُيُوتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى لا يكون هذا .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ مِنْ بَيْنِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، أى ما أنزل

وقوله تعالى : ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، أى ما شهدوا ذلك .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ نَسِيعُ الْعَمِّ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى ليس ذلك إليك ؛

كما قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الْعَمَّ الدُّعَاءَ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ أَفَتَسْبِيحُنَا بِأَتْلَافِ الْأَوَّلِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى لم يعب به .

وهنا أمران :

أحدهما : أن الإنكار قد يحى لصريف الخطاب أن ذلك للدعى ممنوع عليه ؛ وليس من قدرته ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ نَسِيعُ الْعَمِّ أَوْ تَهْدِي الْعُمَى ﴾ <sup>(١٠)</sup> ؛ لأن إسماع العم لا يذعيه أحد ؛ بل للعمى أن إسماعهم لا يمكن ؛ لأنهم بمنزلة العم والمسى ؛ وإنما قدم الاسم فى الآية ؛ ولم يقل : « أنسع العم » ؛ إشارة إلى إنكار موجه عن تقدير ظن منه عليه السلام أنه يختص بإسماع من به صم ، وأنه ادعى القدرة على ذلك ، وهذا أبلغ من إنكار الفعل .

(٢) سورة الشعراء ١١٤

(٤) سورة الطور ٣٩

(٦) سورة الزخرف ١٩

(٨) سورة النمل ٨٠

(١٠) سورة الزخرف ٤٠

(١) سورة الأنعام ١١٤

(٣) سورة المؤمنون ٤٧

(٥) سورة ص ٨

(٧) سورة الزخرف ٤٠

(٩) سورة ق ١٥

وفيه دخول الاستفهام على المضارع ، فإذا قلت : أفعل ! أو أنت فعل ! احتمل وجهين : أحدهما : إنكار وجود الفعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ سُكُوتًا وَأَنْتُمْ لَا تَكْرَهُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، واللفظ لنا بمثابة مَنْ يقع منه هذا الإلزام ، وإن غيرنا بفعل ذلك ؛ جلَّ الله تعالى عن ذلك ، بل اللفظ إنكار أصل الإلزام .

والثاني : قولك لمن يركب الخطأ : أتذهب في غير طريق ؟ انظر لنفسك واستبصر . فإذا قدمنت للمفعول توجه الإنكار إلى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل ، كقوله : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْذَ وَلِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، اللفظ : أغير الله بمثابة مَنْ يتخذ وليًّا !

ومنه : ﴿ أَبَشَّرْنَا مِنْهَا وَاحِدًا نَنبِئُهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ لأنهم بنوا كفرهم على أنه ليس بمثابة من يتبع صفة المستقبل ؛ إما أب يكون للحال ، نحو : ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا ﴾ <sup>(٥)</sup> . أو للاستقبال ، نحو : ﴿ أَمْهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

الثاني : قد يصحب الإنكار التكذيب للتعريض بأن المخاطب ادّعاء وقصد تكذيبه ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿ أَلَكُمُ اللَّهُ كُرْ وَلَهُ الْأَنْتَى ﴾ <sup>(٨)</sup> . ﴿ أَلَا إِنَّهُ مَعَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ١٤

(٤) سورة القمر ٢٤

(٦) سورة الزخرف ٣٢

(٨) سورة النجم ٢١

(١) سورة هود ٢٨

(٣) سورة الأنعام ٤٠

(٥) سورة يونس ٩٩

(٧) سورة الصافات ١٥٣

(٩) سورة النمل ٦٠ .

وسواء كان زعمهم له صريحا ، مثل : ﴿ أَفَسِحْرُ هَذَا أَمْ أَنْتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
أو الزاما ، مثل : ﴿ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإنهم لما جزموا بذلك جزم من يشاهد خلق  
للملائكة كانوا كمن زعم أنه شهد خلقهم .

وتسمية هذا استفهام إنكار ؛ من أنكر إذا جحد ، وهو إما بمعنى « لم يكن »  
كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْحَابُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أو بمعنى « لا يكون » نحو : ﴿ أَنْتَزِرُ سُبُوحًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
والحاصل أن الإنكار قسمان : إبطالى وحقيقى .

فالإبطالى أن يكون ما بعدها غير واقع ، ومدعيه كاذب كما ذكرنا ، والحقيقى يكون  
ما بعدها واقع وأن فاعله ملبوم ؛ نحو : ﴿ أَنْتَبِدُونَ مَا تَنْهَوْنَ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ أَعَيَّرَ اللَّهُ  
تَذَعُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ إِنْ كُنَّا آلِهَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿ أَتَأْتُونَ اللَّهَ كُرَّانًا ﴾ <sup>(٨)</sup> . ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ  
بِهَتَانًا ﴾ <sup>(٩)</sup> .

### [ استفهام التقرير ]

وأما الثانى ، وهو استفهام التقرير ، والتقرير حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف  
بأمر قد استقر عنده ، قال أبو الفتح فى " الخطاريات " <sup>(١٠)</sup> : ولا يستعمل ذلك بهل ، وقال  
فى قوله :

- |                      |                     |
|----------------------|---------------------|
| (١) سورة الطور ١٥    | (٢) سورة الإسراء ٤٠ |
| (٣) سورة هود ٢٨      | (٤) سورة الصافات ٩٥ |
| (٥) سورة الأنعام ٤٠  | (٦) سورة الصافات ٨١ |
| (٧) سورة الشعراء ١٦٥ | (٨) سورة النساء ٢٠  |

(٩) الخطاريات ، لأبى الفتح عثمان بن جنى ؛ يذكره بقوله : « ما أحضرني المخاطر من السائل الشبهة ؛  
بما أمّلكه ، أو حصل فى آخر تعاليق عن نفسى ؛ وغير ذلك مما هذه حاله وصورته » وانظر ، مقدمة : أستاذ  
انبار لكتاب الخصائص ٦٤ .

• جاءوا بمذقي هل رأيت الذئب قط؟ <sup>(١)</sup>

و « هل » لا تقع تقريراً كما يقع غيرها مما هو للاستفهام . انتهى .

وقال الكندي : <sup>(٢)</sup> ذهب كثير من العلماء في قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمُونَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى أن « هل » تشارك الميزة في معنى التقرير والتوبيخ ؛ إلا أني رأيت أبا علي أن ذلك ، وهو معذور ، فإن ذلك من قبيل الإنكار . انتهى .

وقال الشيخ أبو حيان عن سيوبه أن استفهام التقرير لا يكون بهل ؛ إنما تستعمل فيه الميزة : ثم هل عن بعضهم أن « هل » تأتي تقريراً ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَبْرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

والكلام مع التقرير موجب ؛ ولذلك يُطَفَّ عليه صريح اللوجب ، ويُطَفَّ على صريح اللوجب .

فالأول كقوله : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ . وَوَضَعْنَا عَنَّا وَزْرَكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ أَلَمْ يَمْشِلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضَلُّيلٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) صدره :

• حَتَّىٰ إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاسْتَخْلَطَ •

والبيت من شواهد ما بين عقيل ١٥٨٥٢

(٢) قال السيوطي في الإتقان ٢ : ٨٩ هو التاج أبو البين زيد بن الحسن بن زيد الكندي النحوي ، أحد علماء اللغة والنحو ؛ توفي سنة ٦١٣ هـ بنية الوعاة ٢٤٩ .

(٤) سورة التجر •

(٣) سورة الشعراء ٧٦ .

(٦) سورة الانفراج ٢٤١

(٥) سورة الفص ٧٤٦

(٧) سورة النبل ٢ .

والثاني : كقوله : ﴿ أَكْذَبُكُمْ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ نَحِيطُوا بِهَا عِلْمًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، على ما قرره الجرجاني في النظم ؛ حيث جعلها مثل قوله : ﴿ وَجَعَدُوا بِهَا وَأَسْتَفْتَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ويجب أن يلي الأداة الشيء الذي تقررها ، فتقول في تقرير الفعل : « أضربت زيدا ؟ » ، والفاعل نحو : « أنت ضربت ؟ » ، أو للفعول « أزيدا ضربت » ، كما يجب في الاستفهام الحقيقي .

وقوله تعالى : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا لِهَيْبَتِنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، يحتمل الاستفهام الحقيقي ، بأن يكونوا لم يطمعوا أنه الفاعل ، والتقريرى بأن يكونوا عليهم ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ، ولا تقريراً له ، لأنه لم يله ، ولأنه أجاب بالفاعل بقوله : ﴿ بَلْ قَعْلَهُ كَيْبَرُهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وجعل الزمخشري منه : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقيل : أراد التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي ، والأولى أن يحمل على الإنكار ، أى ، ألم تعلم أيها التكر للفسخ <sup>(٦)</sup> !

. حقيقة استفهام التقرير أنه استفهام إنكار ، والإنكار نفي ، وقد دخل على النفي ونفى النفي إثبات . والنفي يُقرّر عندك أن معنى التقرير الإثبات قول ابن السراج : فإذا أدخلت على « ليس » ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخل معنى الإيجاب فلم يحسن معاً « أحده » ؛ لأن « أحدا » إنما يجوز مع حقيقة النفي ؛ لا تقول : ليس أحد في النار ؛ لأن النفي يزول إلى

(١) سورة النحل ٨٤

(٢) سورة الأنبياء ٦٢

(٣) سورة البقرة ١٠٦

(٤) سورة النحل ١٤

(٥) سورة الأنبياء ٦٢

(٦) سورة البقرة ١٠٦

(٦) إشارة إلى ماورد في صدر الآية السابقة : ﴿ مَا تَنْفُسُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَفْسِيهَا ﴾ .

قولك : أحد في الدار ، واحد لا تستعمل في الواجب . انتهى .

وأمثله كثيرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى أنا ربكم .

وقوله ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخْرِجَ التَّوْتَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُفْتَى عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ومنه قوله صلى الله

عليه وسلم : « أينقص الرجل إذا جف » ، وقول جرير :

• أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَلَايَا • <sup>(٨)</sup>

واعلم أن في جملهم الآية الأولى من هذا النوع إشكالا ، لأنه لو خرج الكلام عن النفي

لجاز أن يجاب بنعم ، وقد قيل : إنهم لو قالوا : « نعم » كفروا ، ولما حسن دخول الباء في

الخبر ، ولزم تعدد لفظة الهمزة استفهاما لما استحق الجواب ، إذ لا سؤال حينئذ .

والجواب يتوقف على مقدمة ، وهى أن الاستفهام إذا دخل على النفي ، يدخل بأحد

وجهين :

- |                      |  |
|----------------------|--|
| (١) سورة الأعراف ١٧٢ | (٢) سورة القيامة ٤٠                          |
| (٣) سورة يس ٨١       | (٤) سورة الزمر ٣٦ ، ٣٧                       |
| (٥) سورة الزمر ٣٢    | (٦) سورة النكيت ٥١ .                         |
| (٧) مجزه :           | • وَأَنْذَى الْمَلَائِكِينَ بَطُونَ رَاجِح • |

إما أنت يكون الاستفهام عن النفي: هل وجد أم لا؟ فيبقى النفي على ما كان عليه، أو لتقرير كقوله: أَلَمْ أَحْسَن إِلَيْكَ! وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

فإن كان بالمعنى الأول لم يجر دخول «نم» في جوابه إذا أردت إيجابه، بل تدخل عليه «بلى». وإن كان بالمعنى الثاني - وهو التقرير - فلكلام حينئذ لفظ ومعنى، فلفظه نفي داخل عليه الاستفهام، ومعناه الإثبات؛ فبالنظر إلى لفظه تنجيبه بلى، وبالنظر إلى معناه، وهو كونه إثباتاً تنجيبه بنم.

وقد أنكر عبد القاهر كون<sup>(٣)</sup> الهمزة للإيجاب؛ لأن الاستفهام يخالف الواجب، وقال: إنها إذا دخلت على «ما» أو «ليس» يكون تقريراً وتحققاً، فالتقرير كقوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا﴾<sup>(٥)</sup>.

واعلم أن هذا النوع يأتي على وجه:

\*\*\*

الأول: مجرد الإثبات، كما ذكرنا.

\*\*\*

الثاني: الإثبات مع الافتخار؛ كقوله تعالى عن فرعون: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ﴾<sup>(٦)</sup>.

\*\*\*

(٢) سورة الضحى ٦

(٤) سورة الدائدة ١١٦ .

(٦) سورة البقرة ٥١ .

(١) سورة الإنشراح ١

(٣) دلائل الإيجاز ٨٨، ٨٩ .

(٥) سورة الأنبياء ٦٢

الثالث : الإتيان مع التوبيخ ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً ﴾ <sup>(١)</sup> أي هي واسعة ، فهلاً هاجرتم فيها !

\*\*\*

الرابع : مع العتاب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله هذه الآية <sup>(٣)</sup> إلا أربع سنين . وما ألفت ما عاتب الله به خير خلقه بقوله تعالى : ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنبْتَ لَهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ولم يتأدب الزمخشري بأدب الله تعالى في هذه الآية .

\*\*\*

الخامس : التبكيت ، كقوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ ﴾ <sup>(٥)</sup> هو تبكيت لنصارى فيا اذعوه ؛ كذا جعل السكاكي وغيره هذه الآية من نوع التقرير <sup>(٦)</sup> . وفيه نظر لأن ذلك لم يقع منه .

\*\*\*

السادس : التسوية <sup>(٧)</sup> ، وهي الباطلة على جهة يصح حلول المصدر محلها ، كقوله تعالى : ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَذِّنْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، أي سواء عليهم الإنذار وعدمه ، مجردة للتسوية ، مضمحلا عنها معنى الاستفهام .

ومعنى الاستواء فيه استواءهما في علم للاستفهام ؛ لأنه قد علم أنه أحد الأمرين كائن ،

(١) سورة الأنبياء ٩٧

(٢) سورة الحديد ١٦ .

(٣-٤) ساقط من

(٤) سورة التوبة ٤ ، وتفسير الزمخشري لهذه الآية :

« معناه : أخطأت وبش ما ضلت ؛ وانظر الكشاف وتطبيق ابن القيم ٢ : ٧١٥ »

(٥) سورة المائدة ١١٦

(٦) كذا في ط ، م ، و ق : « من هذا النوع » .

(٧) كذا في الأصول ، وعبرة السيوطي في الإتيان ٢ : ٩٠ « وهو الاستفهام الباطل على جملة ... » .

(٨) سورة يس ١٠



إما الإنذار وإما عدمه ؛ ولكن لا يمينه ، وكلاهما معلومٌ بغير معين .  
فإن قيل : الاستواء يُعلم من لفظة « سواء » ، لأن المهرمة ، مع أنه لو عُلِمَ منه  
لزم التكرار .

قيل : هذا الاستواء غير ذلك الاستواء المستفاد من لفظة « سواء » .  
وحاصله أنه كان الاستفهام عن مستويين مجرد عن الاستفهام ، وبقى الحديث عن  
المستويين . ولا يكون في إدخال « سواء » عليه لتنايرهما ، لأن المعنى أن المستويين في  
العلم يستويان في عدم الاعتناء . وهذا - أعني حذف مقدر واستعماله فيما بقى - كثير في  
كلام العرب ، كما في النداء ، فإنه لتخصيص المنادى وطلب إقباله ، فيحذف قيد الطلب ،  
ويستعمل مطلق الاختصاص ، نحو « اللهم اغفر لنا أيتها المصابة » ، فإنه ينسلخ عن معنى  
الكلمة ؛ لأن معناه مخصوص من بين سائر المصائب .  
ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرٌ غَنَّا أَمْ مَصْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
﴿ أَوْ عَذَّبْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
وتارة تكون النسوية مصرحاً بها كما ذكرناه ، وتارة لا تكون ، كقوله تعالى :  
﴿ وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

السابع : التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة «الناضون» ٦

(٤) سورة الأنبياء ١٠٩

(١) سورة إبراهيم ٢١

(٣) سورة الشعراء ١٣٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٥

الثامن : التحويل ، نحو : ﴿أَلَخَلَقْنَا مَا أَلَخَلَقْنَا﴾<sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةُ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله : ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، نفخيم المذاب الذي يستعجلونه .

\*\*\*

التاسع : التسهيل والتخفيف ، كقوله تعالى : ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

العاشر : التفتيح ، نحو : ﴿مَالٍ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

الحادى عشر : التكثير ، نحو : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

الثانى عشر : الاسترشاد ، نحو : ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾<sup>(٧)</sup> ؛ والظاهر أنهم استفهموا مسترشدين ، وإنما فرق بين العبارتين أدبا . وقيل : هى هنا لتعجب .

[ الاستفهام بمعنى الإنشاء ]

القسم الثانى : الاستفهام المراد به الإنشاء ، وهو على ضربين :

\*\*\*

(٢) سورة التارعه ١٠

(٤) سورة النساء ٣٩

(٦) سورة الأعراف ٤

(١) سورة الحاقة ٩

(٣) سورة يونس ٥٠

(٥) سورة الكهف ٤٩

(٧) سورة البقرة ٣٠ .

الأول : مجرد الطلب ، وهو الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى اذكروا .  
 وقوله : ﴿ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> أى أسلموا .  
 وقوله : ﴿ أَلَا تُحْيَوْنَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> أى احبوا .  
 وقوله : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى قاتلوا .  
 وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرُاقَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : ﴿ قَهْلُ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> انتهوا ، ولهذا قال عمر رضى الله عنه : « انتهينا » .  
 وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 وقوله تعالى : ﴿ أَنْصَبِرُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقال ابن عطية والزخشرى : المعنى أنصبرون أم لاتصبرون ؟  
 والجرجاني في « النظم » على حذف مضاف ، أى لنعلم أنصبرون .

\*\*\*

الثانى : التهى ، كقوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، أى لا يفرک .  
 وقوله في سورة التوبة : ﴿ تَخْشَوْنَهُمْ فَأَلْهُمُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، بدليل قوله :  
 ﴿ فَلَا تَخْشَوْا السَّاسَ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

\*\*\*

الثالث : التحذير ، كقوله : ﴿ أَلَمْ نُهِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، أى قدرنا عليهم فنقدر عليكم .

\*\*\*

- |                      |                      |
|----------------------|----------------------|
| (١) سورة يونس ٣      | (٢) سورة آل عمران ٢٠ |
| (٣) سورة النور ٢٢    | (٤) سورة النساء ٧٥   |
| (٥) سورة البقرة ٨٢   | (٦) سورة المائدة ٩١  |
| (٧) سورة البقرة ١٠٦  | (٨) سورة الفرقان ٢٠  |
| (٩) سورة الأضفار ٦   | (١٠) سورة توبة ١٣    |
| (١١) سورة المائدة ٤٤ | (١٢) سورة نمل ١٦     |

الرابع : التذكير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا قَمَعْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وجعل بعضهم منه : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ <sup>(٢)</sup> . ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ  
صَدْرَكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الخامس : التنبيه ، وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ  
إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ قَعَلْ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، المعنى في كل ذلك : انظر  
بفكرك في هذه الأمور وتنبه .

وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ تُخْضَرُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ،  
حكاه صاحب " السكافي " <sup>(٩)</sup> عن الخليل ، وقلبك رفع الفعل ولم ينصبه .

وجعل منه بعضهم ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، للتنبيه على الضلال .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ <sup>(١١)</sup> .

\*\*\*

- |  |                      |
|--|----------------------|
| (١) سورة يوسف ٨٩   | (٢) سورة الضحى ٦     |
| (٣) سورة الانشراح ١  | (٤) سورة البقرة ٢٥٨  |
| (٥) سورة الفرقان ٤٥  | (٦) سورة البقرة ٢٤٣  |
| (٧) سورة الفيل ١   | (٨) سورة الحج ٦٣     |
| (٩) لماله كتاب السكافي في النحو ؛ لأبي جعفر النحاس ، وانظر كشف الظنون ١٣٧٩ | (١٠) سورة البقرة ١٣٠ |
| (١٠) سورة التكاوير ٢٦  |                      |

السادس : الترغيب ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُعْرِضُ اللَّهَ قَرَضًا حَسَنًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

السابع : التمني ، كقوله : ﴿ قَهْلَ لَنَا مِنْ شَقَمَاءَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
﴿ أَنَّىٰ يُنْجِي هَٰذَا اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِنَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، قال المزينى <sup>(٥)</sup> فى تفسيره : أى كيف ،  
وما أوجب معاينة الإحياء !

\*\*\*

الثامن : الدعاء ، وهو كالتبى ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى ، كقوله تعالى :  
﴿ أَنهَيْكُمَا يَمَّا قَتَلَ الشَّعْبَاءَ مِنَّا ﴾ <sup>(٦)</sup> .  
وقوله : ﴿ أَتَجْمَلُ فِيهَا مَنْ يُقْسِدُ فِيهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وهم لم يستفهموا ، لأن الله قال : ﴿ إِنِّي  
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ <sup>(٨)</sup> .  
وقيل : للمعنى إنك ستجعل ؛ وشبهه أبو عبيدة <sup>(٩)</sup> بقول الرجل لظلامه وهو يضر به :  
ألسن الفاعل كذا !

وقيل : بل هو توجب ، وضئف .

وقال النحاس : الأولى ما قاله ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما ، ولا يخالف لهما :

(١) سورة الحديد ١١ (٢) سورة الصف ١٠

(٣) سورة الأعراف ٥٣ (٤) سورة البقرة ٢٥٩

(٥) هو أبو الحالى عزيزى بن عبد الملك ، الفقيه الشافعى ، صاحب كتاب البرهان فى مشكلات القرآن ،  
توفى سنة ٤٩٤ . ابن خلسكان ١ : ٣١٨

(٦) سورة الأعراف ١٥٥ (٧) سورة البقرة ٣٠

(٨) فى كتاب مجاز القرآن ؛ نشره الدكتور محمد فؤاد سزجى ، وطبع بمصر سنة ١٩٥٥ ؛ والعبارة  
فى ١ : ٣٦ : « وتقول وأنت تضرب الظلام على القتب : ألسن الفاعل كذا ؟ ليس باستفهام ؛ ولكنه  
قر » .

أن الله تعالى لما قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ <sup>(١)</sup> قلوا: وما ذلك الخليفة ! يكون له ذرية يفسدون ، ويقتل بعضهم بعضا !  
وقيل : المعنى : أنجعلهم فيها أم نجعلنا ، وقيل : المعنى : نجعلهم وحالنا هذه أم يتغير .

\*\*\*

التاسع والعاشر : العرض والتحضيض ، والفرق بينهما : الأول طلب برفق ، والثاني بشق ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ أَلَا تَهْتَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومن الثاني : ﴿ أَنْ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . قَوْمٌ فِرْعَوْنٌ أَلَا يَعْلَمُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، المعنى : إتهم وأمرهم بالانقضاء .

\*\*\*

الحادى عشر : الاستبطاء ، كقوله : ﴿ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ومنه ما قال صاحب الإيضاح <sup>(٧)</sup> البيهقي : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> .

وقال الجرجاني : في الآية تقديم وتأخير ؛ أى « حتى يقول الرسول : أَلَا إِنَّ

(١) سورة البقرة ٣٠

(٢) سورة النور ٢٢

(٣) سورة التوبة ١٣

(٤) سورة الشعراء ١٠ ، ١١

(٥) سورة يس ٤٨

(٦) سورة الحج ٤٧

(٧) هو جلال الدين محمد بن عبدالرحمن القزوينى المعروف بالحطيب ، المتوفى سنة ٧٣٩ هـ وكتابه لإيضاح في المعاني والبيان ؛ وانظر الجزء الأول ص ١٣٧ .

(٨) سورة البقرة ٢١٤

نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبَهُ، وَالَّذِينَ آمَنُوا : متى نصر الله ؟ « وهو حسن .

\*\*\*

الثاني عشر : الإيَّاس ، ﴿ فَأَيَّنَ تَذْهَبُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الثالث عشر : الإيَّاس ، نحو : ﴿ وَمَا تَلَكَ يَبْسِيْنِكَ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن فارس : [ للراد به ] <sup>(٣)</sup> الإيَّام ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ أَنَّ لَهَا أَمْرًا قَدْ خَفِيَ عَلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَعْلَمَ مِنْ حَالِهَا مَا لَمْ يَلَمْ <sup>(٤)</sup> .

وقيل : هو للتقريب ، فيعرف ما في يده حتى لا ينفر إذا اقبلت حية .

\*\*\*

الرابع عشر : التَّهْمُكُ وَالِاسْتِهْزَاءُ ، ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَلَا تَأْكُلُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنْتَفِقُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

الخامس عشر : التَّخْوِيرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُزُوعًا أَمْ هَذَا الَّذِي يَمَسُّ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ومنه ما حكى صاحب الكتاب : مَنْ أَنْتَ زَيْدًا ؟ على معنى من أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا !

\*\*\*

(١) سورة م١٧

(١) سورة التَّكْوِيْم ٧٦

(٤) فقه اللغة : « يلمه » .

(٣) فقه اللغة ١٥٣ ، والتَّكْلُفُ منه

(٦) سورة الصَّافَّات ٩٢

(٥) سورة هُود ٨٧

(٧) سورة القُرْآن ٤١ .

السادس عشر: التعجب ، نحو: ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهَدَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومنهم من جعله للتنبيه .

\*\*\*

السابع عشر: الاستبعاد ، كقوله: ﴿ أُنِى لَهُمُ اللَّهُ كُرْىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى يُستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا .

\*\*\*

الثامن عشر: التوبيخ ، كقوله تعالى: ﴿ أَفَفَرَّ دِينَ اللَّهِ يَبْمُونُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

﴿ إِمَّ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

﴿ أَفَتَحْذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أُولِيَاءَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ ولا تدخل همزة التوبيخ إلا على فعل قبيح أو ما يترتب عليه فعل قبيح .

❦

القائدة الرابعة: قد يجمع الاستفهام الواحد للإنكار والتقرير ، كقوله: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى ليس الكفار آمنين ، والذين آمنوا أحق بالأمن ؛ ولما كان أكثر مواقع التقرير دوافع الإنكار ، قال: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ... ﴾ <sup>(٨)</sup> ، الآية .

(٢) سورة البقرة ٢٨

(٤) سورة آل عمران ٨٢

(٦) سورة الكهف ٥٠

(١) سورة النمل ٢٠

(٣) سورة الدخان ١٣

(٥) سورة الصف ٢

(٧) سورة الأنعام ٨١ ، ٨٢ .



وقد يحتملها ، كقولہ : ﴿ اُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ كُلُّ سَلَمٍ أَخِيهِ سَلَمًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ويمحتمل أنه استفهام تقرير ، وأنه طلب منهم أن يُقرؤا بما عدهم تقرير ذلك ؛ ولهذا  
قال مجاهد : التقدير « لا » فإنهم لما استفهموا استفهام تقرير بما لا جواب له إلا أن يقولوا  
« لا » جملوا كأنهم قالوا ، وهو قول القارسي والزمخشري .

ويمحتمل أن يكون استفهام إنكار ، بمعنى التوبيخ على محبتهم لأكل لحم أخيهيم  
فيكون « ميتة » ، والمراد محبتهم له غيبتة على سبيل المجاز ، و« فكرهتموه » بمعنى الأمر ،  
أي أكرهوه .

ويمحتمل أن يكون استفهام إنكار بمعنى التكذيب ، أنهم لما كانت حالهم حال من يدعى  
محبة أكل لحم أخيه نسب ذلك إليهم ، وكذبوا فيه ، فيكون « فكرهتموه » .

✽

الخامسة : إذا خرج الاستفهام عن حقيقته ؛ فإن أريد التقرير ونحوه لم يحتاج إلى معادل ،  
كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإن معناه التقرير .  
وقال ابن عطية : ظاهره الاستفهام المحض ، والمعادل على قول جماعة : « أم يريدون » .  
وقيل « أم » منقطعة فالمعادل عديم محذوف ، أي « أم علمتم » ، وهذا كله على أن  
القصد مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم مخاطبة أمته ، وأما إن كان هو المخاطب وحده فالمعادل  
محذوف لا غير ، وكلا القولين مروى . انتهى .

ومأقوله غير ظاهر ، والاستفهام هنا للتقرير فيستغنى عن المعادل ، أما إذا كان على حقيقته ،  
فلا بد من تقدير المعادل ، كقولہ تعالى : ﴿ أَفَمَنْ يَتَّبِعِ يَوْجِهِمْ سُوءَ التَّدَابِيرِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أي ، كمن ينعم في الجنة ؟

(٢) سورة البقرة ١٠٦

(١) سورة المجرات ١٢

(٣) سورة الزمر ٢٤

وقوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى كمن هداه الله ،  
 بدليل قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، التقدير : ذهبت  
 نفسك عليهم حسرات ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وقد جاء في التنزيل موضع صُرح فيه بهذا الخبر ، وحذف للبتداء ، على العكس مما نحن  
 فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿ كُنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَاءُهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> ،  
 أى أكن هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار ، كمن هو خالد في النار ؟ على أحد الأوجه .  
 وجاء مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا  
 لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ <sup>(٥)</sup>  
 ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

❦

السادسة : استهزام الإنكار لا يكون إلا على ماض ، وخالف في ذلك صاحب <sup>(٧)</sup>  
 ”أقصى التريب“ ، وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ أَصْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ  
 يَتَّبِعُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، قال : أنكر أن  
 حكم الجاهلية مما يُبغى لحقارته ، وأنكر عليهم سلب العزة عن الله تعالى ، وهو منكر في  
 الماضي والحال والاستقبال .

وهذا الذى قاله مخالف لإجماع البيانين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستهزام في الآيتين  
 عن ماض ودخله الاستقبال ، تنلياً لعدم اختصاص النكر بزمان . ولا يشهد له قوله

- 
- |  |                      |
|--|----------------------|
| (١) سورة طه ٨  | (٢) سورة طه ٨        |
| (٣) سورة محمد ١٥   | (٤) سورة الأنعام ١٢٢ |
| (٥) سورة محمد ١٤   |                      |
| (٦) كذا ورد اسمه في الأصول والإحسان ٩١:٢ ، وسماه صاحب كتاب كشف الظنون : ”أقصى التريب“ في<br>صناعة الأدب ، كـ للشيخ زين الدين محمد بن محمد التنوخي ، للتوفى سنة ٧٤٨ |                      |
| (٧) سورة المائدة ٥٠  | (٨) سورة الزمر ٣٧    |

نعالى : ﴿ اَسْتَبْدِلْ لَوْنِ الَّذِي هُوَ اَدْنٰى يٰلَاذِيْ هُوَ خَيْرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأن الاستبدال - وهو طلب  
البدل - وقع ماضيا ، ولا : ﴿ اَتَقْتُلُوْنَ رَجُلًا اَنْ يَقُوْلَ رَبِّيْ اللهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وإن كانت « أن »  
تختص المضارع للاستقبال ، لأنه كلام ملوح به جانب المعنى . وقد ذكر ابن جني في  
" التنبيه " <sup>(٣)</sup> أن الإعراب قد يرد على خلاف ما عليه المعنى .



السابعة : هذه الأنواع من خروج الاستفهام عن حقيقته في النفي ؛ هل تقول : إن  
معنى الاستفهام فيه موجود ، وانضم إليه معنى آخر ؟ أو تجرد عن الاستفهام بالكلية ؟  
لا ينبغي أن يطلق أحد الأمرين ، بل منه ما تجرد كما في التسوية ، ومنه ما يبقى ، ومنه  
ما يحتمل ويحتمل ؛ ويعرف ذلك بالتأمل . وكذلك الأنواع المذكورة في الإثبات ؛ وهل  
للمراد بالتقرير الحكم بثبوته ، فيكون خيرا محضا ؟ أو أن المراد طلب إقرار المخاطب به مع كون  
السائل يعلم فهو استفهام تقرير المخاطب ، أى يطلب أن يكون مقرا به ؟ وفي كلام النحاة  
والبيانين ، كل من القولين ، وقد سبق الإشارة إليه .



الثامنة : الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة : الهزمة ، وهل ، وأم ، وأما غيرها مما  
يستفهم به كمن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وكيف ، وم ، وأيان ، فأسماء استفهام ،  
استفهم بها نيابة عن الهزمة . وهى تنقسم إلى ما يختص بطلب التصديق ، باعتبار الواقع ،  
كهل وأم اللقطة ، وما يختص بطلب التصور كأم المتصلة ، وما لا يختص كالهزمة .

[ أحكام اخصت بها همزة الاستفهام ]

ولكون الهزمة أم الباب اخصت بأحكام لفظية ، ومعنوية .

(٢) سورة المؤمن ٣٨

(١) سورة البقرة ٦١

(٣) ذكره صاحب كشف الظنون ص ٤٩٣

فنها كَوْنُ المزمة لا يستفهم بها حتى يهيجس في النفس إثبات ما يستفهم منه ،  
بجلاف « هل » فإنه لا ترجح عنده بنفي ولا إثبات . حكاه الشيخ أبو حيان عن بعضهم .  
ومنها اختصاصها باستفهام التقرير ، وقد سبق عن سيبويه وغيره أن التقرير لا يكون  
بهل ، وبالجلاف فيه .

وقال الشيخ أبو حيان : إِبْتِ طَلِبَ بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ،  
أو تعجب ، كان بالمزمة دون « هل » ، وإن أريد الجحد كان بهل ، ولا يكون بالمزمة .  
ومنها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها ، كقولك : أنضرب زيدا وهو  
أخوك ؟ قال تعالى : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَالًا تَمْلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولا تقع « هل » هذا  
الموقع . وأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَرَاهُ الْإِنْسَانُ إِلَّا الْإِنْسَانُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فليس منه ، لأن هذا  
نفي له من أصله ؛ والمنوع من إنكار إثبات ما وقع بعدها . قاله ابن الحاجب .

ومنها أنها يقع الاسم منصوبا بعدها بتقدير ناصب ، أو مرفوعا بتقدير رافع يفترمه  
ما بعده ، كقولك : أزيدا ضربت ؟ وأزيد قام ؟ ولا تقول : « هل زيدا ضربت ؟ »  
ولا « هل زيد قائم ؟ » إلا على ضعف .

وإن شئت قل : ليس في أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يليه  
الاسم في نصيح الكلام إلا المزمة ، فنقول : أزيد قام ؟ ولا تقول : هل زيد قام ؟  
إلا في ضرورة ، بل النصيح : هل قام زيد ؟

ومنها أنها تقع مع « أم » المتصلة ، ولا تقع مع « هل » ، وأما المنقطعة فتقع فيها

جميعا . فإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فهذا الوضع لا تقع فيه « هل » ما لم تقصد إلى النقطة . ذكره ابن الحاجب .

ومنها أنها تدخل على الشرط ، تقول : إن أكرمتني أكرمتك . وإن تخرج أخرج مملك ؟ مملك ؟ إن تضرب أضرب ؟ ولا تقول : هل إن تخرج أخرج مملك ؟

ومنها جواز حذفها ، كقوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا رَبِّي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، في أحد الأقوال ، وقراءة ابن محيصن : ﴿ سَوَّلَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَذَرَهُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنها زعم ابن الطراوة أنها لا تكون أبدا إلا معادة أو في حكمها ؛ بخلاف غيرها ، فقول : أقام زيد أم قد ؟ ويجوز ألا يذكر المعادل ؛ لأنه معلوم من ذكر الضد .

ورد عليه الصغار وقال : لا فرق بينها وبين غيرها ؛ فإنك إذا قلت : هل قام زيد ؟ ظلمني هل قام أم لم يتم ؟ لأن السائل إنما يطلب اليقين ، وذلك مطرد في جميع أدوات الاستفهام . قال : وأما قوله : إنه عزيز في كلامهم لا يأتون لها بمعادل خطأ ؛ بل هو أكثر من أن يحصر ، قال تعالى : ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا ﴾ <sup>(٧)</sup> . وهو كثير جدا .

(١) سورة الشعراء ٢٢  
والحق : أمنا ربنا ! ومثل هنا يكون روا ! فحذف المزة .

(٣) سورة البقرة ٦ ، وفي كتاب فضلاء البشر ص ١٢٨ : « وعن ابن محيصن : ﴿ أَنْتَذَرَهُمْ ﴾ بهزة واحدة مقصورة .

(٥) سورة النجم ٣٣ ، ١٩

(٤) سورة المؤمنون ١١٥

(٧) سورة مريم ٧٧ .

(٦) سورة النجم ١٩

ومنها تقديمها على الواو وغيرها من حروف العطف ، فنقول : « أَلَمْ أَكْرَمْكَ ؟ »  
 « أَوَلَمْ أَحْسَنْ إِلَيْكَ ؟ » قال الله تعالى : ﴿ أَفَتَقْتُلُمُونَنَا أَنْ يُؤْمِنُوا بِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال تعالى :  
 ﴿ أَوْ كَلِمَاتٍ عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ أَلَمْ أَهْدِكُمْ سَبِيلًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، فنقدم  
 الهزة على حروف العطف : الواو ، والفاء ، وثم . وكان القياس تأخيرها عن الماطف ،  
 فيقال : « فَاَلَمْ أَكْرَمْكَ ؟ » ، « وَاَلَمْ أَحْسَنْ إِلَيْكَ ؟ » كما تقدم على سائر أدوات الاستفهام ،  
 نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَفَيْتُمْ كُفْرُوكُمْ وَأَتْتُمُ عَلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ وَفِيكُمْ  
 رَسُولُهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ نَسْتَوِي الظَّالِمَاتُ وَالْمُتَّقِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى :  
 ﴿ فَأَيُّ تَزْجِيرٍ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فلا يجوز أن يؤخر الماطف عن شيء من هذه الأدوات ، لأن  
 أدوات الاستفهام جزء من جملة الاستفهام ، والماطف لا يقدم عليه جزء من الماطف ،  
 وإنما خولف هذا في الهزة ، لأنها أصل أدوات الاستفهام ، فأرادوا تقديمها تنبيها على أنها  
 الأصل في الاستفهام ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .

والزحزحة اضطرب كلامه ، فتارة يحمل الهزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف  
 عليه الجملة التي بعدها ، فيقدر بينهما فعلا محذوفاً تعطف الفاء عليه ما بعدها ، وتارة يحملها  
 متقدمة على الماطف كما ذكرناه ، وهو الأولى .

وقد ردّ عليه في الأول بأن ثمّ مواضع لا يمكن فيها تقديم فعل قبلها ، كقوله تعالى :  
 ﴿ أَوْ مَن يَنْشَأُ فِي الْخَلْقِ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ أَفَتَنْ يَنْتَهُمُ أَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْخُبْرَ ﴾<sup>(٨)</sup> ،  
 ﴿ أَفَتَنْ هُوَ قَائِمٌ ﴾<sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة يونس ٥١  
 (٤) سورة الرعد ١٦  
 (٦) سورة الزخرف ١٨

(١) سورة البقرة ٧٤ ، ١٠٠  
 (٣) سورة آل عمران ١٠١  
 (٥) سورة التكوين ٢٦  
 (٧) سورة الرعد ١٩ ، ٣٣

وقال ابن خليب زملكا<sup>(١)</sup>: الأوجه أن يقدّر محذوف بعد المزة قبل الفاء تكون الفاء عاطفة عليه ؛ ففي مثل قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مَلَكٌ ﴾<sup>(٢)</sup> لو صرح به قيل : « أتؤمنون به مدة حياته فإن مات ارتدتم فتخالفوا سنن اتباع الأنبياء قبلكم في ثباتهم على ملك أنبيائهم بعد موتهم » ؟ وهذا مذهب الزغشري .

## فائدة

زعم ابن سيده<sup>(٣)</sup> في كلامه على إثبات الجمل أن كل فعل يستفهم عنه ولا يكون إلا مستقبلاً . وردّ عليه الأعلام<sup>(٤)</sup> ، وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : « هل قام زيد أمس ؟ » و « هل أنت قائم أمس ؟ » ، وقد قال تعالى : ﴿ قَهْلَ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾<sup>(٥)</sup> فهذا كله ماض غير آت .

\*\*\*

### [ الشرط ]

الثالث: الشرط ، ويتعلق به قواعد :

\*\*\*

(١)

القاعدة الأولى : المجازاة إنما تنقد بين جملتين :

(١) هو عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين الشافعي ابن خليب زملكا ، والمعروف بالزملكاني ، وصاحب كتاب نهاية التأويل في علوم التنزيل في التفسير ، توفي سنة ٦٥١ . طبقات الشافعية ١٣٣ : ٥ .

(٢) سورة آل عمران ١٤٤ .

(٣) هو علي بن إمام - وقيل ابن إسماعيل المروفي بابن سيده الضمير الأندلسي ، صاحب المحكم والمخصم وشرح الحماسة وغيرها ، توفي سنة ٤٤٣ . إنباه الرواة ٢ : ٢٢٥ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنخري المروفي بالأعلم ، أحد علماء اللغة والنحو والأدب بالأندلس ، توفي سنة ٤٧٦ . جية الرواة ٤٢٢ .

(٥) سورة الأعراف ٤٤ .

أولاهما فعلية ، لتلائم الشرط ، مثل قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ كُنْتَ حَيْثُ يَأْتِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ اسْتَقَرَّ مَسْكَنُهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ نُرَيْتُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ يَأْتِيَنِيكُمْ مِنْ هُدًى ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وثانيتها قد تكون اسمية ، وقد تكون فعلية جازمة ، وغير جازمة ، أو ظرفية أو شرطية ، كما يقال : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(٦)</sup> . ﴿ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ <sup>(٧)</sup> . ﴿ فَأَنْتَ يَا بَئِ ﴾ <sup>(٨)</sup> . ﴿ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ <sup>(٩)</sup> . ﴿ إِنِّي نَارِجِيهِمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . ﴿ فَمَنْ قَبِحَ هُدًى ﴾ <sup>(١١)</sup> .

فلذا جمع بينها وبين الشرط اعتماداً بجملة واحدة ، نحو قوله : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، وقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُرِيدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَ ﴾ <sup>(١٣)</sup> ، ﴿ شَرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ <sup>(١٤)</sup> ، وقوله : ﴿ إِن كُنْتَ حَيْثُ يَأْتِي فَأَنْتَ بِهَا ﴾ <sup>(١٥)</sup> ، وقوله : ﴿ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَسْكَنُهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ <sup>(١٦)</sup> ، وقوله : ﴿ وَإِنَّا نُرَيْتُكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُّهُمْ أَوْ نَتَوَقَّعُكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ <sup>(١٧)</sup> ، وقوله : ﴿ فَأَيُّهَا يَا نَبِيَّنَا مَنْ هُوَ هُدًى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدًى فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ <sup>(١٨)</sup> ، فالأولى من جملة المجازاة تسمى شرطاً ، والثانية تسمى جزاء .

ويسمى للناطقة الأول مقدماً والثاني تالياً .

فلذا انحلّ الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جلتين كما كان .

(١) سورة الأنعام ١٢٥	(٢) سورة الأعراف ١٠٦	(٣) سورة الأعراف ١٤٣
(٤) سورة الرعد ٤٠	(٥) سورة البقرة ٣٨	
(٦) سورة مريم ٦٠	(٧) سورة الزمر ٢٢	
(٨) سورة الشعراء ١٥٤	(٩) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٠) سورة يونس ٧٠	(١١) سورة البقرة ٣٨	
(١٢) سورة النساء ١٢٤	(١٣) سورة الأنعام ١٢٥	
(١٤) سورة الأعراف ١٠٦	(١٥) سورة الأعراف ١٤٣	
(١٦) سورة يونس ٤٦	(١٧) سورة طه ١٢٣	



فإن قيل : فن أي أنواع الكلام تكون هذه الجملة للتعطية من الجملتين ؟

قلنا : قال صاحب " المستوفى " <sup>(١)</sup> : العبرة في هذا بالتالي ؛ إن كان التالي قبل الانتظام جازماً كانت هذه الشرطية جازمة - أعني خيراً محضاً - ولذلك جاز أن توصل بها للوصولات ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ إِنْ مَكَتَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وإن لم يكن جازماً لم تكن جازمة ، بل إن كان التالي أمراً ؛ فهي في عداد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتَ حَتَّىٰ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وإن كانت رجاء فهي في عداد الرجاء ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ اسْتَمَرَّ مَكَاتَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ أي فهذا التسويف بالنسبة إلى المخاطب . فإن جعلت « سوف » بمعنى « أمكن » كان الكلام خبراً صرفاً ، فأما الفاء التي تلتق بالتالي متعينة فللاحتياج إليها حيث لا يمكن أن يرتبط التالي بذاته ارتباطاً ؛ وذلك إن كان افتتح بنفي الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَيُّهَا قَوْمُ لَا تَقُمْ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله سبحانه : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، لأن الاسم لا يدل على الزمان فيجوزى به . وكذلك الحرف إن كان مفتتحاً بالأمر ، كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ <sup>(٧)</sup> لأن الأمر لا يناسب مستناه الشرط ، فإن كان مفتتحاً بفعل ماضٍ أو مستقبل ارتبط بذاته ، نحو قوله : ﴿ إِنْ جِئْتُنِي كَرَمَتِكَ ﴾ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، وكذا قوله : ﴿ وَإِنْ تَعَدَّلْ كُلٌّ لَّابُوءُغَدٍ بِمَا ﴾ <sup>(٩)</sup> ، لأن

(١) المستوفى في النحو ، لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود القرطبي ، ذكره صاحب كشف القنون ؛ ومنه نسخة خطية بدار الكتب المصرية

(٢) سورة الأعراف ١٠٦

(٣) سورة البقرة ١١٥

(٤) سورة المجرات ٦

(٥) سورة الأنعام ٧٠

(٦) سورة الحج ٤١

(٧) سورة الأعراف ١٤٣

(٨) سورة الأنعام ١٦٠

(٩) سورة القتال ٧

هذه كالجزم من الفعل ، ونحطأها العامل ؛ وليست كـ « إن » في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِلَّا أَيُّدًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

فإن قيل : فالوجه في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ قَبِلْتُمْ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؟

قلنا : الأظهر أن يكون كل واحد منها محمولا على الاسم ، كما أن التقدير « فأنما قد صفت قلوبكما » و « فهو ينتقم الله منه » ، بذلك على هذا أن « صفت » لوجبل نفسه الجزاء لزم أن يكتسب من الشرط معنى الاستقبال ، وهذا غير مسوغ هنا . ولو جاز لجاز أن تقول : « أنما إن تتوبا إلى الله صفت - أو - فصفت قلوبكما » لكن للمعنى : « إن تتوبا فبعد صفو من قلوبكما » ليتصور فيه معنى الاستقبال ، مع بقاء دلالة الفعل على الممكن ، وأن « ينتقم » لوجبل وحده جزاء لم يدل على تكرار الفعل كما هو الآن ، واقطاع بما أراد .

\*\*\*

(٢)

الثانية : أصل الشرط والجزاء أن يتوقف الثاني على الأول ، بمعنى أن الشرط إنما يستحق جوابه بوقوعه هو في نفسه ، كقولك : « إن زرتني أحسنت إليك » ، فالإحسان إنما استحق بالزيارة ، وقولك : « إن شكرتني زرتك » ، فالزيارة إنما استحق بالشكر ، هذا هو القاعدة .

وقد أورد على هذا آيات كريمات :

منها قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عَادَكُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهم عباده ، عذبتهم أو رحمتهم .

(١) سورة الكهف ٥٧

(٢) سورة الصريم ٤

(٣) سورة المائدة ٩٥

(٤) سورة المائدة ١١٨

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَنْفَرِ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهو العزيز الحكيم ، غفر لهم أو لم يغفر لهم .

وقوله : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وصَغَتْ القلوب هنا لأمر قد وقع ، فليس بمترقب على ثبوته .

والجواب أن هذه في الحقيقة ليست أجوبة ؛ وإنما جاءت عن الأجوبة المخلوقة ، لكونها أسباباً لها .

وقوله : ﴿ قَالَهُمْ هَيَّاكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، الجواب في الحقيقة : فتحكم فيمن يحق لك التحكم فيه ، وذكر العبودية التي هي سبب القدرة .

وقوله : ﴿ وَإِنْ تَنْفَرِ ﴾ <sup>(٤)</sup> فالجواب : فأنت متفضل عليهم ، بالإنجاز بهم بذنوبهم فكمالك غير مفترق إلى شيء ، فإنك أنت العزيز الحكيم .

وقال صاحب "الستوى" : اعلم أن المجازاة لا يجب فيها أن يكون الجزاء موقوفاً على الشرط أبداً ، ولأن أن يكون الشرط موقوفاً على الجزاء أبداً ؛ بحيث يمكن وجوده ، ولا أن تكون نسبة الشرط دائماً إلى الجزاء نسبة السبب إلى السبب ؛ بل الواجب فيها أن يكون الشرط بحيث إذا فرض حاصله لم يترتب مع حصوله حصول الجزاء ؛ سواء كان الجزاء قد يقع ، لامن جهة وقوع الشرط ، كقول الطبيب : من استحم بالماء البارد احتضنت الحرارة باطن جسده ، لأن احتقان الحرارة قد يكون لاعتن ذلك ، أو لم يكن كذلك ؛ كقولك : إن كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً .

وسواء كان الشرط ممكناً في نفسه كالأمثلة السابقة ، أو مستحيلاً ؛ كافي قوله تعالى :

(قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) <sup>(١)</sup>.

وسواء كان الشرط سببا في الجزاء ووصلة إليه ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَتُوبْكُمْ أَوْ جَزَاكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أو كات الأمر بالعكس ، كقوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، أو كان لاهذا ولاذاك ، فلا يقع إلا بمجرد الدلالة على اقتران أحدهما بالآخر ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذْ أَبْدَأَ ﴾<sup>(٣)</sup> إذ لا يجوز أن تكون الدعوة سببا للضلال ومقضية إليه ، ولأن يكون الضلال مفضيا إلى الدعوة .

وقد يمكن أن يُعمل على هذا قوله تعالى : ﴿ إِن يَتَقَوَّمُوا لَكُمْ أَغْدَاءُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وعلى هذا ما يكون من باب قوله تعالى : ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّ التَّأْوِيلَ « إِن يَمْسَكُم قَرْحٌ فَمَعِ احْتِبَارُ قَرْحٍ قَدْ مَسَّهُمْ قَبْلَ » . والله أعلم بحراجه .

• • •

(५)

الثالثة : أنه لا يتعلق إلا بمقتبل ؛ فإن كان ماضيَ اللفظ كان مستقبلاً المعنى ، كقوله : « إن متَّ على الإسلام دخلت الجنة » . ثم للحاجة فيه تقديران : أحدهما : أن الفعل يثير لفظاً لامعنى ، فكأن الأصل : « إن تمت مسلماً تدخل الجنة » ، فغير لفظٍ للصارع إلى الماضي تنزيلاً له منزلة المحقق .  
والثاني : أنه تغير معنى ، وأن حرف الشرط لما دخل عليه قلبٌ معناه إلى الاستقبال ، لفظه على حاله .

(١) سورة الزخرف ٨١

(۳) سورة النباء ۷۹

(٥) سورة المتحنة ٢

(٢) مسودة محمد ٣٦

(٤) سورة الكهف ٥٧

(۶) سورة آل عمران ۱۰۰

والأول أسهل ، لأن تنيير اللفظ أسهل من تنيير المعنى .

وزهب للبرد إلى فعل الشرط إذا كان لفظ « كان » بقي على حاله من اللفظ ؛ لأن « كان » جُرِدَتْ عنده للدلالة على الزمن الماضي فلم تنيها أدوات الشرط . وقال : إن « كان » مخالفة في هذا الحكم لسائر الأفعال ؛ وجعل منه قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
﴿ وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

والجمهور على اللع ، وتأولوا ذلك ، ثم اختلفوا :

قال ابن عصفور والشاوي وغيرهما : إن حرف الشرط دخل على فعل مستقبل محذوف ، أى إن أكن كنت قلته ، أى إن أكن فيا يستقبل موصوفاً بأنى كنت قلته قد علمته . ففعل الشرط محذوف مع هذا ، وليست « كان » للذكورة بعدها هي فعل الشرط .

قال ابن الضائع : وهذا تكلف لا يحتاج إليه ، بل ﴿ كنت ﴾ بعد ﴿ إن ﴾ مقبولة المعنى إلى الاستقبال ، ومعنى ﴿ إن كنت ﴾ « إن أكن » ، فليست هذه التى بعدها هي التى يراد بها الاستقبال ؛ ، لا أخرى محذوفة ، وأبطلوا مذهب البرد بأن « كان » بعد أداة الشرط فى غير هذا الموضع قد جاءت مراداً بها الاستقبال ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقد نبه فى " التسهيل " ، <sup>(٤)</sup> فى باب الجوازيم على أن فعل الشرط لا يكون إلا مستقبل للمعنى ، واختار فى « كان » مذهب الجمهور ؛ إذ قال : ولا يكون الشرط غير مستقبل للمعنى بلفظ « كان » أو غيرها إلا مؤولاً .

(٢) سورة يوسف ٢٦

(١) سورة المائدة ١١٦

(٣) سورة المائدة ٦

(٤) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله العزوف ابن مالك ؛ وكتابه « تسهيل القوائد وتكميل المقاصد » فى النحو ، ذكره صاحب كشف الظنون ، وذكر الطاهر القرن عنوا به وشرحه .

واستدرك عليه « لو » « ولما » الشرطيّين ؛ فإن الفعل بعدهما لا يكون إلا ماضياً  
فتمين استثنائه من قوله : « لا يكون إلا مستقبل للمعنى » .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَهْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> إلى ﴿ إِن وَهَبْتَ ﴾ <sup>(٢)</sup> فوقع  
فيها « أهّلنا » المنطوق به أو المقدّر ، على القولين ، جواب الشرط ، مع كون الإحلال  
قديماً ، فهو ماض . وجوابه أن المراد : « إن وهبت فقد حلّت » ، فجواب الشرط حقيقة  
الحلّ المفهوم من الإحلال لا الإحلال نفسه ، وهذا كما أن الظرف من قولك : « قم غدا »  
ليس هو لفعل الأمر ، بل للقيام المفهوم منه .

وقال البيانون : يحى " فعل الشرط ماضى اللفظ لأسباب :

منها : إيهامُ جعلٍ غيرِ الحاصل كالحاصل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ نَمْرًا  
رَأَيْتَ نَمْرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنها : إظهار الرغبة من التكلم في وقوعه ، كقولهم : « إن ظفرت بحسن العاقبة فذاك » ،  
وعليه قوله تعالى : ﴿ إِن أَرَدْنَا نَحْمِلُكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى امتناعاً من الزنا ، جى " بلفظ الماضى ولم يقل  
« يردن » إظهاراً لتوفير رضا الله ، ورغبة في إرادتهنّ التحصين .

ومنها : التمرّض ، بأن يخاطب واحداً ومراده غيره ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ  
لَيَجْعَلَنَّ عَذَابُكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة الإنسان ٢٠

(٤) سورة الزمر ٦٥

(١) سورة الأحزاب ٥٠

(٣) سورة التور ٣٣ .

(٤)

الرابعة : جواب الشرط أصله الفعل للمستقبل ، وقد يقع ماضيا ، لا على أنه جواب في الحقيقة ، نحو : « إن أكرمتك فقد أكرمتني » اكتفاء بالوجود عن المعلوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ومسّ القرح قد وقع بهم ، والمعنى : إن يؤلّسكم ما نزل بكم فيؤلّسهم ما وقع ، فالقصور ذكر الألم الواقع ليجهم ، فوقع الشرط والجزاء على الألم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلي وقوع للماضى موقع للمستقبل فيها ، دليله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى : ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> « تسكن قد علمته » وهو عدول إلى الجواب إلى ما هو أبعد منه كما سبق .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَتَأْتِيَنِي الْيَقِينُ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فالغنى - والله أعلم - : « ما أنت بمصدق لنا ولو ظهرت لك براءتنا ، بتفضيلك إياه علينا » ، وقد أتوه بدلائل كاذبة ولم يصدقهم ، وقرعوه بقولهم : ﴿ إِنَّكَ لَنِ ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وإجماعهم على إرادة قتله ، ثم ربيهم له في الجلب أكبر من قولهم : ﴿ وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> عندك .

\*\*\*

(٥)

الخلاصة : أدوات الشرط : حروف ، وهى « إن » ، وأسماء مضمنة معناها .

ثم منها ما ليس بظرف ، كمن ، وما ، وأى ، ومهما . وأسماء هى ظروف : أين ، وأينما ، ومتى ، وحيثما ، وإذما .

(٢) سورة المائدة ١١٦

(٤) سورة يوسف ٩٥ ،

(١) سورة آل عمران ١٤٠

(٣) سورة يوسف ١٧

وأقرواها دلالة على الشرط دلالة « إن » لبساطتها، ولهذا كانت أم الباب .

وما سواها فركب من معنى « إن » وزيادة معه ، فمن معناه كل في حكم إن ، وما معناه كل شيء إن ، وأينا وحينا يدلان على للكان وعلى إن ، وإذا ما ومن يدلان على الشرط والزمان .

وقد تدخل « ما » على « إن » وهي أبلغ في الشرط من « إن » ولذلك تُتلقى بالنون المبتدئ عليها للضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّمَا تَحْقُقْنَ مِنْ قَوْمٍ حَيَاتَهُ قَانِبَذُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَبْتَلِيَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَشَدُّهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومما ضمن معنى الشرط « إذا » ، وهي كـ « إن » ، ويفترقان في أن « إن » تستعمل في المحتمل للشكوك فيه ، ولهذا يقبح : إن احمرَّ البسر كان كذا ، وإن انتصف النهار أتت ، وتكون « إذا » للجزم ، فوقوعه ، إما تحقيقاً نحو : إذا طلعت الشمس كان كذا ، أو اعتباراً كما سذكروه .

قال ابن الضائع : ولذلك إذا قيل : « إذا احمرَّ البسر فانتِ طالق » وقع الطلاق في الحال عند مالك ؛ لأنه شيء لا بد منه ؛ وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون ، وهذا هو الأصل فيها .

\*\*\*

وقد تستعمل « إن » في مقام الجزم لأسباب :

منها أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديراً للتبيين



مشروطه تحقيقا ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ إِلَّا أَفْءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ نَعْمَ آلَاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومنها أن تأتي على طريق تبين الحال ، على وجه يأتي به المخاطب ، وإظهارا للتناصف في الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ أَهْتَدَيْتُ فَمَا يُوجِيئُ إِلَيَّ رَبِّي ﴾ <sup>(٤)</sup> .

ومنها تصوير أن اللقاع لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط ؛ كفرض الشيء للتحصيل ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَتَّبِعُوا مَا أَشْتَجَبُوا لَكُمُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والضمير للأصنام . ويحتمل منه ما سبق في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

ومنها قصد التوبيخ والتحجيل في ارتكاب مدلول الشرط وأنه واجب الانتفاء ، تحقيق ألا يكون ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ اللَّهُ كَرْهًا إِن كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فيمن يكسر « إن » ، فاستعملت « إن » في مقام الجزم ، بكونهم « مسرفين » لتصور أن الإسراف ينبغي أن يكون متفنيا ، فأجراه لذلك بحري المحلل للشكوك .

ومنها تنبيه المخاطب وتهيبه ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَأَشْكُرُوا لَهُ إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، والمعنى عبادتكم لله تستلزم شكركم له ، فإن كنتم ملتزمين عبادته فكلوا من رزقه واشكروه ، وهذا كثيرا ما يورد في المجاز والإلزام ، تقول : « إن كان لقاء الله حقا فاستد له » .

وكذا قوله تعالى : ﴿ إِن كُنْتُمْ بآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

(٢) سورة الأنبياء ٢٢

(٤) سورة سبأ ٥٠

(٦) سورة الزخرف ٦

(٨) سورة الأنعام ١١٨

(١) سورة الزخرف ٨١

(٣) سورة الإسراء ٤٢

(٥) سورة فاطر ١٤

(٧) سورة براء ١٧٢

ومنها التعليل، كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فاستعمل « إن » مع تحقق الارتياب منهم ؛ لأن الكل لم يكونوا مرتابين ، فقلب غير المرتابين منهم على المرتابين ؛ لأن صدور الارتياب من غير الارتياب مشكوك في كونه ، فلذلك استعمل « إن » على حد قوله : ﴿ إِن عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

واعلم أن « إن » لأجل أنها لا تستعمل إلا في الماضي المحتملة كان جوابها مطلقا على ما يحتمل أن يكون أو لا يكون ، فيختار فيه أن يكون بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه ، ليطابق اللفظ والمعنى ، فإن عُدَّ عن المضارع إلى الماضي لم يُعَدَّلْ إلا لنكتة ، كقوله تعالى : ﴿ إِن يَتَقَفَوْا كُمْ يَكُونُوا كَكُمُ أَعْدَاءُ وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالشُّوْءِ وَوَدُّوا تَوَكَّفَرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فأتى الجواب مضارعا ، وهو « يكونوا » وما عطف عليه ، وهو « يبسطوا » مضارعا أيضا ، وأنه قد عطف عليه « ودوا » بلفظ الماضي ، وكان قياسه المضارع ؛ لأن المعطوف على الجواب جواب ؛ ولكنه لما لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا تفهم صاروا لهم أعداء ، وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل ، وألسنتهم بالشتم - أتى فيه بلفظ الماضي ؛ لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها ، وكونهم أعداء وبسطوا الأيدي والألسن بالسوء مشكوك ، لاحتمال أن يبرض ما يصددهم عنه ، فلم يتحقق وقوعه .

وأما « إذا » فلما كانت في الماضي المحققة غلب لفظ الماضي معها ، لكونه أدل على الوقوع باعتبار لفظه في المضارع ؛ قال تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنَّا

(٢) سورة البقرة ٢٣

(٤) سورة المتحنة ٢

(١) سورة الحج ٥

(٣) سورة الأعراف ٨٩

نُصِيبُهُمْ سَيِّئَةً يَبْطِرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ <sup>(١)</sup> بلفظ اللامضى مع « إذا » في جواب الحسنة حيث أريد مطلق الحسنة ، لانوع منها ، ولهذا عُرِفَتْ تَعْرِيفُ الْعَهْدِ ، ولم تَنْكَرْ كما نَكَّرَ المراد به نوع منها في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ نَصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وكما نَكَّرَ الْفِعْلَ حيث أريد به نوع في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وبلفظ المضارع مع « إِنْ » في جانب السيئة وتكثيرها بقصد النوع .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذْهُمْ يَخْشَوْنَ ﴾ <sup>(٤)</sup> لفظ للامضى مع « إذا » والمضارع مع « إِنْ » ، لأنه نَكَرَتْ الرَّحْمَةَ ليطابق معنى الإِذَاقِ بقصد نوع منها ، والسيئة بقصد النوع أيضاً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> أى إذا لما كان مسُّ الضَّرِّ لم في البحر محققاً ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَأْذِنُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَا أَنْتَدِرِ وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتَوْسَّ قَنُوطُ ﴾ <sup>(٦)</sup> فإنه لم يقيد مسُّ الشر هاهنا ؛ بل أطلقه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا أُنْمِتْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أُغْرِضَ وَتَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَتُوسَّ ﴾ <sup>(٧)</sup> ؛ فإن اليأس إنما حصل عند تحقق مسِّ الضَّرِّ له ، فكان الإنشَاءُ يَأْذِنُ أَذِنَ عَلَى الْقَصْدِ مِنْ « إِنْ » ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاةٍ عَرِيسٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، فإنه لِقَلَّةِ صَبْرِهِ وَضَعَفِ احْتِمَالِهِ فِي مَوْجِ الشَّرِّ أُغْرِضَ ، والحال في الدعاء ، فإذا تحقق وقوعه كان يتوسَّ . وأما قوله : ﴿ إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا ﴾ <sup>(٩)</sup> مع أن الملاك محقق ، لكن جُهِلَ وَقْتُهُ ، فلذلك جِيءَ « إِنْ » .

(١) سورة الأعراف ١٣١

(٢) سورة النساء ٧٨

(٣) سورة النساء ٧٣

(٤) سورة الروم ٣٦

(٥) سورة الإسراء ٦٧

(٦) سورة فصلت ٤٩

(٧) سورة الإسراء ٨٣

(٨) سورة فصلت ٥١ ، وفي الأصل « وَإِنْ مَسَّهُ » وهو خطأ ، وفي الكلام بهذا غموض .

(٩) سورة النساء ١٧٦

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَفَأَمِنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فأني إن القتضية للشك ، والموت أمر محقق ؛ لكن وقته غير معلوم ، فأورد مورد الشكوك فيه ، المتردد بين الموت والقتل .  
وأما قوله تعالى : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> مع أن مشيئة الله محققة ، فجاء على تسليم الناس كيف يقولون ، وهم يقولون في كل شيء على جهة الاتباع ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> فيقول الرجل في كل شيء : إن شاء الله ؛ على تحبير به ، مقطوعا أو غير مقطوع ، وذلك سنة متبعة .

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنا إن شاء الله بكم لأحقون » . ويحتمل أن تكون للإيهام في وقت الحقوق متى يكون .

تنبيه : سكت اليبانيون عما عدا « إذا » و « إن » ، وألحق صاحب « البسيط » <sup>(٤)</sup> وابن الحاجب « متى » بأن قال : لا تقول : متى طلعت الشمس ؟ مما علم أنه كائن ؛ بل تقول : متى تخرج أنخرج . وقال الزغشري في الفصل بين متى وإذ : إن « متى » لوقت الهمم ، و « إذا » للعين ؛ لأنها ظرف زمان ، ولا يهامر « متى » بزمن بها دون « إذا » .

\*\*\*

(١)

السادسة : قد يعلق الشرط بفعل محال يستلزمه محال آخر ، وتصدق الشرطية دون

(٢) سورة الفتح ٢٧

(١) سورة آل عمران ١٤٤

(٣) سورة الكهف ٢٣ ، ٢٤

(٤) هو السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي ؛ للتوف سنة ٧١٧ هـ ؛ والبسيط أحد شروحه الثلاثة على كتاب الكافية في النحو للشيخ جمال الدين عتيق بن عمر المعروف بابن الحاجب ، وللتوف سنة ٦٤٦ هـ ، وانظر كشف القنون ص ١٣٧٠

مفردتيها ؛ أما صدقها فلاستلزام المحال ، وأما كذب مفردتيها فلاستحالتها .

وعليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلَٰهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ... ﴾ <sup>(٣)</sup> الآية .

وقائدة الربط بالشرط في مثل هذا أمران : أحدهما بيان استلزام إحدى التضييقين للآخرى ، والثاني أن اللازم متضف ، فاللزم كذلك .

وقد تبين بهذا أن الشرط يسلق به الحق الثبوت ، وللمتنع الثبوت ، وللممكن الثبوت .

\*\*\*

(٧)

السابعة : الاستفهام إذا دخل على الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مِتَّ أَوْ قُتِلَ أَهْلَيْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ مِثَّ قَوْمٍ أَتْلَا الدُّنْيَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ونظائره ؛ فالمعزة في موضعها ، ودخولها على أداة الشرط . والقمل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء للشرط ، وإنما هو للمستفهم عنه ، والمعزة داخلة عليه تقديرًا ، فيتوى به التقديم ، وحينئذٍ فلا يكون جوابًا ، بل الجواب محذوف ، والتقدير عنده : « أَهْلَيْتُمْ عَلَى أَهْلَابِكُمْ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ ؟ » ، لأنَّ الترض إنكارُ اهتلابهم على أعتابهم بعد موته .

ويقول يونس : قال كثير من النحويين ، إنهم يقولون : ألف الاستفهام دخلت في غير موضعها ؛ لأنَّ الترض إنما هو : « أَتَقْبَلُونَ إِنْ مَاتَ مُحَمَّدٌ » .

وقال أبو البقاء : « قال يونس : المعزة في مثل هذا أحقُّها أن تدخل على جواب

(١) سورة الأنبياء ٢٢

(٢) سورة آل عمران ١٤٤

(١) سورة الزخرف ٨١

(٢) سورة الإسراء ٤٢

(٣) سورة الأنبياء ٣٤ .

الشرط ، تقديره : « أتقبلون [ على أعقابكم ] <sup>(١)</sup> إن مات محمد ؟ لأن الفرض التنبيه أو التوبيخ على هذا الفعل للشرط ، ومذهب سيويه الحق لوجهين : أحدهما أنك لو قدمت الجواب لم يكن اللقاء وجه ؛ إذ لا يصح أن تقول : « أتوردني فإن زرتك » ، ومنه قوله : « أَفَأَنْتَ مِثَّ فَهْمُ أَتَخَالِدُونَ » <sup>(٢)</sup> . والثاني أن الهزة لما صدر الكلام ، و « إن » لها صدر الكلام ، فقد وقفا في موضعها ، والمعنى يتم بدخول الهزة على جملة الشرط والجواب ؛ لأنها كالشيء الواحد <sup>(٣)</sup> . انتهى .

وقد رد النحويون على يونس بقوله : « أَفَأَنْتَ مِثَّ فَهْمُ أَتَخَالِدُونَ » <sup>(٤)</sup> ، لا يجوز في « فهم » أن ينوى به التقديم ؛ لأنه يصير التقدير : « أفهم الخالدون فإن مت ؟ » ، وذلك لا يجوز ، لئلا يبقى الشرط بلا جواب ؛ إذ لا يتصور أن يكون الجواب محذوفا يدل عليه ما قبله ؛ لأنَّ اللقاء للتصلة بأن تنمى من ذلك ؛ ولهذا يقولون : « أنت ظالم إن فعلت » ، ولا يقولون : « أنت ظالم فإن فعلت » ، فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام إنما دخلت لفظا وتقديرا على جملة الشرط والجواب .

\*\*\*

(٨)

الثامنة : إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزءا ، ثم ذكر فعل الشرط ولم يذكر له جواب ، نحو : « أقوم إن قت » ، « وأنت طالق إن دخلت الدار » ؛ فلا تقدير عند الكوفيين ، بل للتقدم هو الجواب ، وعند البصريين دليل الجواب .

والصحيح هو الأول ؛ لأنَّ اللقاء لا تدخل عليه ، ولو كان جوابا لدخلت ؛ ولأنه لو كان مقدما من تأخير لما ائترق المعنيان ، وهما مفترقان ، ففي التقدم بُني الكلام على الآخر

(١) نكته من كتاب ما من به الرحمن .

(٢) سورة الأنبياء ٣٤

(٣) إبلاد ما من به الرحمن ١ : ٨٨ .

ثم طرأ التوقف ، وفي التأخير بُنى الكلام من أوله على الشرط ؛ كذا قال ابن السراج وتابعه ابن مالك وغيره .

ونوزعا في ذلك ؛ بل مع التقديم الكلام مبنى على الشرط ، كما لو قال : « له على عشرة إلا درهما » فإنه لم يقر بالعشرة ، ثم أنكر منها درهما ، ولو كان كذلك لم ينفعه الاستثناء . ثم زعم ابن السراج أن ذلك لا يقع إلا في الضرورة ؛ وهو مردود بوقوعه في القرآن ، كقوله : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(٩)

التاسعة : إذا دخل على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب ، نحو : أحسن إلى زيد وإن كفر ، وأشكره وإن أساء إليك ، أى أحسن إليه كافرأ لك ، وأشكره ميثأ إليك . فإن أوجب الشرط كانت الواو عاطفة ؛ لا للحال ، نحو : أحسن إليه ، وإن كفر فكذلك فلا تدع الإحسان إليه ، وأشكره وإن أساء إليك فأقم على شكره . ولو كانت الواو هنا للحال لم يكن هناك جواب .

قال ابن جنى : وإنما كان كذلك ؛ لأن الحال فصلة ، وأصل وضع الفصلة أن تكون مفردأ ، كالظرف والمصدر والفعل به ؛ فلما كان كذلك لم يجب الشرط إذا وقع موقع الحال ؛ لأنه لو أوجب لصار جملة ؛ والحال إنما هي فصلة ، فلتفرد أؤل بها من الجملة ، والشرط وإن كان جملة فإنه يجرى عندهم مجرى الآحاد ؛ من حيث كان محتاجا إلى جوابه احتياج المبتدأ إلى الخبر .

\*\*\*

(١٠)

العاشرة : الشرط والجزاء لا بد أن يتقاربا لفظا ، وقد يتحدثان ، فيحتاج إلى التأويل ، كقوله : ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، والآية التي تليها : ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ثم قال : ﴿ فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ قيل على حذف الفعل ، أى من أراد التوبة فإن التوبة مرضة له ، لا يحول بينه وبينها حائل . ومثله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى أردت . ويدل لهذا تأكيد التوبة بالمصدر .

وأما قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُهُ مَنْ أُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قال الزمخشري : يجوز <sup>(٦)</sup> أن يكون « جزاؤه » مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر مقام الضمير <sup>(٧)</sup> ، والأصل . « جزاؤه من وجد في رحله فهو هو » فوضع الجزاء موضع « هو » . وقوله : ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى ﴾ <sup>(٨)</sup> ، قدره ابن عباس : « من يرد الله هدايته » ، لتلا يتحد الشرط والجزاء .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ <sup>(٩)</sup> وقد سبق فيها أقوال كثيرة .

وقد يتقاربان في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> وقوله : ﴿ فَمَنْ ذُحِّرَحَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ <sup>(١١)</sup> ، وقوله ﴿ وَمَنْ يَبْغُلْ فَلِنَأْتِيَنَّهُ بِغُلٍّ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> .

- |                       |                          |
|-----------------------|--------------------------|
| (٢) سورة النحل ١٦     | (١) سورة الفرقان ٧٠ ، ٧١ |
| (٤) الكشف ٢ : ٣٨٢     | (٣) سورة يوسف ٧٥         |
| (٦) سورة الأعراف ١٧٨  | (٥) م : « الضمير »       |
| (٨) سورة آل عمران ١٩٢ | (٧) سورة اللائدة ٦٧      |
| (١٠) سورة محمد ٣٨     | (٩) سورة آل عمران ١٨٠    |



والنسكتهُ في ذلك كله تفخيمُ الجزاء ، والمعنى أن الجزاء هو الكامل البالغ النهاية ، بمعنى ،  
مَنْ يَخِيلُ فِي أَدَاءِ رِبْعِ الْمَشْرِقِ بَالِغٌ فِي الْبُخْلِ ، وَكَانَ هُوَ الْبَخِيلُ فِي الْحَقِيقَةِ .

\*\*\*

( ١١ )

الحادية عشرة : في اعتراض الشرط على الشرط ، وقد عدّوا من ذلك آياتٍ شريفة :  
بعضها مستقيم ، وبعضها بخلافه .

\*\*\*

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَعْحَانٌ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية .  
قال الفارسي : قد اجتمع هنا شرطان وجواب واحد ؛ فليس بخلو ؛ إما أن يكون جواباً  
لأَمَّا ، أو لِإِنْ ، ولا يجوز أن يكون جواباً لهما ، لأننا لم نرَ شرطين لهما جواب واحد ؛ ولو كان  
هذا لجاز شرط واحد له جوابان ، ولا يجوز أن يكون جواباً لِإِنْ دون « أَمَّا » ، لأن « أَمَّا »  
لم تستعمل بغير جواب ، فجعل جواباً لأَمَّا ، فتصل « أَمَّا » وما بعدها جواباً لِإِنْ .  
وتابعه ابن مالك في كون الجواب لأَمَّا :

وقد سبقهما إليه إمام الصناعة سيوييه . ونزع بعضُ المتأخرين في عدّ هذه الآية من هذا ،  
قال : وليس من الاعتراض أن يُقرن الثاني بقاء الجواب لفظاً ؛ نحو إِنْ تكلم زيد فلنُ  
أجاذ فأحسن إليه ؛ لأنَّ الشرط الثاني ، وجوابه جواب الأول . أو يقرن بقاء الجواب  
تقديرًا كهيئة الآية الشريفة ؛ لأنَّ الأصل عند النحاة : « مهما يكن من شيء ، فإن كان  
المتوقِّف من المقربين فجزاؤه رَوْحٌ » ، فحذف « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها « أَمَّا »

( ١ ) سورة الواقعة ٨٨ ، ٨٩ .

فصار «أما، فإن كان» مفرداً من ذلك لوجهين: أحدهما أن الجواب لا يلي أداة الشرط بنير فاصل، وثانيهما أن الفاء في الأصل للطف، فحقها أن تقع بين سببين، وهما المتماطفان؛ فلما أخرجوها من باب الطف، حفظوا عليها للنفي الآخر، وهو التوسط، فوجب أن يقدم شيء مما في حيزها عليها إصلاحاً للفظ، قدمت جملة الشرط الثاني؛ لأنها كالجزاء الواحد، كما قدم المفعول في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فَلَا تَقْهَرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فصار ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرِيقِينَ. فَرَوْحٌ﴾<sup>(٢)</sup>، لحذفت الفاء التي في جواب «إن» لتلا يلتقي فاءان.

فتلخص أن جواب «أما» ليس محذوفاً، بل مقدماً بمضه على الفاء، فلا اعتراض.

\*\*\*

الآية الثانية: قوله تعالى عن نوح: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفْوِيَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وإنما يكون من هذا لو كان ﴿لا ينفعكم نصحي﴾ مؤخراً بعد الشرطين، أو لازماً أن يقدر كذلك، وكلا الأمرين منتفٍ.

أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن ﴿لَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنْصَحَ لَكُمْ﴾ جملة تامة، أما على مذهب الكوفيين فمن شرط مؤخر وجزاء مقدم، وأما على مذهب البصريين فالقدم دليل الجزاء، والدلول عليه محذوف فيقدر بعد شرطه، فلم يقع الشرط الثاني معترضاً؛ لأن المراد بالمتعريض ما أعترض بين الشرط وجوابه، وهنا ليس كذلك؛ فإن على مذهب الكوفيين لاحذف، والجواب مقدم، وعلى قول البصريين الحذف بين الشرطين.

وهنا فائدة ؛ وهي أنه لم يعدل عن « إن نصحت » إلى « إن أردت أن أنصح » ؟ وكأنه - والله أعلم - أدب مع الله تعالى ، حيث أراد الإغواء .

وقد أحسن الزمخشري فلم يأت <sup>(١)</sup> بلفظ الاعتراض في الآية ؛ بل سماه مرادفاً ؛ وهو صحيح ، وقال : إن قوله تعالى : « إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُفَوِّسَكُمْ » ، جزاؤه ما دل عليه قوله : « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي » .

وجعل ابن مالك تقدير الآية : « إن أردت أن أنصح لكم » مراداً ذلك منكم ، لا ينفعكم نصحي ، وهو يحمله من باب الاعتراض ؛ وفيه ما ذكرنا .

\*\*\*

الآية الثالثة : قوله تعالى : « وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ... » <sup>(٢)</sup> الآية ؛ وهي كالتى قبلها لتقدم الجزاء أو دليله على الشرطين ، فالاحتمال فيها كما قلنا . وقال الزمخشري : « شرط في الإحلال هبتها نفسها ، وفي الهبة إرادة الاستنكاح ، كأنه قال : أحللتها لك إن وهبت نفسها لك ، وأنت تريد أن تنكحها ، لأن إرادته هي قبول الهبة ، وما به تتم <sup>(٣)</sup> » .

وحاصله أن الشرط للثاني مقيد للأول .

ويمحتمل أن يكون من الاعتراض ، كأنه قال : إن وهبت نفسها ، إن أراد النبي ، أحللتها ، فيكون جواباً للأول ، ويقدر جواب الثاني محفوفاً .

\*\*\*

الآية الرابعة : قوله تعالى : « يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِإِِقْلَيْهِ تَوَكَّلُوا بِكُمْ كُنْتُمْ »

(٢) سورة الأحزاب ٥٠

(١) الكشاف ٢ : ٣٠٦

(٣) الكشاف ٣ : ٤٣٥ .

مُسْلِمِينَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾ ، وَغِلِطَ مِنْ جَمَلِهَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَوَّلَ اقْتَرَنَ بِجَوَابِهِ ، ثُمَّ أَنَّى بِالثَّانِي بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِذَا ذَكَرَ جَوَابَ الثَّانِي تَالِيًا لَهُ فَأَيُّ إِعْتِرَاضٍ هَذَا ؟ وَلِهَذَا قَالَ الْجَوَازُونَ لِهَذِهِ السَّأَلَةِ : إِنَّ الْجَوَابَ لِلذِّكْرِ لِلأَوَّلِ ، وَجَوَابَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ وَجَوَابِهِ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : « إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ فَإِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَوَكُّلٌ » ، فَحُذِفَ الْجَوَابُ لِدَلَالَةِ السَّابِقِ عَلَيْهِ .

\*\*\*

الآية الخامسة : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجْرَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ . إِنْ يَسْأَلْكُمْ فَيَخُفِّكُمْ تَبَخَّلُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ يَقْتَضِي أَنَّهَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ غُلِطَ فَمَلَّ الشَّرْطَ عَلَى فِعْلِ آخِرٍ .

\*\*\*

الآية السادسة : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ لَعَذَابُنَا ﴾ وَهَذِهِ الْآيَةُ هِيَ الْعَمْدَةُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَالشَّرْطَانِ وَهِيَ « لَوْلَا » ، وَ « لَوْ » قَدْ إِعْتَرَضَا ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا إِلَّا جَوَابٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُمَا وَهُوَ ﴿ لَعَذَابُنَا ﴾ .

\*\*\*

الآية السابعة : قوله تعالى : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> وَهَذِهِ تَأْنِي عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ ، فَإِنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ الْوَصِيَّةُ ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَاءِ ، أَيْ « فَالْوَصِيَّةُ » ، فَفِي هَذَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ . فَأَمَّا إِذَا رَفَسَتْ « الْوَصِيَّةُ » بِـ « كِتَابٍ » <sup>(٥)</sup> فَعَلَى كَلَّابَاتِ السَّابِقَةِ فِي حَذْفِ الْجَوَابِينَ .

(٢) سورة القتال ٣٦ : ٣٧

(١) سورة يونس ٨٤

(٤) سورة البقرة : ١٨٠

(٣) سورة الفتح ٢٥

(٥) من قوله تعالى في أول الآية : ﴿ كِتَابٌ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ... ﴾

## تنبيه

[ في ضابط اعتراض الشرط على الشرط ]

ذكر بعضهم ضابطاً في هذه المسألة فقال : إذا دخل الشرط على الشرط ، فإن كان الثاني بالقاء فالجواب المذكور جوابه ، وهو وجوبه جواب الشرط الأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وإن كان بشير القاء ، فإن كان الثاني متأخراً في الوجود عن الأول ، كان مقدراً بالقاء وتكون القاء جواب الأول ، والجواب المذكور جواب الثاني ، نحو « إن دخلت المسجد صليت فيه فلك أجر » تقديره : « فإن صليت فيه » فحذفت القاء لدلالة الكلام عليها .

وإن كان الثاني متقدماً في الوجود على الأول ، فهو في نية التقديم وما قبله جوابه ، والقاء مقدرة فيه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، تقديره : « إن أراد الله أن ينصوكم ، فإن أردت أن أنصح لكم لا ينفعكم نصحي » .

وأما إن لم يكن أحدهما متقدماً في الوجود ، وكان كل واحد منهما صالحاً لأن يكون هو للتقدم ، والآخر متأخراً ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُّؤْمِنَةٌ إِن وَهَبْتَ ﴾ <sup>(٣)</sup> كان الحكم راجعاً إلى التقدير والنية ، فأيهما قدرته الشرط كان الآخر جواباً له .

وإن كان مقدراً بالقاء كان التضميد في اللفظ أو التأخر ، فإن قدرنا الهبة شرطاً كانت الإرادة جواباً ، ويكون التقدير : « إن وهبت نفسها للنبي فإن أراد النبي أن يستنكحها . وإن قدرنا الإرادة شرطاً كانت الهبة جزءاً ، وكان التقدير : « إن أراد النبي أن يستنكحها فإن وهبت نفسها للنبي » .

(٢) سورة هود ٣٤

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأحزاب ٥٠

وعلى كلا التقديرين ، فجواب الشرط الذى هو الجواب محذوف ، والتقدير : « ففى حلال لك » . وقس عليه ما يرد عليك من هذا الباب .

## فائدة

[ قد يسمى الشرط يمينا ]

قال ابن جنى فى كتاب " القند " : يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، لأن كل واحد منهما مذكور لما بعده ؛ وهو جملة مضمومة إلى أخرى ، وقد جرت الجملتان مجرى الجملة الواحدة ؛ فن هنا يجوز أن يسمى الشرط يمينا ، ألا ترى أن كل واحد منهما مذكور لما بعده !

## القسم وجوابه

وهما جملتان بمنزلة الشرط وجوابه ؛ وسنذكر عليه فى الأساليب إن شاء الله تعالى فى باب التأكىد . والقسم لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الإنشاء والإلزام بفعل المحلوف عليه أو تركه ، وليس بإخبار عن شىء وقع أو لا يقع ، وإن كان لفظه المضى أو الاستقبال . وقائده تحقق الجواب عند السامع ونأكد له لينزل عنه التردد فيه .

## [ الأمر ]

الأمر حيث وقع فى القرآن كان بنبر الحرف كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(١)</sup> ﴿ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، ﴿ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة النمل ١٨

(٤) سورة الأحم ١٤٤ .

(١) سورة البقرة ٤٣

(٣) سورة النساء ٦٦

وجاء بالحرف في مواضع يسيرة على قراءة بعضهم : ﴿ فَيَذَلِّكَ فَلْتَقَرُّحُوا ﴾ <sup>(١)</sup> ووجهه أنه من باب حل الخطاب على الغائب إلى الخطاب ، فكأنه لا غائب ولا حاضر ؛ وذلك لأن قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَذَلِّكَ فَلْتَقَرُّحُوا ﴾ <sup>(١)</sup> فيه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم مع المؤمنين ، وخطاب الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ؛ فكأنهما انحدا في الحكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار للمؤمنون كأنهم مخاطبون في المعنى ، فأتى باللام كأنه يأمر قوما غيبا ، وبالتالي للخطاب كأنه يأمر حضورا . ويؤيد هذا قوله تعالى في أول الآية : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ... ﴾ <sup>(٢)</sup> الآية ، فصار للمؤمنون مخاطبين ، ثم قال لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ فَيَذَلِّكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> يبنى أن يكون فرحهم ، فصاروا مخاطبين من وجه دون وجه . ونظيره : ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ فِيهِمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> إلا أن ذلك جمل في كلتين وحالتين ؛ وهذا في كلمة واحدة .

ومنها قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

### النفي

هو شطر الكلام كله ، لأن الكلام إما إثبات أو نفي ، وفيه قواعد :

\*\*\*

(١) سورة يونس ٥٨ ؛ وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب . ( اجتماع لأحكام القرآن ٨ :

٣٥٤ ) .

(٢) سورة يونس ٥٧

(٣) سورة الحجر ١٨ .

(٤) سورة يونس ٢٢

(٥) سورة الزخرف ٧٧

(١)

الأولى : في الفرق بينه وبين الجحد ، قال ابن السجري <sup>(١)</sup> : إن كان النافي صادقا فيها قاله ، مسمى كلامه نفيًا ، وإن كان يعلم كذب ما فناه كان جحدًا ؛ فالنفي أعم ، لأن كل جحد نفي من غير عكس ؛ فيجوز أن يسمى الجحد نفيًا ، لأن النفي أعم ، ولا يجوز أن يسمى النفي جحدًا .

فبن النفي : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومن الجحد : نفيُ فرعون وقومه آيات موسى عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ . وَجَسَدُوا بِهَا وَأَسْتَفِيقَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُلُوًّا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أى وهم يطمون أنها من عند الله .

وكذلك إخبار الله عن كفر من أهل الكتاب : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> فأكذبهم الله بقوله : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ يَحْفَتُونَ بِآلِهِ مَا قَالُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فأكذبهم الله بقوله : ﴿ وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

قال : ومن العلماء من لا يفرق بينهما ، والأصل ما ذكرته .

\*\*\*

(٢)

الثانية : زعم بعضهم أن من شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف النفي عنه بذلك

- 
- |   |                        |
|---|------------------------|
| (١) هو أبو السادات هبة الله بن علي بن حجة للمروفي بابن السجري ، وصاحب كتاب الأمالي ،              | (٢) سورة الأحزاب ٤٠    |
| فوالاقتصاص ، والحامسة ، وشارح السمع والتصرف للوك ، وغيرها ، توفي سنة ٥٤٢ هـ . ابن خلكان ٢ : ١٨٣ . | (٣) سورة النمل ١٤ ، ١٣ |
|   | (٤) سورة المائدة ١٩    |
|   | (٥) سورة الأنعام ٢٤    |
|   | (٦) سورة التوبة ٧٤     |



الشيء ، ومن ثم قال بعض الحنفية : إن انتهى عن الشيء يقتضى الصحة ، وذلك باطل ؛  
بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ لَا تَأْخُذُكَ  
سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَهُوَ يُعَلِّمُ وَلَا يُعَلَّمُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ونظائره .

والصواب أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقلاً ، وقد  
يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه ، فنفى الشيء عن الشيء لا يستلزم إمكانه .

\*\*\*

(٣)

الثالثة : المنفى ما ولى حرف النفي ، فإذا قلت : « ما ضربت زيداً » كنت نافية  
لفعل النفي هو ضربك إياه ، وإذا قلت : « ما أنا ضربه » كنت نافية لفاعليتك للضرب .  
فإن قلت : صورتان دللتا على نفي الضرب ، فما الفرق بينهما ؟  
قلت : من وجهين :

أحدهما : أن الأولى نعت ضرباً خاصاً ، وهو ضربك إياه ، ولم تدل على وقوع  
ضرب غيرك ولا عدمه ، إذ نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم ولا ثبوته . والثانية نعت  
كونك ضربه ، ودلت على أن غيرك ضربه ، باللفظ .

الثاني : أن الأولى دلت على نفي ضربك له بنير واسطة ، والثانية دلت على نفيه بواسطة .  
وأما قوله : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

(٢) - سورة مريم ٦٤

(١) سورة البقرة ١٤٤

(٤) سورة الأنعام ١٤

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة المائدة ١١٧ ؛ وسقط بقية الكلام في جميع الأصول ، وموضحه يأتي في نسخة ت .

\*\*\*

(٤)

الرابعة : إذ كان الكلام عاما ونفيته ، فإن تقدم حرف النفي أداة العموم ، كانت نفيًا للعموم ، وهو لا ينافي الإثبات الخاص ، فإذا قلت : « لم أفضل كلَّ ذا ؛ بل بعضه » استقام ، وإن تقدم صيغة العموم على النفي قلت : « كلَّ ذا لم أفضله » كان النفي عاما ، وينافضه الإثبات الخاص .

وحكى الإمام <sup>(١)</sup> في " نهاية الإيجاز " عن الشيخ عبد القاهر أن نفي العموم يقتضى خصوص الإثبات . قوله : « لم أفضل كنهه » يقتضى أنه فعل بعضه . قال : وليس كذلك إلا أخذ من يقول بدليل الخطاب ، بل الحق أن نفي العموم كما لا يقتضى عموم النفي لا يقتضى خصوص الإثبات .

\*\*\*

(٥)

الخامسة : أدوات كثيرة ، قال الخليل <sup>(٢)</sup> : وأصلها « لا » و « ما » ، لأن النفي إما في الماضي ، وإما في المستقبل ، والاستقبال أكثر من الماضي أبداً ، و « لا » أخف من « ما » ، فوضعوا الأختف للأكثر :

ثم إن النفي في الماضي إما أن يكون نفيًا واحدًا مستمرًا ، وإما أن يكون نفيًا فيه أحكام متعددة ، وكذلك النفي في المستقبل ، فصار النفي على أربعة أقسام ، واختاروا له أربع كلمات : ما ، لم ، لن ، لا .  
وأما « إن » و « لما » فليسا بأصليين .

(١) هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ؛ لمص في كتابه كتابي دلائل الإيجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ، وراعى ما نقله من ترتيب الفصول والأبواب . كشف الظنون .  
(٢) هو شمس الدين أحمد بن خليل بن سعادة الحويزي الشافعي ، صاحب الإمام فخر الدين الرازي ؛ سبقت ترجمته في الجزء الأول من ١٦ .

فساو « لا » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » و « لن » في الماضي والمستقبل متقابلان ، و « لم » كأنه مأخوذ من « لا » وما « لأن » « لم » نقي للاستقبال قطعاً ، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل ، واليم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أن في « لم » المستقبل وللماضي ، وقدم اللام على اليم إشارة إلى أن « لا » هو أصل النفي ، ولهذا يُنفي بها في أثناء الكلام ، فيقال : « لم يفعل زيد ولا عمرو » و « لن أضرب زيداً ولا عمراً » .

أما « لما » فتركيب بد تركيب ، كأنه قول : « لم » و « ما » ، لتوكيد معنى النفي في الماضي ، وتفيد الاستقبال أيضاً ، ولهذا تفيد « لما » الاستمرار ، كما قال الزمخشري : إذا قلت : « ندم زيد ولم ينعمه الندم » أي حال الندم لم ينعمه وإذا قلت : « ندم زيد ولم ينعمه الندم » أي حال الندم ، واستمر عدم نفعه .

قلت : وقال الفارسي : إذا نُفي بها الفعل اختصت بنفي الحال ، ويجوز أن يتسع فيها فينفي بها الحاضر ، نحو : « ما قام وما تعد » .

قال الخنوي : والفرق بين النفي « لم » و « ما » أن النفي « بما » كقولك : « ما قام زيد » معناه أن وقت الإخبار هذا الوقت ؛ وهو إلى الآن ماضٍ ، فيكون النفي في الماضي ، وأن النفي « لم » كقولك : « لم يتم » تجمل الخبر نفسه بالمرض متكلماً في الأزمنة الماضية ، ولأنه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة : أنا أخبرك بأنه لم يتم .

وعلى هذا تأمل السر في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ <sup>(١)</sup> وفي موضع آخر : ﴿ مَا آخُذُ اللَّهِ مِنْ وَلَدٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لأن الأول في مقام طلب الذكر والتشريف به للتوابع ، والثاني في مقام التسليم ، وهو لا يفيد إلا بالنفي عن جميع الأزمنة .

وكذلك قوله : ﴿ مَا كَانَ أَبُوكَ امْتَرَأً سَوَاءً وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَيْتًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَمْ يَمَسِّنْ يَشْرَ وَلَمْ أَكُ بَيْتًا ﴾ <sup>(٢)</sup> فَإِنَّ مَرْيَمَ كَانَتْهَا قَالَتْ : إِنِّي تَفَكَّرْتُ فِي أَرْزَمَةِ وَجُودِي وَمَثَلَتَهَا فِي عَيْنِي : « لَمْ أَكُ بَيْتًا » فَهوَ أَيْلُغُ فِي التَّنْزِيهِ ؛ فَلَا يَظُنُّ ظَنًّا أَنَهَا تَنَفَّى نَفْيًا كَلِيًّا ؛ مَعَ أَنَّهَا نَسِيتَ بَعْضَ أَرْزَمَةِ وَجُودِهَا ؛ وَأَمَّا هُمَا لَمَّا قَالُوا : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَيْتًا ﴾ مَا كَانَ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا : نَحْنُ تَصَوَّرْنَا كُلَّ زَمَانٍ مِنْ أَرْزَمَةِ وَجُودِ أُمِّكَ ، وَتَنَفَّى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَوْنَهَا بَيْتًا ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ ، فَيَعْلَمُ كُلَّ زَمَانٍ مِنْ أَرْزَمَةِ وَجُودِهِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا لَهَا : إِنَّ أُمِّكَ اشْتَهَرَتْ عِنْدَ السَّكَلِ ، حَتَّى حَكَمُوا عَلَيْهَا حَكْمًا وَاحِدًا عَامًّا أَنَّهَا مَا بَقِيَ فِي فَنَاءٍ مِنْ أَرْزَمَةِ وَجُودِهَا .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ؛ فَإِنَّهُ سَبَّحَنَا لَمَّا قَالَ : ﴿ بِظُلْمٍ ﴾ كَانَ سَبَبُ حَسَنِ الْمَلَائِكَةِ قَائِمًا ، وَأَمَّا الظُّلْمُ فَكَانَ يَتَوَقَّعُ فِي كُلِّ زَمَانٍ الْمَلَائِكَةُ ؛ سَوَاءً كَانُوا غَافِلِينَ أَمْ لَا ؛ لَكِنَّ اللَّهَ بِرَحْمَتِهِ يَمْسِكُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَاقِفَتَهُ غَفْلَتِهِمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> وَإِنْ جَدَّ الظُّلْمُ لَكِنَّ لَمْ يَبْقِ سَبَبٌ مَعَ الْإِصْلَاحِ ، فَبَقِيَ النَّفْيُ الْعَامُّ بِدَمِّ تَحْقِيقِ اللَّفْظِ فِي كُلِّ زَمَانٍ .

وكذلك قوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَذْكُرِ الظُّلْمَ لَمْ يَتَوَقَّعِ الْمَلَائِكَةُ ، فَلَمْ يَبْقِ مُتَكَرِّرًا فِي كُلِّ زَمَانٍ .

وكذلك قوله : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَذِّبًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُفْسِدُوا مَا بَأَنفُسِهِمْ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ ﴾ <sup>(٨)</sup> ذِكْرٌ عِنْدَ ذِكْرِ النِّعْمَةِ لَمْ يَكُنْ إِشَارَةً

(١) سورة مريم ٢٠  
(٢) سورة النحل ٥٩  
(٣) سورة الأنازل ٢٣

(١) سورة مريم ٢٨  
(٢) سورة الأنعام ١٣١  
(٥) سورة الأنازل ٥٣

إلى الحكم في كل زمان تذكيراً بالنعمة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ نفياً واحداً عما عند ذكر العذاب ؛ لئلا يتكرر ذكر العذاب ، ويتكرر ذكر النعمة لا للفتنة بل للتنبيه على سعة الرحمة .

وكذلك قال تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقال : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَلَمْ يَجْعَلْ لِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، في جميع موضع ما حصل المذكور أموراً لا يتوقع تجددها ، وفي جميع المواضع لم يحصل توقع تجدد المذكور . فاستمسك بما ذكرنا واجعله أصلاً ؛ فإنه من المواهب الربانية <sup>(٧)</sup> .

- |  |                   |
|--|-------------------|
| (١) سورة الأحزاب ٤   | (٢) سورة الحج ٧٨  |
| (٣) سورة المائدة ١٠٣   | (٤) سورة مريم ٧   |
| (٥) سورة مريم ٣٢   | (٦) سورة الكهف ٩٠ |
| (٧) ق م : « انتهى الجزء الأول من تكملة المؤلف ، وهو أيضاً نهاية ما في دار الكتب المصرية من نسخة » ، ونهاية المجلد الأول من ت . |                   |

## النوع السادس والأربعون في أساليب القرآن وفنونه البليغة

وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب ، وهو بيت القصيدة ، وأول الجريدة ، وغُرّة  
الكثبية ، واسطة القلادة ، ودرّة التاج ، وإنسان الحدقة ؛ على أنه قد تقدمت الإشارة  
لكثير من ذلك .

\*\*\*

اعلم أن هذا علم شريف المحل ، عظيم المكان ، قليل الطلاب ، ضيف الأصحاب ،  
ليست له عشيرة تحميه ، ولا ذوو بصيرة تستقصيه ، وهو أرق من الشر ، وأهول من البحر ،  
وأعجب من السحر ، وكيف لا يكون ! وهو المطلع على أسرار القرآن العظيم ، الكافل  
بإبراز إيجاز التنظيم المبين ما أودع من حسن التأليف ، وبراعة التركيب ، وما تضمنه في  
الحلاوة ، وجملة في رونق الطلاوة ؛ مع سهولة كليمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، ولا  
فرق بين ما يرجع الحسن إلى القنط أو اللحن .

وشذّ بعضهم فزعم أن موضع صناعة البلاغة فيه إنما هو الماني ، فلم يعدّ الأساليب  
البليغة ، والمحسن القنطية <sup>(٣)</sup> .

والصحيح أن الموضوع مجموع الماني والأناط إذ اللفظ مادة الكلام الذي منه  
يتألف ، ومتى أخرجت الأناط عن أن تكون موضوعا خرجت عن جملة الأقسام المتبصرة ؛  
إذ لا يمكن أن توجد إلا بها .

\*\*\*

وها أنا أنثى إليك<sup>(١)</sup> منه ما يقضى له البليغ مجبا ، ويهتز به الكاتب طربا :

فنه التوكيد بأقسامه ، والحذف بأقسامه ، الإيجاز ، التقديم ، التأخير ، القلب ، المدرج ، الاختصاص ، التخليب ، الالتفات ، التضمين ، وضع الخبر موضع الطلب ، وضع الطلب موضع الخبر ، وضع النداء موضع التمجيد ، وضع جملة القلة موضع الكثرة ، تذكير المؤنث ، تأنيث للذكر ، التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، عكسه ، مشاكلة اللفظ للمعنى ، البحث ، الإبدال ، المحاذاة ، قواعد في النفي والصفات ، إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة ، الإعراض عن صريح الحكم ، المدم ، التوسع ، الاستدراج ، التشبيه ، الاستمارة ، التورية ، التجريد ، التجنيس ، المقابلة ، إلجام الخصم بالحجة ، التقسيم ، التمديد ، مقابلة الجمع بالجمع ، قاعدة فيا ورد في القرآن مجموعا تارة ومفردا أخرى ، وحكمة ذلك ، قاعدة أخرى في الضمائر ، قاعدة في السؤال والجواب ، الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب ، التأدب في الخطاب ، تقديم ذكر الرحمة على العذاب ، الخطاب بالاسم ، الخطاب بالفضل ، قاعدة في ذكر الموصولات والظرف تارة وحذفها أخرى ، قاعدة في التهي ودفع التناقض عما يوم ذلك . وملاك ذلك الإيجاز والإطناب ، قال صاحب الكشف : كما أنه يجب على البليغ في مغان الإجمال والإيجاز أن يُجِيل ويوجز ؛ فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل أن يفصل ويشيع ، وأشد الجاحظ :

يَرْمُونُ بِالْخُلُوبِ الطُّوَالَ وَتَرَةً وَحَى لِلْمُلاحِظِ خِيفَةَ الرَّبَاءِ<sup>(٢)</sup>

(١) م : « عليك » .

(٢) البيان والبيان ١ : ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسب إلى أبي دؤاد بن حريز الإيادي .

## الأسلوب الأول التأكيدي

والقصد منه الحمل على ما لم يقع، ليصير واقعا، ولهذا لا يجوز تأكيده للماضي ولا الحاضر،  
ثلاثا يلزم تحصيل الحاصل؛ وإنما يؤكد المستقبل، وفيه مسائل:

الأولى: جمهور الأمة على وقوعه في القرآن والسنة، وقال قوم: ليس فيهما تأكيد  
ولا في اللغة؛ بل لا بد أن يُفِيد معنى زائدا على الأول. واعترض للمجدون على القرآن  
والسنة بما فيهما<sup>(١)</sup> من التأكيديات، وأنه لا فائدة في ذكرها؛ وأن من حق البلاغة في  
النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، وخير الكلام ما قل ودل ولا يمل، والإفادة خير من  
الإعادة، وظنوا أنه إنما يجيء تصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد؛ ولهذا أنكروا  
وقوعه في القرآن.

وأجاب الأصحاب بأن القرآن نزل على لسان القوم وفي لسانهم التأكيدي والتكرار،  
وخطابه أكثر؛ بل هو عندهم ممدود في القصاحة والبراعة، ومن أنكروا وجوده في اللغة  
فهو [مكابر]<sup>(٢)</sup> إذ لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيديا فائدة؛ فإن الاسم لا يوضع  
إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه، بل فوائد كثيرة كما سنبينه.

الثانية: حيث وقع فهو حقيقة. وزعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور  
الأول حكاه الطرطوشي في الممد ثم قال: ومن سمي التأكيدي مجازا؟ فيقال له: إذا كان



التأكيد بلفظ الأول ، نحو عَجَلْ عَجَلْ ونحوه . فإن جاز أن يكون الثانى مجازاً جاز فى الأول ، لأيهما فى لفظ واحد ، وإذا بطل حلُّ الأول على المجاز بطل حل الثانى عليه ، لأنه قبل الأول .

الثالثة : أنه خلاف الأصل ؛ فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تذرّحله على مدة محددة .

الرابعة : أنه يسكتنى فى تلك بائى معنى كان شرط . وما قاله ضيف ، لأن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب الألفاظ حتى يحذو به حذو الألفاظ .

الخامسة : فى تقسيمه : وهو صناعى - يتصلق بإصلاح النحاة - ، ومعنوى . وأقسامه كثيرة ، فلنذكر ما تيسر منها .

\*\*\*

### القسم الأول

#### التوكيد الصناعى

وهو قسمان : لفظى ومعنوى . فاللفظى تقرير معنى الأول بلفظه أو مرادفه ؛ فن الرادف ﴿ فَيَتَجَاوَزُ سَبْعًا ﴾ <sup>(١)</sup> . ﴿ ضَيْقًا حَرِيحًا ﴾ <sup>(٢)</sup> فى قراءة كسر الراء . ﴿ وَغَرَّابِيْبُ سُودٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(٢) سورة الأنعام ١٢٥ ؛ وهى قراءة حكيمة

(١) سورة الأنبياء ٣١

من القراء . الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٨٢

(٣) سورة طاهر ٢٧

(٢٥ - برهان - ثان )

ونجعل الصَّغَار منه قوله تعالى : ﴿ فَيَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾ <sup>(١)</sup> على القول بأن كلامها للنفي . <sup>(٢)</sup>

واللفظي يكون في الاسم النكرة بالإجماع، نحو : ﴿ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وجعل ابن مالك وابن عصفور [ منه ] : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، و ﴿ صَفَاً صَفَاً ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وهو مردود لأنه جاء في التفسير أن معنى ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ [ دَكَاً ] <sup>(٦)</sup> بعد ذلك ، وأن ذلك كرر عليها حتى صار هباء منثورا ، وأن معنى : ﴿ صَفَاً صَفَاً ﴾ <sup>(٧)</sup> أنه نزل ملائكة كل سماء يصطفون صفا بعد صف ، محدقين بالإس والجن . وعلى هذا فليس الثاني منهما تكراراً للأول ؛ بل المراد به التكثير ؛ نحو جاء القوم رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا .

وقد ذكر ابن جني في قوله تعالى : ﴿ إِذَا وَقَّتِ الْوَاقِعَةُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ﴿ إِذَا رُجَّتْ ﴾ <sup>(٩)</sup> أن ﴿ رُجَّتْ ﴾ بدل من ﴿ وَقَّتْ ﴾ ، وكررت ﴿ إِذَا ﴾ تأكيداً لشدة امتزاج المضاف بالمضاف إليه .

ويكون في اسم الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . وفي الجملة ، نحو : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ <sup>(١١)</sup> . ولكون

(١) سورة الاحقاف ٢٦

(٢) سورة الإنسان ١٥ ، ١٦

(٣) زيادة يقتضيها البيان .

(٤) سورة الواقعة ٩ ، ٤

(٥) سورة الاشراح ٥ ، ٦

(٦) أي ما ، وإن .

(٧) سورة التجر ٢١ ، ٢٢

(٨) سورة التجر ٢٢

(٩) سورة المؤمنون ٢٦

الجملة الثانية للتوكيد سقطت من مصحف ابن مسعود، ومن قراءته <sup>(١)</sup>.  
والأكثر فصل الجلتين بنم، كقوله: ﴿وَمَا أَدْرِ لَكُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثم «مَا أَدْرَاكُ» <sup>(٢)</sup>،  
﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ثم «كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ» <sup>(٣)</sup>.  
ويكون في الجورود، كقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ <sup>(٤)</sup>  
والأكثر فيه اتصاله بالذكور.

وزعم الكوفيون أنه لا يجوز الفصل بين التوكيد وللؤكد، قال الصغار في شرح  
سيبويه: والسمع يردّه، قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> فإن «م» الثانية  
تأكيد للأولى. وقوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ <sup>(٦)</sup>. وقوله:  
﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ <sup>(٧)</sup> إلا ترى أن قبله: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ﴾ <sup>(٨)</sup>  
فاكد ﴿لَمَّا﴾ وبينها كلام، وأصله: ﴿بَسْتَفْتَحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ <sup>(٩)</sup> فكرر  
للطول الذي بين «لَمَّا» وجوابها. وقوله: ﴿أَيُّدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا شِئْتُمْ وَكُنْتُمْ تَرْبَابًا وَعِظَامًا  
أَنْكُمْ تُخْرِجُونَ﴾ <sup>(١٠)</sup> في أحد القولين؛ لأنه أكد «أَنْ» بعدما فصل.  
وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(١١)</sup> . . . . .  
<sup>(١٢)</sup> . . . . .

ريب أنهم اجتمعوا في الهلاك وإن قوم موسى اجتمعوا في النجاة.  
ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَتَمِّينَ﴾ <sup>(١٣)</sup> فلم يرد بهذا  
أن يجتمعوا عنده، وإن جاءوا واحداً بعد واحداً؛ وإنما أراد اجتماعهم في المعنى إليه، والآ

(١) ذكره صاحب الكشف ٤ : ٦١٥  
(٢) سورة التكاثر ٣ ، ٤  
(٣) سورة هود ١٩  
(٤) سورة المؤمنون ٣٥  
(٥) سورة البقرة ٨٩  
(٦) سورة البقرة ٣  
(٧) سورة يوسف ٩٣  
(٨) سورة الانطار ١٧ ، ١٨  
(٩) سورة هود ١٠٨  
(١٠) سورة البقرة ٨٩  
(١١) سورة البقرة ٣  
(١٢) سورة يوسف ٩٣  
(١٣) سورة يوسف ٩٣

يتخلف منهم أحد ، وهذا يُعلم من السياق والقرينة .

ومن القرينة الباقية على ذلك في قصة الملائكة <sup>(١)</sup> لقضا ومعنى أن قوله ﴿ كلهم ﴾ يفيد الشمول والإحاطة ، فلا بد أن يفيد ﴿ أجمعون ﴾ قدرا زائدا على ذلك وهو اجتماعهم في السجود ؛ [ هذا في اللفظ ] ، وأما المعنى فلأن للملائكة لم تكن ليتخلف أحد منهم عن امتثال الأمر ، ولا يتأخر عنده ، ولا سببا وقد وُتِّ لم يوقت وحده لم يجد ، وهو التسمية ونفخ الروح ، فلما حصل ذلك سجدوا كلهم عن آخرهم في آن واحد ولم يتخلف منهم أحد ؛ فلي هذا يبرز كلام اللورد الزمخشري .

وما قل عن بعض التكمين أن السجود لم يستعمل على الكلّ بدليل قوله : ﴿ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْغَالِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> مردود ؛ بل « الغالون » للتكبريون ؛ وفي رسائل إخوان الصفاء <sup>(٣)</sup> أن الغالين هم العقول الناقصة التي لم تسجد ، وهذا تحريف ، ولم يتم دليل على إثبات العقول التي تدعيها الفلاسفة .

ووقع خلاف في أن إبليس من الملائكة أم لا ؟ والتحقيق أنه ليس منهم عنصرا ، ففي صحيح مسلم <sup>(٤)</sup> : « خَلَقْتُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُّورٍ ، وَخَلَقْتُ <sup>(٥)</sup> الْجَانَّ <sup>(٦)</sup> مِنْ نَّارٍ ، وَخَلَقْتُ آدَمَ مِمَّا وَصَفْتُ لَكُمْ ؛ وَهُوَ مِنْهُمْ حُكْمًا لِيَدْخُلَهُ فِي الْخَطَابِ بِالْأَمْرِ بِالسُّجُودِ لَهُمْ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ .

وأما قوله : ﴿ إِلَّا آدَمَ لَوْطٍ إِنَّا لَمَنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> فلم يذكر قبله ﴿ كلهم ﴾ لما

(١) يشير إلى قوله تعالى في سورة الحجر ٣٠ ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ .

(٢) إخوان الصفاء . . . . . والرسائل

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الجزء الرابع من ٢٢٩٤

في ص . . .

(٥) صحيح مسلم : « من نار »

(٦) صحيح مسلم : « وخلق »

(٧) سورة الحجر ٥٩ .

لم يكن المراد كل واحد واحد من الآية لم تحسن الزيادة في التأكيد، بدليل الاستثناء بعده من قوله: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَهُ﴾ <sup>(١)</sup>.

ومنها قصد تحقيق الخبر به كقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ <sup>(٢)</sup>، فأكد بأن وباسم التفاعل؛ مع أنهم ليسوا بشاكين في الخير.

ومثله: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقال حاكيا عن نوح: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْنَاهُمْ يَفِئُوا عِبَادَكَ﴾ <sup>(٤)</sup>.

ومنها قصد إغالة السامع بذلك الخير؛ كقوله: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ <sup>(٥)</sup>.

ومنها الترغيب، كقوله: ﴿فَتَأْتِيكُمْ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ <sup>(٦)</sup> أ كده

بأربع تأكيدات، وهي: إن، وضمير الفصل، والباثنتان مع الصفتين له؛ ليدل على ترغيب الله العبد في التوبة؛ فإنه إذا علم ذلك طمع في غنوه. وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ <sup>(٧)</sup>.

ومنها الإعلام بأن الخبر به كله من عند التكلم، كقوله: ﴿قَالُوا يَا نَبِيَّكُمْ مِئْنَى

هَدَى﴾ <sup>(٨)</sup>، دون الاختصار على «يأتينكم هدى»، قال المفسرون: فيه إشارة إلى أن الخير كله منه.

وعليه قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ﴾ <sup>(٩)</sup>. ﴿قَدْ

جَاءَكُمْ بِرُوحَانٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٤) سورة نوح ٢٧

(٦) سورة البقرة ٣٧

(٨) سورة البقرة ٣٨

(١٠) سورة النساء ١٧٤

(١) سورة الحجر ٥٩

(٣) سورة الزمر ٣١

(٥) سورة يس ٢

(٧) سورة التوبة ٤٠

(٩) سورة يونس ٥٧

ومنها التعريض بأمر آخر؛ كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقول موسى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَّيْتُهَا أُتَيْتُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، تعريضا بسؤال قبولها؛ فإنها كانت تطلب للنفس ذكرا .

### تنبيهان

الأول : قالوا : إنما يؤتى به الحاجة للتحرز عن ذكر ما لا فائدة له ، فإن كان المخاطب ساذجا أتى إليه الكلام خاليا عن التأكيد ، وإن كان مقددا فيه حسن تقويته بمؤكد ، وإن كان متكررا وجب تأكيده . ويراعى في القوة والضعف بحسب حال المتكبر ؛ كما في قوله تعالى عن رسل عيسى : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ... ﴾ <sup>(٤)</sup> ، الآية ، وذلك أن الكفار نفوا رسالتهم بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والثاني قولهم <sup>(٦)</sup> : ﴿ مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، والثالث قولهم : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ ، قبولوا على نظيره بثلاثة أشياء : أحدها قولهم : ﴿ رَبُّنَا يَعْلَمُ ... ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ووجه التأكيده أنه في معنى قسم ، والثاني قوله : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، والثالث قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ٣٦ .

(١) سورة القصص ١٦ - ٢٤ .

(٣) الآيات التي خرجها إليها كلام اللؤلؤهي قوله تعالى في سورة يس ١٣ - ١٧ : ﴿ وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اتْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَهَمَزْنَاهَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ . وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ ، والقريه أنطاكية ، والمرسلون هم رسل عيسى عليه السلام إلى أهلها . وانظر تفسير ٤ : ٦ .

(٤) ت : « قوله » ، وما أتتبه من م .

وقد ينزل النكير كثير للنكير وعكسه . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِمَذِّ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> . أ كُدت [ الإمامة ] تا كيدبن وإن لم يُنكروا ، لتزِيل الخطابين لتماذيهن في التفتة منزلة من ينكر اللوت ، وأ كد إثبات البعث تا كيداً واحداً وإن كانا أكثر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بالآي يكرر ويتردد فيه ، حتا لم على النظر في أدلته الواضحة .

\*\*\*

الثاني : قال التنوخي في " أقصى القرب " <sup>(٢)</sup> : إذا قصدوا مجرد الخبر أنوا بالجملة الفعلية ، وإن أكدوا بالاسمية ، ثم بأن ، ثم بها وباللام . وقد تؤكد الفعلية بقد . وإن <sup>(٣)</sup> احتيج بأكثر جى باقسم مع كل من المجلتين . وقد تؤكد الاسمية باللام فقط ، نحو : « يزيد قائم » ، وقد نجى مع الفعلية مضرة بعد اللام . وحاصله أن الخطاب على درجات : قام زيد ، ثم لقد قام - فإنه جل الفعلية كأنها دون الاسمية - ثم إن زيدا قائم ، ولزيد قائم .

[ ما يلتحق بالثأ كيد الصناعى ]

ويلتحق بالثأ كيد الصناعى أمور :

أحدها : تأ كيد الفعل بالمصدر ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا ﴾ <sup>(٤)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ﴿ وَسَلَّوْا نَسِيلًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ أَلْسِنَاهُمْ مَوْراً . وَتُسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَهِيَ تَمْوَرُّ أَلْسِنَابٍ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ﴿ فَذَكَّنَّا ذَكَّةً

(٢) انظر ص ٣٤٦ من هذا الجزء .

(١) سورة الإسراء ٦٣

(٢) سورة الأحزاب ٥٦

(٣) سورة الحاقة ١٢

(١) سورة المؤمنون ١٥ ، ١٦ .

(٢) ت : « إذا »

(٣) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة الطور ٩ ، ١٠

وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾<sup>(٣)</sup>. وهو كثير.

قالوا: وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين؛ فتوكل: «ضربت ضرباً» بمنزلة قولك: «ضربتُ، ضربتُ» ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالفرد. وليس منه قوله تعالى: ﴿وَتَقْلُبُونَ يَدَايَ الْظُلُمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، بل هو جمع «ظن» وجمع لاختلاف أنواعه؛ قلله ابن الدهان.

ثم اختلفوا في قائلته، قيل: إنه يرفع المجاز عن الفاعل، فأنت تقول: «ضرب الأمير الصن» ولا يكون باشر بل أمر به؛ فإذا قلت: «ضرباً» علم أنه باشر. ومن نص على ذلك ثعلب في «أماليه»، وابن عصفور في شرح «الجل»<sup>(٥)</sup> الصغير.

والصواب أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن الحديث عنه؛ فإذا قلت: «ضرب الأمير» احتمل مجازين: أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته، والثاني إطلاق الأمير على أمره، فإذا أردت رفع الأول أثبت بالمصدر، فقلت: «ضرباً»، وإن أردت الثاني قلت: «نفسه» أو «عنه».

ومن هذا يعلم ضعف استدلال أصحابنا على المنزلة في إثبات كلام الله لموسى، في قوله

(١) سورة الحاقة ١٤

(٢) سورة الزلزلة ١

(٣) سورة يوسف ٥

(٤) سورة الأحزاب ٦

(٥) هو كتاب الجمل في النحو لمبد القاهر الجرجاني؛ شرحه على بن مؤمن بن عصفور النحوي التوفيق سنة ٦٦٩. كشف الظنون ٦٠٢، ٦٠٣.



تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإنه لما أريد كلام الله نفسه قال ﴿ تَكَلِيمًا ﴾ . ودل على وقوع الفعل حقيقة ؛ أما تأكيد فاعله فلم يتعرض له . . . ولقد سَخَفَ <sup>(٢)</sup> عقل من تأوله على أنه كلمة بألفاظ اللحن ؛ من الكلم وهو الجرح <sup>(٣)</sup> ؛ لأن الآية مسوقة في بيان الوحي . ويحكي أنه استدلل ببعض علماء السنة على بعض المنزلى في إثبات التكليم حقيقة بالآية من جهة أن المجاز لا يؤكّد ، فلم المنزلى له هذه القاعدة وأراد دفع الاستدلال من جهة أخرى ، فادعى أن اللفظ إنما هو ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى ﴾ بنصب <sup>(٤)</sup> لفظ الجلالة ، وجعل موسى فعلا بـ « كَلَّمَ » وأنكر القراءة للشهيرة وكابر ، فقال السقي : فإذا تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ؟ فاضطرب المنزلى عند ذلك .

قال ابن الدهان : وما يدل على أن التأكيّد لا يرفع المجاز قول الشاعر :

فرعتُ ظنائبَ الموى يومَ عالجِ . . . . . ويومَ الأولى حتى قَسَرْتُ الموى قَسْرًا <sup>(٦)</sup>

قلت : وكذا قوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا مَتَكْرًا وَمَكْرُؤًا مَتَكْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> .

وأما قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنْتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ <sup>(٨)</sup> ، ففعل

﴿ أسررت ﴾ محذوف ، أى الدعاء والإنذار ونحوه .

فإن قلت : التأكيّد ينافى الحذف ، فالجواب من وجهين :

(١) سورة النساء ١٦٤ (٢) كذا في م ، وقت : « استخف »

(٣) عبارة صاحب الكشاف ١ : ٤٥٨ : « ومن يدع التفسير أنه من الكلم ؛ وأن مناه : وجرح الله موسى بألفاظ اللحن وغالب اللحن » .

(٤) هي قراءة إبراهيم ويحيى بن وثاب . الكشاف ١ : ٤٥٨ .

(٥) سورة الأعراف ١٤٣

(٦) البيت في اللسان ٢ : ٦١ ، عن ابن الأعرابي ، والثنوب : هو حرف الظم اليايس من الساك ، ويقال : فرع ظنائب الأمر ، أى ذقه ، على المجاز .

(٨) سورة نوح ٩ .

(٧) سورة النمل ٥٠ .

أحدهما : أن المصدر لم يؤتَ به هنا للتأكيد وإن كان بصورته ؛ لأن المعنى ليس على ذلك ، وإنما أتى به لأجل الفواصل ، ولهذا لم يؤت بمصدر « أَغْلَنْتُ » ، وهو مثله .

والثاني : أن « أَسْرَ » وإن كان متعدياً في الأصل ، إلا أنه هنا قُطِعَ النظر عن مفعوله ، وجعل نسياً ، كقافي قولهم : « فلان يحطى ويمتنع » ، فصار لذلك كالإلزام ، وحينئذٍ فلا منافاة بين الجيء به بالمصدر لو كان .

ثم التأكيد بالمصدر تارة يجيء من لفظ الفعل كما سبق ، وتارة يجيء من مرادفه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن الجهر أحد نوعي الدعاء ، وقوله : ﴿ لَيْتَا بِالسَّيِّئِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإنه منصوب بقوله : ﴿ يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن ﴿ لَيْتَا ﴾ نوع من التحريف .

ويمحتمل أن يكون منه : ﴿ أُنَاخِذُونَهُ بُهْتَانًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، لأن البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغيره .

وزعم الزمخشري قوله : ﴿ نَافِلَةٌ لَّكَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وضع [ نافلة ] موضع ، « تهجدًا » ؛ لأن التهجد عبادة زائدة ، فسكان التهجد والنافلة يجمعها معنى واحد .

(١) سورة نوح ٨

(٢) سورة الفلق ٢٠

(٣) سورة نساء ٢٦

(٤) سورة الإسراء ٧٩ ، والآية بناسها : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ .

(٥) نسخة من الكتاب ٢ - ٥٣٦ .

وقوله : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَتَمَنَّى أَسَدُّقُ مِّنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾<sup>(١)</sup> ؛ قيل : كأن الأصل تكرار الصدق بلفظه فاستقل التكرار للتأرب ، فعدل إلى ما يحاربه حقة ، ولتجرى المصادر الثلاثة مجرى واحدا ، حقة ووزنا ، إحراراً للتاسب .

وأما قوله : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا . ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ مِنْهَا إِخْرَاجًا ﴾<sup>(٢)</sup> فائدة : إخراجاً أن المادى الأرض هو الذى يخرجكم منها بسببه ، دفماً لتوم من يتوم أن المخرج منها أمثالهم ؛ وأن البموت الأرواح المجردة .  
فإن قيل : هذا يطل بقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾<sup>(٣)</sup> فإنه أكد بالمصدر ، وليس المراد حقيقة النبات .

قلت : لا جرم حيث لم يرد الحقيقة هنا لم يؤكد بالمصدر الحقيقى التيمى ؛ بل عدل به إلى غيره ؛ وذلك لأن مصدر أنبت « الإنبت » والنبات اسمه لاهو ، كما قيل فى « الكلام » و « السلام » : اسمان للمصدر الأصل الذى هو « التكليم » و « التسليم » ، وأما قوله : ﴿ وَتَبْتَلُ أَيْتِهٖ تَبْتِيلًا ﴾<sup>(٤)</sup> وإن لم يكن جارياً على « تبتل » لكنه ضمن معنى « بتل نفسك تبتلاً » .

ومثله قوله : ﴿ وَتَمَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾<sup>(٥)</sup> قال أبو البقاء : هو<sup>(٦)</sup> موضع « تعاليا » لأنه مصدر قوله « وتعالى » ، ويجوز أن يقع مصدراً فى موضع<sup>(٧)</sup> آخر من معناه ، وكذا قال الراغب ، قال :<sup>(٨)</sup> وإنما عدل عنه لأن لفظ التفاعل من التكلف ، كما يكون من البشر .

(١) سورة نوح ١٧ ، ١٨

(٢) سورة الإسراء ٤٣

(١) سورة الفاء ١٢٢

(٣) سورة الزمل ٧

(٤) إبله مابن به الرحمن ٥١ : ٢

(٥) عبارة أنى البقاء فى إمرابه : « ويجوز أن يقع مصدر موقع آخر » .

(٦) اللزومات فى غريب القرآن ٣٥١ ، وعبارته : « وتخصيص لفظ التفاعل بآفة ذلك مه لاطى سبيل الشكك ، كما يكون من البشر » .

وأما قوله : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا . وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> فقال بعضهم : الجملة التفاعلية تحتل المجاز في مفرداتها جميعاً وفي كلِّ منها ؛ مثاله هاهنا أنه يحتمل أن المجاز في ﴿ تمور ﴾ ، وأنها مامور ، بل تكاد أو يَحْتَمِلُ إلى الناظر أنها تمور . ويحتمل أن المجاز في السماء ، وأن اللوز الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر .

وكذلك الكلام في ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإذا رُفِعَ المجاز عن أحد جزأي الجملة نُفِيَ احتمالُه في الآخر ، فلم تحصل قاعدة التأكيد .

وأجيب بهذه القاعدة : وهي أن ﴿ مَوْرًا ﴾ في تقدير « تمور » فكأنه ، قال : « تمور السماء ، تمور السماء » ، و « تسير الجبال ، تسير الجبال » ، فأكد كلاً من الجزأين بنظيره ، وزال الإشكال .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ <sup>(٣)</sup> فيحتمل أن يكون ﴿ شيئاً ﴾ من تأكيد الفعل بالمصدر ، كقوله : « بست يما » ، ويموز أن يكون الشيء بمنزلة الأمر والنتيان ؛ والمعنى : « إلا أن يشاء ربي أمراً » أو وضع موضع المصدر . وانظر كيف ذكر مفعول المشيئة . وقولُ البيهقيين : إنه يجب حذفه إذا كان عاماً . وأما قوله تعالى : ﴿ دَكَاً دَكَاً ﴾ <sup>(٤)</sup> فالمراد به التتابع ، أي دكا بعد ذلك ، وكذا قوله : ﴿ صَفَاً صَفَاً ﴾ <sup>(٥)</sup> أي صفا يتلوهُ صفة ، ولو اقتصر على الواحد لا يحتمل صفا واحداً .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> فَإِنْ إِضَافَةُ الزَّلْزَالِ إِلَيْهَا يفيد معنى ذاتها وهو زلزالها المختص بها ، المعروف منها المتوقع ، كما تقول : غضب زيد غضبه ، وقاتل زيد قتاله ، أي غضبه الذي يعرف منه ، وقتانه المختص به ، كقوله :

(٢) سورة الطور ١٠

(٤) سورة الفجر ٢١ ، ٢٢

(١) سورة الطور ٩ ، ١٠

(٣) سورة الأنعام ٨٠

(٥) سورة الزلزلة ١

• أنا أبو النجم. وشي شغري <sup>(١)</sup> •

واعلم أن القاعدة في المصدر والمؤكد أن يحى. إبتاعاً لفعله ، نحو : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد يخرج عنها نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبْيِينًا ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا ﴾ <sup>(٤)</sup> وقوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُغْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ <sup>(٥)</sup> وقوله تعالى : ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ولم يقل « تبتلاً » و « تذبياً » و « إقراضاً » و « إنباتاً » .

واختلف في ذلك على أقوال :

أحدها - أنه وضع الاسم منها موضع المصدر .

الثاني - أنه منصوب بفعل مضارع يجري عليه المصدر ؛ ويكون ذلك الفعل الظاهر دليلاً على المضمر ، فالمنى ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ <sup>(٧)</sup> فنبت نبتاً ؛ وهو قول اللبزي ، واختاروا بن خروف <sup>(٨)</sup> ، وزعم أنه مذهب سيبويه ، وكذا قال ابن يعيش <sup>(٩)</sup> ، ونأزعه ابن عصفور <sup>(١٠)</sup> .

(١) البيت لأبي النجم الجلي ، وبسده :

• اللَّهُ دَرِي مَا يُجِنُّ صَدْرِي •

(٣) سورة الزمل ٧

(٥) سورة الحديد ١١

(٢) سورة النساء ١٦٤

(٤) سورة اللأمة ١١٥

(٦) سورة نوح ١٧

(٧) هو علي بن محمد بن علي ، أبو الحسن بن خروف الأندلسي ، شارح كتاب سيبويه والجل ، توفي بإشيلية سنة ٦٠٩ . بنية الوعاة ٣٥٤ .

(٨) هو يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين التحوي الحلبي ؛ شارح كتاب الفصل للزمخشري ، وتوفى سنة ٦٤٣ . بنية الوعاة ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٩) هو علي بن مؤمن بن محمد ، أبو الحسن بن عصفور التحوي الإشبيلي ، صاحب كتاب الفرب في النحو ، توفي سنة ٣٥٧ . بنية الوعاة ٣٥٧ .

والثالث - أنها منصوبة بتلك الأفعال الظاهرة، وإن لم تكن جارية عليها .

والرابع - التفصيل بين أن يكون معنى الفعل غير معبر بمعنى مصدر ذلك الفعل الظاهر فهو منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه ذلك الفعل الظاهر ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى ونبتكم . وساغ إضماره لأنهم إذا أنبتوا فقد نبتوا ، ولا يجوز في غير ذلك أن ينصب بالظاهر ؛ لأن الفرض من المصدر تأكيد الفعل الذى نصبه ، أو تبين معناه . وإذا كان المصدر متaira لمعنى الفعل الظاهر لم يحصل بذلك الفرض المقصود ؛ لأن « النبات » ليس بمعنى الإنبات ، وإذا لم يكن بمعناه فكيف يؤكد أوبيهه !

وأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فلما ذكر قوله : ﴿ بدین ﴾ مع ﴿ تدايتم ﴾ يدل عليه لوجه :

أحدها - يعود الضمير فى ﴿ فاكتبوه ﴾ عليه إذ لو لم يذكره لقال : « فاكتبوا الدين » ، ذكره الزغشرى <sup>(٣)</sup> ؛ وهو ممنوع لأنه كان يمكن أن يعود على المصدر المقوم من ﴿ تدايتم ﴾ لأنه يدل على الدين .

الثانى - أن ﴿ تدايتم ﴾ مفاعلة من « الدّين » ومن « الدّين » ، فاحتيج إلى قوله : ﴿ بدین ﴾ ليبين أنه من « الدّين » لامن « الدّين » .

وهذا أيضاً فيه نظر ، لأن السياق يرشد إلى إرادة الدّين

الثالث - أن قوله : ﴿ بدین ﴾ إشارة إلى امتناع بيع الدّين بالدّين ، كما فسر قوله صلى الله

(١) سورة نوح ١٧ .

(٢) الكشاف ١ : ٢٤٨ ومعه : « فلم يكن النظم بذلك الحسن » .

عليه وسلم، وهو بيع الكالئ بالكالئ<sup>(١)</sup>، ذكره الإمام فخر الدين .

وبينه أن قوله تعالى : ﴿ تَدَانِيْتُمْ ﴾ مفاعلة من الطرفين ، وهو يقتضى وجود الدين من الجهتين ، فلما قال ﴿ بدين ﴾ علم أنه دين واحد من الجهتين .

الرابع - أنه أتى به ليفيد أن الإشهاد مطلوب، سواء كان الدين صغيراً أو كبيراً؛ كما سبق نظيره في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَتْنَتَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> . ويدل على هذا ما قلناه بعد ذلك : ﴿ وَلَا تَسْأَلُوهُ أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلٍ ﴾<sup>(٣)</sup> .

الخامس - أن ﴿ تدانيتن ﴾ مشتق بين الاقتراض والبايعة والمجازاة، وذكر « الدين » لتمييز المراد، قال المحاسي<sup>(٤)</sup> :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمَدَوِّ نِ دِنَانُهُمْ كَمَا دَانُوا

ونظير هذه الآية في التصريح بالمصدر مع ظهوره فيما قبله قوله تعالى : ﴿ فَتَقْبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْتِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> : وقوله : ﴿ سَأَلْنَا نَحْنُ ﴾<sup>(٧)</sup>، فيقال : ما الحكمة في التصريح بالمصدر فيها، أو بضميره مع أنه مستفاد مما قبله .

وقد يحى التأكيـد به لمحى الـجـلـة ، كقوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ

(١) الأثر ذكره ابن الأثير : « أنه نهى عن الكالئ بالكالئ » ؛ أى النسيئة بالنسيئة ؛ وذلك أن يفتى الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به ، فيقول : بينه لى أجل آخر يزيده شئاً فيجبه منه ؛ ولا يجرى بينهما تقاضى - النهاية ٤ : ٣٠

(٢) سورة الفرقة ٢٨٧

(٣) سورة النساء ١٧٦

(٤) هو الفند الزمانى ؛ والبيت من قصيدته فى المحاسة لأبى تمام ١ : ٢٣ - بصرح التبرزى

(٥) سورة آل عمران ٣٧ .

(٦) سورة التوبة ١١١

(٧) سور الماعوج ١

كُلُّ شَيْءٍ»<sup>(١)</sup> فإنه تأكيد لقوله تعالى : ﴿ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾<sup>(٢)</sup> لأن ذلك صنع الله ، وقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، تأكيد لقوله : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّحُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْقِرُ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، لأن هذا وعد الله .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، انتصب ﴿ كتابا ﴾ على المصدر بما دل عليه السياق ، تقديره « وكتب الله » ، لأن قوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، يدل على « كتب » .

وقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ، تأكيد لقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ... ﴾<sup>(٨)</sup> ، الآية ، لأن هذا مكتوب علينا ، وانتصب للمصدر بما دل عليه سياق الآية ، فكانت فعل ، تقديره « كتب الله عليكم » .

وقال الكسائي : انتصب « بليكم » على الإغراء ، وقدم المنصوب . والجمهور على منع التقدير .

وقوله : ﴿ حِسْبَةَ اللَّهِ ﴾<sup>(٩)</sup> ، تأكيد لقوله : ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِشَيْءٍ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اجْتَدُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> ، لأن هذا دين الله ، وقيل منصوبة على الأمر .

وقوله تعالى : ﴿ مَا نَسْتَدُكُمْ إِلَّا بَلَاغًا يُبَيِّنُ بَلَاغًا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾<sup>(١١)</sup> ، منصوبة على المصدر بما دل عليه الكلام ، لأن الزلفى مصدر كالزجى ، ﴿ ويقر بونا ﴾ يدل على « يزلقونا » فتقديره « يزلقونا زلفى » .

(٢) سورة الروم ٦

(٤) سورة النساء ٢٤

(٦) سورة الزمر ٤ .

(١) سورة النحل ٨٨

(٣) سورة آل عمران ١٤٥

(٥) سورة البقرة ١٣٨



وقد يحى<sup>١</sup> التأكيده مع حذف عامله ، كقوله : ﴿ فَإِنَّمَا تَبَدُّ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ ﴾<sup>(١)</sup> ،  
واللغى : « فَإِنَّمَا تَبَدُّوا مَنَّا ، وَإِنَّمَا أَنْ تَقَادُوا فِدَاءً » فيها مصدران منصوبان بفعل مضمر .  
وجعل سيويوه من المصدر للوَكَّد لنفسه قوله تعالى : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ  
خَلَقَهُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، لأنه إذا أحسن كلَّ شيءٍ فقد خلقه خلقاً حسناً ، فيكون ﴿ خَلَقَهُ ﴾ على  
معنى « خلقه خلقاً » ، والضمير هو الله تعالى .

ويموز أن يكون بدل اشتمال ، أى أحسن خلق كلَّ شيءٍ .  
قال الصغار<sup>(٣)</sup> : والذى قاله سيويوه . أولى الأمرين أن فى هذا إضافة للمصدر إلى الفعل  
وإضافته إلى القاعل أكثر ، وأن اللغى الذى صار إليه أبلغ فى الامتنان ، وذلك أنه إذا  
قال : ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ فهو أبلغ من قوله : « أحسن خلق كلَّ شيءٍ » ، لأنه قد يحسن  
الخلق وهو الحلو ، ولا يكون الشيء فى نفسه حسناً ، وإذا قال : أحسن كلَّ شيءٍ اقتضى أن  
كلَّ شيءٍ خلقه حسن ، بمعنى أنه وضع كلَّ شيءٍ موضعه ، فهو أبلغ فى الامتنان .

## فائدتان

الأولى : هل الأولى التأكيده بالمصدر أو الفعل ؟ قال بعضهم : المصدر أولى ؛ لأنه  
اسم ، وهو أخف من الفعل ؛ وأيضا فلأن الفعل يتحمل الضمير فيكون جملة ، فيزداد تولا ؛  
ويحتل أن الفعل أولى لدلالته على الاستمرار .  
الثانية : حيث أكد المصدر النوعى ، فالأصل فيه أن يُنمَّ بالوصف للراد منه ، نحو

(١) سورة عمه ٤

(٢) سورة الحجۃ ٧

(٣) هو أبو جعفر النحاس ؛ قسر أبيات كتاب سيويوه ، وهذه النسخة إلى الأوائى الصفرية .

(٢٦) — برهان — ثان

فت قياماً حسناً ، ، ﴿ وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقد يُضاف الوصف إلى المصدر فيعطى حكم المصدر ، قال تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .



الثاني <sup>(٤)</sup> : الحال المؤكدة ؛ وهي الآتية على حال واحدة ، عكس الميئنة ، فإنها لا تكون إلا متقلة ، وهي لتأكيد الفعل كما سبق في المصدر المؤكد لنفسه ؛ ومثمت مؤكدة لأنها تعلم قبل ذكرها ؛ فيكون ذكرها تأكيداً ، لأنها معلومة من ذكر صاحبها .

كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ أَبْتَتْ حَيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لأن معنى « تبسم » ضحك مسروراً .

وقوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وذكر الإعراض للدلالة على تناهي حالم في الضلال .

ومثله : ﴿ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَسْهَوْنَ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، إذ معنى الإقرار أقرب من الشهادة ، ولأن الإعراض والشهادة حالان لم عند التولى والإقرار .

(٢) سورة آل عمران ١٠٢

(٥) سورة التنبؤ ٣٦

(٧) سورة النساء ٧٩

(٩) سورة البقرة ٨٤

(١) سورة الأحزاب ٤٩، ٤١

(٣) أي ما يلحق بالمصدر المتعدي .

(٤) سورة مريم ٢٢

(٦) سورة النمل ١٩

(٨) سورة البقرة ٨٣

وقوله : ﴿ وَأَزَلَّتْ أَلْجَنَّةُ لِلنَّفَّاثِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فإنه حال مؤكدة  
 قوله : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي أَلْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وبهذا يزول الإشكال في أن  
 شرط الحال الاتصال ؛ ولا يمكن ذلك هنا ؛ فإننا نقول : ذلك شرط في غير المؤكدة ولما لم يقف  
 ابنُ جنى على ذلك قَدَّرَ محذوفاً ، أي معتقدا خلودهم فيها ؛ لأن اعتقاد ذلك أمر ثابت عند غير  
 المؤمنين ، فلماذا سلخ بجيئها غيرَ منتقلة .

ومنه من نازع في التأكيـد في بعض ما سبق ؛ لأن الحال المؤكدة مفهومها مفهوم  
 عاملها ، وليس كذلك التبسم والضحك ، فإنه قد يكون من غير ضحك ، بدليل قوله :  
 « تبسم تبسم التضيبان » .

وكذلك التولية والإدبار في قوله تعالى : ﴿ وَلِيٌّ مُدِيرًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿ تُمْمٌ وَتَتِمُّمٌ  
 مُدِيرِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فهما بمعنيين مختلفين ، فالتولية أن يولِّي الشيء ظهراً ، والإدبار أن  
 يهرب منه ، فليس كل مولٍّ مدبراً ، ولا كل مدبر موليّاً .

ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ السَّمْعَ الْدُعَاءَ إِذَا وَلُّوْا  
 مُدِيرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فلو كان اسمٌ مقبلاً لم يسمع ، فإذا ولَّى ظهره كان أبعدَ لهم السماع ، فإذا  
 أدبر مع ذلك كان أشدَّ بعده عن السماع .

ومن الدليل على أن التولَّى لا يتضمن الإدبار قوله : ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ لِلسَّنَدِ  
 أَلْغَرَامِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه بمعنى الإقبال .

(٢) سورة هود ١٠٨

(٤) سورة التوبة ٢٥

(٦) سورة البقرة ١٤٤

(١) سورة ق ٣١

(٣) سورة النمل ١٠

(٥) سورة النمل ٨٠

وقوله : ﴿ وَلَمْ يُقَبِّبْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، إشارة إلى استمراره في المروب وعدم رجوعه ، يقال : فلان وَلَّى إذا رجع ، وكل راجع مُعَقَّب ، وأهل التفسير يقولون : لم يقف ولم يلتفت . وكذلك قوله : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قيل : ليست بمؤكدة ، لأن الشيء المرسل قد لا يكون رسولاً ، كما قال تعالى : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الطَّيِّمَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقوله : ﴿ وَهُوَ أَتَقَى مُصَدِّقًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، جعلها كثير من العربيين مؤكدة ؛ لأن صفة الحق التصديق .

قيل : ويحتمل أن يريدوا به تأكيد العامل ، وأن يريدوا به تأكيد ما تضمنته الجملة .

ودعوى التأكيذ غير ظاهرة ؛ لأنه يلزم من كون الشيء حقا في نفسه أن يكون مصدقا لغيره ، والقرض أن القرآن العزيزية الأمران ؛ وهو كونه حقا وكونه مصدقا لغيره من الكتب ، فإظهار أن ﴿ مصدقا ﴾ حال مبنية لا مؤكدة ، ويكون العامل فيها « الحق » لكونه بمعنى الثابت ، وصاحب الحال الضمير الذي تحمله « الحق » لتأوله بالمشقة .

وقوله : ﴿ فَإِنَّمَا يَاقِيْطُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قائما حال مؤكدة ؛ لأن الشاهد به لا إله إلا هو قائم بالقسط ، فهي لازمة مؤكدة وقد وقعت بعد الفعل والفاعل .

قال ابن أبي الربيع : ويجوز أن يكون حالا على جهة أخرى ، على معنى « شهد الله أنه منفرد بالربوبية وقائم بالقسط » فإنه سبحانه بالصفتين لم ينتقل عنهما ، فهو متصف بكل واحدة منهما في حال الانصاف بالأخرى ، وهو سبحانه لم يزل <sup>(٦)</sup> بهما لأن صفاته ذاتية قديمة .

(٢) سورة النساء ٧٩

(٤) سورة البقرة ٩١

(٦) ت : لا يزال .

(١) سورة النحل ١٠

(٣) سورة الفاريات ٤١

(٥) سورة آل عمران ١٨ .

## فائدة

[ عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجلة الاسمية ]

قال صاحب " المفصل " : <sup>(١)</sup> لا تقع للؤكد إلا بعد الجلة الاسمية ، وهو خلاف قول أبي علي : إنها تكون بعد الجلتين ؛ محضاً بما سبق ، وكذا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْمِعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقوله تعالى : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ <sup>(٣)</sup> « مدبرين » و « مدبراً » حال مؤكدة لقول التولية .

## فصل

في أدوات التأكيد

[ مؤكرات الجملة الاسمية ]

الأول : التأكيد بـ « إِنْ » ، قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنْ زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهي أقوى من التأكيد باللام كما قاله عبد القاهر في " دلائل الإعجاز " قال : وأكثر <sup>(٣)</sup> مواقع « إِنْ » بمحكم الاستقراء هو الجواب ؛ لكن بشرط أن يكون لائل فيه <sup>(٤)</sup> ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ؛ فأما أن تحصل مرد الجواب أصلاً فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك :

(١) ص ٦٢

(٢) سورة النمل ٨٠ ، ١٠

(٣) سورة طهر •

(٤) ص ٢٠١ مع تصرف في العبارة

(٥) سورة الحج ١

(٦) دلائل الإعجاز : « أن يكون لائل ظن في القول منه »

«صالح» في جواب: كيف زيد؟ حتى تقول: إنه صالح، ولا قاتل به، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب.

وقد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس، كقوله تعالى: ﴿أَتَقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>، أمرهم بالتقوى ثم علل وجوبها بحجها لسؤال مقدر بذكر الساعة، واصفاً لها بأهول وصف، ليقرر عليه الوجوب.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُخْرَجُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، أي لا تدعني في شأنهم واستدفع العذاب عنهم بشفاعتك، لأنهم محكوم عليهم بالإغراق، وقد جفَّ به القلم فلا سبيل إلى كفه عنهم.

ومثله في التهي عن الدعاء لمن وجبت شقاوته قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ إِلَّا مَرَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾<sup>(٥)</sup> أوردت للمخاطب حيرة: كيف لا ينزه نفسه مع كونها مملوئة زكية! فأزال حيرته بقوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾<sup>(٦)</sup> في جميع الأشخاص ﴿بِالشُّوءِ﴾ إلا المصوم.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

واعلم أن كل جملة صدرت يان مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر؛ فإن الفاء

(٢) سورة هود ٣٧

(٤) سورة يوسف ٥٣

(١) سورة الماع ١

(٣) سورة هود ٧٦

(٥) سورة التوبة ١٠٣

يصح أن تقوم فيها مقام « أن » مفيدة للتعليل ، حسن تجريدها عن كونها جواباً للسؤال المقدر ، كما سبق من الأمثلة .

وإن صدرت لإظهار فائدة الأولى لم يصح قيام الفاء مقامها ، كقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ أُولَٰئِكَ مَعَهَا مُمَّدُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، بعد قوله : ﴿ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَهُمْ فِيهَا لَا يَسْمَعُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ومن فوائدها تحسين ضمير الشأن معها إذا فسر بالجملة الشرطية ما لا يحسن بدونها ، كقوله : ﴿ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ <sup>(٣)</sup> . ﴿ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ﴿ إِنَّهُ مَن حَمَلَ يَنْكُرُكُمْ سُوًا بِجَهَالَةٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> . ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ؛ وأما حسنه بدونها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٧)</sup> فلقول الشرط .

\*\*\*

الثاني : « أن » المفتوحة ، نحو « علمت أن زيداً قائم » وهي ؛ حرف مؤكد كالـمسورة ؛ نص عليه النحاة .

واستشكله بعضهم قال : لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفتدوكيدا ؛ ويقال : التوكيد للمصدر المنحل لأن محلها مع ما بعدها المقرد ؛ وبهذا يفرق بينها وبين « إن » المسورة ؛ فإن التأكيـد في المسورة للإسناد ؛ وهذه لأحد الطرفين .

\*\*\*

الثالث : « كأن » ، فيها التشبيه المؤكد إن كانت بسيطة ، وإن كانت مركبة من

(٢) سورة الأنبياء ١٠٠

(٤) سورة التوبة ٦٣

(٦) سورة المؤمن ١٧

(١) سورة الأنبياء ١٠١

(٣) سورة يوسف ٦٠

(٥) سورة الأنعام ٥٤

(٧) سورة الإخلاص ١

كاف التشبيه و « إن »، فهي متضمنة لأن فيها ماسبق وزيادة.

قال الزحشرى : والفصل<sup>(١)</sup> بينه وبين الأصل أى بين قولك : « كأنه أسد »، وبين « إنه كالأسد » - أذلك مع كأن بانٍ على التشبيه من أول الأمر، وتم بعد مضى صدره على الإثبات .

وقال الإمام فى " نهاية الإبحار " : اشترك الكاف وكأن فى الدلالة على التشبيه ، وكأن أبلغ ، وبذلك جزم حازم فى " منجى البلاء "، وقال : وهى إنما تستعمل حيث يقوى الشبه ؛ حتى يكاد رأى بشك فى أن الشبه هو للشبه به أو غيره ، ولذلك قالت بقرى : ﴿ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الرابع : « لكن » لتأكيد الجمل ، ذكره ابن عصفور ، والتنوخي فى " الأقمى " وقيل : لتأكيد مع الاستدراك . وقيل : للاستدراك المجرد ، وهى أن يثبت لما بعدها حكم يخالف ما قبلها ؛ ومثلها « ليت » و « لعل » و « لمن » فى لغة بنى تميم لأنهم يبدلون همزة « أن » المفتوحة عينا ؛ ومن ذكر أنها من المؤكدات التنوخي .

\*\*\*

الخامس : لام الابتداء نحو : ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾<sup>(٣)</sup> وهى تفيد تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب « إن » عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدتين ؛ ولأنها تدل بجملة التأكيد ، وإن تدل بجهتين : العمل والتأكيد ، والدال بجهتين مقدم على الدال بجملة كظفيره فى الإرث وغيره . وإذا جاءت مع « إن » كان بمنزلة تكرار الجملة ثلاث مرات ، لأن « إن » أفادت التكرير مرتين ؛ فإذا دخلت اللام صارت ثلاثا .

(١) للفصل ٣٠١

(٢) سورة النمل ٤٢

(٣) سورة إبراهيم ٣٩



ومن الكسائي أَنَّ اللامَ لتوكيد الخبر « وَإِنَّ » لتأكيد الاسم ؛ وفيه تجوز ، لأنَّ تأكيد إنما هو النسبة لا للاسم والخبر .

\*\*\*

السادس : الفصل ، وهو من مؤكدات الجملة ؛ وقد نص سيبويه على أنه يفيد التأكيد ؛ وقال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَرَنِّ أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَا لَا وَوَلَدَا ﴾<sup>(١)</sup> « أَنَا » وصف ليليا في ﴿ تَرَنِّ » يزيد تأكيداً<sup>(٢)</sup> وهذا صحيح ، لأنَّ الضمر يؤكد الضمير ؛ وأما تأكيد المظهر بالضمير فلم يسهل ولهذا سماه بعضهم « دعامة » ، لأنه يَدْعُمُ به الكلام ، أى يقوى ، ولهذا قالوا : لا يجاء مع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو القاضل » . ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح " للفصل " ، وخالف في أماليه فقال : ضمير الفصل ليس توكيداً ، لأنه لو كان ، فإما لفظاً أو معنوياً ، لا جائز أن يكون لفظياً ، لأنَّ اللفظ إعادة اللفظ الأول كزيد كزيد ، أو معناه كقمت [ أَنَا ] ، والفصل ليس هو للسند إليه ولا معناه لأنه ليس مكتبياً عن السند إليه ، ولا مفسراً ، ولا جائز أن يكون معنوياً ، لأنَّ ألقاضه محصورة ، كالنفس والعين ، وهذا منه تقييد للتوكيد الصاعى وليس للكلام .

وفي " البسيط " ،<sup>(٣)</sup> للواحدى عند قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قال سيبويه<sup>(٥)</sup> : دخل الفصل في قوله تعالى : ﴿ تَحِيدُهُ عِنْدَ أَفْهِ هُوَ خَيْرٌ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْتَاعُونَ بِآثَانِهِمْ أَفْهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْإِلَهَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ أَلْحَقُ ﴾<sup>(٨)</sup> ،

(١) سورة الكهف ٣٩ (٢) الكتاب ١ : ٣٩٥

(٣) البسيط في الضمير ؛ ذكره صاحب كشف الظنون .

(٤) سورة البقرة • (٥) سورة الزمل ٢٠

(٦) سورة آل عمران ١٨٠ (٧) سورة سبأ ٦

وفي قوله تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وذكر أن هذا بمنزلة ما في قوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . انتهى .

\*\*\*

السابع : ضمير البيان للمذكر ، والقصة للمؤنث ، ويقدمونه قبل الجملة نظرا لدلالته على تعظيم الأمر في نفسه ، والإلتفات فيه ، ومن ثم قيل له : الشأن والقصة ، وعادتهم إذا أرادوا ذكر جملة قد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبرا عنه ، ومفسرة له ، ويفعلون ذلك في مواضع التضمين ، والفرض منه أن يتطلع السامع إلى الكشف عنه وطلب تفسيره ، وحينئذ تورد الجملة للمفسرة له .

وقد يكون لجرد التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وقد يفيد معه الافراد ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٤)</sup> أى المنفرد بالألحدية .

قال جماعة من النحاة : « هو » ضمير الشأن و « الله » مبتدأ ثان و « أحد » خبر للمبتدأ الثانى ، وللمبتدأ الثانى وخبره خبر الأول ، ولم يفتر إلى عائد لأن الجملة تفسير له ، ولكونها مفسرة لم يجب تقديمها عليه ، وقيل : هو كناية عن « الله » لأنهم سألوه أن يصف ربّه فنزلت .

ومنه : ﴿ وَأَنَّهُ أَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ويجوز تأنيته إذا كان في الكلام مؤنث ، كقوله تعالى : ﴿ فَابْتِهَأْ إِلَى أَفْئَاتِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فالهاء في « فابتهأ » ضمير القصة و « أبصار » في موضع رفع ، خبر إن . وقوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَبْعَثْهُ عَلَيْهِمْ رَسُولًا ﴾ <sup>(٧)</sup>

(١) سورة آل عمران ١٥٩ .

(٢) سورة الإخلاص ١

(٣) سورة الملع ٤٦

(٤) سورة الأفعال ٣٢

(٥) سورة طه ١٤

(٦) سورة الجن ١٩ .

(٧) سورة الشعراء ١٠٦ .

بقراءة الياء، وأنت « بلمه » مبتدأ، و « آية » الخبر، والماء ضمير القصة، وأنت لوجود « آية » في الكلام .

\*\*\*

الثامن : تأكيد الضمير ؛ ويجب أن يؤكد للتصل بالمتفصل إذا عطف عليه كقوله تعالى : ( أَتَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ( أَذْهَبَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ )<sup>(٣)</sup> .

وقيل : لا يجب التأكيد ؛ بل يشترط الفاصل بينهما ؛ بدليل قوله تعالى : ( مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا )<sup>(٤)</sup> ، فطف ( آبائنا ) على للضمير للرفع ؛ وليس هنا تأكيد بل فاصل ؛ وهو ( لا ) .

وهذا لاجبة فيه ؛ لأنها دخلت بدواو الطف ؛ والذى يقوم مقام التأكيد إنما يأتي قبل واو الطف ؛ كآيات المقدمة ، بدليل قوله : ( فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمِنَ تَابِ مَتَكِ )<sup>(٥)</sup> .

ومنهم من لم يشترط فاصلا ، بدليل قوله : ( إِمَّا أَنْ تُتْلَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُنَلِّقِينَ )<sup>(٥)</sup> ، فأكد السحرة ضمير أنفسهم في الإلقاء دون ضمير موسى ؛ حيث لم يقولوا : « إِمَّا أَنْ تُلْقَى أَنْتَ » .

وفيه دليل على أنهم أحبوا القديم في الإلقاء لهم بأنهم يأتون بسحر عظيم يفرر عظيته في أذهان الحاضرين فلا يرفضها ما يأتي بعدها على زعمهم . وإنما ابتدعوا بموسى

(٢) سورة اللآمة ٢٤

(٤) سورة هود ١١٢

(١) سورة البقرة ٣٨

(٣) سورة الأنعام ١٤٨

(٥) سورة الأعراف ١١٥

فرضوا عليه البداية بالإلقاء على عادة العلماء والصناع في تأديهم مع قرنائهم . ومن ثم قيل :  
تأديوا تهذيباً .

وأجيب بأنه إنما لم يؤكد في الآية لأنه استغنى عن التأكيد بالتصریح بالأولية في قوله : ﴿ وَإِنَّا أَنْ نَكُونُ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، وهذا جواب ينافي لاعموى .  
فإن قيل : ماوجه هذا الإطناب ؟ وهلاً قالوا : « إنا أن تلقى وإنا أن تلقى » ؟ .  
فالجواب من وجهين :

أحدهما : لفظي ، وهو الزاوجة لرموس الآى على سياق خواتمها ، من أول السورة إلى آخرها .

والثاني : معنوى ، وهو أنه سبحانه أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة واستطاعتهم عند أخذ أسهم على موسى ؛ فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه في إسنادهم الفعل إليه .

ذكر ذلك ابن جني في " خاطرياته " ثم أورد سؤالاً وهو : إنا نعلم أن السحرة لم يكونوا أهل لسان فيذهب بهم هذا الذهب من صفة الكلام ؛ وأجاب بأن جميع ماورد في القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية إنما هو من معروف معانيهم ؛ وليست بحقيقة ألقائهم ، ولهذا لا يشك في أن قوله تعالى : ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْكُنُوزِ ﴾ <sup>(٢)</sup> أن هذه القصاصة لم تجر على لغة السجم .

\*\*\*

التاسع : تصدير الجملة بضمير مبتدأ يفيد التأكيد ؛ ولهذا قيل بإفادة الحصر ، ذكره الزغشري في مواضع من كشافه .

قال في قوله تعالى : ﴿وَبِالْآخِرَةِ كُمْ يَوْقُونَ﴾ <sup>(١)</sup> معناه المحصر ، أى لا يؤمن بالآخرة إلا هم .

وقال في قوله : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ ثُمَّ يُنْشِرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> أى معناه لا يُنْشِرُ إلا هم ، وإن النكر عليهم ما يلزمهم حصر الألوهية فيهم . ثم خالف هذه القاعدة لما خالف مذهبه القاسد في قوله تعالى : ﴿وَيَا كُفَّارِ جَنَّةِ النَّارِ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال : هم هنا بمنزلة ما في قوله : \* مُ يَفْرَشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طَيْرَةٍ \* .

في دلالة على قوة أمرهم فيما أسند إليهم ، لا على الاختصاص . انتهى .

وبيانه أن مقتضى قاعدته في هذه الآية يدل على خروج المؤمنين التائبين من النار ؛ وليس هذا معتقده ، فدل على ذلك إلى التأويل للآية بفائدة تم له ، فجعل الضمير المذكور يفيد تأكيد نسبة الخلود لهم لا اختصاصه بهم ؛ وهم عنده بهذه الثابتة لأن عصاة المؤمنين وإن خلدوا في النار على زعمه إلا أن الكفار عنده أحق بالخلود وأدخل في استحقاقه من عصاة المؤمنين ، فضخيل في تخرج الآية على قاعدة مذهب من غير خروج من قاعدة أهل المعاني في اقتضاء تقديم الضمير الاختصاص . والجواب عن هذا أن إفادة تقديم الضمير المبتدأ للاختصاص والمصر أقوى وأشهر عند من إفادة مجرد التمكن في الصفة ، وقد نص ابن جرير في "دلائل الإيجاز" على أن إفادة تقديم الفاعل على الفعل للاختصاص جلية وأما إرادة تحقيق الأمر عند السامع أنهم بهذه الصفة ، وأنهم متكونون منها فليست جلية ، وإذا كان كذلك فلا يدل عن المعنى الظاهر إلا بدليل ، وليس هنا ما يقتضى إخراج الكلام عن معناه الجلى ، كيف وقد صحت الأحاديث وتواترت على أن العصاة يخرجون من النار بشفاعته محمد صلى الله عليه وسلم وشفاعة غيره ، حتى لا يبقى فيها موحد أبداً ؛ فهذه

الآية فيها دليل لأهل السنة على انفراد الكفار بالخلود في النار واختصاصهم بذلك ، والسنة للتواتر موافقة ، ولا دليل للمخالف سوى قاعدة الحسن والقييح العقليين وإلزامهم الله تعالى بما لا يبنى لم أن يُزموه من عدم العفو وتحقيق العقاب والخلود الأبدى للمؤمنين في النار. نعوذ بالله من ذلك !

## فائدة

[مواضع إقادة الحصر]

لا يختص إقادة الحصر بتقديم الضمير المتبداً ، بل هو كذلك إذا تقدم الفاعل ، أو للفعول ، أو الجار أو المجرور للتطبيقات بالقتل ؛ ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ <sup>(١)</sup> فإن الإيمان لما لم يكن منحصراً في الإيمان بالله بل لا بدّ معه من رساله وملائكته وكتبه واليوم الآخر ، وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفردّه بالقدرة والعلم القديمين الباقيين - قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه ؛ ولذلك قدم الظرف في قوله : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ليفيد النفي عنها قطعاً واختصاصها بذلك ، بخلاف تأخيرها في : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، لأن نفي الريب لا يختص بالقرآن بل سائر الكتب المنزلة ، كذلك .

\*\*\*

الناشر: منها « هاء » التثنية في النداء ، نحو: « يَا أَيُّهَا » ، قال سيوريه : وأما الألف والهاء التانيخ لفتحاً « أيا » توكيداً فكأنك كررت « يا » مرتين إذا قلت : « يا أيها » وصار الاسم تانيخاً .

هذا كلامه . وهو حسن جداً ، وقد وقع عليه الزمخشري فقال : وكلة التثنية الفصحمة بين الصفة وموصوفها لقائدتين معاضدة حرف النداء ومكانته بتأكيده مناه ووقوعها عوضاً مما يستحقه ، أي من الإضافة .

\*\*\*

الحادي عشر : « يا » الموضوع للبيد إذا نودي بها القريب القطن قال الزمخشري : إنه لتأكيده الموزن بأن الخطاب القوي يتلوه معتقاً به جداً .

\*\*\*

الثاني عشر : « الواو » ، زعم الزمخشري أنها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيده ثبوت الصفة بالموصوف ، كما تدخل على الجملة الحالية ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَأْمُرُ أَهْلَكُنَّ مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَقْلُومٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعُصِينَا كَلْبُهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، والصحيح أن الجملة للموصوف بها لا تقرر بالواو ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع في الصفات بل الجملة حال من « قرية » لكونها عامة بتقديم « إلا » عليها .

\*\*\*

الثالث عشر : إما للكسورة ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا تَيْدُكُم مِّنْ هُدًى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، أصلها « إن » الشرطية زيدت « ما » تأكيده . وكلام الزجاج يقتضي أن سبب الحاق نون التوكيد .

(٢) سورة الكهف ٢٢

(١) سورة الحجر ٤

(٣) سورة البقرة ٣٨ .

وقال الفارسي : الأمر بالمكس ، لمشابهة فعل الشرط بدخول « ما » لتأكيد بالفعل القسم عليه من جهة أنها كالمدم في القسم لما فيها من التأكيد . وجميع ما في القرآن من الشرط بعد « إما » نوكيده بالنون ، قل أبو البقاء : وهو القياس <sup>(١)</sup> ، لأن زيادة « ما » مؤذنة بإعادة شدة التوكيد . واختلف النحاة : أنزلم النون المؤكدة فعل الشرط عند وصل « إما » أم لا ؟ قال اللبرّد والزجاج : يلزم ولا تخفف إلا ضرورة . وقال سيويه وغيره : لا تلزم فيجوز إثباتها وحذفها ، والإثبات أحسن . ويموز حذف « ما » وإثبات النون ، قال سيويه : إن تثبت لم تقع النون ، كما أنك إذا أثبت لم تجيء بما . انتهى .  
وجاء السماع بدم النون بعد « إما » كقول الشاعر :

فإما ترينى ولي رسة فإن الحوادث أودى بها

\*\*\*

الرابع عشر : أما للفتوحة ، قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَيِّمُوا لَهُمْ أَنْهَ ائْتَلَقُوا مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، إنها تشيد التأكيد .

\*\*\*

الخامس عشر : ألا الاستفاحية ، كما صرح به الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُمْ مُمْ اَلْكُفِيدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وبدل عليه قولهم : إنها لتحقيق ، أى تحقيق الجلة بعدها ، وهذا معنى التأكيد ، قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجلة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتعلق به القسم ، نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اَللّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

(٢) سورة البقرة ٢٦

(٤) سورة يونس ٦٢

(١) إملاء ما من به الرحمن .

(٣) سورة البقرة ١٢



السادس عشر : ما النافية ، نحو : ما زيد قائماً أو قائم ، على لغة تميم ، جعل سيويوه فيها معنى التوكيد ؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لقد في الإثبات ، كما أن « قد » فيها معنى التوكيد ، فكذلك ما جعل جواباً لها . ذكره ابن الحاجب في شرح الفصائل .

\*\*\*

السابع عشر : الباء في الخبر ؛ نحو ما زيد بمنطلق ، قال الزخشرى في كشفه القديم : هي عند البصريين لتأكيد النفي . وقال الكوفيون : قولك : ما زيد بمنطلق ، جواب إن زيدا لمنطلق ، « ما » بإزاء « إن » والباء بإزاء اللام ؛ والمعنى راجع إلى أنها لتأكيد ؛ لأن اللام لتأكيد الإيجاب ، فإذا كانت بإزائها كانت لتأكيد النفي .  
هنا كله في مؤكدات الجملة الاسمية .

### [ مؤكدات الجملة الفعلية ]

وأما مؤكدات الفعلية فأنواع :

أحدها : « قد » فإنها حرف تحقيق وهو معنى التأكيد ؛ وإليه أشار الزخشرى في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَمْتَصِحْ يَأْتِهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾<sup>(١)</sup> معناه [ حصل له الهدى ] لا محالة .

وحكى الجوهري من الخليل أنه لا يؤتى بها في شيء إلا إذا كان السامع متشوقاً إلى سماعه ، كقولك لمن يتشوق سماع قدم زيد : قد قدم زيد ، فإن لم يكن ، لم يحسن المحي بها ؛ بل تقول : قام زيد .

وقال بعض النحاة في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ

(٢) تنكلا من الكتاب ١ : ٧٠٢ .

(١) سورة آل عمران ١٠١ .

(٢٧) — برهان — ثان

مَثَلٌ ﴿١﴾ وفي قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ <sup>(٢)</sup> : قد في الجملة التعليلية الجواب بها القسم مثل إن واللام في الاسمية الجواب بها في إفادة التأكيد .

وتدخل على الماضي ؛ نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ <sup>(٣)</sup> .

والمضارع ، نحو : ﴿قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ﴾ <sup>(٤)</sup> ، ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قال الزغشري : دخلت قد لتوكيد العلم .

ويرجع ذلك لتوكيد الوعيد ؛ وبهذا يجاب عن قولم : إنما تفيد التعليل مع المضارع .

وقال ابن إبان : تفيد مع المستقبل التعليل في وقوعه أو متعلقه ؛ فالأولى كقولك : زيد قد يفعل كذا ، وليس ذلك منه بالكثير ، والثاني كقوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ <sup>(٥)</sup> ، المعنى والله أعلم : أقل معلوماته ما أنتم عليه .

\*\*\*

ثانيها : السين التي للتنفيس ، قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿فَسَيَكْفِيكُمْ اللَّهُ﴾ <sup>(٦)</sup> معنى السين أن ذلك كائن لا محالة ، وإن تأخر إلى حين .

وجرى عليه الزغشري فقال في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ <sup>(٧)</sup> السين تفيد وجود الرحمة لا محالة ؛ فهي تؤكد [الوعد ، كما تؤكد] <sup>(٨)</sup> الوعيد ، في قولك : « سأنقم منك يوما » يعني أنك لا تفوتني وإن تبطأت .

(٢) سورة البقرة ٨٥

(٤) سورة الأنعام ٢٣

(٦) سورة البقرة ١٣٨

(٨) زيادة من الكشاف ٢ : ٢٧٦

(١) سورة الإسراء ٨٩

(٣) سورة الشمس ٩

(٥) سورة النور ٦٤

(٧) سورة التوبة ٧١ .

ونحوه : ﴿ سَيَجْمَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا ﴾<sup>(١)</sup> . ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 ﴿ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرَهُمُ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لكن قل في قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ  
 رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾<sup>(٤)</sup> معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير ، أن العطاء كائن لا محالة  
 وإن تأخر .

وقد اعترض عليه بأن وجود الرحمة مستفاد من القتل لامن السين ، وبأن الوجوب  
 المشار إليه بقوله « لا محالة » لا إشعار للسين به .

وأجيب بوجهين :

أحدهما : أن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر ، فإذا كان المقام ليس مقام  
 تأخير لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع ، وتحقيق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب .  
 وفيه نظر لأن ذلك يستفاد من المقام لامن السين .

والثاني : أن السين يحصل بها ترتيب الفائدة ؛ لأنها تفيد أمرين : الوعيد والإخبار  
 بطرقه ، وأنه مفراخ ، فهو كالإخبار بالشئ مرتين ؛ ولا شك أن الإخبار بالشئ وتعيين طريقه  
 مؤذن بتحقيقه عند الخبر به .

\*\*\*

ثالثها : التون الشديدة ؛ وهي بمنزلة ذكر الفعل ثلاث مرات ، وبالحقيقة ، فهي بمنزلة  
 ذكره مرتين .

قيل : وهذان التونان لتأكيد الفعل في مقابلة تأكيد الاسم بإن واللام ؛ ولم يقع

(٢) سورة الضحى ٥

(٤) الكشاف ٤ : ١١٢

(١) سورة مريم ٩٦

(٣) سورة النساء ١٥٢ .

في القرآن التأكيد بالحقيقة إلا في موضعين : ﴿ وَلَيْسَ كُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾<sup>(٢)</sup> .

ولما لم يتجاوز الثلاثة في تأكيد الأسماء فكذلك لم يتجاوزها في تأكيد الأفعال ، قال تعالى : ﴿ فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَشْهَلُكُمْ رُؤُودًا ﴾<sup>(٣)</sup> ، لم يزد على ثلاثة : مهل ، وأمهل ، وروودا ، كلها بمعنى واحد ، وهن : فلان واسم فل .



رابعاً : ﴿ لَنْ ﴾ ، لتأكيد النفي كإِنْ في تأكيد الإنهات ؛ فتقول : لا أبرح ، فإذا أردت تأكيد النفي ، قلت : لن أبرح .

قال سيويه : هي جواب لمن قال : سيفعل . بنى والسين لتأكيد جوابها كذلك . وقال الخنصري : « لن » تدل على استعراق النفي في الزمن للمستقبل ، بخلاف « لا » ، وكذا قال في " للفصل " : <sup>(٤)</sup> « لن » تأكيد ما فعله ، لا من نفي المستقبل . وبنى على ذلك منذهب الاعتزال في قوله تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾<sup>(٥)</sup> قال : هو دليل عن نفي الرؤية في الدنيا والآخرة ؛ وهذا الاستدلال حكاه إمام الحرمين في " الشامل " عن المعتزلة ورد عليهم بقوله تعالى اليهود : ﴿ فَتَمَنُّوا أَلْتَمُوتُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾<sup>(٦)</sup> ثم أخبر عن عامة الكفرة أنهم يتمنون الآخرة فيقولون : ﴿ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، بمعنى الموت .

ومنها من قال : لا تنفي الأبد ، ولكن إلى وقت ، بخلاف قول المعتزلة ، وأن النفي « بلا » أطول من النفي « بلن » ؛ لأن آخرها ألف ، وهو حرف يطول فيه النفس ، فتناسب طول اللمدة بخلاف لن

(٢) سورة الملق ١٥

(٤) ص ٣٠٢ .

(٦) سورة البقرة ٩٤ ، ٩٥ .

(١) سورة يوسف ٣٢

(٣) سورة الطارق ١٧

(٥) سورة الأعراف ١٤٣ .

(٧) سورة الحاقة ٢٧ .

وقلتك قال تعالى : ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ <sup>(١)</sup> وهو مخصوص بدار الدنيا .  
 وقال : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ؛  
 وظل بأن الألفاظ تشاكل المعاني وقلتك اختصت لا بزيادة مدة .  
 وهذا اللفظ من رأى العترة ، ولهذا أشار ابن الزمكاني في " التبيان " بقوله :  
 لا تنفى ما بعد ، ولن تنفى ما قرب . وبحسب الذهيين أوّلوا الآيةين : قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ  
 يَمْتَنُوهُ أَبَدًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا يَمْتَنُوهُ أَبَدًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
 ووجه القول الثانى أن ﴿ لا يمتنوه ﴾ جاء بعد الشرط فى قوله تعالى : ﴿ إِنْ زَعَمْتَ  
 أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمْنُوا فَتَسَوْتَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وحرف الشرط بهم كل الأزمنة ،  
 فتقبل بلا ، ليم ما هو جواب له ، أى زعموا ذلك فى وقت ما قيل لهم : تمنوا الموت ، وأما  
 ﴿ وَلَنْ يَمْتَنُوهُ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، فجاء بعد قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ  
 حَالِمَةً ﴾ <sup>(٧)</sup> ، أى إن كانت لكم الدار الآخرة فتمنوا الموت الآن ، استعجالا للكون  
 فى دار الكرامة التى أعدّها الله لأوليائه وأحبابه . وعلى وفق هذا القول جاء قوله :  
 ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ <sup>(٨)</sup> .

قلت : والحق أن لا ولن مجرد التنفى عن الأفعال المستقبلية ، والتأييد وعدمه يؤخذان  
 من دليل خارج ، ومن احتج على التأييد بقوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ <sup>(٩)</sup> ،  
 وبقوله : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، حورض بقوله : ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًّا ﴾ <sup>(١١)</sup> ،  
 ولو كانت لتأييد لم يقيد متفها باليوم ، وبقوله : ﴿ وَلَنْ يَمْتَنُوهُ أَبَدًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> ، ولو كانت

(٢) سورة الأنعام ١٠٣

(٤) سورة البقرة ٧

(٦) سورة الحج ٧٣

(٨) سورة البقرة ٩٥

(١) سورة الأعراف ١٤٣

(٣) سورة البقرة ٩٥

(٥) سورة البقرة ٢٤

(٧) سورة مريم ٢٦

التأييد لكان ذكر الأبد تكريرا والأصل علمه ، وبقوله : ﴿ لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لا يقال : هي مقيدة فلم تعد التأييد ، والكلام عند الإطلاق ، لأن الخضم يدعى أنها موضوعة لذلك ، فلم تستعمل في غيره . وقد استعملت لا للاستغراق الأبدى في قوله تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَلَا يَتُودُهُ حِفْظُهُمَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ وَلَا يَدْعُلُونُ أَجْنَةً حَتَّىٰ يُلَاحِظَ فِي سَمِّ الْأَحْيَاءِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وغيره مما هو للتأييد ، وقد استعملت فيه « لا » دون « لن » ؛ فهذا يدل على أنها مجرد النفي ، والتأييد يستفاد من دليل آخر .

## القسم الثاني

### الصفة

وهي مخصصة إن وقت صفة للنكرة ، وموضحة للمعرفة

[ الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها ]

وتأتي لأسباب :

أحدها : لجرد المدح والثناء ، ومنه صفات الله تعالى ، كقوله : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فليس ذكر الوصف هنا للتمييز لأنه ليس له مثل - تعالى الله عن ذلك -

(٢) سورة طه ٣٦

(٤) سورة الأعراف ٤٠

(١) سورة طه ٩١

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٥) سورة فاتحة الكتاب ١

حتى يوضح بالصفة . وأخذ أبو الطيب هذا المعنى فذكر أسامى بعض ممدوحه <sup>(١)</sup> ، ثم قال :

أَسْمَاءٌ لَمْ تَزِدْهُ مَعْرِفَةً وَإِنَّمَا نَدَّةٌ ذَكَرْنَاهَا <sup>(٢)</sup>

قوله : « لم تزد » بيان أنها للإطراب والثناء ، لا للتعريف والتبيين .

وقيل : إن الصفات الجارية على التقديم سبحانه المراد بها التعريف ، فإن تلك الصفات حاصلة له ، لا مجرد الثناء ، ولو كانت الثناء لكان الاختيار قطعاً ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِمَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فهذا الوصف المدح ليس غير ؛ لأنه ليس يمكن أن يكون تَمَّةً نبيون غير مسلمين ، كذا قاله الزحشرى .

قال : وأريد <sup>(٤)</sup> بها التعريض باليهود ؛ وأنهم بُعْداء من ملة الإسلام التى هى دين الأنبياء كلهم [ فى التقديم والحديث ] <sup>(٥)</sup> ، وأن اليهود <sup>(٦)</sup> بمنزل عنها .

والتحقيق أن هذه الصفة للتمييز ، وقد أطلق الله وصف الإسلام على الأنبياء وأتباعهم ؛ والأصل فى المدح التمييز بين المدوح وغيره بالأوصاف الخاصة ، والإسلام وصف عام ، فوصفهم بالإسلام ، إما باعتبار الثناء عليه أو الثناء عليهم بعد النبوة تعظيماً وتشريفاً له ، أو <sup>(٧)</sup> باعتبار أنهم بلغوا من هذا الوصف غاية ؛ لأن معنى <sup>(٨)</sup> ذلك يرجع إلى معنى الاستسلام والطاعة الراجعين إلى تحقيق معنى العبودية ، التى هى أشرف أوصاف العباد ، فكذلك يُوصفون بها فى أشرف حالاتهم ، وأكل أوقاتهم . وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم .

(١) ت : « منها بعض ممدوحه » .

(٢) ديوانه ٤ : ٢٧٥ ؛ من قصيدة يمدح فيها عبد الوه .

(٣) سورة المائدة ٤٤ . (٤) الكشف ٩ : ٤٩٥ .

(٥) تكملة من الكشف (٦) الكشف : « اليهودية »

(٧) ت : « وياخبر » . (٨) ت : « مناه » .

وإسماعيل : ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ <sup>(١)</sup> أى ، مسلمين لأمرك ، قضائك ، وكذا قول يوسف : ﴿ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وكذلك قوله : ﴿ الَّذِينَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> تنويه بقدر الإسلام ، وتنبيه على عظم أمره ، فإن الصفة تعظم بعظم موصوفها كما وصفت للملائكة للقرى بالإيمان فى قوله : ﴿ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ﴾ <sup>(٤)</sup> تنويعاً بقدر الإيمان ، وحضاً للبشر على التحلى به ، ليكونوا كالقرى فى وصف الإيمان ، حتى قيل : أوصاف الأشراف ؛ أشرف الأوصاف .

الثانى : لزيادة البيان ، كذا قاله ابن مالك ؛ ومثله بقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلَنَّى الْأَمْنَى ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وليس ما قاله بواضح ؛ فإن « رسول الله » كما يستعمل فى نبينا صلوات الله وسلامه عليه ، يستعمل فى غيره بطريق الوضع ؛ وتسميته إنما حصل بالإضافة .

فإن قال : قد كثر استعماله فى نبينا صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه لم يبق الذهن يقادر إلا إليه !

قلنا : ليس هذا من وضعه <sup>(٦)</sup> بئ ذلك من الاستعمال ؛ وقد استعمل فى غيره ، قال تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(٧)</sup> وفى موضع آخر : ﴿ رُسُلُ اللَّهِ ﴾ <sup>(٨)</sup> وفى حق عيسى : ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، وفى حق موسى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾ <sup>(١٠)</sup> .

(٢) سورة يوسف ١٠١

(٤) سورة المؤمن ٧

(٦) ت : « من وصفه »

(٨) سورة الأنعام ١٢٤

(١٠) سورة طه ١٠

(١) سورة البقرة ١٢٨

(٣) سورة المائدة ٤٤

(٥) سورة الأعراف ١٥٨

(٧) سورة الأعراف ١٥٨

(٩) سورة آل عمران ٤٩



ثم إن الصفة إما تكون مثل الوصف أو دونه في التعريف ، وإما أن تكون فوقه خلا ؛ لأنها على كل حال تابعة والتابع دون للتبوع .

فإن قيل : كيف يصح أن يُزال إيهام الشيء بما هو أجهم منه ؟

فالجواب : أن التعريف لم يقع بمجرد الصفة ؛ وإنما حصل بمجموع الصفة والوصف ؛ لأنها كالشيء الواحد .

الثالث : لصيغته الجنسية ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، لأن المعنى بداية والنسب سيق له الكلام الجنسية لا الأفراد ، بدليل قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُنْمُوتُ أَمْثَالَكُم ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فجمع ﴿ أُنْمُوتُ ﴾ محقق لإرادة الجنس من الوصف اللازم للجنس للذكور ، وهو كون العاية غير منفكة عن كونها في الأرض ، وكون الطائر غير منفك كونه طائرا بجناحيه ؛ ليتحقق تومُّ الفردية ، هذا معنى ما أشار إليه السكاك في "المفتاح" <sup>(٣)</sup> .

وحل بعضهم كلامه على أنه إنما ذكر الوصف ليُعلم أن المراد ليس دابة مخصوصة ، وهو بعيد ، لأن ذلك معلوم قطعا بدون الوصف ، لأنَّ النكرة للنفية - لا لسياح « من » الاستغرافية - قطعية .

وقال الزمخشري : إن <sup>(٤)</sup> معنى زيادة ﴿ في الأرض ﴾ و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ بتقدير زيادة

(١) سورة الأمام ٣٨

(٢) للتفاح ص ١٠١ ، وعبارته بعد أن أورد الآية . ذكر : ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ مع ﴿ دَابَّةٍ ﴾ ، و﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ مع ﴿ طَائِرٍ ﴾ ، لبيان قصد من لفظ « دابة » ولفظ « طائر » ؛ إنما هو إلى الجنين وتحريرهما .

(٣) الكشاف ٢ : ١٦ .

التصميم والإحاطة ؛ حتى كأنه قيل : « وما من دابة من جميع ما في <sup>(١)</sup> الأرض ، وما من طائر [ في جو السماء ] <sup>(٢)</sup> من جميع ما يطير بجناحيه [ إلا أم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها ] » <sup>(٣)</sup>.

ويستعمل أن يقال : إن الطَّيْران لما كان يوصف به من يعقل كالجانِّ واللائكة ، فلم يقل : ( بجناحيه ) لتوهم الاختصار على جنسها ممن يعقل ، فقيل : ( بجناحيه ) ليفيد إرادة هذا الطير المتقدم فيه عدم المقولية بسببه .

وقيل : إن الطَّيْران يستعمل لنة في الخفة ، وشدة الإسراع في المشي ، كقول الحاسي <sup>(٤)</sup> :

• طَارُوا إِلَيْهِ زُرَّاقَاتٍ وَوَحْدَانَا •

قوله : ( يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ) رافع لاحتمال هذا المعنى .

وقيل : لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : ( وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ ) لكانه ظاهر العطف يوم : « ولا طائر في الأرض » ؛ لأن المطفوف عليه إذا قيد بطرف أحوال يفتد به المطفوف ، وكان ذلك يوم اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير بجناحيه ، كالدجاج والإوز والبط ونحوها ، فلما قال : ( يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ) زال هذا الوم ، وعلم أنه ليس بطائر مقيد ؛ إنما تقيدت به العاية .

وأما قوله تعالى : ( وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ) مع أن العلوم أن الفساد

(١) الكشف : « في جميع الأرضين السبع »

(٢) تكملة من الكشف

(٣) هو أيمن بن قريط الصنبري ، ومدره :

• كُنَّا إِذَا مَا أَتَانَا صَارْخٌ فَرِيعٌ •

وانظر ديوان الحماسة ١ : ٢٢ - يشرح الرزوقي .

لا يقع إلا في الأرض ، قيل : في ذكرها تنبيه على أن المحل الذي فيه شأنكم ونصرفكم ، ومنه مادة حياتكم - وهي سقاة أموالكم - جدير ألا يُفسد فيه ، إذ محل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد .

وهذا بخلاف قوله تعالى في سورة براءة : ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾<sup>(١)</sup> لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض ، فلم يذكر لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً ببعضها .

وأما قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يَا أَفْوَاحِهِمْ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ تَتَمَنَّي الْقَاوُبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾<sup>(٣)</sup> ونحوها من المقيد - إذ القول لا يكون إلا بالتم ، والأكل إنما يكون في البطن - فتوابعه مختلفة :

ف قيل : ﴿ يَا أَفْوَاحِهِمْ ﴾ للتنبيه على أنه قول لا دليل عليه ؛ بل ليس فيه إلا مجرد اللسان ، أي لا يعضده حجة ولا برهان ، وإنما هو لفظ فارغ من معنى تحته ، كالألفاظ المهمة التي هي أجراس ونغم ، لا تدل على شيء مؤثر ؛ لأن القول المال على معنى قول بالتم ومؤثر في القلب ، ومالا معنى له مقول بالتم لا غير ؛ أو المراد بالقول المذهب ؛ أي هو مذهبهم بأفواههم لا بقلوبهم ؛ لأنه لا حاجة عليه توجب اعتقاده بالقلب .

وقيل : إنه رافع لثوم إرادة حديث النفس ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة النساء ١٠

(٤) سورة الحجاة ٨

(١) سورة التوبة ٧٤

(٢) سورة الحج ٤٦

وقيل : لأن القول يُطلق على الاعتقاد ، فأفاد ﴿ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ التخصيص على أنه باللسان دون القلب ، ولو لم يقيد لم يستغد هذا المعنى ؛ ويشهد له : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِحُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ ... ﴾ <sup>(١)</sup> الآية ، فلم يكذب ألسنتهم ، بل كذب ما انطوى عن ضمائرهم من خلافه .

وإنما قال : ﴿ فِي بُلُوتِهِمْ نَارًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، لأنه يقال : أكل في بطنه إذا أضمن ، وفي بعض بطنه ، إذا اقصر ، قال :

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ نِفَؤًا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَيِّصُ <sup>(٣)</sup>  
فكأنه قيل : يا كلون ما يميز - إذا امتلأت بطونهم - نارا .

وإنما قال : ﴿ اللَّيْلِي فِي الْأَشْدُّورِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فإنه سبحانه لما دعاهم إلى التضرع والتفعل وسمع أخبار من مضى من الأمم ، وكيف أهلكهم بكذبهم رسله ومخافتهم لم قال : ﴿ أَوْ لَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> قال ابن تينية : وهل شيء أبلغ في العظيمة والقيمة من هذه الآية لأن الله تعالى أراد : أفل بسروا في الأرض فينظروا إلى آثار قوم أهلكهم الله بالكفر والعتو فيروا بيوتنا خاوية قد سقطت حل عروشها ، وبثرا يشرب أهلها فيها قد عطلت ، وقصرأ بناء ملكه بالشيد خلا من السكن ، وتداعى بالخراب ، فيتعظوا بذلك ، ويخافوا من عقوبة الله ؛ مثل الذي نزل بهم !

(٢) سورة النساء ١٠

(١) سورة الناقور ١

(٣) البيت من عواهد الكشاف ١ : ٣٦٩ ؛ قال صاحب مشاهد الإنصاف على عواهد الكشاف : « أي كلوا في بطن بطونكم ، وأفرد البطن لأمن اللبس ؛ أي لا تملئوها فإن أطنمتون غفتم عن العلم . ثم قال : فإن زمانكم ، أي أمرتكم بذلك لأن زمانكم مجذب ، والجذب : الضامر البطن ، فبش الزمان المجذب بالرجل الجائع على طريق الكتابة ، ووصفه بالجذب تخييل لذلك » .

(٤) سورة الحج ٤٦ .

ثم ذكر تعالى أن أبصارهم المظاهرة لم تنم عن النظر والرؤية وإن عييت قلوبهم التي في صدورهم .

وقيل : لما كانت العين قد يُعنى بها القلب ، في نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي ﴾ <sup>(١)</sup> ، جاز أن يُعنى بالقلب العين ، فتد القلوب بذكر محلها رفضاً لتوهم لإرادة غيرها .

وقيل : ذكر محل المعنى الحقيقي الذي هو أولى باسم المعنى من معى البصر ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ليس الشديدُ بالشرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب » ، أي هذا أولى بأن يكون شديداً منه ، فمعى القلب هو الحقيقي لا معى البصر ، فأعنى القلب أولى أن يكون أعنى من أعنى العين ، فنبه بقوله : ﴿ الَّتِي فِي الْمُدُورِ ﴾ <sup>(٢)</sup> على أن المعنى الباطن في المعنى عليه الصدر ، لا المعنى الظاهر في العين التي محلها الوجه .



## فرائد تتعلق بالصفة

### الأولى

[ الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ]

اعلم أن الصفة العامة لا تأتي بعد الصفة الخاصة ؛ لا تقول : هذا رجل فصيح متكلم ، لأن التكلم أهم من الفصيح ؛ إذ كل فصيح متكلم ولا عكس .  
وإنما تقرر هذا أشكل قوله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ

أَوْعِدَ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا<sup>(١)</sup> إذ لا يجوز أن يكون ﴿نبياً﴾ صفة لـ «رسول»، لأن النبي أعم من الرسول، إذ كل رسول من آدميين نبي ولا عكس .  
والجواب أن يقال : إنه حال من الضمير في ﴿رَسُولًا﴾ والعامل في الحال ماق «رسول» من معنى «يرسل»، أي كان إسماعيل مرسلًا في حال نبوته، وهي حال مؤكدة، كقوله : ﴿وَهُوَ أَخْلَقَ مُصَدِّقًا<sup>(٢)</sup> .

### الثانية

#### تأتى الصفة لازمة لا للتقييد

كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ<sup>(٣)</sup>﴾ قال الزمخشري : هي<sup>(٤)</sup> كقوله : ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا<sup>(٥)</sup>﴾ ؛ وهي صفة لازمة نحو قوله : ﴿بَطِيلٌ بِجَنَاحَيْهِ<sup>(٦)</sup>﴾ جى بها للتوكيد ؛ لأن يكون في الآية ما يجوز أن يقوم عليه برهان . ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء، كقوله : من أحسن إلى زيد - لا أحق بالإحسان منه - فافهم منه .

وقال الماتريدي<sup>(٧)</sup> : هذا لبيان خاصة الإشراف بالله ألا تقوم على صحته حجة ، لا بيان أنه نوعان ، كما في قوله : ﴿وَلَا حَاطِرٌ بِجَنَاحَيْهِ<sup>(٨)</sup>﴾ هو بيان خاصة الطيران ، لا أنه نوعان .

(٢) سورة البقرة ٩١

(٤) الكشاف ٣ : ١٦٣

(٦) سورة الأنعام ٣٨

(١) سورة مريم ٥٤

(٣) المؤمنون ١١٧

(٥) سورة آل عمران ١٥١

(٧) هو أبو منصور محمد بن محمد اللاتريدي، إمام علم الكلام، منسوب إلى مأرب، علة بمرقند وصاحب كتاب التوحيد، وأوهام المثرة، والرد على القرامطة وغيرها . توفي سنة ٣٣٣ . الفوائد البهية ص ١٩٥ .

وقوله: ﴿سَتَبَدِّلَ غَيْرَ عِلْمٍ﴾ <sup>(١)</sup> والصفة لا يكون إلا عن جهل . وقيل ﴿يَتَبَدَّلُ غَيْرُ﴾  
يقتلار قبيحه .

وقوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ولا يكون قتلهم إلا كذلك لأن  
معناه « بغير الحق » في اعتقادهم ؛ لأن التصريح بصفة فعلهم القبيح أبلغ في ذمهم وإن  
كانت تلك الصفة لازمة للفعل ، كما في عكسه : ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ <sup>(٣)</sup> لزيادة  
معنى في التصريح بالصفة .

وقال بعضهم : ولأن قتل النبي قد يكون بحق ، كقتل إبراهيم عليه السلام ولده ، ولو  
وُجد لكان بحق . وقال الزمخشري : إنما قيديه لانهم لم يقتلوا ولم يفسدوا في الأرض ،  
والاستوجبوا القتل بسبب كونه شبهة .

وإنما نصحروم ودعوم إلى ما ينفعهم فقتلهم ، ولو أصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجها  
يوجب عندهم القتل <sup>(٤)</sup> .

وكقوله تعالى : ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ <sup>(٥)</sup> ؛ مع أن ذلك منهي  
عنه في غير الحج أيضاً ، لكن خصص بالذكر هنا لتأكيد الأمر وخطره في الحج ، وأنه  
لو قدر جواز مثل ذلك في غير الحج لم يجر في الحج ، كيف وهو لا يجوز مطلقاً .

وقوله تعالى : ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْمُحَرَّمَةَ لِلَّهِ﴾ <sup>(٦)</sup> ولم يذكر مثل ذلك في قوله تعالى :  
﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْقَلِيلِ﴾ <sup>(٧)</sup> ، لأن الرياء يقع في الحج كثيراً ، فاعتنى فيه بالأمر  
بالإخلاص .

وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ <sup>(٨)</sup> واتباع  
الهدى لا يكون إلا كذلك .

(٢) سورة البقرة : ٦١  
(٤) الكشاف : ١ : ١٠٩ مع تصرف في العبارة -  
(٦) سورة البقرة : ١٩٦  
(٨) سورة القصص : ٥٠

(١) سورة الأعراف : ١٤٠  
(٣) سورة الأنبياء : ١١٢  
(٥) سورة البقرة : ١٩٢  
(٧) سورة البقرة : ١٨٧

وقيل : بل يكون الهدى في الحق ، فلا يكون من هذا النوع .  
 وقوله تعالى : ﴿ وََمِنَ أَحْسَنِ مَنِ اللَّهُ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ، فإن حكمه تعالى حسن  
 لمن يوقن ولمن لا يوقن ، لكن لما كان القصد ظهور حسنه والاطلاع عليه وصفه بذلك ؛  
 لأن للموقن هو الذي يطلع على ذلك دون الجاهل .  
 وقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، والكتابة لا تكون  
 إلا باليد ؛ فأنذته مباشرتهم ذلك التحريف بأنفسهم ، وذلك زيادة في تقييح فعلهم ؛  
 فإنه يقال : كتب فلان كذا وإن لم يباشره بل أمر به ، كما في قول علي : « كتب النبي  
 صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية » .

### الثالثة

قد تأتي الصفة بلفظٍ والمراد غيره

كقوله تعالى : ﴿ صَفْرَاهُ فَاقْبَعْ لَوْنَهَا ﴾<sup>(٣)</sup> ؛ قيل : المراد : « سوداء ناصع » ، وقيل :  
 بل على بابها .  
 ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صَفْرٌ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ قيل : كأنه أبيض سود ، وسمى الأسود  
 من الإبل أصفر ، لأنه سواد تلوّه صفرة .

### الرابعة

قد تجيء للتنييه على التصميم

كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾<sup>(٥)</sup> مع أن العلوم أما يؤكل إذا أثمر ،

(٢) سورة البقرة ٧٩  
 (٤) سورة المراتل ٣٣

(١) سورة الثالثة ٥٠  
 (٣) سورة البقرة ٦٩  
 (٥) سورة الأنعام ٩٩



قيل : فائدة تفي توم توقف الإباحة على الإدراك والتضيغ بدلالته على الإباحة من أول إخراج الثمرة .

وقوله تعالى : ﴿ وَبَيْنَ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإن غير مال اليتيم كذلك ، لكن إمعان خصه بالذكر ، لأن الطمع فيه أكثر لجزءه وقلة الناصر له ؛ بخلاف مال البالغ . أو لأن التخصيص بمجموع الحكمين ؛ وهما التهي عن قربانه بنير الأحسن .

وقوله : ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، مع أن الفصل كذلك ، وقصد به ليعلم وجوب المدل في الفصل من باب أولى ؛ كقوله : ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهَا أَفْءِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

### الخامسة

قد يحتمل اللفظ كثيراً من الأسباب السابقة

وله أمثلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَخَفُوا إِيَّاهِ الْهَيْنُ أَنْتُمْ إِيَّاهُ هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن ابن مالك وغيره من النحويين جعلوه نعتاً ، قصد به مجرد التأکید .  
وقائل أن يقول : إن « إلهين » مثنى و « الاثنان » لثنية ، فما فائدة الصفة ؟ وفيه وجوه :  
أحدها : قاله ابن الخطيب <sup>(٦)</sup> : إن فائدتها تأكيد نهى الإشراف بالله سبحانه ، وذلك

(١) سورة العلق ٥

(٢) سورة الأنعام ١٥٢

(٣) سورة الأنعام ١٥٢

(٤) سورة الإسراء ٢٣

(٥) سورة النحل ٥١

(٦) هو أحمد بن الحسين ، شمس الدين بن الحجاز الإربلي الضرير ، شارح ألفية ابن مطي ، توفي

سنة ٦٢٧ بنية الوعاة ١٣١ .

لأن العبرة في النهى عن اتخاذ الإلهين ؛ إنما هو لحض كونهما اثنين فقط ، ولو وصف «إلهين»  
بغير ذلك من الصفات ، كقوله : « لا تتخذوا إلهين عاجزين » لأشعر بأن القادرين  
يجوز أن يُتخذوا ، فعنى الثنية شامل لجميع الصفات ؛ فصحاح مَنْ دقت حكمته  
في كل شيء ١

ونظير هذا ما قال الأخفش في قوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَتْنَتَيْنِ ﴾ (١) .

الثاني : أن الوحدة تطلق ويراد بها النوعية ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنما نحن  
وبنو عبد المطلب شيء واحد » ، وتطلق ويراد بها العدد ، نحو « إنما زيد رجل واحد » ،  
فالثنائية باعتبارها . فلو قيل : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ ﴾ فقط لصحّ في موضعه أن يكون نهياً  
عن اتخاذ جنسين آلهة ؛ وجاز أن يتخذ من نوع واحد أعداد آلهة ؛ لأنه يُطلق عليهم أنهم  
واحد ؛ لاسيما وقد يتخيل أن الجنس الواحد لا يتضاد مطلوباته ، فيصح ، فلما قال : « (اثنين) »  
بيّن فيه قبح التعدد للإله ، وأنه منزّه عن التعددية . وقد أوماً إليه الزمخشري بقوله :  
« الأتري (٢) أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تصفه بواحد لم يحسن ، وقيل لك (٣) : إنك نفيت  
الإلهية لا الوحدانية » .

الثالث : أنه لما كان النهى واقعاً على التعدد الاثنينية دون الواحد أتى بلفظ الاثنين ؛  
لأن قولك : « لا تتخذ ثوبين » يحتمل النهى عنهما جميعاً ؛ ويحتمل النهى عن الاختصار  
عليهما ؛ فإذا قلت : « ثوبين اثنين » عليم المخاطب أنك نهيته عن التعدد الاثنينية دون  
الواحد ؛ وأنت إنما أردت منه الاختصار على ثوب واحد ، فتوجه النفي إلى نفس التعدد والعدد ،

(١) سورة الفاء ١٧٦ ؛ وسياق نص جواب الأخفش في الوجه الخامس ص ٤٣٦ ، وقوله الحريري

في حرة القوام ١٧

(٢) الكشف : « ونيل » .

(٣) الكشف ٢ : ٤٧٥

فأتى باللفظ الموضوع له ، الدالّ عليه فكأنه قال : « لا تتخذ الآلهة ، ولا تتخذ عدداً تبعده ، إنما هو إله واحد » .

ازايح : أن « اتخذ » هي التي تتمدى إلى مفعولين ، ويكون ﴿ اثنين ﴾ مفعولها الأول و ﴿ إلهين ﴾ مفعولها الثاني ؛ وأصل الكلام : « لا تتخذوا اثنين إلهين » ثم قدم نفعلول الثاني على الأول . ويدلّ على التقديم والتأخير أن ﴿ إلهين ﴾ أخصّ من ﴿ اثنين ﴾ ، واتخاذ اثنين يقع على ما يجوز ؛ وعلى ما لا يجوز ؛ وأما اتخاذ اثنين إلهين فلا يقع إلا على ما لا يجوز . وقدم ﴿ إلهين ﴾ على ﴿ اثنين ﴾ إذ المقصود بالتهى اتخاذهما إلهين ؛ فالنهي وقع على معنيين : الآلهة المتخذة ، وعلى هذا فلا بدّ من ذكر « الاثنين » و « الإلهين » ؛ إذ هما مفعولاً لاتخاذ .

قال صاحب " البسيط " : وهذا الوجه هو الجيد ، ليخرج بذلك على التأكيد ؛ وإما إذا جعل ﴿ إلهين ﴾ مفعول « تتخذوا » و ﴿ اثنين ﴾ صفة ، فإنه أيضاً لا يخرج عن الوصف إلى التأكيد ؛ لأنه لا يستفاد من ﴿ اثنين ﴾ ما استفيد من ﴿ إلهين ﴾ ، لأن الأول يدلّ على العدد والجنس ، والثاني على مجرد الإثنية .

قال : وهذا الحكم في قوله تعالى : ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> في دخول « اثنين » في حد الوصف ، ألا إن من قرأ بتنوين « كل » فإنه حذف المضاف إليه ، وجعل التنوين عوضاً عنه ، و ﴿ زوجين ﴾ مفعول « احمل »<sup>(٢)</sup> أو « فاسك »<sup>(٣)</sup> و « اثنين » نعت . و ﴿ من ﴾ يحتمل أنه متعلق بضم الأمر ، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف ، لكونه حالاً من نكرة تقدم عليها ؛ والتقدير : احمل أو اسك فيها زوجين اثنين من كل صنف . ومن قرأ بإضافة « كل » احتمل وجهين : أحدهما أن يحمل : ﴿ اثنين ﴾ للمفعول ، والجار والجرور متعلق

(١) في سورة هود ٤٠ ، سورة « المؤمنون » ٢٧ .

(٢) في سورة « المؤمنون » .

(٣) في سورة هود

يفعل الأمر المحذوف كما تقدم . والثاني جعل « من » زائدة على رأى الأخفش ، و « كل » هي للفعل و « اثنين » صفة .

الخامس : أنه بدل ، وينوى بالأول الطرح ، واختاره النبيل في " شرح الحاجية " قال : لما فيه من حسم مادة التأويل . ونظير السؤال في الآية قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن <sup>(٢)</sup> مروان بن سعد الهلبي سأل أبا الحسن الأخفش ، فقال : ما الفائدة في هذا الخبر ؟ أراد مروان أن لفظ « كاتا » تعيد التثنية ، فإفادة تفسيره الضمير المسمى بالتثنية ، مع أنه لا يجوز « فإن كاتا ثلاثا » ولا فوق ذلك ، فلم يفصل الخبر الاسم في شيء ؟ فأجاب أبو الحسن : بأنه أفاد العدد المحض مجردا عن الصفة ، أي قد كان يجوز أن يقال : « فإن كاتا صغيرتين فلهما كذا » أو « كبيرتين فلهما كذا » أو « صالحتين » أو غير ذلك من الصفات ، فلما قال : ﴿ اثنتين ﴾ أفهم أن فرض التثنية [ للأختين ] <sup>(٣)</sup> نعلق بمجرد كونهما اثنتين فقط [ على أي صفة ] <sup>(٤)</sup> ، وهي فائدة لاحصل من ضمير التثنية . ومعناه أنهم كانوا في الجاهلية يورثون البنين دون البنات ، وكانوا يقولون : لا نورث إلا من يحمل الكل ، وينكح المدوّ ؛ فلما جاء الإسلام بتوريث البنات أعلت الآية أن العبرة في أحد التثنيين من الميراث منوط بوجود اثنتين من الأخوات ، من غير اعتبار أمر زائد على العدد .

قال الحريري : و [ لعمري ] <sup>(٥)</sup> قد أبدع مروان في استنباطه وسؤاله ، وأحسن أبو الحسن في كشف إشكاله !

ولقد قل ابن الحاجب في " أماليه " هذا الجواب عن أبي علي الفارسي - وقد بينا

(٢) الخبر في درة القواس للحريري ١٧

(١) سورة النساء ١٧٦

(٣) تسكلة من درة القواس .

أنه من كلام الأنفخ - ثم اعترض عليه بأن اللفظ وإن كان صالحاً لإطلاقه على التني مجرداً عن الصفات لا يصح إطلاقه خيراً دالاً على التجريد من الصفات، وإنما يُعنى باللفظ ذاته الموضوع له؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني رجل»، لا يفهم إلا ذات، من غير أن يدل على تجريد عن مرض أو جنون أو عقل، فكذلك «اثنتين» لا تدل إلا على مسمى «اثنتين» فقط فلم يستفد منه شيء زائد على الاستفاد من ضمير التنية. ثم لو سلم صحة إطلاق اللفظ كذلك فلا يصح هاهنا؛ إذ لو صح لجاز أن يقال: «فإن كانتا على أي صفة حصل» ولو قيل ذلك لم يصح، لأن تنية الضمير في «كانتا» عائد على الكلالة والكلالة تكون واحداً واثنين وجماعة؛ فإذا أخبر باثنتين حصلت به فائدة.

ثم لما كان الضمير <sup>(١)</sup> الذي في «كانتا» العائد على الكلالة هو في معنى اثنين صح أن تنبيهه لأن تنبيه فرع عن الإخبار باثنين؛ إذ لولاه لم يصح أنه لم تستفد التنية إلا من اثنين.

وفدأورد على ذلك اعتراض آخر؛ وهو أن هذه الآية مماثلة لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، ثم قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ <sup>(٣)</sup>، ﴿فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ <sup>(٤)</sup>، ولو كان على ما ذكرتم لوجب أن يصح إطلاق الأولاد على الواحد كما في الكلالة، وإلا لكان الضمير لثيرون مذكوراً

والجواب بشيء يشمل الجميع؛ وهو أن الضمير قد يعود على الشيء باعتبار المعنى الذي سبق إليه ونسب إلى صاحبه؛ فإذا قلت: إذا جاءك رجال، فإن كان واحداً فاضل به كذا، وإن كان اثنين فكذا؛ صح إعادة الضمير باعتبار المعنيين؛ لأن القصود الجائي، وكانك قلت: وإن كان الجائي من الرجال؛ لأنه علم من قولك: «إذا جاءك»؛ والآية سبقت ليبيان

الوارثين الأولاد ؛ فسكّاه قيل : « فإن كان الوارث من الأولاد » ؛ لأنه للمنى الذى سبق له الكلام ، قد دخلت « الاثنين » باختيار هذا المنى .

ويموز أن تبقى الآية الأولى على ما ذكرنا ويختص هذا الجواب بهذه .

قلت : وفى هذه الآية ثلاثة أجوبة آخر :

أحدها : أنه كلام محمول على المنى ، أى : « فإن كان من ترك اثنتين » ؛ وهذا مقيد ؛ فأضمره على ما بعده ، و « من » يسوغ معها ذكر الاثنين ؛ لأنه لفظ مفرد يعبر به عن الواحد والاثنين والجمع ؛ فإذا وقع الضمير موقع « من » جرى مجراها فى جواز الإخبار عنها بالاثنتين .  
الثانى : أن يكون من الأشياء التى جاءت على أصولها للرفوضة ؛ كقوله تعالى : « أَسْتَخَوذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ » <sup>(١)</sup> ، وذلك أن حكم الأعداد فى دون العشرة أن تضاف إلى للمدود ؛ كثلاثة رجال ، وأربعة أبواب ، فكان القياس أن يقول : اثنين رجل ، وواحد رجل ؛ ولكنهم رفضوا ذلك لأنك تجد لفظة تجمع العدد والمدود ، فتعنيك من إضافة أحدهما إلى الآخر ؛ وهو قولك : رجلان ورجل ؛ وليس كذلك ما فوق الاثنين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ثلاثة ، لم يُعلم المدود ما هو ؟ وإذا قلت : رجال ، لم يعلم عددهم ما هو ؟ فأنت مضطر إلى ذكر العدد والمدود ، فلذلك قيل : كان الرجال ثلاثة ولم يُقل : كان الرجلان اثنين ، ولا الرجلان كانا اثنين ، فإذا استعمل شئ من ذلك كان استعمالا للشئ للرفوض ؛ كقوله :

\* ظَرَفَ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ <sup>(٢)</sup> \*

(١) سورة المجادلة ١٩

(٢) فيه :

\* كَأَنَّ خُصْيِيَّهِ مِنَ التَّدَلُّلِ \*

استشهد به الزمخشري فى القمل فى باب اللتى ١٨٤ ، وابن هشام فى الشذور ٤٧٥ ، ونبه ابن الجراح لشيء المفذية ، وانظر حواشى الشذور .

فإن قيل : كيف يحمل القرآن عليه ؛ وإنما هو في الشعر ؟  
 قيل : إنا وجدنا في القرآن أشياء جاءت على الأصول المفروضة « كاستحوذ »  
 ونظائرها .

الثالث : أن المراد « فإن كانتا اثنتين فصاعدا » ، فيُبر بالآدنى عنه وعما فوقه .  
 قاله ابن الضائع النحوي .

قلت : ونظائرها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾ <sup>(١)</sup> فإن الرجولية التثنية  
 فهمت من الضمير ؛ بدليل : ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ فالظاهر أن قوله :  
 ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ حال لآخر ، فكأن للنفى : « فإن لم يوجد حال كونها رجلين » .  
 ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ <sup>(٣)</sup> : فإن الأنوثة فهمت من قوله :  
 ﴿ وَضَعْتُهَا ﴾ .

وأورد بعضهم السؤال في الأول ؛ فقال : الضمير في ﴿ يَكُونَا ﴾ الرجلين ، لأن  
 ﴿ الشَّهِيدَيْنِ ﴾ قيداً بأنهما من الرجال ؛ فكأن الكلام : « فإن لم يكن الرجلان  
 رجلين » ، وهذا محال .

وأجاب بعضهم بما أجاب به الأخفش في آية اللواريث <sup>(٤)</sup> : إنَّ الخبر هنا أغاد العدد  
 المجرد عن الصفة .

وهذا ضعيف ؛ إذ وضع فيه « الرجلين » موضع « الاثنين » ، وهو يجوز بعيد ؛  
 والذي ذكره القارسي : المجرد منها ، الرجولية أو الأنوثة أو غيرها من الصفات ؛ فكيف  
 يكون لفظ موضوع لصفة ما دالاً على تعيها <sup>(٥)</sup> !

(٢) سورة آل عمران ٣٦

(٤) ت : « فيها » تصحيف .

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٣) س ٤٣٦ من هذا الجزء

على أَنَّ في جواب القارسي هناك نظرا ؛ فإنه لم يَزِدْ على أَنَّ جعل نفس السؤال جوابا  
كأنه قيل : لم ذكر العدد وهو متضمن للضمير فقال : لأنه يُفِيدُ العدد المجرد ، فلم يَزِدْ  
الألفاظ تجردا .

قال : وأما مَنْ أجاب بأن ﴿ رَجُلَيْنِ ﴾ منصوب على الحال للينة و « كان » تامة  
فهو أظرف من الأول ، فإنه سُئِلَ عن وجه النظم ، وأسلوب البلاغة ونقي مالا يليق بها من  
الحشو ، فأجاب بالإعراب ، ولم يجب عن السؤال بشيء ؛ والقي يَزِدْ عليه وهو خبر يَزِدْ  
عليه وهو حال ، وما زادنا إلا التكلُّف في جملة حالا .

والذي يظهر في جواب السؤال هو أن ﴿ شَهِيدَيْنِ ﴾ لما صحَّ أن يطلق على المرأتين  
بمعنى « شخصين شَهِيدَيْنِ » قیده بقوله تعالى : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ ثم أعاد الضمير  
في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا ﴾ على « الشَّهِيدَيْنِ المطلقين » ، وكان عوده عليهما أبلغ  
ليكون نقي الصفة عنهما كما كان إثباتهما لهما ، فيكون الشرط موجبا وضيا على الشاهدين المطلقين  
لأن قوله : ﴿ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، كالشرط ؛ كأنه قال : « إن كانا رجلين » ، وفي النظم على  
هذا الأسلوب من الارتباط وجري الكلام على نسق واحد مالا يخفى به . وأما في آية  
الوارث ؛ فالظاهر أن الضمير وضع موضع الظاهر اختصارا لبيان المعنى ؛ بدليل أنه لم  
يتقدم ما يدل عليه لفظا ، فكانه قال : « فإن كان الوارث اثنين » ، ثم وُضِعَ ضميرُ الاثنين  
موضعَ الوارث الذي هو جنس ، لما كان المرادُ به منه « الاثنان » . وأيضا فإن الإخبار عن  
الوارث - وإن كان جمعا - يأتين فيه تفاوت ما ؛ لكونه مفرد اللفظ ، فكان الأليق  
بحسن النظم وضع للضمير موضع الظاهر ، ثم يجري الخبر على من حدث عنه - وهو الوارث -  
فيجري الكلام في طريقه ، مع الإيجاز في وضع للضمير موضع الظاهر ، والسلامة من تفاوت  
اللفظ ، في الإخبار عن لفظ مفرد يثنى .



ونظير هذا - مما وقع فيه اسم موضع غيره لإيجاز ثم جرى الكلام مجراه في الحديث عَنْهُ هُوَ له ، وإن لم يذكر - قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فساد هذا الضمير والخبر على أهل القرية الذين أتيت القرية في الذكر مقامهم ، فجرى الكلام مجراه مع حصول الإيجاز في وضع القرية موضع أهلها ، وفهم اللحن بغير كلفة ؛ وهذه التاية في البيان يقصر عن مداها الإنسان .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال ابن عمرو <sup>(٣)</sup> : لما فهم منها التأكيد ظن بعضهم أنها ليست بصفة . وليس بجيد ، لأنها دلالة على بعض أحوال الناس ؛ وليس في ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾ دلالة على فسخ ، فدل على أنها ليست تأكيداً . انتهى . وفي فائدة ﴿ واحدة ﴾ خمسة أقوال :

أحدها : التوكيد ، مثل قولهم : « أمر البابر » .

الثاني : وصفها ليصح أن تقوم مقام الفاعل ؛ لأنها مصدر والمصدر لا يقوم مقام الفاعل إلا إذا وصف . ورد بأن تحديداتها جاء التانيث مصحح لقياسها مقام الفاعل .

الثالث : أن الوحدة لم تعلم من « نفخة » إلا ضمناً وتيمناً ، لأن قولك : « نفخة » يفهم منه أمران : النفخ والوحدة ، فليست « نفخة » موضوعة للوحدة ، فلذلك صح وصفها .

الرابع : وصفه النفخة بوحدة لأجل [ نفى ] <sup>(٤)</sup> توهم الكثرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> فأنعمة في اللفظ واحدة وقد علق عدم الإحصاء بعدها .

(١) سورة الأحقاف ١٣

(٢) سورة الأعراف ٤

(٣) مومع بن محمد بن أبي طي بن عمرو أبو عبيدة الحلبي ، شارح النصل الزمخشري ؛ توفي سنة ٦٤٦ .

بنية الوعاة ٩٩ .

(٤) نكالة يقتضيهما للبيان (٥) سورة إبراهيم ٣٤ ، والنحل ١٨ .

الخامس : أتى بالوحدة ليدل على أن النسخة لا اختلاف في حقيقتها، فهي واحدة بالنوع  
كقوله : ﴿ وَنَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، أى لا اختلاف في حقيقته .  
ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قيل ما فائدة ﴿ إِلَهٌ ﴾ ؟ وهلا جاء  
« وإلهكم واحد » وهو أوجز ؟

قيل : لو قال : « وإلهكم واحد » لكان ظاهره إخباراً عن كونه واحداً في إلهيته ،  
يعنى لا إله غيره ، ولم يكن إخباراً عن توحده في ذاته ، بخلاف ما إذا كرر ذكر الإله ، والآية  
إنما سبقت لإثبات أحديته في ذاته ونفى ما يقوله النصارى إنه إله واحد والأفانيم ثلاثة ، أى  
الأصول ، كأن زيدا واحد وأعضاؤه متعددة ، فلما قال : ﴿ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ دل على أحدية  
الذات والصفة .

ولقائل أن يقول : قوله : ﴿ واحد ﴾ يحتمل الأحدية في الذات والأحدية في الصفات ، سواء  
ذكر « الإله » أولاً ، فلا يتم الجواب .

ومنها قوله : ﴿ وَنَمَاءُ الثَّالِثَةِ الْآخَرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ومعلوم بقوله : ﴿ الثالثة ﴾ أنها  
﴿ الآخَرَى ﴾ ، وفائدته التأكيد . ومثله على رأى القارصى : ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا  
الْأُولَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وأما قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّعْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، قيل بمعنى « عن » أى خَرَّ  
عن كفرهم بالله ؛ كما تقول : اشتكى فلان عن دواء شربه ؛ أى من أجل كفرهم . أو بمعنى  
اللام ، أى فخر لهم . وقيل : لأن العرب لا تستعمل لفظه « على » في مثل هذا الموضع  
إلا في الشر والأمر للكره ، تقول : خربت على فلان ضيعته ، كقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا

(٢) سورة البقرة ١٦٣

(٤) سورة النحل ٢٦ .

(١) سورة الضحى ٥٠

(٣) سورة النجم ٢٠ ، ٥٠

مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ ﴿٣١﴾ ، ﴿وَيَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ الْكُذِبُ﴾ ﴿٣٢﴾ ،  
 ﴿أَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَشْعُرُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ . وقيل : لأنه يقال : سقط عليه موضع كذا ،  
 إذا كان يملكه ، وإن لم يكن من فوقه بل تحته ، فدلّ قوله تعالى : ﴿من فوقهم﴾ على  
 القوة الحقيقية ؛ وما أحسن هذه القابلة بالقوية بما تقدم من قوله : ﴿فَأَنَّىٰ اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ  
 مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ ﴿٣٤﴾ ! كما تقول : أخذ برجله فسقط على رأسه .

#### السادة

#### [ إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل ]

إذا اجتمع مختلفان في الصراحة والتأويل قُدِّمَ الاسم المفرد ، ثم الظرف أو عدليه ،  
 ثم الجملة . كقوله تعالى : ﴿ اِسْمُهُ السَّيِّحُ عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ  
 الْمَقَرَّرِينَ . وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي السُّنْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ﴿٣٥﴾ ، قوله ﴿ وجيهاً ﴾ حال ،  
 وكذلك ﴿ من المقرَّرين ﴾ ، وقوله ﴿ يكلم ﴾ وقوله ﴿ من الصالحين ﴾ ، فهذه أربعة أحوال انتصبت  
 عن قوله : ﴿ كلمة ﴾ والحال الأولى حى بها على الأصل اسماً صريحاً ، والثانية في  
 تأويله ، جار ومجرور ، [ وجىء ] بها هكذا لوقوعها فاصلة في الكلام ، ولو جىء بها اسماً  
 صريحاً لناسبت القواصل ، والثالثة جملة فعلية ، والرابعة جار ومجرور .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّن آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ ﴿٣٦﴾ ، قَالَ

(٢) سورة آل عمران ٧٨

(٤) سورة النحل ٢٦

(٦) سورة المؤمنون ٢٨ .

(١) سورة البقرة ١٠٢

(٣) سورة الأعراف ٢٨

(٥) سورة آل عمران ٤٥ ، ٤٦

رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> ، ولما كان الطرف فيه شبه من الفرد وشبه من الجملة جُمِلَ بينهما .

وقد أوجب ابن حصفور ، ذلك وإيس كما قال ، قد قال تعالى : ﴿ فَتَوَفَّيَا فِي اللَّهِ يَقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ <sup>(٢)</sup> 》 ولا يقال : إن ﴿ أَذِلَّةٌ ﴾ بدل لأنه مشتق ، والبدل إنما يكون في الجوامد ، كما نص عليه هو وغيره .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قيل : إنه من تقديم الجملة على الفرد ، ويحتمل أن يكون ﴿ مبارك ﴾ خبراً لحذف ، فلا يكون من هذا الباب .

### السابعة

#### [ في اجتماع التابع والتبوع ]

في اجتماع التابع والتبوع أهم يقدمون للتبوع ، فيقولون : « أبيض ناصع » و « أصفر فاقع » و « أحمر قان » و « أسود غريب » ، قال الله تعالى : ﴿ صَفْرَاهُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا <sup>(١)</sup> 》 ، والمعنى أن التبوع فيه زيادة الوصف ، فلو قدم لكان ذكر للوصف بعده عيباً ؛ إلا أن يكون لمعنى أوجب تقديمه .

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيْبٌ سُودٌ <sup>(٢)</sup> 》 ، وهي من الآيات التي صدقت فيها الأذهان الصقيمة ، وعادت بها أسنة الألسنة مغلوقة ؛ ومن جملة السجائب أن شيخاً أراد أن يحتج على مدرس لما ذكر له هذا السؤال ، فقال : إنما ذكر السواد لأنه قد يكون في الثريابان مافيه يابض ، وقد رأيت يبلاد المشرق فلم يفهم من الآية إلا أن الثرياب هو الثراب ، ولا قوة إلا بالله !

(٢) سورة المائدة ٥٤

(٤) سورة البقرة ٦٩

(١) سورة المائدة ٢٣

(٣) سورة الأنعام ١٥٥

(٥) سورة طه ٢٧ .

والذى يظهر فى ذلك أن اللوجب لتقديم « الترايب » هو تناسب الكلم وجريانها على نخط متساوى التركيب ، وذلك أنه لما تقدم البيض<sup>(١)</sup> والحردون اتباع كان الأليق بحسن النسق وترتيب النظام أن يكون « السود » كذلك ؛ ولكنه لما كان فى « السود » هنا زيادة الوصف ، كان الأليق فى المعنى أن يُتبع بما يقتضى ذلك ، وهو الترايب ، فيقابل حفظ اللفظ وحظ المعنى ، فوق الخطاب وكل الترضان جيبا ؛ ولم يطرح أحدهما الآخر ، فيقع النقص من جهة الطرح ، وذلك بتقديم « الترايب » على « السود » فوقع فى لفظ « الترايب » حظ المعنى فى زيادة الوصف . وفى ذكر « السود » مفرداً من الإتياع حظ اللفظ ؛ إذ جاء مجزئاً عن صورة البيض والحرد ؛ فانسقت الألفاظ كما ينبغي ، وتم المعنى كما يجب ؛ ولم يُخل بواحدة من الوجهين ، ولم يُقتصر على « الترايب » وإن كانت متضمنة لمعنى « السود » ؛ لئلا تتنافر الألفاظ ، فإن ضم الترايب إلى البيض والحرد ولزها فى قرن واحد :

• كَابِنُ الْبَوْنِ إِذَا مَا زَ فِي قَرْنٍ<sup>(٢)</sup> •

غير مناسب لتلازم الألفاظ ونشاكلها ، ويذكر السود وقع الالتئام وأنسق<sup>(٣)</sup> نسق النظام ، وجاء اللفظ والمعنى فى درجة التمام ، وهذا لمر الله من العجائب التى تكمل دونها العقول ، وتميئها الألسن لاتلدى ماتقول والحمد لله .

(١) وذلك قوله تعالى فى الآية : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَايِبُ سُودٌ ﴾ .

(٢) صدر بيت لجرير ؛ وقامه :

• لَمْ يَسْتَطِيعْ صَوْلَةُ الْبُزْلِ التَّعَايُسِ •

(٣) ت : « وأنسق » ، صوابه فى م .

. ثم رأيت أبا القاسم السهيلي ، أشار إلى <sup>(١)</sup> معنى غريب ، فنقل عن أبي حنيفة الدينوري أن « الغريب » اسم لنوع من العنب وليس بنمت ، قال : ومن هذا يفهم معنى الآية ، و « سود » عندي بدل لانت ، وإن كان « الغريب » إذا اطلق لفظه ولم يقيد بذكر شيء موصوف قلما يفهم منه العنب التي هو اسمه خاصة ، فن تم حسن التصيد.

### الثامنة

[ عند تكرار النعوت لواحد ]

إذا تكررت النعوت لواحد ، فتارة يترك العطف ، كقوله : ﴿ وَلَا تَطِيعُ كُلَّ خَلَافٍ مَهِينٍ . هَمَّازٍ مَشَاءٍ يَنْمِيهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وتارة تشترك بالعطف كقوله : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ويشترط في ذلك اختلاف معانيها ، قال الزمخشري وأبو البقاء : دخول الماطف يؤذن بأن كل صفة مستقلة . انتهى .  
والعطف أحسن إن تباعد معنى الصفات ، نحو : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وإلا فلا .

### التاسعة

فصل الجمل في مقام اللدح والتمّ أبلغ من جعلها نمطاً واحداً

قال أبو علي الفارسي : إذا ذكرت صفات في معرض اللدح والتم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن اللقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكل ، لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتختلف ، وعند الإيجاز تكون نوعاً واحداً .

(١) لم أجده في المطبوع من كتابه الصريف والإعلام .

(٢) سورة الأعلى ١-٣

(٣) سورة التلم ١٠، ١١

(٤) سورة الحديد ٤ .

ومثله في اللح قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْقَائِمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ <sup>(١)</sup> فانصب ﴿ للقيمين ﴾ على القطع ، وهو من صفة المرفوع الذي هو ﴿ المؤمنون ﴾ . وقيل : بل انصب بالطف على قوله : ﴿ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهو مجرور ، وكأنه قال : « يؤمنون بالذي أنزل إليك والقيمين » أي بإجابة القيمين ، والأول أولى ، لأن الوضع للتفخيم فالأولى به إظهار الفعل ، حتى يكون الكلام جملة لا مفردا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> إلى قوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْتَدُونَ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> نص عليه سيويه <sup>(٥)</sup> .

وجوز السيد في أن يحمل على قوله : ﴿ وَأَتَى الْمَلَأَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى ﴾ <sup>(٦)</sup> إلى أن قال : ﴿ وَالصَّابِرِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وردة الصغار بأنه لا يطف على الوصول قبل تمام الصلة ، وإن كان ﴿ والصابرين ﴾ معطوفا على ﴿ والسائلين ﴾ فهو من صلة « من » فكذلك المطفوف عليه .

والصواب أن يكون المطفوف من صلة « من » ، وتكون الصلة كُلت

(١) سورة النساء ١٦٢ (٢) سورة البقرة ١٧٧ ، والآية بتامها :

﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوْتُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ التَّشْرِيقِ وَالْغُرْبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْأَلْبَانَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَنَّى السَّبِيلِ وَالصَّالِينَ وَفِي الرُّقَبِ وَأَقَامَ صَلَاةَ وَأَتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ يَهْتَدُونَ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ .

(٣) انظر الكتاب ١ : ٢٤٩ .

عند قوله تعالى : ﴿ وَآتَى الْوَحْيَ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم أخذ في القطع .  
ومثله في القم : ﴿ وَاتْرَأْتَهُ حَمَالَةً تَطْلُبُ ﴾ <sup>(٢)</sup> بنصب ﴿ حَمَالَةً ﴾ .

### تنبيهات

الأول : إنما يحسن القطع بشرطين : أحدهما أن يكون للوصف معلوماً ، أو منزلاً منزلة المخاطب لا يتصور عنده البناء على مجهول . وقولنا « أو منزلاً منزلة المعلوم » لا بد منه وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٣)</sup> : رفع على الإبدال من ﴿ الَّذِي تَزَلَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> أو رفع على المدح ، أو نصب عليه <sup>(٥)</sup> .

قال الطيبي <sup>(٦)</sup> : والإبدال أولى ، لأن من حق صلة الموصول أن تكون معلومة عند المخاطب ، وكونه تعالى : ﴿ تَزَلَّ الْفُرْقَانُ عَلَى عَهْدِهِ ﴾ لم يكن معلوماً لعللين ، فأبدل بقوله : ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ <sup>(٧)</sup> بياناً وتفسيراً وتبييناً لك المدح . وجوابه ما ذكرنا أن للزل منزلة المعلوم بمنزلة المعلوم ، وهما هنا لقوة دليله أجرى مجرى المعلوم ، وجعلت صلة ، نص عليه سيويوه والجمهور .

وثانيهما أن يكون الصفة لثناء والتعظيم .

وشرط بمضهم ثالثاً ، وهو تقدم الاتباع ، حكاه ابن بابشاذ <sup>(٨)</sup> .

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) سورة الذهب ٤

(٣) سورة الفرقان ٢

(٤) سورة الفرقان ١ والآية يتناسها :

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي تَزَلَّ الْفُرْقَانُ عَلَى عَهْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾

(٥) الكشف ٣ : ٢٠٧

(٦) هو الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي ؛ أحد

شراح الكشف ؛ توفي سنة ٧٤٣ بنية الحقة ٢٢٨ .

(٧) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري ، صاحب المقدمة في النحو وشارح الجز

لترجاج . توفي سنة ٤٥٤ . إنباه الرواة ٢ : ٩٥



وزينه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير ، وقال : إنما يتم ذلك إذا كان الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان ، فيثبت بتقديم الإتياع ليستحكم العلم بالموصوف ؛ أما إذا كان معلوماً فلا يفتقر إلى زيادة بيان . قال : والأصل - فيا الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم - قطع الغدير ، وهو الأوضح ، ولا يشترط غير ذلك .

وقد أورد على دعوى أفصحية القطع عند ذلك إجماع القراء السبعة على الإتياع في قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمٰنُ الرَّحِيْمُ . يَوْمَ الدِّينِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فضمنوا قراءة النصب على القطع مع حصول شرطه القطع .

وأجاب ابن الزبير بأن اختيار القطع معطرد ما لم تكن الصفة خاصة بمن جرت عليه ، لا يليق ولا يتصف بها سواء . ولأنك أن هذا الضرب قليل جداً ، فكذلك لم ينصح سيوبه باشتراطه . فإذا كانت الصفة بمن لا يشارك فيها للموصوف غيره ، وكانت مختصة بمن جرت عليه ، فالوجه فيها الإتياع .

ونظير ذلك في صفات الله سبحانه وتعالى مما يتصف به غيره ؛ فذلك لم يقطع ، وعليه ورد السماع لهذه الآيات الشريفة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَمْدُكَ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْكَرِيمِ . غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ . ذِي الطَّوْلِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لما كان وصفه تعالى بـ ﴿ غَافِرِ الذَّنْبِ ﴾ وما بعده لا يليق بغيره ، لم يكن فيه إلا الإتياع ، والإتياع لا يكون إلا بعد القطع <sup>(٣)</sup> ؛ ولان الإتياع في الكل .

وهذا مع تكرار الصفات ، وذلك من مسوغات القطع على صفة ما ، وعند بعضهم من غير تقييد بصفة .

(١) سورة فاتحة الكتاب ١-٤ . (٢) سورة غافر ١-٣ . (٣) م . قطع .  
(٢٩ - برهان - ثان )

وأما الإتياع فيما لم يقع فيه الاختصاص من صفته تعالى فكثير؛ فهذا هو السماع، وله وجه في التماس، وهو شبهه بالوارد في سورة والنجم، في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾<sup>(١)</sup>، ثم قال بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَعْيَى وَأَاقَى. وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى﴾<sup>(٢)</sup> فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير الرفع بين اسم إن وخبرها، ليتحدّد بمفهومه نفى الانصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لوقيل: «وأنه هو لا غيره».

ولم يرد هذا الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(٣)</sup>، لأن ذلك مما لا يتصل به أحد، لاحقيقة ولا مجازاً ولا ادعاء، بخلاف الإحياء والإماتة، فيما حكاه الله تعالى عن غرود.

قلت: وما ذكره في الجواب يرد عليه قوله تعالى: ﴿الْمُتَابِعُونَ الْمُتَابِعُونَ...﴾<sup>(٤)</sup> الآية، وقوله تعالى: ﴿أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مُسْلِمَاتٍ...﴾<sup>(٥)</sup> الآيات. وبما ورد عليه بالنسبة لأوصاف النعم قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَافٍ مِّمَّنْ هَٰذَا...﴾<sup>(٦)</sup> الآية، قد جرت كلها على ما قبلها بالإتياع، ولم يحى فيها القطع.

وفرا الحسن: ﴿عُتِلَ﴾<sup>(٧)</sup> بالرفع على الذم، قال الزمخشري: وهذه القراءة تقوية لما يدل عليه بعد ذلك<sup>(٨)</sup>.

\*\*\*

الثاني: قد يلتبس المنصوب على اللحن بالاختصاص، وقد فرق سيبويه بينهما فيما بين؛

- |                      |                     |
|----------------------|---------------------|
| (١) سورة النجم ٤٣-٤٥ | (٢) سورة التوبة ١١٢ |
| (٣) سورة النجم *     | (٤) سورة ن ١٠، ١١   |
| (٥) سورة ن ١٣        | (٦) الكشاف ٤ : ٤٧١  |

والترقى أن النصب على الدح أن يكون النصب لفظاً يتضمن نفسه مدحاً ؛ نحو « هذا زيد عاقل قومه » وفي الاختصاص لا يقتضى اللفظ ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾<sup>(١)</sup> فين نصب ﴿ أهل ﴾ .

### المباشرة

#### [ في وصف الجمع بالمفرد ]

يوصف الجمع بالمفرد ، قال تعالى : ﴿ يَمُنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْاُولَى ﴾<sup>(٢)</sup> فوصف الجمع بالمفرد .

وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٣)</sup> ، فوصف « الأسماء » وهي جمع اسم ، بالحسن وهو مفرد ، تأنيث الأسم .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ قَمًا بَالُ الْقُرُونِ الْاُولَى ﴾<sup>(٤)</sup> ، فإن ﴿ الأول ﴾ تأنيث « الأول » وهو صفة المفرد .

وإنما حسن وصف الجمع بالمفرد ، لأن اللفظ للثلاث يجوز إحلاله على جماعة للثلاث ؛ بخلاف لفظ الذكر . وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُنْتُمْ قَوْمًا بُورًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، والبور : الفاسد ، قال الرماني : هو بمعنى الجمع إلا أنه ترك جمه في اللفظ ؛ لأنه مصدر وصف .

وقد يوصف الجمع بالجمع ، ولا يوصف مفرد كل منهما بالمفرد ، ومنه : ﴿ قَوَّجَدَ فِيهَا

(٢) سورة طه ٤

(٤) سورة طه ٥١

(١) سورة مود ٧٣

(٣) سورة الأعراف ١٨٠

(٥) سورة الفرقان ١٨

رَجُلَيْنِ يَفْتَتِلَانِ ﴿٣٦﴾ فتى الضمير ، ولا يقال في الواحد « يقتل » .  
ومنه : ﴿ وَأَخْرُ مَثَابَاتٍ ﴾ <sup>(٣٧)</sup> ، ولا يقال « وأخرى مثابة » .

### الحادية عشرة

قد تدخل الواو على الجملة الواصة صفة تأكيذا

ذكره الزمخشري ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَتَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ <sup>(٣٨)</sup> قال : الجملة صفة لقرية ، والقياس عدم دخول الواو <sup>(٣٩)</sup> فيها ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَا أَهْلَكُنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ <sup>(٤٠)</sup> ، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف <sup>(٤١)</sup> .

وقد أنكره عليه ابن مالك والشيخ أبو حيان وغيرهما ، والقياس مع الزمخشري ، لأن الصفة كالحال في المعنى .

وزعم بعضهم أنه لا يؤتى بالواو في الصفات إلا إذا تكررت السمات ، وليس كذلك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ سُبْحَةً وَتَأْمِنُهُمْ كَذِبُهُمْ ﴾ <sup>(٤٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ آتَيْنَا مُوسَىٰ هَارُونَ الْفَرَقَانَ وَضِيَآءَ وَذِكْرًا لِلْمُتَّقِينَ ﴾ <sup>(٤٣)</sup> ، وتقول : جاءني زيد والعالم .

(٢) سورة آل عمران ٧  
(٤) الكشف : « ألا تتوسط الواو بينهما » .  
(٦) الكشف ٣ : ٤٤٤ .  
(٨) سورة الأنبياء ٤٨ ، ٤٩ .

(١) سورة القصص ١٥  
(٣) سورة الحجر ٤  
(٥) سورة الشعراء ٢٠٨  
(٧) سورة الكهف ٢٢

## · الثانية عشرة ·

الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراه

لأنها إنما يُؤقَى بها البيان والتخصيص ، أو اللوح والدم ، وهذا في موضع الإطالة  
لا الاختصار ، فصار من باب قص القرض .

وقال ابن عمرو : عندى أن البيان حصل بالصفة والموصوف معاً ، فحذف الموصوف  
ينقص القرض ، ولأنه ربما أوقع لبساً ، ألا ترى أن قولك : « مررت بطويل » يحتمل أنه  
رجل أو قوس أو غير ذلك ، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى به عن ذكره ، كقوله تعالى :  
﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

قال السخاوى <sup>(٢)</sup> : ولا فرق في صفة التكررة بين أن يذكر معها أو لا . .  
قال ابن عمرو : وليس قوله بشئ .

## القسم الثالث

### البدل

والقصد <sup>(٣)</sup> به الإيضاح بعد الإيهام ، وهو يفيد البيان والتأكيد ، أما البيان فأنك إذا  
قلت : « رأيت زيدا أخاك » يثبت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ؛ وأما التأكيد فلا .

---

(١) سورة الصافات ٤٨ .

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوى القرطبي ؛ شارح النحل والثعلبية ،  
وأجلجى الزمخشري التحوية ، وصاحب كتاب سفر السادة ، وغير ذلك من الكتب ، توفي سنة ٦٤٣ .  
(٣) ت : « وفائسته » .

بنية الرواة ٣٤٩ .

على نية تكرار العامل، ألا ترى [أنك] إذا قلت: «ضربت زيدا» جاز أن تكون ضربت رأسه أو يده أو جميع بدنه؛ فإذا قلت: «يده» قد رقت ذلك الإيهام، فأبطل جاري مجرى التأكيد، لدلالة الأول عليه، أو المطابقة كما في بدل الكل، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتغال؛ فإذا قلت: «ضربت زيدا رأسه» فكأنك قد ذكرت الرأس مرتين، مرة بالتضمن وأخرى بالمطابقة، وإذا قلت: «شربت ماء البحر بعضه» فإنه مفهوم من قولك: «شربت ماء البحر» أنك لم تشربه كله فحُتَّ البعض تأكيداً.

وهذا معنى قول سيبويه: ولكنه بقی الاسم تأكيداً، وجري مجرى الصفة في الإيضاح، لأنك إذا قلت: «رأيت أبا عمرو زيدا»، «ورأيت غلامك زيدا»، «ومررت برجل صالح زيد»، فن الناس من يعرفه بأنه غلامك، أو بأنه رجل صالح، ولا يعرف أنه زيد، وعلى العكس، فلما ذكرتهما أثبت باجتماعهما المقصود.

وهذا معنى قول الزحشرى: وإنما <sup>(١)</sup> يذكر الأول لتجاوز التوطئة <sup>(٢)</sup>، وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد.

وقال ابن السید: ليس كل بدل يقصد به رفع الإشكال الذي يمرض في البدل منه، بل من البدل ما يراد به التأكيد، وإن كان ما قبله غنيا عنه، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ كَتَبْتَهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. صِرَاطِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup>، ألا ترى أنه لو لم يذكر «الصراط» الثاني لم يشك أحد أن الصراط المستقيم هو صراط الله. وقد نص سيبويه على أن من البدل ما يفرض منه التأكيد، ولهذا جوزوا بدل المضمَر من المضمَر، كلفيته أباه. انتهى.

(١) الفصل ١٢١

(٢) سورة الشورى ٥٢، ٥٣.

(٣) الفصل: «لنحو من التوطئة».

والفرق بينه وبين الصفة أن البذل في تقدير تكرار العامل، وكأنته في التقدير من جلتين ؛  
بدليل تكرر حرف الجر في قوله : ﴿ قَالَ أَلَمْ أَنْتَ الَّذِي اسْتَنْصَرُوا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ اسْتَضَفُوا  
لِيَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وبدليل بدل النكرة من المرفة وللظهر من المضم <sup>(٢)</sup> ، وهذا مما  
يتمتع في الصفة ، فكما أميدت اللام الجارة في الاسم ، فكذلك تكرار العامل الراض  
أو الناصب في تقدير التكرار ، وهو إن كان كذلك فلا يخرج عن أن يكون فيه تبين  
للأول كالصفة .

وقيل لأبي علي : كيف يكون البذل إضاحاً للبذل منه ، وهو من غير جهة ؟ فقال :  
لما لم يظهر العامل في البذل ، وإنما دل عليه العامل في البذل منه ، واتصل البذل بالمبذل منه  
في اللفظ ، جاز أن يوضحه .

ومن فوائد البذل التبيين على وجه اللوح قولك : هل أدلك على أكرم الناس  
وأفضلهم ؟ فلان ، أبلغ من قولك : فلان الأكرم والأفضل ، بذكره مجلاً ثم منفصلاً .  
وقال الأخفش والواحدى في بدل البعض من الكل ، نحو : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ  
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٣)</sup> : يسى هذا بدل البيان ؛ لأن الأول يدل على  
العصوم ، ثم يؤتى بالبذل إن أريد البعض .

\*\*\*

واعلم أن في كلا البديلين - أعنى بدل البعض و بدل الاشتغال - بياناً وتخصيصاً للبذل  
منه ، وفائدة البذل أن ذلك الشيء يصير مذكوراً مرتين : إحداهما بالمصوم ، والثانية بالخصوص .  
ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(٢) ت : « الضير » .

(٤) سورة الفاتحة ٦ ، ٧ .

(١) سورة الأعراف ٧٥

(٢) سورة آل عمران ٩٧

﴿ آمَنَّا بِرَبِّ آلَ الْاَلَيْنِ . رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾<sup>(٢)</sup> وفائدة الجمع بينهما أن الأولى ذكرت للتخصيص على « ناصية » ، والثانية على لغة السفع ، ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية هذه صفتها .

ويحوز بدل المعرفة من المعرفة ؛ نحو : ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> .  
وبدل النكرة من المعرفة ، نحو : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> . قال ابن عيش<sup>(٥)</sup> :  
ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف كالآية ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً .  
والنكرة من النكرة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا . وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا . وَكَأَسَاءَ دِهَاقًا ﴾<sup>(٦)</sup> ، فحدائق وما بعدها بدل من « مَفَازًا » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَايِبُ سُودٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ، فإن « سود » بدل من « غرايب »  
لأن الأصل « سود غرايب » فغرايب في الأصل صفة لسود ، ونزع الضمير منها ، وأقيمت  
مقام للوصوف ، ثم أبدل منها الذي كان موصوفاً بهما ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ  
الْإِسْلَامِ دِينًا ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ﴾<sup>(٩)</sup> فهذا بدل نكرة  
موصوفة من أخرى موصوفة فيها ببيان الأولى .

ومثل إبدال النكرة المجردة من مثلها مجردة وبديل المعرفة من النكرة : ﴿ وَإِنَّكَ  
لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ اللَّهِ ﴾<sup>(١٠)</sup> لأن « صراط الله » مبين إلى الصراط

(٢) سورة الباق ١٤ ، ١٥

(١) سورة الشعراء ٤٧ ، ٤٨

(٣) سورة الفاتحة ٦ ، ٧

(٤) م « مسعود » تصعيف .

(٦) سورة غافر ٢٧

(٥) سورة عم ٣١ - ٣٤

(٨) سورة يوسف ٢٠

(٧) سورة آل عمران ٨٥

(٩) سورة الشورى ٢٢ ، ٢٣ .

(١٠) سورة الشورى ٢٢ ، ٢٣ .



الستقيم ؛ فإن مجيء الخالص والأخص بعد العام والأعم كثير ؛ ولهذا المعنى قال المذقق في قوله تعالى : ﴿ تَائِبَتِ مِنْ قَوْلٍ ﴾ <sup>(١)</sup> : إنه لو عكس قيل : « ما يقول من لفظ » لم يحز ، لأن القول أخص من اللفظ ، لاختصاصه بالمستعمل ، واللفظ يشمل اللفظ الذي لا معنى له .

وقد يجيء الاشتغال ، والفرق بينه وبين بدل البعض ، أن البديل في البعض جَرَّ في الاشتغال وصفاً ، كقوله : ﴿ وَمَا أَنَسِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> فإن « أذكُرهُ » بمعنى « ذكره » ؛ وهو بدل من المضاف في « أنسانيه » المائدة إلى الحوت ، وتقديره : « وما أنساني ذكره إلا الشيطان » .

وقوله : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فـ « قِتَالٍ » بدل من « الشهر » بدل الاشتغال ، لأن الشهر يشتمل على القتال وعلى غيره ؛ كما كان زيد يشتمل على القتل وغيره ؛ وهو مؤكد لأنهم لم يسألوا عن الشهر الحرام فإنهم يعلمونه ، وإنما سألوا عن القتال فيه ، فجاء به تأكيداً .

وقوله : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فالنار بدل من « الأخدود » بدل اشتغال ؛ لأنه يشتمل على النار وغيرها ، والمائد محذوف تقديره : « للوقفة فيه » .

ومن بدل البعض قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>(٥)</sup> فالمستطيعون بعض الناس ، لا كلهم .

وقال ابن بَرّهان : بل هذه بدل كل من كل ، واحتج بأن الله لم يكلف الحج من لا يستطيعه فيكون المراد بالناس بعضهم ؛ على حد قوله : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

(١) سورة ق ١٨

(٢) سورة الكهف ٦٣

(٣) سورة البج ٥٤

(٤) سورة البقرة ٢١٧

(٥) سورة آل عمران ٩٧، ٩٨

لَكُمْ<sup>(١)</sup> ؛ في أنه لفظ عام أريد به خاص ، لأنّ (الناس) في اللفظ الأول لو كان المراد به الاستغراق لما انتظم قوله بعده : ﴿ إِنَّ النَّاسَ ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ فملى هذا هو عنده مطابق لعدة المستطمين في كَيْتِهِمْ ، وم بعض الناس لا جهمهم .

والصحيح ما صار إليه الجمهور ؛ لأنّ باب البديل أن يكون في الثاني بيان ليس في الأول ؛ بأن يذكر الخاص بعد العام مبيّناً وموضحاً .

ولا بدّ في إبدال البعض من ضمير ، كقوله : ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَقْصِهِمْ بِيَمْنِهِ ﴾<sup>(٣)</sup> . ﴿ وَيَمْنَلِ أَتْلَيْتِ بِنَفْسِهِ عَلَى بِنَفْسِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> .

وقد يحذف لدليل ، كقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطَافَ ﴾<sup>(٥)</sup> ، « منهم » ، وهو مراد بدليل ظهوره في الآية الأخرى ؛ وهي قوله : ﴿ وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنْ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> ، فـ « من آمن » بدل من « أهل » ، وم بعضهم .

وقد يأتي البديل لنقل الحكم من مبدله ، نحو : « جاء القوم أكثرهم<sup>(٧)</sup> » ، وأعجبني زيد ثوبه . وقال ابن عصفور : ولا يصح « غلانه » .

وعدل عن البديل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٨)</sup> ، لأنه أريد الإخبار عنهم كلهم في الحال الثاني وهو ﴿ وَلَوْ أَهْلُهُمْ صَبَرُوا ﴾<sup>(٩)</sup> ، فلو أبدل لأوهم ، بخلاف : « إنك أن تقوم خير لك » . البديل أرجح .

والبديل في تقدير تكرير العامل وإيسر كالمصفة ، ولكنه في تقدير جنتين بدليل تكرير حرف الجزاء .

(٢) سورة البقرة ٢٥١  
(٤) سورة آل عمران ٩٧  
(٦) م : « كلم » نصيف  
(٨) سورة الحجرات ٥

(١) سورة آل عمران ١٧٣  
(٣) سورة الأهل ٣٧  
(٥) سورة البقرة ١٢٦  
(٧) سورة الحجرات ٤٤

وقد يُكرر عامله إذا كان حرف جر ، كقوله : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فـ ﴿ طلعا ﴾ بدل اشتمال من ﴿ النخل ﴾ وكرر العامل فيه ؛ وهو ﴿ من ﴾ .  
وقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَأْتِلُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ﴿ لِمَنْ آمَنَ ﴾ ، بدل بعض من كل ، من « الذين استضعفوا » ، لأن المؤمنين بعض المستضعفين ، وقد كرر اللام .

وقوله : ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِن فِضَّةٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قوله : ﴿ لبيوتهم ﴾ بدل اشتمال من قوله : ﴿ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وجعل ابن عطية اللام الأولى للذك والثانية للاختصاص ، فعلى هذا يمتنع البديل لاختلاف معنى الحرفين .

وقوله تعالى : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فـ ﴿ لأولنا وآخرنا ﴾ بدل من الضمير في ﴿ لنا ﴾ ، وقد أعيد معه العامل مقصودا به التفصيل ومنه قراءة بقوب : ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً ، كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، قال أبو الفتح : جاز إبدال الثانية من الأولى ، لأن في الثانية ذكر سبب الجئور .

قيل : ولم يظهر عامل البديل إذا كان حرف ، جر- إذا ما بافتقر الثاني إلى الأول ، فإن حروف الجر مفتقرة ، ولم يظهروا الفعل ، إذ لو أظهروه لاقطع الثاني عن الأول بالكلية ؛ لأن الكلام مع الفعل قائم بنفسه .

(٢) سورة الأعراف ٧٥

(٤) سورة اللائدة ١١٤

(١) سورة الأنعام ٩٩

(٣) سورة الزخرف ٣٣

(٥) سورة الجاثية ٢٨ ، بنصب « كل » الثانية .

واعلم أنه لا خلاف في جواز إظهار العامل في البذل إذا كان حرف جرّ كالآيات السابقة ؛ فإن كان واقفا أو منصبا ففيه خلاف ، والمجوزون احتجوا بقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا . وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْمَلُونَ . أَمَدَّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فيجوز أن يكون ﴿ أَمَدَّكُمْ ﴾ الثاني بدل من ﴿ أمدكم ﴾ الأول . وقد يكون من إبدال الجملة من الجملة ، وتكون الثانية صلة « التي » كالأولى . ويجوز أن تكون الثانية شارحة للأولى ، كقولك : « ضربت رأس زيد قذفته بالحجر » . ثم قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ . اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلْكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ أ بدل قوله : ﴿ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> من قوله : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> لأنه أكثر تطلقا في اقتضاء اتباعهم . وقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ <sup>(٥)</sup> ف ﴿ يَلْقَ ﴾ مجزوم بمذف الألف لأنه جواب الشرط ، ثم أ بدل منه : ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ <sup>(٦)</sup> فيبين بها « الأثام » ما هو .

### [ تقسيم البذل باعتبار آخر ]

وينقسم البذل باعتبار آخر إلى بذل مفرد من مفرد ، وجملة من جملة وقد سبقا ، وجملة من مفرد ، كقوله تعالى : ﴿ كَسَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وقوله : ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> وجاز إسناد ﴿ يقال ﴾ إلى ما علمت فيه ، كما جاز إسناد ﴿ قيل ﴾ في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ومن إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا

(٢) سورة يس ٢٠ ، ٢١

(٤) سورة آل عمران ٥٩

(٦) سورة الثلاثة ٣٢ .

(١) سورة الصراء ١٣١ - ١٣٢

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة فصلت ٤٣

إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَاءَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ<sup>(١)</sup> قال الزمخشري : هذا الكلام كله في محل نصب ، بدلا من ﴿ النجوى ﴾<sup>(٢)</sup>.

ويبدل الفعل من الفعل الموافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَتَمًا . يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ ... ﴾<sup>(٣)</sup> الآية .

والرابع : بدل المفرد من الجملة ، كقوله : ﴿ أَنْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْنِهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> ، فـ ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ بدل : لأن الإهلاك وعدم الرجوع بمعنى واحد .

فإن قلت : لو كان بدلا لكان معه الاستفهام .

قلت : هو بدل معنوي .

## تنبيه

[ في تكرار البدل ]

وقد يكرر البدل كقوله : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وقوله : ﴿ إِذَا هُمَا ﴾ بدل من قوله : ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾<sup>(٦)</sup> ، وقوله : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> بدل من : ﴿ إِذْ هُمَا فِي النَّارِ ﴾<sup>(٨)</sup> .

(٢) الكشف ٣ : ٨٠

(٤) سورة يس ٣١

(١) سورة الأنبياء ٣

(٣) سورة الفرقان ٦٨ ، ٦٩

(٥) سورة التوبة ٤٠ .

## تفسير

[ في إعراب كلمة « آزر » في سورة الأنعام ]

أعربوا « آزر » من قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> بدلاً .  
قال ابن عبد السلام : والبدل لا يكون إلا للبيان ، والأب لا يلتبس بشيره ، فكيف  
حَسُنَ البدل ؟ انتهى .

والجواب أن الأب يطلق على الجد ، بدليل قوله : ﴿ أَبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ  
وَيَعْقُوبَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، قال : « آزر » لضع نوم الجاز .

هذا كله إذا قلنا : إن « آزر » اسم أبيه لكن في « العرب » للجواليقي عن الزجاج :  
لا خلاف <sup>(٣)</sup> أن اسم <sup>(٤)</sup> أبي إبراهيم [ « تارح » والقي في القرآن يدل على أن اسمه آزر ] <sup>(٥)</sup> وقيل :  
« آزر » ذم في لغتهم ، وكأنه : « يا غثلى » وهو من المعجمي الذي وافق لفظه لفظ العربي ،  
نحو الإزار والإزره <sup>(٦)</sup> ، قال تعالى : ﴿ أَخْرِجْ شَقَاةً فَأَزَرَ ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
وعلى هذا فالوجه الرض <sup>(٨)</sup> ، في قراءة « آزر » .

## الضم الرابع

### عطف البيان

وهو كانت في الإيضاح وإزالة الاشتراك الكائن فيه .

وشرط صاحب الكشف فيه أن يكون وضوحه زائداً على وضوح متبوعه .

(١) سورة الأنعام ٧٤

(٢) سورة يوسف ٣٨

(٣) العرب ص ٢٨

(٤) العرب : « ليس بين الناس خلاف »

(٥) تكملة من كتاب العرب

(٦) الإزره ، بكسر الهمزة : المألوحية الأتزار (٧) سورة الفتح ٢٩

(٨) ويكون حيثنظ على التمام ٤ ذكره صاحب الكشف ٢ : ٣٠ .

ورد ما قاله بأن الشرط حصول زيادة الوضوح بسبب انضمام عطف البيان مع متبوعه ؛ لأن الشرط كونه أوضح وأشهر من الأول ؛ لأن من الجائز أن يحصل باجتماع الثانى مع الأول زيادة وضوح لا تحصل حال افراد كل واحد منهما ، كما فى « خالى أبو عبد الله زيد » مع أن الاقب أشهر ؛ فيكون فى كل واحد منهما خفاء بافراده ويرفع بالانضمام .  
وقال سيويه : جمل « يا هذا الحمد » عطف بيان مع أن اسم الإشارة أعرف من للضاف إلى ذى اللام .

وقيل : يشترط أن يكون عطف البيان معرفة .

والصحيح أنه ليس بشرط ، كقولك : « لست ثوبا جبة » .

وقد أعرب الفارسى : « مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ » <sup>(١)</sup> وكذا : « فَكَفَّارَتُهُ إِطْمَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ » <sup>(٢)</sup> ، وكذلك صاحب الفتاح فى « لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ » <sup>(٣)</sup> .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين الصفة ؟ .

قلت : عطف البيان وضع ليدل على الإيضاح باسم يختص به ، وإن امتصل فى غير الإيضاح ، كالملاح فى قوله تعالى : « جَلَّ اللَّهُ الْكُتُبَةَ الْبَيِّنَاتِ الْحَرَامِ » <sup>(٤)</sup> فإن « البيت الحرام » عطف بيان حى به للملاح لا للإيضاح ، وأما الصفة فوضعت لتدل على معنى حاصل فى متبوعه ، وإن كانت فى بعض الصور مفيدة للإيضاح فلم يمتنعها من غيرها .  
وكقولاه تعالى : « إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ » <sup>(٥)</sup> ، وقوله تعالى « آيَاتُ يَتَنَبَّأُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » <sup>(٦)</sup> .

(١) سورة التور ٨٩  
(٢) سورة التور ٩٧  
(٣) سورة آل عمران ٩٧

(١) سورة التور ٣٥  
(٢) سورة النحل ٥٩  
(٣) سورة سبأ ٤٦

وزم الخنصري في قوله تعالى : ﴿ أَشْكِرُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup>  
أن ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان .

وهو مردود ؛ فإن العامل إنما يناد في البذل لافي عطف البيان .

فإن قلت : ما الفرق بينه وبين البذل ؟ .

قلت : قال أبو جعفر النحاس : ما علت أحدا فرقى بينها إلا ابن كيسان<sup>(٢)</sup> ؛ فإن  
الفرق بينهما أن البذل يقرر الثاني في موضع الأول ، وكأنك لم تذكر الأول ، وعطف البيان  
أن تقدر أنك إن ذكرت الاسم الأول لم يعرف إلا بالثاني ، وإن ذكرت الثاني لم يعرف  
إلا بالأول ، فبحث بالثاني ميّنا للأول ، فأما له مقام التمت والتوكيد .

قال : وتظهر فائدة هذا في الداء ، تقول : « يا أخانا زيد أقبل » ، على البذل ، كأنك  
رغبت الأول وقلت : « يا زيد أقبل » ، فإن أردت عطف البيان قلت : « يا أخانا  
زيد أقبل » .

### انضم الخامس

#### ذكر الخاص بعد العام

فيؤتى به مطوفا عليه بالواو لتنبيه على فضله ؛ حتى كأنه ليس من جنس العام ؛ تنزيلا  
للتفاير في الوصف منزلة التفاير في الذات ، وعلى هذا بنى اللغوي قوله<sup>(٣)</sup> :

فَإِنْ تَقَوَّ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ لِّلْكَ بَعْضُ دَمِ الْفَرَازِ

(١) سورة الطلاق ٦

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن النحوي ، أحد تلامذة البرد وتلميذ ، وصاحب الكتب  
الكثيرة في النحو واللغة . توفي سنة ٢٩٩ . إنباه الرواة ٣ : ٥٧ .

(٣) ديوانه ٤ : ٢٠ من قصيدة يرقى بها أم سيف الدولة .



وابن الرومي أيضاً حيث قال :

كَمْ مِنْ أَبِي قَدْ عَلَا بِابْنٍ ذُرّاً شَرَفٍ      كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عِدَنَاتُ  
وحكى الشيخ أمير الدين عن شيخه أبي جعفر بن الزبير أنه كان يقول : إن هذا المطفئ  
يسمى بالتجريد ، كأنه جُرِّد من الجملة وأُفرد بالذِّكر تفصيلاً .

وله شرطان ذكرهما ابن مالك : أحدهما كون المطفئ بالواو ، والثاني كون المطفوف  
ذا مزية . وعكس قولين في العام المذكور : هل يتناول الخاص للمطفوف عليه ، أو لا يتناوله ؟  
فلى القول الأول يكون هذا نظير مسألة : « نعم الرجل زيد » على المشهور فيه ؛ وهو  
الظاهر من لفظ العام ، وعلى الثاني يكون عطف الخاص قرينة دالة على إرادة التخصيص  
في العام ، وأنه لم يتناوله ، وهو نظير بحث الاستثناء في نحو قولك : « قام القوم إلا زيدا »  
من أن « زيدا » لم يدخل في القوم ، وقد يتصور هنا بقوله :

بِاحْسَبِ لِيلى لَا تَنْقُذُ وَازْدِدِ      وَإِنَّمْ كَأَيْنَمُو انْخِصَابُ فِي الْيَدِ<sup>(١)</sup>

وإن كان هذا ليس من المطفئ العام .

وقد أشار الزمخشري إلى القولين<sup>(٢)</sup> في سورة الشعراء . في قوله : ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ .  
وَقَدْ رُوعٍ وَتَحْلِيٍّ طَلْمُهَا هَضِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup> .

(١) البيت في السان ٣٠ : ٢١٦ ؛ وقيل عن ابن سيده أن الرواية للهمزة : « وإمَّ كما ينسى » .

(٢) الكشف ٣ : ٢٥٨ ؛ وعبارته : « فَإِنْ قُلْتَ : لَمْ قَالَ : ﴿ وَتَحْلِيٍّ ﴾ بمذوقه : ﴿ فِي جَنَّاتٍ ﴾  
الجنة تتناول النخل أول شيء كما يتناول التمر الإبل كذلك من بين الأزواج ؛ حتى أنهم لاذكرون الجنة  
ولا يتصدون إلا النخل ، كما يذكرون التمر ولا يمدون إلا الإبل ، قال زهير :

• من التواضع تسقى جنة سحفا •

• فيه وجهان : أن ينسى النخل بإفراجه يمدخوله في جنة سائر الشجر ؛ تنبيها على إفراجه عنها بقوله  
عليها . وأن يريد بالجنات غيرها من الشجر ؛ لأن اللفظ يصلح لذلك ثم يطف عليها النخل » .

(٣) سورة الشعراء ١٤٧ ، ١٤٨ .

وقد يقال : آية الشعراء إنما جازَ فيها الاحتمالان من جهة أن لفظ « جنات » وقع بلفظ التذكير ، ولم يَم الجنس ؛ وأما الآية السابقة <sup>(١)</sup> فالإضافة تَم . ولا ينبغي أن يحمل من هذا قوله تعالى : ﴿ فِيهَا مَا كَيْهٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> أما على قول أبي حنيفة ومحمد فواضح ، لأنهما يقولان : إن النخل والرمّان ليس بفاكهة ، وأما على قول أبي يوسف فقوله : « فاكهة » مطلق وليس بعام .

ومن أمثله قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، على القول بأنها إحدى الصلوات الخمس .

قلنا : إن المراد غيرها كالوتر والضحى واليد ، فليس من هذا الباب . وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُسْكِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، مع أن لِمَسْك بِالْكِتَابِ يشمل كل عبادة ، ومنها الصلاة ، لكن خصها بالذكر إظهاراً لمرتبها لكونها عماد الدين .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن عداوة الله راجعة إلى عداوة حزبه ، فيكون جبريل كالمذكور أربع مرات ، فإنه اندرج تحت عموم ملائكته ، وتحت عموم رسله ، ثم عموم حزبه ، ثم خصوصه بالتخصيص عليه .

ويموز أن يكون عَومَل معاملته العدد ، فيكون الذِّكْر ثلاثاً ، وذكرها بعد الثلاث - مع كونها من الجنس - دليل على قصد التنويه بشرقها . على أن التفصيل

(٢) سورة الرحمن ٦٨  
(٤) سورة الأعراف ١٧٠

(١) من آية ٢٥ من سورة البقرة  
(٣) سورة البقرة ٢٣٨  
(٥) سورة البقرة ٦٨ .

إن كان بسبب الأفراد قد عدل للملائكة مثله بسبب الإضافة ، وقد يلحظ شرفهما على غيرها .

وأيا فاختلاف السابق في أن ذكر بعض أفراد العام بعد العام ؛ هل يدل على أنه لم يدخل في العام فرارا من التكبر أو يدخل ؟

وفائدته التوكيد ، وحكاية الروياني <sup>(١)</sup> في " البحر " من كتاب الوصية ، وخرج عليه ما إذا أوصى [ رجل ] يزيد بدينار وثلث ماله للفقراء ، وزيد فقير ، فهل يجمع له بين ما أوصى لديه وبين شيء من الثلث على ما أراد الوصي ؟ وجهان ، والأصح أنه لا يسلّى غير الدينار ؛ لأنه بالتقدير قطع اجتهد الوصي .

قلت : والقول بعدم دخوله تحت اللفظ هو قول أبي على الفارسي وتليذه ابن جني ، وعلى هذا القول فلا يحسن عدّ هذه الآية من هذا النوع .

وأيا فإذا اجتمع في الكلام معطوفان ؛ هل يحل الآخر معطوفا على الأول ؟ أو على ما يليه ؟ وقع في كلام الزمخشري في مواضع من الكشف تجويز الأمرين .

فذكر في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَفْضَىٰ الْغُلَبُ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْغُلَبُ مِنَ الْغُلَبِ وَيُخْرِجُ الْغُلَبُ مِنَ الْغُلَبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أن « مخرجا » معطوف على ﴿ فاق ﴾ لا على ﴿ يُخْرِجُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فرارا من عطف الاسم على الفعل ، وخالفه ابن مالك وأوله .

وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ اللَّيْلِ وَالتَّلَاسُكَةِ ﴾

(١) هو أبو الحسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني الثاني التوفى سنة ٥٠٢ هـ ؛ وكنيته : « بحر المنصب في الفروع » ، ذكره صاحب كشف الظنون ٢٢٦ ، وقال : « وهو بحر كسبه » .

(٢) الكشف ٣٦٢ .

(٣) سورة الأنعام ٩٥

وَقَفِيصَ الْأَنْثَرِ<sup>(١)</sup> ، على هذه القراءة<sup>(٢)</sup> أنه مطوف على ﴿الله﴾ لأن قضاءه قديم .  
 وذكر أيضا في قوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا  
 وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾<sup>(٣)</sup> ، حاصله أن قوله : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ إذا أريد به  
 الموم كان قوله : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفا على مقدر ؛ أي أنشأها وأوجدتها ، ﴿وَخَلَقَ  
 مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا﴾ ، يعني خلقكم من نفس هذه صفتها . وإن أريد به  
 المخاطبون بمكة كان قوله : ﴿وَخَلَقَ﴾ عطفا على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ ، وموجب ذلك القرار  
 من التكرار<sup>(٤)</sup> .

وعلى هذا فيجوز أن يكون « جبريل » مطبوعا على لفظ الجلالة ، فلا تكون الآية  
 من هذا النوع . ولو سلمنا بسطقه على « رسله » فكذلك ؛ لكن الظاهر أن الراد بالرسول  
 من بنى آدم لمطبقهم على اللائكة ، فليسوا منه .  
 وفي الآية سؤالان :

أحدهما : لم خص جبريل وميكائيل بالذكر ؟ الثاني : لم قدم جبريل عليه ؟  
 والجواب عن الأول أنه سبحانه وتعالى خصهما بالحياة<sup>(٥)</sup> ، فجبريل بالوحي الذي  
 هو حياة القلوب ، وميكائيل بالرزق الذي هو حياة الأبدان ، ولأنهما كانا سبب النزول  
 في تصريح اليهود بملأتهما .

وعن الثاني : أن حياة القلوب أعظم من حياة الأبدان ؛ ومن ثم قيل :

(١) سورة البقرة ٢١٠

(٢) أي يرفع : ﴿الَّتِلَايَكَةُ﴾ ؟ وهي قراءة الجمهور ؟ وقرأ أبو جعفر ﴿واللائكة﴾ بالجر  
 صلتا على التمام أو ظلا ؟ وانظر الكشاف ١ : ١٩٢ ، والقرطبي ٣ : ٢٥ .

(٣) سورة النساء ١

(٤) انظر الكشاف ١ : ٣٥٥

(٥) ت : وفي الحياة .

عَلَيْكَ بِالنَّفْسِ فَاسْتَكِلْ فُضَائِلَهَا فَأَنْتَ بِالنَّفْسِ لَا بِالْجِسْمِ إِنْسَانٌ  
ومنه قوله تعالى: ﴿ فِيهِمَا قَاكِهَةٌ وَنَجْلٌ وَرِثَانٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، وغلط بعضهم من عدّة  
هذه الآية من هذا النوع ، من جهة أن « قَاكِهَةٌ » نكرة في سياق الإثبات فلا عموم لها .  
وهو غلط لأمرين :  
أحدهما : أنها في سياق الإثبات ، وهو مقتضى العموم ؛ كما ذكره القاضى أبو الطيب  
الطبرى .

والثانى : أنه ليس المراد بالخاص والعام هاهنا المصطلح عليه في الأصول ، بل كل ما كان  
الأول فيه شاملا للثانى .

وهذا الجواب أحسن من الأول ، لسومه بالنسبة إلى كل مجموع يشتمل على متجدّد .  
ولما لمع أبو حنيفة معنى العطف وهو للتأية لم يبحث الخالف على أكل القاكهة  
بأكل الرمان .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَمٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ  
وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، إذ الأمر والنهى من جملة الدعاء إلى الخير .  
وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ،  
والقصد تفصيل النبي صلى الله عليه وسلم ، وما نُزِّلَ ؛ عليه إذ لا يتم الإيمان إلا به .  
وقوله : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَنَافِعُ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ١٤٠

(٤) سورة يس ٧٣ .

(١) سورة الرحمن ٦٨

(٣) سورة القتال ٢

وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ <sup>(١)</sup> ،  
قائدة قوله : ﴿ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾ مع دخولهم في عموم الناس ، أن حرصهم على الحياة  
أشد ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث .

وقوله : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فهذا عام ، ﴿ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ  
يُوقِنُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وإن كان الإيمان بالغيب يشملها ، ولكن خصها لإنكار المشركين لها  
في قولهم : ﴿ تَاهِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا آلَافِيَا نَمُوتُ وَحَيَاتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فكان في تخصيصهم بذلك  
مدح لهم .

وقوله : ﴿ أَقْرَأَ بِأَمْرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فم قوله : ﴿ خَلَقَ ﴾ جميع مخلوقاته ،  
ثم خص فقال : ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِزْيِيرٍ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإنه  
عطف « الدم » على « الميتة » مع دخوله في عموم الميتة ، لأن الميتة كل ما ليس له ذكاة  
شرعية ، والقصد به التنبيه على شدة التحريم فيه .

\*\*\*

## تنبيه

ظاهر كلام السكثيرين تخصيص هذا المطف بالواو ، وقد سبق عن ابن مالك وآخرين  
بحيثه في « أو » في قوله : ﴿ وَمَنْ يَسْلُ سَوْءًا أَوْ يَطْلِمُ نَفْسَهُ ﴾ <sup>(٨)</sup> ، مع أن ظم النفس

(١) سورة البقرة ٩٦	(٢) سورة البقرة ٣
(٣) سورة البقرة ٤	(٤) سورة الباقية ٢٤
(٥) سورة الطلق ١	(٦) سورة الطلق ٢
(٧) سورة الأنعام ١٤٥	(٨) سورة النساء ١١٠ .

من عمل السوء ؛ فليل هو بمعنى الوار ، والمعنى يظلم نفسه بذلك السوء حيث دساها بالمصيبة .  
وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ ﴾ <sup>(١)</sup> ؛ فإن  
الوحي مخصوص بزيد قبيح من بين أنواع الافتراء ، خص بالذكر تنبيها على مزيد العقاب  
فيه والإثم .

وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، مع أن فعل الفاحشة  
داخل فيه . قيل : أريد به نوع من أنواع ظلم النفس ؛ وهو الربا ، أو كل كبيرة ، فخص بهذا  
الاسم تنبيها على زيادة قبحه ؛ وأريد بظلم النفس ما وراء ذلك من الذنوب .

### القسم السادس

#### ذكر العام بعد الخاص

وهذا أنكر بعض الناس وجوده ؛ وليس بصحيح .  
والقائدة في هذا القسم واضحة ، والاحتمالان المذكوران في العام قبله ثابتان هنا أيضاً .  
ومنه قوله : ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي ﴾ <sup>(٣)</sup> : والنسك العبادة ؛ فهو أعم من الصلاة .  
وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ التَّنْزِيلِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
وقوله ، إخباراً عن نوح : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا  
وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة آل عمران ١٣٥

(٤) سورة التوبة ٧٨

(٦) سورة نوح ٢٨ .

(١) سورة الأنعام ٩٣

(٣) سورة الأنعام ١٦٢

(٥) سورة الحجر ٨٧

وقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وجعل الزخري من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُدِيرِ الْأُمْرَ ﴾ <sup>(٢)</sup> بعد قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

واعلم أن هذين النوعين يقسمان في الأفعال والأسماء ؛ لكن وقومها في الأفعال لأننا نرى  
إلا في النفي ، وأما في الإثبات فليس من هذا ؛ الباب بل من عطف المطلق على المقيد ،  
أو المقيد على المطلق .

### القسم السابع

عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه  
في المعنى ، والقصد منه التأكيد

وهذا إنما يسمى عند اختلاف اللفظ ؛ وإنما يحسن بالواو ، ويكون في الجمل كقوله :  
﴿ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ . ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
ويكثر في اللغات كقوله : ﴿ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا  
وَمَا أَنتَحَا ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وقوله : ﴿ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ لَا يَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

- |   |                       |
|---|-----------------------|
| (١) سورة النجم ٤  | (٢) سورة يونس ٣١      |
| (٣) الكشاف ٢ : ٧٧١ ؛ وعبارته بعد تخصيص الآية : « جاء بالصوم بعد الصوم » . | (٤) سورة آل عمران ١٤٦ |
| (٤) سورة التوبة ٣٥ ، ٣٤   | (٥) سورة طه ٧٧ .      |
| (٦) سورة طه ١١٢   |                       |



وقوله: ﴿نَمَّ عَبَسَ وَبَسَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله: ﴿إِنَّا أَشْكُو بِنِّي وَحَزَنِي إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ قال الخليل: العِوَج والأَمْت بمعنى واحد. وقيل: الأَمْت أن يظل مكان ويرق مكان، قاله ابن فارس في "المقاييس" وهو راجع لما قاله الخليل<sup>(٦)</sup>.

وقوله: ﴿أَنَا لَا نَسْعُ سِرْمٌ وَنَحْوَانُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿لِكَلِّ جِطْلَانَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَنَهْجًا﴾<sup>(٨)</sup>.

وقوله: ﴿إِلَّا دُعَاءَهُ وَنِدَاءَهُ﴾<sup>(٩)</sup>.

وفرق الراغب بين النداء والبقاء بأن النداء، قد يقال إذا قيل «يا» أو «أيا» ونحوه من غير أن يضم إليه الاسم، والبقاء لا يكاد يقال إلا إذا كان معه الاسم؛ نحو: «يا فلان»<sup>(١٠)</sup>.

وقوله: ﴿إِنَّا أَعْلَمْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا﴾<sup>(١١)</sup>.

وقوله: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَمَضٌ﴾<sup>(١٢)</sup>.

(٢) سورة يوسف ٨٦

(٤) سورة النساء ١٧١

(٦) للمقاييس ١: ١٣٧

(٨) سورة المائدة ٤٨

(١٠) مفردات الراغب ١٦٩

(١٢) سورة الأحزاب ١٢

(١) سورة الدثر ٢٢

(٣) سورة الدثر ٢٨

(٥) سورة طه ١٠٧

(٧) سورة الزخرف ٨٠

(٩) سورة البقرة ١٧١

(١١) سورة الأحزاب ٦٧

وقوله : ﴿ لَا يَتَشَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَتَشَا فِيهَا نُؤْبٌ ﴾ <sup>(١)</sup> ، فإن « نصبا » مثل « لقب » وزنا ومعنى ومصدرا .

وقوله : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، على قول من فسر الصلاة بالرحمة ، والأحسن خلافه ، وأن الصلاة للاعتناء وإظهار الشرف ، كما قاله التزالي وغيره ، وهو قدّر مشترك بين الرحمة والعتناء والاستغفار ، وعلى هذا فهو من عطف المتغايرين . وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>(٣)</sup> : إنهم هم المذكورون <sup>(٤)</sup> أولا ؛ وهو من عطف الصفة على الصفة .

واعترض عليه بأن شرط عطف الصفة على الصفة تباين الصفتين في المعنى ، تقول : « جاء زيد العالم والمواد والشجاع » أى الجامع لهذه المعاني الثلاثة المتباينة ، ولا تقول : « زيد العالم والعالم » فإنه تكرار ؛ والآية من ذلك ؛ لأن المطفوف عليه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، والمطفوف قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، والمزّل هو النيب بعينه .

ويحتمل أن يقال : المطفوف عليه مطلق النيب ، والمطفوف غيب خاص ، فيكون من عطف الخاص على العام .

وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ، فإن المراد بالكتاب المنير

(٢) سورة البقرة ٤

(١) سورة طهر ٣٥

(٣) سورة البقرة ٤

(٤) في قوله تعالى في الآية السابقة لها : ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ... ﴾ ،

واظفر الكشاف ١ : ٧٢ .

(٦) سورة البقرة ٤

(٥) سورة البقرة ٣

(٧) سورة طهر ٢٥ .

هو الزبور، ونقله عن إجماع المفسرين لما تضمنته من الثفت، كما تعطف النعوت بعضها على بعض؛ وهذا يرده تكرار الباء، فإنه يشير بالفصل، لأن فائدة تكرار العامل بسد حرف العطف إشعاراً بقوة الفصل من الأول والثاني، وعدم التجوز في عطف الشيء على نفسه.

والذى يظهر أنه لتأسيس، وبيانه وجوه :

أحدها أن قوله تعالى : ﴿ جَاءَهُمْ ﴾ يسود الضمير فيه على الكاذبين النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الذين من قبلهم ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلاً في المرسلين المذكورين ، والكتاب المنير هو القرآن ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(١)</sup> ، معطوف على قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أى كذبوا ثم أخذتهم بقيام الحجة عليهم ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْأُنِيرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وجاء تقديم قيام الحجة عليهم قبل العطف اعتراضاً للاهتمام به ، وهو من أدق وجوه البلاغة . ومثله في آية آل عمران قوله تعالى : ﴿ قَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله : ﴿ جَاءَهُوا ﴾ انصراف من الخطاب إلى النبية ، كأنه قال : « جاء هؤلاء المذكورون » ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم داخلاً في الضمير ؛ وهو في موضع « جِئْتُمُ الْبَيِّنَاتِ » فأقام الإخبار عن الغائب مقام الخطاب ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَرَيْنَ يَمِينِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، وفيه وجه من الصجب ؛ كأن الخطاب إذا استعظم الأمر رجع إلى النبية ليم الإخبار به جميع الناس ، وهذا موجود في الآيتين .

والثاني : أن يكون على حذف مضاف ؛ كأنه قيل : « الكتاب المنير » يعنى القرآن ،

(١) سورة طه ٢٥ .  
(٢) سورة آل عمران ١٨٤ .

(١) سورة طه ٢٦ .  
(٢) سورة طه ٢٥ .  
(٣) سورة يونس ٢٧ .

فيكون مثل قوله : ﴿ وَمُبَشِّرًا يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وهذا <sup>(٢)</sup> وجه حسن .

### تحيات

الأول : أنكر اللبّ هذا النوع ، ومنع عطف الشيء على مثله ؛ إذ لا فائدة فيه ،  
وأول ما سبق باختلاف اللعينين ؛ ولعله من ينكر أصل الترادف في اللغة كالسكري وغيره .

\*\*\*

الثاني : ما ذكرناه من تخصيص هذا النوع بالواو هو للشهور ، وقال ابن مالك :  
وقد أنبت « أو » عنها ، كما في قوله تعالى : ﴿ نُشُوزًا أَوْ إِغْرَاضًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ  
خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .

قال شيخنا : وفيه نظر ؛ لإمكان أن يُراد بالخطيئة ما وقع خطأ ، وبالإثم ما وقع عدا .  
قلت : ويدل له قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ  
عَلَىٰ نَفْسِهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وجعل منه بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم إني أسألك بكل اسم <sup>(٦)</sup> هو لك  
سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم  
الغيب عنده » .

قلت : ما ذكره ابن مالك قد سبقه به ثعلب ، فيما حكاه ابن سيده في « المحكم » ،  
فقال : فقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ عُدْرًا أَوْ نُذْرًا ﴾ <sup>(٧)</sup> : النذر والنذر واحد <sup>(٨)</sup> .

(٢) (م) ت : « وها » .

(٤) سورة النساء ١١٢

(٦) م : « نى » ، جوابه من ت

(٨) نقله صاحب اللسان ٦ : ٢٢٩ .

(١) سورة الصف ٦

(٣) سورة النساء ١٢٨

(٥) سورة النساء ١١١

(٧) سورة الرسلات ٦

قال الأحياني : وبضمهم يتقل<sup>(١)</sup> .

وعن القراء : أنه يجرى في العطف بهم ، وجعل منه قوله : ﴿ وَيَا قَوْمِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ﴾<sup>(٢)</sup> ، قال : معناه : وتوبوا إليه ، لأن التوبة الاستغفار .

وذكر بعضهم أنه قد تجرد عن العطف ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّابِيبُ سُودٍ ﴾<sup>(٣)</sup> والغرابيب هي السود ، ﴿ سُبُلًا فِجَاجًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك .

\*\*\*

الثالث : مما يدفع وهم التكرار في مثل هذا النوع ، أن يتقد أن مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند أفراد أحدهما ؛ فإن التركيب يحدث معنى زائدا ، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة للمنى ، فكذلك كثرة الألفاظ .

### القسم الثامن

#### الايضاح بعد الايهام

ليرى المنى في صورتين ، أو ليكون ميانا بدلالتشوف<sup>(٦)</sup> إليه ، لأنه يكون أنه لنفس وأشرف عندها ، وأقوى لحفظها وذكرها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَتَضَيَّنَّا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَوَاءٍ مَقْطُوعٍ مُّضْجِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> .

(١) م : « يتقل » تصحيف ، قال صاحب الكتاب ٤ : ٤٢ : « وقرئتا متقلين ومتقلين » .  
واظن الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٥٤ .

(٢) سورة هود ٥٢  
(٣) سورة ظر ٢٢  
(٤) سورة نوح ٢٠  
(٥) سورة فاتحة الكتاب ٣  
(٦) سورة الحجر ٦٦  
(٧) ت : « الشوق »

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(١)</sup> فَإِنَّ وَضْعَ الضمير موضع الظاهر معناه البيان أو الحديث ، أو الأمر فـه أحد مكفواً بها ثم فُسِّر ، وكان أوقع في النفس من الإتيان به مفسراً من أول الأمر ، ولذلك وجب تقديمه . وتفيد به الجملة المراد ، تعظيماً له .  
وسياتى عكسه في وضع الظاهر موضع للضمير .

ومثله التفصيل بعد الإجمال ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> .  
وعكسه كقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةٌ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَرْنٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وأعاد قوله : ﴿ أَرْبَعِينَ ﴾ وإن كان معلوماً من « الثلاثين » و « العشر » أنها أربعون لئلا يلبس ؛ لأن العشر لما أتت بعد الثلاثين ، التي هي نص في المواعدة دخلها الاحتمال أن تكون من غير المواعدة ، فأعاد ذكر « الأربعين » نفيًا لهذا الاحتمال ، ولئعلم أن جميع العدد للمواعدة .

وهكذا قوله تعالى : ﴿ فَصَيَّامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> أعاد ذكر العشرة ، لما كانت الواو تجمي . في بعض المواضع للإباحة ، وقوله : ﴿ كَامِلَةٌ ﴾ لتحقيق تلك وتأكيده .

فإن قلت : فإذا كان زمن المواعدة أربعين فلم كانت « ثلاثين » ثم عشرين ؟

(٢) سورة التوبة ٣٦

(٤) سورة الأعراف ١٤٢

(١) سورة الإخلاص ١

(٣) سورة البقرة ١٩٦

(٥) سورة البقرة ١٩٦ .

أجاب ابن عساكر<sup>(١)</sup> في "التكميل والإفهام" بأن المشر إنما فُصِّلَ من أولئك ؛ ليتحدّد قرب انقضاء المواعدة ، ويكون فيه متأهبا لمجتمع الرأى ، حاضر الذهن ؛ لأنه لو ذكر « الأربعين » أولا لسكانت متساوية ؛ فإذا جعل المشر فيها إتماما لها استشعرت النفس قرب التمام ، وتجدّد بذلك عزم لم يتقدم .

قال : وهذا شبيه بالتلوم الذي جعله الفقهاء في الآجال المضروبة في الأحكام ، ويفصلونه من أيام الأجل ؛ ولا يحملونها شيئا واحدا ؛ ولهم استنبطوه من هذا .

فإن قلت : فلم ذكر في هذه السورة - أعنى الأعراف - الثلاثين ثم المشر ، وقال في البقرة : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾<sup>(٢)</sup> ولم يفصل المشر منها ؟

والجواب ، والله أعلم : أنه قصد في الأعراف ذكر صفة المواعدة والإخبار عن كيفية وقوعها فذكر على صفتها ، وفي البقرة إنما ذكر الامتنان على بنى إسرائيل بما أسهم به عليهم ، فذكر نعمه عليهم جملة ، قال : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾<sup>(٣)</sup> ، ﴿ وَإِذْ أُنْجَيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ ﴾<sup>(٤)</sup> .



واعلم أنه يخرج لنا بما<sup>(٥)</sup> سبق جوابان في ذكر المشرة بعد الثلاثة والسبعة ؛ إما الإجمال بعد التفصيل ، وإما رفع الالتباس ، ويضاف إلى ذلك أجوبة :

(١) هو محمد بن علي بن الحضر النسائي المعروف بابن عساكر ؛ تلميذ أبي التمام السهيلي صاحب كتاب التعريف والإعلام فيها أبيهم من الأسماء والأعلام ؛ وكتاب ابن عساكر ذيل عليه ؛ جمع بينهما شيخ الإسلام بدر الدين بن جماعة في كتاب واحد سماه : « التبيان » . كشف الصنون ٤٧٢ .

(٢) سورة البقرة ٥٠

(٣) سورة البقرة ٥١

(٤) سورة البقرة ٥٩

(٥) سلم : « فيها »

ثالثها : أنه قصد رفع ما قد يهيج في النفوس ، من أن للتعصّب إنما عليه صوم سبعة أيام لا أكثر ، ثلاثة منها في الحج ، ويكمل سبعا إذا رجع .

رابعها : أن قاعدة الشريعة أن الجنسين في الكفارة لا يجب على للكفر الجمع بينهما ، فلا يلزم الخالف أن يطعم للمساكين ويكسوم ؛ ولا للظاهر العقاب والصوم ؛ فلما اختلف محلّ هذين الصومين فكانت ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ، صاروا باختلاف المحلين كالجنسين ، والجنسان لا يجمع بينهما . وأما ذلك<sup>(١)</sup> هذه الزيادة . وهي قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> . رفع ما قد يهيج في النفوس ، من أنه إنما عليه أحد النوعين : إما الثلاث وإما السبع .

الخامس : أن القصود ذكر كال لا ذكر العشرة ، فليست العشرة مقصودة بالذات ، لأنها لم تذكر إلا للإعلام بأن التفصيل المتقدم عشرة ، لأن ذلك من المعلوم بالضرورة ، وإنما ذكرت لتوصّف الكمال الذي هو مطلوب في القصة .

السادس : أن في الكلام تقديم وتأخيراً ، والتقدير : فصيام عشرة أيام : ثلاثة في الحج ، وسبعة إذا رجعتم ؛ وهذا وإن كان خلاف الأصل ، لكن الإشكال ألجأنا إليه .

السابع : أن الكفارات في التآلب إنما تجب متتابعة ككفارات الجنايات ، ولما فصل هاهنا بين صوم هذه الكفارة بالإفطار قبل صومها بذكر التذرية ليُعلم أنها وإنما كانت منفصلة فهي كالتصلة .

فإن قلت : فكفارة اليمين لا تجب متتابعة ، ومن جنس هذه الكفارة ما يجب على



المحريم إذا حلق ثلاث شمرات ، ومن عجز عن القدية فإنه يصوم ثلاثة أيام ولا يشترط التتابع .

قلت : هي في حكم للتأبئة بالنسبة إلى الثواب ؛ إلا أن الشرع خفف بالتفريق .

ثامنها : أن السبع قد تذكر وللراد به الكثرة لا العدد ؛ والذي فوق الستة ودرن الثمانية ، وروى أبو عمرو بن العلاء وابن الأعرابي عن العرب : سبع الله لك الأجر ، أي أكثر ذلك ، يريدون التضييف .

وقال الأزهرى في قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ <sup>(١)</sup> هو جمع السبع ؛ الذي يستعمل للكثرة ، وإذا كان كذلك فاحتمل أن يُتوهم أن المراد بالسبع ما هو أكثر من السبع ؛ ولفظها معطوف على الثلاثة بآلة الجمع ، فيفيض إلى الزيادة في الكفارة على العدد للشروع ، فيجب حينئذ رفع هذا الاحتمال بذكر التذلل ؛ والعرب مستند قوي في إطلاق السبع والسبعة ، وهي تريد الكثرة ليس هذا موضع ذكره .

تاسمها : أن الثلاثة لما عطف عليها السبعة احتمل أن يأتي بعدها ثلاثة أو غيرها من الأعداد ، قيّد بالشرة ليُعلم أن المراد كُمل ، وقطع الزيادة للفضية للتسلسل .

عاشرها : أن السبعة المذكورة عقب الثلاثة يحتمل أن تكون الثلاثة داخلة فيها ، كما في قوله : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَوْفَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، أي مع اليومين اللذين خلق الأرض

(٢) سورة فصلت ١٠٠ .

(١) سورة التوبة ٨٠ .

فيهما ، فلا بدّ من اعتقاد هذا التأويل ليندفع ظاهر التناقض ، فجاه التقييد بالمشرة لرفع توهم التداخل .

وهذا الجواب أشار إليه الزعزعيّ ؛ وقُلّ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ترجيحه ؛ وردّه ابن أبي الإصبع<sup>(١)</sup> بأنّ احتمال التداخل لا يُظنّ إلاّ بمعدّين منفصلين لم يأت بهما جملة ، فلو اقتصر على التفصيل احتمل ذلك ؛ فالتقييد مانع من هذا الاحتمال . وهذا أعجب منه ، فإنّ غيىء الجملة رافع لثلك الاحتمال .

الحادى عشر : أن حروف السبعة والتسعة مشبهة ، فأزيل الإشكال بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup> لتلا يقرءوها « تسعة » ، فيصير المدد اثني عشر . ونظير هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحداً » .

## قائدة

[ في التأكيد بمائة إلا واحداً ]

التأكيد بمائة إلا واحداً ، لإزالة إلباس التسعة والتسعين بالحبة والسبعين لكن مثل هذا مأمون في القرآن ؛ لأن الله حفظه .

## القسم التاسع

وضع الظاهر موضع المضمّر

لزيادة التقرير ؛ والمعجب أن البيانين لم يذكروا في أقسام الإطناب .

(١) هو أبو محمد عبد العظيم بن عبد الواحد من طائر المروء باين أبي الأصم ؛ صاحب كتاب بديع القرآن .  
(٢) سورة البقرة ١٩٦

ومنه بيت الكتاب <sup>(١)</sup> :

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشَ في ظِلَّالَتِها سواقطُ من حرٍّ وقد كان أظهرًا <sup>(٢)</sup>  
ولو أتى حل وجهه لقال : « إذا الوحش ضمَّها » .

وإنما يسأل عن حكمته إذا وقع في الجملة الواحدة ، فإن كان في جملتين مستقلتين كالبيت  
سهل الأمر ، لكنَّ الجملتين فيه كالجملتين الواحدة ، لأن الراجع للوحش الأول فعل محذوف كما  
يقول البصريون ، والقول للذكور ساذق فعل المحذوف ؛ حتى كأنه هو ؛ ولهذا  
لا يمحضمان ، وإن قدر رفع الوحش بالابتداء فالكلام جملة واحدة .

ويسهل عند اختلاف القفاين كقوله <sup>(٣)</sup> :

إذا المرء لم يَشَنَّ الكريهةَ أو شَكَتْ حِبَالُ الهَوَيْتِ بالقي أن تَقَطَّعا

فاختلاف لفظين ظاهرين أشبهما لفظي الظاهر والمضمر في اختلاف اللفظ ؛ وعليه قوله  
تعالى : ﴿ وَرَبِّهِمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ <sup>(٤)</sup> ثم قال : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> ولم  
يقُلْ : « يؤذونه » مع ما في ذلك من التعظيم ، فالجمع بين الوصفين ، كقوله في الحديث : « نيك  
الذي أرسلت » ، وقوله : ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . . . ﴾ <sup>(٦)</sup> الآية ؛ فإنه  
قد تكرر اسم الله ظاهراً في هذه الجمل الثلاث ، ولم يضمر لعل لثبته على استقلال كل جملة  
منها ؛ وأنها لم تحصل مرتبطة ببعضها ارتباطاً يحتاج فيه إلى إضمار .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُفْتَنُونَ فِي سَبِيلِ الْمَلَأُوتِ فَتَاتِلُوا أَوْلِيَاءَ الشَّيْطَانِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ،

(١) الكتاب ١ : ٣٩

(٢) البيت لتأنيده الجسدي ؛ يصف سيره في الهجرة إذا استكن الوحش من حر الشمس واحتشأها .  
والظلال : جمع ظلة ؛ وهو ما يعتدل به .

(٣) هو السكجة اليربوعي الفضليات ١ : ٢ (٤) سورة التوبة ٦١

(٥) سورة البقرة ١٠٦ (٦) سورة النساء ٧٦

وفيه دلالة على أن الطاغوت هو الشيطان ؛ وَحَسَنَ ذَلِكَ هنا تنبيها على تفسيره .

وقال ابن السَّيِّد : إن كان في جملتين حَسَنَ الإظهار والإضمار ؛ لأن كل جملة تقوم بنفسها ، كقولك : « جاء زيد ، وزيدٌ رجلٌ فاضل » وإن شئت قلت : « وهو رجل فاضل » .

وقوله : ﴿ يَمِثلُ مَا أَوْفَى رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَخْتَصِلُ رِسَالَتُهُ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وإن كان في جملة واحدة قَبِحَ الإظهار ؛ ولم تكذب يوجد إلا في الشعر ؛ كقوله :

لَأَرَى لَوْتَ يَسِيقُ لَوْتَ شَيْءٌ . نفصر للوْتِ ذَا النِّفَى وَالتَّقِيْرَا <sup>(٢)</sup>

قال : وإذا اقترن بالاسم الثاني حرف الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان للناسب الإظهار ؛ كقوله تعالى : ﴿ أَتْلُفَةُ مَا تَلْفَافَةُ ﴾ <sup>(٣)</sup> و ﴿ الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، والإضمار جائز كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّهُ هَارِبَةٌ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْبَةٌ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

### [ الخروج على خلاف الأصل وأسبابه ]

واعلم أن الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة ، وأصل الحديث عنه كذلك . والأصل أنه إذا ذكر ثانياً أن يذكر مضمراً للاستثناء عنه بالظاهر السابق ، كما أن الأصل في الأسماء الإعراب ، وفي الأصل البناء ، وإذا جرى المضارع مجرى الاسم أعرب ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup>

(١) سورة الأنعام ١٢٤

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١ : ٣٠ ، ونسبه إلى سوادة بن عدى .

(٣) سورة المائدة ٢٤١

(٤) سورة القارعة ١٠ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١

(٥) سورة النكبات ١٧ .

وقوله تعالى : ﴿ قَبْلَ عَنَّا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾ <sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

واللخروج على خلاف الأصل أسباب :

أحدها : قصد التعظيم

كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا اللَّهَ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup>.

وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ <sup>(٦)</sup>، فاعاد ذكر « الرب »

لما فيه من التعظيم والمضم والخم .

وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ <sup>(٧)</sup>.

﴿ وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ <sup>(٨)</sup>.

﴿ هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي ﴾ <sup>(٩)</sup>.

﴿ كَلَّا نَبْذِهُنَّ وَهَوَّلَاهُ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴾ <sup>(١٠)</sup>.

﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا ﴾ <sup>(١١)</sup>.

(٢) سورة النصر ٣

(٤) سورة المجادلة ٢٢

(٦) سورة الكهف ٣٨

(٨) سورة المؤمن ٤٤

(١٠) سورة القمran ١١

(١) سورة الشورى ٤٠

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة الحجر ٦

(٧) سورة الإخلاص ٢، ١

(٩) سورة الإسراء ٢٠

﴿وَقُرْ أَنْ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْ أَنْ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾<sup>(١)</sup>.

﴿وَكَفَلْنَا زَكْرِيَّا كَلِمًا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾<sup>(٤)</sup>، كان القياس - لولما أريد به من التظيم والتضخيم - «الحاقة ما هي».

ومثله: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ . وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾<sup>(٥)</sup> تفخيماً لما ينال الفريقين من جزيل الثواب وأليم العقاب.

\*\*\*

## الثاني

### قصد الإهانة والتحقير

كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا﴾<sup>(٨)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِقَرَعُونَ جُوهَ عَلَيْهِ وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(٢) سورة آل عمران ٣٧

(٤) سورة القارعة ٢٤١

(٦) سورة النور ٢١

(٨) سورة الإسراء ٥٣

(١) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الحاقة ٢٤١

(٥) سورة الواقعة ٩٤٨

(٧) سورة المجادلة ١٩

(٩) سورة المؤمن ٣٧

وقول الشاعر :

فما لننوى لا بآرك الله في النوى وعهد النوى عند القرائي ذميم  
وسمع الأصمعي من ينشد :

فما لننوى جد النوى قطع النوى كذلك النوى قطاعة لقرائن  
قال : لو يُقَصَّ لهذا البيت شاة لأنت عليه .



### الثالث

الاستبذاد بذكره

كقوله تعالى : ﴿ وَيَخْلُقُ أَنْزَلْنَاهُ وَيَخْلُقُ نَزَلَ ﴾ <sup>(١)</sup> ، إن كان « الحق » الثاني هو الأول .

وقوله : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْمِرَّةَ فَلَهُ الْمِرَّةُ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَقْبًا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ولم يقل : « منها » ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة ؛ وإن كانت للراد بالأرض الجنة ؛ والله در القائل :

كَرَّرَ عَلَى السَّمْعِ مَنَى أَيُّهَا الْحَادِي ذَكَرَ لِلنَّازِلِ وَالْأَمْلَالِ وَالنَّادِي

وقوله :

يَا مُطَرَّبِي بِحَدِيثٍ مَنْ سَكَنَ النَّصَى هِجَّتِ الْمَوَى وَقَدَحَتْ فِي حُرَاقِي <sup>(٤)</sup>  
كَرَّرَ حَدِيثَكَ يَا مَهْتِجَ لَوْعَتِي إِنَّ الْحَدِيثَ عَنْ الْحَبِيبِ تَلَاوِي



(٢) سورة طهر ١٠

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٣) سورة الزمر ٧٤ .

(٤) المرقا : ما تهق فيه النار عند القدح .

### الرابع

#### زيادة التقدير

كقوله تعالى : ﴿ وَيَخْلُقُ أَنْزَلْنَاهُ وَيَخْلُقُ نَزَلَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

وقوله : ﴿ اللَّهُ أَلْهَمَدُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، بعد قوله : ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ؛ ويدل على إرادة التقدير سبب نزولها ، وهو ما نقل عن ابن عباس أن قريشاً قالت : يا محمد ؛ صف لنا ربك الذي تدعوننا إليه ، فنزل ﴿ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، معناه أن الذي سألتوني وصفه هو الله <sup>(٤)</sup> ثم لما أريدنا تقدير كونه « الله » أعيده بلفظ الظاهر دون ضميره .

وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ <sup>(٥)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿ يُلَاقُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

#### انطلاس

إزالة اللبس <sup>(٨)</sup> حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد

كقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ <sup>(٩)</sup> ، لو قال : « تؤتية » لأوهم أنه الأول ، قاله ابن الخشاب .

وقوله تعالى : ﴿ يَطْلُبُونَ بِاللهِ ظَنًّا أَلَسَوْهُ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> ، كرر السوء

(١) سورة الإخلاص ١ ، ٢

(٢) سورة غافر ٦١

(٣) سورة غافر ٢٦

(٤) سورة آل عمران ٢٦

(١) سورة الإسراء ١٠٥

(٢) ت : « الله أحد »

(٣) سورة غافر ٧٨

(٤) ت : « الشك »

(٥) سورة الفتح ٦



لأنه [لو] <sup>(١)</sup> قال: « عليهم دائرته » لا تبس بأن يكون الضمير عائداً إلى الله تعالى . قاله الوزير <sup>(٢)</sup> الثوري في تفسيره .

ونظيره: « اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا » <sup>(٣)</sup> ، وتبينه : الأول النطفة أو القتراب ، والثاني الوجود في الجنين أو الطفل ، والثالث الذي بعد الشيخوخة وهو أرذل العمر ؛ والقوة الأولى التي تجعل للطفل التحرك والاهتداء للشدى ، والثانية بعد البلوغ ، قاله ابن الحاجب ويؤيد التورية للتكثير . ونحوه قوله تعالى : « وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ... » <sup>(٤)</sup> الآية ؛ لوقال : « إنه » لأوم هود الضمير إلى القجر .

وقوله تعالى : « يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ مَحْدِلٌ عَنْ نَفْسِهَا » <sup>(٥)</sup> ، فلم يقل « عنها » لثلا يتحد الضميران فاعلا ومفعولا ؛ مع إن اللفظ السابق لفظ النفس ، فهذا أبلغ من « ضرب زيد نفسه » .

وكقوله تعالى : « ثُمَّ اسْتَخَرْتَهَا مِنْ وَعَاءِ خِيَرٍ » <sup>(٦)</sup> ، إنما حسن إظهار الوعاء مع أن الأصل « فاستخرجها منه » لتقدم ذكره ، لأنه لو قيل ذلك لأوم هود الضمير على الأخ ، فيصير كأن الأخ مباشر لطلب خروج الوعاء ؛ وليس كذلك لما في للبشارة من الأذى [الذي] <sup>(٧)</sup> تأباه النفوس الآية ، فأعيد لفظ الظاهر لنفي هذا .

(١) زيادة يعضها السياق .

(٢) هو أبو القاسم الحسين بن علي بن الحسين ، المعروف بالوزير الثوري ، وزير من أئمة الطوائف الأدباء ، قل صاحب كتاب هداية المارفين ٣٠٨:١ أن له كتاباً اسمه « خصائص القرآن » ؛ وتوفى سنة ٤١٨ هـ . وانظر وفيات الأعيان ١٥٥:١

(٤) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة الروم ٥٤

(٦) سورة يوسف ٧٦

(٥) سورة النمل ١١١

(٧) تكملة من ت

وإنما لم يضمر الأَخ ، فيقال : « ثم استخرجها من وعائه » لأمرين :  
 أحدهما : أن ضمير الفاعل في ( استخرجها ) ليوسف عليه السلام ، فلو قال : « من وعائه » لتوهم أنه يوسف ؛ لأنه أقرب مذكور فأظهر لذلك .  
 والثاني : أن الأَخ مذكور مضاف إليه ؛ ولم يذكر فيا تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتجج إلى إعادة ما وأضيف إليه أظهره أيضا .  
 وقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ وَيَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَمَلٌ فِتْنَةً لِلنَّاسِ كَتَذَابِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

#### السادس

أن يكون القصد تربية للهاية وإدخال الروعة في ضمير السامع  
 بذكر الاسم القتضي لذلك ، كما يقول الخليفة لمن يأمره بأمر : « أمير المؤمنين يأمرك بكذا » مكان : « أنا أمرك بكذا » .  
 ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
 وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ <sup>(٤)</sup> ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ ﴾ <sup>(٥)</sup> .  
 وقوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ولم يقل : « خزنتها » .

\*\*\*

(٢) سورة التكهوت ١٠

(٤) سورة النساء ٥٨

(٦) سورة الزؤمن ٤٩

(١) سورة المزمل ١٤

(٣) سورة الحاقة ١ ، ٢

(٥) سورة البقر ١٠

### السابع

#### فصد تقوية داعية للأموال

كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾<sup>(١)</sup>،  
ولم يقل «على» وحين قال: ﴿على الله﴾ لم يقل: «إله يحب»، أو «إلى أحب» تقوية  
لداعية للأموال بالتوكل بالتمسك باسم للتوكل عليه.  
وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَبُيِّنْ لَكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

### الثامن

#### تنظيم الأمر

كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ أَنْشَأَ نَفْسَهُ يُبْدِئُ الْبَشَرِ ثُمَّ يَمِيزُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ  
يَسِيرٌ. قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقوله: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا: إِنَّا خَلَقْنَاهُ  
الْإِنْسَانَ﴾<sup>(٤)</sup> ولم يقل «خلقناه» فتنبيه على عظم خلقه للإنسان.  
وقوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيرًا مَّهِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ فإنما أريد لفظ  
﴿الجبال﴾ والقياس الإخبار لتقدم ذكرها؛ مثل ما ذكرنا في آلم السجدة في أحد القولين؛

(٢) سورة البقرة ٢٨٢

(٤) سورة النحر ١٩، ٢٠

(١) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) سورة النكبات ١٩، ٢٠

(٥) سورة الزمل ١٤

وهو قوله : ﴿ كَلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُقُوا عَذَابَ النَّارِ ﴾<sup>(١)</sup> ؛ وهو أن الآيتين سيقنا للتخويف والتنبيه على عظم الأمر ؛ فإعادة الظاهر أبلغ .  
وأيضاً فلم يذكر ﴿ الجبال ﴾ لاحتل عود الضمير إلى الأرض .

\*\*\*

#### التاسع

أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف

كقوله تعالى : ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ آلَئِنِّي الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾<sup>(٢)</sup>  
بعد قوله في صدر الآية : ﴿ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> دون « فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَبِي » ؛ ليتسكن من إجراء الصفات التي ذكرها : من النبي الأمي الذي يؤمن بالله، فإنه لو قال : « وبى » لم يتسكن من ذلك ؛ لأن الضمير لا يوصف ليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات كائناً من كان ، أنا أو غيرى لإظهارا للنسبة ، وبدا من التصبب لنفسه .

\*\*\*

#### العاشر

التنبيه على علة الحكم

كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقوله : ﴿ قَالَنَ اللَّهُ عَدُوًّا لِّلْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> أعلننا أنه من كان عدواً<sup>(٧)</sup> لمؤلفاً فهو كافر ؛ هذا إن خيف الإلباس لعوده للذكورين .  
وكذا قوله : ﴿ قَالَنَ اللَّهُ ﴾<sup>(٨)</sup> دون « قَاتِه » .

(٢) سورة الأعراف ١٥٨

(٤) سورة البقرة ٩٨

(١) سورة الجعدة ٢٠

(٣) سورة البقرة ٥٩

(٥) إشارة إلى ما ذكر في أول الآية : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ ... ﴾ .

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنْ أَسْمَاءٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، ولم يقل « عليهم » لأنه ليس في الضمير مافى قوله : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ من ذكر الظلم المستحق به العذاب . وجعل منه الرخشى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى : ﴿ قَلِمَةً اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> والأصل « عليهم » لدلالة على أن العنة لحقهم لكفرهم .

وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ؛ فَإِنَّ الْعَلَّةَ قد تقدمت في الشرط ؛ وإنما فائدة ذلك إثبات صفة أخرى زائدة . وقال الرخشى : فائدته اشتباهه على المتقين والصابرين .

ومنه قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ أَرْسُولُ ﴾<sup>(٥)</sup> لأن شفاعته من اسمه الرسول من الله بمكان عظيم .

وقوله : ﴿ وَتَنْ أَعْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> ؛ والقياس «أنهم لا يفلحون» ، ولو ذكر الظلم قال : « لا يفلح الفلحون » أو « الكاذبون » لكن صرح بالظلم تنبيها على أن علة عدم الفلاح الظلم .

وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ولم يقل « أجرم » تنبيها على أن صلاحهم علة لجلبهم .

وقوله : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾<sup>(٨)</sup> ولم يقل : « لنا » ؛ لينبه

(٢) سورة الكهف ٣٠

(٤) سورة يوسف ٩٠

(٦) سورة الأنعام ٢١

(٨) سورة الكوثر ٢

(١) سورة البقرة ٥٩

(٣) سورة البقرة ٨٩

(٥) سورة النساء ٦٤

(٧) سورة الأعراف ١٧٠

على أنه أهل لأن يصلى له ؛ لأنه ربه الذى خلقه وأبدعه ورباه بنصته .  
 وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ  
 عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> قال الزمخشري : أراد « عدواً لهم » ، نجاء بالظاهر ليدل على أن الله  
 إنما عاداهم لكفرهم ؛ وأن عداوة للملائكة كفر ، وإذا كانت عداوة الأنبياء كفراً ، فما بال  
 للملائكة وهم أشرف . والمعنى : ومن عاداهم عاداه الله وعاقبه أشد العقاب للبهين <sup>(٢)</sup> .  
 وقد أدمج في هذا الكلام مذهبه في تفضيل الملك على النبي وإن لم يكن مقصوداً  
 فهو كما قيل :

وما كنت زواراً ولكن ذا المسوى إلى حيث يهوى القلب تهوى به الرجل  
 ومثله قول مطيع :

أبى الضريح الذى أبتى ثم استهلى على الضريح  
 ألا ترى أنه لم يقل : « عليه » لأنه بالكسر بذكر الضريح الذى من عادته أن يبكى  
 عليه ويمزج لذكره .

\*\*\*

الحجادة عشر

قصيدة العموم

كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَتَى أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ولم يقل : « استطعمهم »  
 للإشارة بتأكيد العموم ؛ وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها إلا استطعماه وأبى ، ومع ذلك فابنهم

(٢) الكشف ١ : ١٢٧

(١) سورة البقرة ٩٨

(٢) سورة الكهف ٧٧ .

بأحسن الجزاء . وفيه التنبيه على محاسن الأخلاق ، ودفع السيئة بالحسنة .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوْءِ ﴾ <sup>(١)</sup> فإنه لو قيل : « إنها لأماراة » لاختصى تخصيص ذلك ؛ فأتى بالظاهر ليبدل على أن المراد التعميم ؛ مع أنه يرى من ذلك بقوله بعده : ﴿ إِلَّا مَا رَجِمَ رَبِّي ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ولم يقل : « إنه » إما للتنظيم وإما للاستعجاز .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَتَّقِيْمُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُفْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ <sup>(٤)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَجَرَحَ بِهَا ﴾ <sup>(٥)</sup> ثم قال : ﴿ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ ﴾ <sup>(٦)</sup> ولم يقل : « فإنه » مبالغة في إثبات أن هذا الجنس شأنه كفران النعم .

\*\*\*

الثاني عشر

قصد الخصوص

كقوله تعالى : ﴿ وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَيْتَ نَفْسَهَا لَإِنِّي ﴾ <sup>(١)</sup> ، ولم يقل : « لك » لأنه لو أتى بالضمير لأخذ جوازه لنيره ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَبَنَاتٍ عَلَيْكَ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، فعدل عنه إلى الظاهر للتنبيه على الخصوصية وأنه ليس لنيره ذلك .

\*\*\*

---

(١) سورة يوسف ٥٣ ؛ وفي حاشية إحدى النسخ : « هنا مقول امرأة العزيز ؛ ويوسف عند هذه المقابلة في السجن ؛ بدليل قوله : ﴿ أَتُخَوِّنِي بِهِ ﴾ ، وأيضا قوله لرسول : ﴿ ارْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ : ولم يخرج منه ، وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم : لو كنت من يوسف لأجبت الناس » .  
(٢) سورة النجم ٢٨  
(٣) سورة الشورى ٤٨  
(٤) سورة الأحزاب ٥٠

الثالث عشر  
مراعاة التجنيس

ومنه: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ...﴾<sup>(١)</sup> السورة، ذكره الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله.

\*\*\*

الرابع عشر  
أن يتحمل ضميراً لا بد منه  
كقوله: ﴿أَنِّي أَهْلُ قَرْيَةٍ اسْتَفْطَمْنَا أَهْلَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

الخامس عشر  
كونه أم من الضمير

كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(٣)</sup>. وقال بعضهم: إنما أعيدت ﴿إحداها﴾ لتعادل الكلم وتوازن الألفاظ في التركيب؛ وهو للمنى في الترصيع البديعي بل هذا أبلغ من الترصيع، فإن الترصيع توازن الألفاظ من حيث صيغها، وهذا من حيث تركيبها؛ فكانت ترصيع معنوية، وقلما يوجد إلا في نادر من الكلام، وقد استغرب أبو الفتح ما حكى عن اللغوي في قوله:

وقد عادت الأجفان قرحتي من البكا وعادت بهاراً في الخلود الشقائق<sup>(٤)</sup>

(٢) سورة الكهف ٧٧

(١) سورة الناس ١

(٣) سورة البقرة ٢٨٧

(٤) ديوانه ٢ : ٣٤٢ - بهرح الكبرى - البهار : زهر أصفر - والشقائق : جم شقيقة ، وهي زهر أحمر ينسب إلى النمل .



قال : سأنته : هل هو « قرحى » أو « قرحا » منون ؟ قال لى : « قرحا » منون ،  
ألا ترى أن بعدها « وعادت بهارا » ! قال : يعنى أن « بهارا » : جمع بهار ، وقرحى : جمع  
قرحة ، ثم أطنب فى الثناء على المتنئ واستغرب فطنته لأجل هذا <sup>(١)</sup> .

وبيان ما ذكرت فى الآية أنها متضمنة لقسمين : قسم الضلال وقسم التذكير ، فأسند  
الفعل الثانى إلى ظاهر حيث أسند الأول ، ولم يوصل بصير مفصول لكون الأول لازما ،  
فأتى بالثانى على صورته من التجرد عن الفعل ، ثم أتى به خبرا بمد اعتدال الكلام .  
وحصول التماثل فى تركيبه .

ولو قيل : إن الرفوع حرف لكان أبلغ فى للمنى للذكور ، ويكون الأخير بدلا  
أو نعتا على وجه البيان ، كأنه قال : « إن كان ضلال من أحدهما كان تذكير من الأخرى » ،  
وقدم على « الأخرى » لفظ « إحداهما » ليسند الفعل الثانى إلى مثل ما أسند إليه الأول  
لفظا ومعنى . والله أعلم .

\*\*\*

#### السادس عشر

كون ما يصلح للعود ولم يسق الكلام له

كقوله : { رُسُلُ اللَّهِ أَكْثَرُ } <sup>(٢)</sup> ، وكقول الشاعر :

تبكى على زيد ولا زيد مثله برىء من الحمى سلم الجوائح

\*\*\*

(١) قل الجبر الكبير فى شرحه عن أبى الفتح بن جنى

(٢) سورة الأنعام ١٢٤ .

## السابع عشر

الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى

كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ بِشَاءِ اللَّهِ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَبْحُثُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾ في سورة الثوري<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ ﴿ يَبْحُثُ ﴾ استئناف وليس عطفاً على الجواب ؛ لأن اللق على الشرط عدم قبل وجوده ؛ وهذا صحيح في ﴿ يَحْتَمُّ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ وليس صحيحاً في ﴿ يَبْحُثُ اللَّهُ الْبَاطِلَ ﴾<sup>(٢)</sup> لأن محو الباطل ثابت ؛ فلذلك أعيد الظاهر ، وأما حذف الواو من انطط فللقط ، وأما حذفها في الوقف كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُ الدَّاعِيَ ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿ سَتَدْعُ الزَّبَانِيَةَ ﴾<sup>(٤)</sup> فللوقف ؛ ويؤكد ذلك وقوف يعقوب عليها بالواو .

وهذا ملخص كلام عبد العزيز<sup>(٥)</sup> في كلامه على البزدوى ، وفيما ذكره نزاع ، وهذا أنا لا نعلم أن اللق ما هنا بالشرط هو موجود قبل الشرط ؛ لأن الشرط هنا المشيئة وليس المحو ثابتاً قبل للمشيئة ؛ فإن قيل : إن الشرط هنا مشيئة خاصة وهي مشيئة الختم ؛ وهذا وإن كان محذوفاً فهو مذكور بالقوة . شائع في كثير من الأمكن ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا ﴾<sup>(٧)</sup> ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّا لَهُمْ ﴾<sup>(٨)</sup> المعنى : « ولو شاء الله جمعهم لجمعهم » و « لو شاء الله عدم إيمانهم ما أشركوا » و « لو شاء الله عدم قتالهم ما اقتتلوا » .

(٢) سورة القمر ٦

(١) سورة الثوري آية ٢٤

(٣) سورة الملق ١٨

(٤) هو عبد العزيز بن أحمد البخاري ؛ أحد فقهاء الحنفية ؛ واسم كتابه كشف الأسرار على أصول الإمام فخر الإسلام أبي الحسن علي بن محمد البزدوى ؛ طبع بالأسنانة سنة ١٣٠٧ .

(٦) سورة الأنعام ١٠٧

(٥) سورة الأنعام ٣٥

(٧) سورة البقرة ٢٥٣

قيل : لا يكاد يثبت مفعول للشيئة إلا نادرا كما سيأتي في الحنف إن شاء الله تعالى ،  
وإذا ثبت هذا صح ما ادعيناه ، فإن محو الله ثابت قبل مشيئة الله الختم .  
فإن قلت : سلمنا أن الشرط مشيئة خاصة ؛ لكنها إنما تختص بقرينة الجواب .  
والجواب : هنا شيان ؛ فالملحى : إن يشأ الله الختم ومحو الباطل يمنح على قلبك ، ويمح  
الباطل ، وحينئذ لا يتم ما ادعاه .  
وجوابه أن الشرط لا بد أن يكون غير ثابت وغير ممتنع ، و « محو الباطل » كان  
ثابتا فلا يصح دخوله في جواب الشرط ، وهذا أحسن جدا .  
بقى أن يقال : إن الجواب ليس كلاً من الجلتين ؛ بل مجموع الجلتين والمجموع معلوم .  
قبل وجود الشرط ، وإن كان أحدهما ثابتا .

## مفاهيم الأول

قد سبق أنه لا يشترط في وضع الظاهر موضع للضر أن يكون بلفظ الأول ؛ ليشمل  
مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ <sup>(١)</sup> .  
وقوله تعالى : ﴿ مَا يَرْوِدُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُسْلِمِينَ أَنْ  
يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾ <sup>(٢)</sup> ؛ لأن إزاله  
الخير هنا سبب الربوبية ، وأعاده « بلفظ » الله لأن تخصيص الناس بالخير دون غيرهم مناسب  
للإلهية ؛ لأن دائرة الربوبية أوسع .  
ومثله : ﴿ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَقْبُوا مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ﴾ <sup>(٣)</sup> كما سبق .

(٢) سورة البقرة ١٠٥

(١) سورة الكهف ٣٠

(٣) سورة الزمر ٧٤

ومن فوائده : التلذذ بذكره وتنظيم المنة بالنسبة .

ومن فوائده : قصد أُلْدَمَ ، وجعل الزخشرى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قال : المرء هو الكافر وهو ظاهر ، وضع موضع الضمير لزيادة القم <sup>(٢)</sup> .

وقال ابن عبد السلام في قوله تعالى : ﴿ سَوَّلَا عَلَيْهِمْ اسْتَفْقَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> إن « الفاسقين » يراد بهم للناقضون ، ويكون قد أقام الظاهر مقام المضمّر ، والتصريح بصفة النسق سبب لم . ويجوز أن يكون المراد الموم لكل فاسق ، ويدخل فيه للناقضون دخولاً أولياً ، وكذا سائر هذه النظائر .

وليس من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، أى فى معاملة « الأيوين » فإنه كان للأوابين حقورا .

وقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ ﴾ <sup>(٥)</sup> إلى قوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ ﴾ <sup>(٦)</sup> .

وكذلك كل ما فيه شرط فإن الشروط أسباب ، ولا يكون الإحسان للوالدين سببا لغفران الله لكل تائب ؛ لأنه يلزم أن يثاب غير الفاعل بعمل غيره ؛ وهو خلاف الواقع . وكذلك معاداة بعض الكفرة لا يكون سببا لمعاداة كل كافر ، فمعين فى هذه المواضع أن يكون من باب إقامة الظاهر مقام المضمّر ليس إلا .

(١) سورة النبأ ٤٠

(٢) الكتاب ٤ : ٥٥٣

(٣) سورة المنافقون ٦

(٤) سورة الإسراء ٢٥ ؛ والآية بينهما :

﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا ﴾ .

(٥) سورة البقرة ٩٧ ، ٩٨

### الثاني

قد مرَّ أن سؤال وضع الظاهر موضع الضمير حقه أن يكون في الجملة الواحدة ؛ نحو : ﴿ اَلْحَاقَةُ مَا اَلْحَاقَةُ ﴾ <sup>(١)</sup> فلما إذا وقع في جملتين فأمره سهل وهو أفصح من وقوعه في الجملة الواحدة ، لأن الكلام جملتان ، فسن فيها مالا يحسن في الجملة الواحدة ، ألا ترى إلى قوله :

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيء      نفس الموتُ ذا النفي والتقيرا <sup>(٢)</sup>

فكرار « الموت » في عَجَز البيت أوسع من تكراره في صدره ؛ لأننا إذا علمنا هذا إنما نقول : أعاد الظاهر موضع الضمير لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره ، فإذا علمنا مسكورة في عَجَزه علمنا بهذا ، وبأن الكلام جملتان .

إذا علمت هذا ، فتال في الجملتين كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَوْهُا اللَّهُ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ إِنَّا مَهْلِكُو أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ إِنْ أَهْلُهَا كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

وقد أشكل الإظهار هاهنا والإضمار في مثل قوله : ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَسَلِّمْ إِلَيْهِمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ <sup>(٥)</sup>

وأجيب بأنه لما كان المراد في مدائن لوط إهلاك القرى صرح في الموضعين بذكر القرية التي يعمل بها الملاك ؛ كأنها اكتسبت الظلم معهم واستحققت للملاك منهم إذ البقاع تأثير في الطباع ، ولما كان المراد في قوم فرعون إهلاكهم بصفاتهم ، حيث كانوا ولم يهلك بلدم أنى بالضير السائد على ذواتهم ، من حيث هي من غير تعرض للسكان .

(٢) من آيات الكتاب ١ : ٣٠ ونسبه إلى

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(٥) سورة القصص ٣٧

(١) سورة المائدة ١ ، ٢

سودة بن عدى

(٤) سورة النمل ٣١

واعلم أنه متى طال الكلام حسن إيقاع الظاهر موضع الضمير كيلا يبقى الدهن متشاعلا بسبب ما يسود عليه اللفظ فيقوته ما شرع فيه ، كما إذا كان ذلك في ابتداء آية أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَتُحِبُّونَ أَهْلَ الْبَيْتِ أَمْ أَهْلَ الْبَيْتِ أَكْثَرُ ﴾ (١) الآية .

وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَخَبِيرٌ ﴾ (٢) .

وقوله : ﴿ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ﴾ (٣) .

وقوله : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ ﴾ (٤) .

### الضم العاشر

تجيء اللفظة الدالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة

كفعلال وفعل وفعلان ؛ فإنه أبلغ من « فاعل » . ويمحور أن يبدأ هذا من أنواع الاختصار ؛ فإن أصله وضع لذلك ، فإب « ضروبا » ناب عن قولك : « ضارب وضارب وضارب » .

### [ ما جاء على فعلان ]

أما « فعلان » فهو أبلغ من « فعل » ، ومن ثم قيل : الرحمن أبلغ من الرحيم . وإن كانت صيغة « فصيل » - من جهة أن « فعلان » من أبنية المبالغة ؛ كغضبان للتلء غضبا ؛ ولهذا لا يحوز التسمية به ، وحكاة الزجاج في تأليفه المفرد على البسلة .  
وأما قول شاعر الجلالة :

(٢) سورة البقرة ١٤٣

(٤) سورة النور ٣٧

(١) سورة البقرة ١٤٠

(٣) سورة النور ٣٥

• وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَى لَا زَلَّ رَحْمَانًا <sup>(١)</sup> •

فهو <sup>(٢)</sup> من كفرهم وتعتهم كذا أجاب به الزخشرى .

ورده بعضهم بأن التعت لا يدفع وقوع إطلاقهم ؛ وغايته أنه ذكر السبب الحامل .  
لم على الإطلاق ؛ وإنما الجواب أنهم لم يستعملوا الرحمن المرف بالأنف واللام ؛ وإنما  
استعملوه مضاعفاً ومنكراً ، وكلاهما إنما هو فى المرف باللام .

وأجاب ابن مالك : بأن الشاعر أراد : « لا زلت ذا رحمة » ؛ ولم يريد الاسم المتصل بالصلة .  
ويدل على أن العرب كانت تعرف هذا الاسم قوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا  
الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ <sup>(٣)</sup> . وأما قوله : ﴿ وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، فدل  
ابن الرق : إنما جهلوا الصفة دون الموصوف ، ولذلك لم يقولوا : « وَمَنْ الرَّحْمَنُ » .

وذكر البرزباز أنى أنهم غلطوا فى تفسير « الرحمن » حيث جعلوه بمعنى التصف بالرحمة .  
قال : وإنما معناه الملك العظيم العادل ، بدليل : ﴿ أَلَيْكَ يَوْمَئِذٍ الْمُلْكُ الرَّحْمَنُ ﴾ <sup>(٥)</sup>  
إذ الملك يستدعى العظمة والقدرة والرحمة خلقه ؛ لا أنه يتوقف عليها .

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ ﴾ <sup>(٦)</sup> وإنما يصلح السجود لمن له العظمة والقدرة ؛  
و ﴿ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ ﴾ <sup>(٧)</sup> ولا يعاذ إلا بالمظيم القادر على الحفظ والذب .

(١) صدوه :

• سَمَوْتَ بِالْجَدْرِ بَيْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَا •

ذكره فى مشاهد الإنصاف على شواهد : الكشف ؛ من حواشى الكتاب ١ : • •

(٢) الكشف . « قباب من تعتهم » ، وفى ت : « كفرهم وبنيهم » .

(٤) سورة الفرقان ٢٦

(٣) سورة الإسراء ١١٠

(٦) سورة مريم ١٨

(٥) سورة الفرقان ٦٠

﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ <sup>(١)</sup> ، أى وما ينبغي للعظيم القادر على كل شيء المستغنى عن معاونة الولد وغيره أن يتخذ ولدا .

﴿الرَّحْمَنُ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ <sup>(٢)</sup> .

﴿وَحُشِرَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ <sup>(٣)</sup> .

﴿قُلْ مَنْ يَكْفُرْ كُفْرًا بِالنَّبِيِّ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ <sup>(٤)</sup> ولا يحتاج الناس إلى حافظ يحفظهم من ذى الرحمة الواسعة .

﴿إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَذَابًا﴾ <sup>(٥)</sup> :

﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ <sup>(٦)</sup> .

﴿وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ﴾ <sup>(٧)</sup> .

﴿مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنََ الْغَيْبِ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ولا مناسبة لمنى الرحمة فى شيء من هذه المواضع ، وأما « رَحِيمٌ » فهو من صفات الذات ، كقولهم : « كريم » .

وما ذكرناه من أن « الرحمن » أبلغ ذهب إليه أبو عبيد والزمخشري وغيرهما ، وحكام ابن عساكر فى " التكميل والإفهام " عن الأكثرين .

(١) سورة مريم ٩٢	(٢) سورة النبأ ٣٧
(٣) سورة طه ١٠٨	(٤) سورة الأنبياء ٤٢
(٥) سورة مريم ٩٣	(٦) سورة مريم ٤٥
(٧) سورة الأنبياء ١١٢	(٨) سورة قى ٣٣



وفى كلام ابن جرير ما يفهم حكاية الاتفاق عليه . ونصره السهيلي بأنه ورد على لفظ التنبيه ، والتنبيه تضييف . وكأن البناء تصاعقت فيه الصفة .

وقال قطرب : المعنى فيها واحد ؛ وإنما جمع بينهما فى الآية للتوكيد .

وكذلك قال ابن فورك : قال : وليس قول من زعم أن « رحماً » أبلغ [ من رحمن ] يحمّد ؛ إذ لا فرق بينهما فى اللبانة . ولو قيل « ضلان » أشد مبالغة كان أولى ؛ ولهذا خصّ بالله فلا يوصف به غيره ؛ ولذلك قال بعض التابعين : الرحمن اسم ممنوع ؛ وأراد به منع الخلق أن يتسموا به ، ولا وجه لهذا الكلام إلا التوكيد واتباع الأول مالمعنى الثانى .  
وقال ابن عباس : هما اسمان رقيقان ؛ أحدهما أرق من الآخر .

وعن الخطائى استشكل هذا ، وقال : لعله أرفق ، كما جاء فى الحديث « إن الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله » .

وقال ابن الأنبارى فى " الزاهر " (١) : الرحيم أبلغ من الرحمن .

ورجح ابن عساكر بوجوه : منها أن الرحمن جاء متقدماً على الرحيم ؛ ولو كان أبلغ منه لكان متأخراً عنه ، لأنهم فى كلامهم إنما يخرجون من الأدنى إلى الأعلى ؛ فيقولون : قبيح عالم ، وشجاع باسل ، وجواد فياض ، ولا يكسون هذا لصاد المعنى ؛ لأنه لو تقدم الأبلغ لكان الثانى داخلًا تحته ، فلم يكن قد ذكره معنى .

وهذا قد ذكره الزخشري وأجاب عنه بأنه من باب الإدغام ، وأنه أردف الرحمن الذى يتناول جلائل النعم وأصولها بالرحيم ، ليكون كاللزمة والرديف ، ليتناول مازق منها ولطف (٢) .

(١) كتاب الزاهر ، معانى الكلام التى يستعمله الناس لأبى بكر الأنبارى ، شرحه عبد الرحمن الزباجى واختصره خطاب بن يوسف النطوى ؛ ذكره صاحب كشف القنون ٩٤٧ .

(٢) الكشف ١ : ٧ .

وفيه ضعف لاسيّا إذا قلنا : إن الرحمن عَمَّ لاصفة ، وهو قول الأعمش وابن مالك .  
وأجاب الواحدي في " البسيط " بأنه لما كان الرحمن كالعلم - إذ لا يوصف به إلا الله -  
قُدِّمَ ، لأنَّ حكم الأعلام وغيرها من المعارف أن يُبدأ بها ، ثم يُتبع الأنكر ، وما كان من  
التعريف أخص .

قال : وهذا مذهب سيويوه وغيره من النحويين ، فجاء هذا على مناج  
كلام العرب .

وأجاب الجويني بأن الرحمن الخالق ، والرحيم لم بالرزق ، والخلق قبل الرزق .

ومنها أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه ، والنهاية في صفاته ؛ وأكثر  
صفاته سبحانه جارية على « فيل » ، كرحيم ، وقدير ، وعليم ، وحكيم ، وحليم ، وكريم ؛  
ولم يأت على « فلان » إلا قليل . ولو كان « فلان » أبلغ لكان صفات البارئ تعالى  
عليه أكثر .

قلت : وجواب هذا أن ورود « فلان » بصيغة التكثير كان في عدم تكرار  
الوصف به ، بخلاف « فيل » فإنه لما لم يرق في الكثرة رفته كثر في مجي الوصف .

ومنها أنه إن كانت المبالغة في « فلان » من جهة موافقة لفظ التثنية - كازم السهيل -  
فقتل من أبنية جمع الكثرة كمبيد . وكليب ؛ ولا شك أن الجمع أكثر من التثنية -  
وهذا أحسنها .

قال : وقول قطرب « إنها بمعنى واحد » فاسد ، لأنه لو كان كذلك لتساويا في التثنية  
والتأخير ، وهو ممتنع .

## تنبيهات

### الأول

نقل عن الشيخ برهان الدين الرشيدى أن صفات الله التى هى صفة المبالغة كغفور ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز ، إذ هى موضوعة للمبالغة ؛ ولا مبالغة فيها ، لأن المبالغة هى أن تثبت للشيء أكثر مما له ، وصفات الله تعالى متناهية فى السكال ، لا يمكن المبالغة فيها ، والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان ، وصفات الله تعالى منزّهة عن ذلك . انتهى .

وذكر هذا الشيخ ابن الحسن السبكي فاستحسنه ، وقال : إنه صحيح إذا قلنا : إنها صفت .

فإن قلنا : أعلام زال ذلك .

قلت : والتحقق أن صيغ المبالغة على قسمين :

أحدهما : ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل .

والثانى : بحسب تعدد المفعولات .

ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة ، إذ الفعل الواحد قد يقع على

جماعة متعددين .

وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل جميع أسماء الله تعالى التى وردت على صفة المبالغة كالرحمن والغفور والتواب ونحوها ، ولا يبقى إشكال حينئذ ، لهذا قال بعض المفسرين فى حكم معنى للمبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة إلى الشرائع .

وقال الزمخشري فى سورة الحجرات : <sup>(١)</sup> المبالغة فى التواب للدلالة على كثرة من

يتوب إليه من عباده، [ أولآته مامن ذنب يقتطفه القترف إلا كان مغفوا عنه بالتوبة ]<sup>(١)</sup> ،  
أولآته بلينغ في قبول التوبة ، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب<sup>(٢)</sup> قط لسعة كرمه .

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً في قوله تعالى : ﴿ وَأَفْهَى عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ،  
وهو أن « قدراً » من صيغ المبالة يستلزم الزيادة على معنى « قادر » ، والزيادة على معنى  
« قادر » محال ، إذ الاتحاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل ، باعتبار كل فرد فرد .

وأجيب عنه بأن اللبالة لما لم يقدر حلها على كل فرد وجب صرفها إلى مجموع  
الأفراد التي دلّ السياق عليها ، واللبالة إذن بالنسبة إلى تكثير التعلق لا بالنسبة إلى  
تكثير الوصف .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَفْهَى يَكُلُّ شَيْءٍ عَلَيْهِ ﴾<sup>(٤)</sup> ، يستحيل عود المبالة  
إلى نفس الوصف ، إذ العلم بالشئ لا يصح التفاوت فيه ، فيجب صرف المبالة فيه  
إلى التعلق ، إما لمعوم كل أفرادها ، وإما لأن يكون المراد الشئ ولواحقه ، فيكون من باب  
إطلاق الجزء وإرادة الكل .

### الثاني

مثل أبو علي القارسي : هل تدخل اللبالة في صفات الله تعالى فيقال : « علامة » ؟  
فأجاب بالمنع ؛ لأن الله تعالى ذم من نسب إليه الإناث لما فيه من النقص ، فلا يجوز إطلاق  
اللفظ المشير بذلك .

حكاه الجرجاني في " شرح الإيضاح " .<sup>(٥)</sup>

(١) تكملة من الكشف

(٢) في الأصول : « لم يقب » ، وصوابه من الكشف .

(٣) سورة البقرة ٢٨٤ (٤) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٥) الإيضاح في النحو ، شرحه عبد القاهر الجرجاني ، راجع كشف الظنون ٢١٢ .

### الثالث

أنه لو جرد عن الألف واللام لم يُصرف لزيادة الألف والنون في آخره مع العلمية أو الصفة .

وأورد الزغشري بأنه لا يمنع « فعلان » صفةً من الصرف إلا إذا كان مؤنثه ، « قلى » كغضبان وغضبى ، وما لم يكن مؤنثه « فلى » ينصرف ، كندمان وندمانه <sup>(١)</sup> وتبهم ابن عساكر بأن « رحن » وإن لم يكن له مؤنث على « فلى » فليس له مؤنث على « فلالة » لأنه اسم مختص بالله تعالى فلا مؤنث له من لفظه ، فإذا عُدِم ذلك رجع فيه إلى القياس ، وكل ألف ونون زائدتان فهما محمولتان على منع الصرف .

قال الجوينى : وهذا فيه ضعف في الظاهر ، وإن كان حسناً في الحقيقة ، لأنه إذا لم يشبه « غضبان » ولم يشبه « ندمان » من جهة التأنيث فلماذا ترك صرفه ، مع أن الأصل الصرف بل كان ينبغي أن يقال : ليس هو كغضبان ؛ فلا يكون غير منصرف ، ولا يصح أن يقال : ليس هو كندمان فلا يكون منصرفاً ، لأن الصرف ليس بالشبه ، إنما هو بالأصل وعدم الصرف بالشبه ولم يوجد .

قلت : والتقدير الذى قلناه عن ابن عساكر يدفع هذا عن الزغشري ، نعم أنكر ابن مالك على ابن الحاجب تمثيله بـ « رحن » لزيادة الألف والنون في منع الصرف ، وقال : لم يمثل به غيره ، ولا ينبغي التمثيل به ، فإنه اسم علم بالنسبة لله ، مختص به ، وما كان كذلك لم يجرد من « أل » ولم يسع مجرداً إلا في النداء قليلاً ، مثل يارحن الدنيا ، ورحم الآخرة .

قال : وقد أنكر على الشاطبي <sup>(١)</sup> :

\* تبارك رحمانا رحيا وموثلا \*

لأنه أراد الاسم المستعمل بالقلبة .

ولم يحضر الزخشرى هذا الجواب ؛ فذكر أنه من تعنتهم في كفرهم كما سبق .

[ ما جاء على فصيل ]

وأما « فصيل » فمند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار ، كرحيم ، وسميع ، وقدير ، وخبير ، وحفيظ ، وحكيم ، وحليم ، وعليم ؛ فإنه محوّل عن « فاعل » بالنسبة ، وهو إنما يكون كذلك للناعل لا للمفعول به ، بدليل قولهم : قتل وجريح ، والقتل لا يتفاوت .

وقد يحىء في معنى الجمع كقوله تعالى : ﴿ وَحَسَنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، وقوله : ﴿ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وغير ذلك .

ومن الشكل : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ <sup>(٥)</sup> ، فإن النفي متوجه على الخبر وهو صيغة مبالغة ، ولا يلزم من نفي المبالغة نفي أصل الفعل ؛ فلا يلزم نفي أصل النسيان ، وهو كالسؤال الآتي في « ظلال المعيد » .

ويجاب عنه بما سيأتى من الأجوبة . ويختص هذا بجواب آخر ؛ وهو منافية ردوس الآتى قبله .

(١) من قوله في أوله أرجوزته للعرفوة في القراءات ، والساعة : حرز الأمان ووجه التهاني من ٤ — يصرح ابن القاسح ، وقبله :

\* بدأتُ بِبِسْمِ اللَّهِ فِي التَّعْلَمِ أَوْلَا \*

(٢) سورة النباء ٦٩

(٣) سورة النباء ٦٩

(٤) سورة مريم ٦٤

(٥) سورة يوسف ٨٠

[ ما جاء على فعال ]

وأما فعال ، فنحو : غفَّار ، ومتنان ، وتواب ، ووعاب ، ﴿ فَتَالَتْ لِمَا يُرِيدُ ﴾ <sup>(١)</sup> .  
 ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ونحو : ﴿ إِكْلٌ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> ، ونحو : ﴿ تَزَاعَى  
 الشُّوَى ﴾ <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

ومن للشكل قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَيْكَ يَظْلَمُ لِمَقْبَدٍ ﴾ <sup>(٥)</sup> وقرر أنه لا يلزم من  
 نفي الظلم بصيغة اللبانة نفي أصل الظلم ، والواقع فيه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ  
 النَّاسَ شَيْئًا ﴾ <sup>(٦)</sup> ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا ذَرَّةً ﴾ <sup>(٧)</sup> .  
 وقد أجيب عنه بآتي عشر جواباً <sup>(٨)</sup> :

أحدها : أن « ظلاما » وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابلة المبدأ وهو  
 جمع كثرة ، إذا قيل بهم الظلم كان كثيرا .

ويرشح هذا الجواب أنه سبحانه وتعالى قال في موضع آخر : ﴿ عَلَامُ الْغُيُوبِ ﴾ <sup>(٩)</sup> ،  
 مقابل سبغة « فعال » بالجمع ، وقال في موضع آخر : ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ ﴾ <sup>(١٠)</sup> مقابل صيغة « فاعل »  
 الدالة على أصل الفعل بالواحد .

وهذا قريب من الجواب عن قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ  
 عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ <sup>(١١)</sup> حيث احتج به المعتزلة على تفضيل اللائكة  
 على الأنبياء .

(٢) سورة الأثمة ١١٦  
 (٤) سورة الطارج ١٦  
 (٦) سورة يونس ٤٤  
 (٨) لم يذكر قبلي سوى أحد عشر وجها  
 (١٠) سورة النساء ١٢٢ .

(١) سورة البروج ٢٦  
 (٣) سورة إبراهيم ٥  
 (٥) سورة فصلت ٤٦  
 (٦) سورة النساء ٤٠  
 (٩) سورة الجن ٢٦

وجوابه أنه قابل عيسى بمفرده بمجموع اللائكة ، وليس النزاع في تفضيل الجمع على الواحد .

الثاني : أنه نفي الظلم الكثير ، فينتفى القليل ضرورة ، لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم ، فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه فى حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل فى المنفعة أكثر .

الثالث : أنه على النسب . واختاره ابن مالك ، وحكاه فى شرح الكافية عن المحققين ، أى ذا ظلم كقولہ : « وليس بنبال »<sup>(١)</sup> أى بذى نيل . أى لا ينسب إلى الظلم فيكون من باب بزأز ، وعطار .

الرابع : أن قتالا قد جاء غير مراد به الكثرة كقول طرفة :  
ولست بجلال التلاع غشافة ولكن متى يستزف القوم أرفد<sup>(٢)</sup>  
لا يريد أنه يحل التلاع قليلا ، لأن ذلك يذمه قوله : « يستزف القوم أرفد » ، هذا يدل على نفي الحال فى كل حال ، لأن تمام المدح لا يحصل بإيراد الكثرة .  
الخامس : أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه . وقد جل عنه . لسان كثيرا ، لاستغنائه عما يقال : « زلة العالم كبيرة » .

ذكره الحريرى فى اللمعة ، قال : وإليه أشار الخزوى فى قوله :  
كفوفة الظفر تحنى من حقارتها ومثلها فى سواد العين مشهور<sup>(٣)</sup>

(١) قلمة من بيت امرئ القيس المشهور ، وهو بتمامه :

وَلَيْسَ بِذِي رُحٍ فَيُطْعَنِي بِهِ وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَالٍ

ديوانه ٣٣ .

(٢) من المعلقة - بشرح التبريزى ٨٦ . التلاع : مجارى لواء من رموس الجبال إلى الأودية .

(٣) حرة النواص ٢٤ ، وذكر قبله :

المعيب فى الجاهل المنصور مشهور وعيب ذى الشرف المذكور مذكور



السادس : أن نفى المجموع يصدق بنفى واحد ، ويصدق بنفى كل واحد ، ويصير  
الثانى فى الآية للدليل الخارجى ، وهو قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ <sup>(١)</sup> .

السابع : أنه أراد : « ليس بظالم ، ليس بظالم ، ليس بظالم » . فجعل فى مقابلة ذلك  
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ ﴾ .

الثامن : أنه جواب لمن قال : ظلام ، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص  
لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الثالب .

التاسع : أنه قال : « بظلام » ، لأنه قد يُظن أن مَنْ يذنب غيره عذابا شديدا ظلام  
قبل الفحص عن جرم الذنب .

العاشر : أنه لما كان صفات الله تعالى صفةً للبالغة فيها وغير البالغة سواء فى الإثبات  
جرى النفى على ذلك .

الحادى عشر : أنه قصد التعمير بأن ثمة ظلاما للعباد من ولاية الجور .

\*\*\*

وأما « فُعال » بالتحفيف والتشديد، نحو مُجَاب وكِبَار ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ  
عُجْبَابٌ ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقال : ﴿ وَتَكْرُوا مَكْرًا كِبَارًا ﴾ <sup>(٣)</sup> ، قال للمرى فى " اللامع  
المزبى " ، <sup>(٤)</sup> : « فِعل » إذا أريد به للبالغة قل به إلى « فُعال » وإذا أريد به الزيادة  
شدحوا قاتلوا : « فُعال » ، ذلك ، من عجيب ومُجَاب وعجَاب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلى :

(٢) سورة ن - ٥

(١) سورة النساء - ٤٠

(٣) سورة نوح - ٢٢

(٤) كتاب اللامع المزبى لأبى العلاء المرى ن شرح غريب شعر أبى الطيب التنى ؛ عمل للأمر  
عزيز القوة ثابت بن الأمير تاج الأمراء معز القوة أبى الطولان - إنباه الرواة ١ : ٦٥ .  
( ٣٣ - برهان - ثان )

﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾<sup>(١)</sup> بالتشديد ، وقالوا : طويل وطوال وطوال ؛ ويقال : نَسَبَ قريب ، وقُرَاب ، وهو أبلغ ، قال الحارث بن ظالم :

وكنْتُ إِذَا رَأَيْتَ بَنِي لُؤَيٍّ عَرَنْتَ الْوَدَّ وَالنَّسَبَ الْقُرَابَا

[ ما جاء على فَعُول ]

وأما فَعُول ، كغفور ، وشكور ، وودود ، فنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفُحْشٌ مُّكَفَّرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .

وقوله تعالى في نوح : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقد أطر بنى قوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴾<sup>(٤)</sup> ، قلت : الحمد لله الذي ما قال : « الشاكر » .

فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِثْنَا شَاكِرًا وَإِثْنَا كَفُورًا ﴾<sup>(٥)</sup> ، كيف غاير بين الصفتين وجعل للبالغة من جانب الكفران ؟

قلت : هذا سأله الصاحب بن عباد لقاضي عبد الجبار بن أحمد المنزلي ، فأجاب بأن نعم الله على عباده كثيرة ، وكل شكر يأتي في مقابلتها قليل ، وكل كفر يأتي في مقابلتها عظيم ، فجاء شكر بلفظ « فاعل » وجاء كفور بلفظ « فعول » على وجه اللبالة . قتهلل وجه الصاحب .

[ ما جاء على فَعِل ]

وأما فَعِل فكقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾<sup>(٦)</sup> .

(٢) سورة إبراهيم ٣٤

(٤) سورة بآ ١٣

(٦) سورة الشعراء ٥٦ .

(١) سورة م .

(٣) سورة الإسراء ٣

(٥) سورة الإنسان ٣

وقوله تعالى : ﴿ كَذَّابٌ أَشِرٌّ ﴾ <sup>(١)</sup> ، قرن « فَيَلَا » بفعل .

[ ما جاء على قتل ]

وأما قتل فيكون صفة ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، الابد : الكثير .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا لَأَخَذُوا الْكُفْرَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

ويكون مصدرا كهدي وَتَقَى ، ويكون ممدولا عن أفضل من كذا ، كقوله تعالى :  
﴿ وَأَخْرَجْنَا مُتَشَابِهَاتٍ ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٥)</sup> ، كما قال :  
﴿ أُنِيسُكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى ﴾ <sup>(٦)</sup> .

[ ما جاء على فعل ]

وأما فعل فيكون اسما ، كالشورى والرجى ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ  
الْرُجْعَى ﴾ <sup>(٧)</sup> ، وقال تعالى : ﴿ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ﴾ <sup>(٨)</sup> .

ويكون صفة كالخفى في تأنيث الأحسن ، والسوى في تأنيث الأسوأ ، قال تعالى :  
﴿ تُمْ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ آسَأُوا السُّوءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٩)</sup> .

قال الفارسي : يحصل السوء تأويلين :

أحدهما : أن يكون تأنيث « الأسوأ » ، والمعنى : كان عاقبتهم الخلة السوى فتكون

(٢) سورة البلد ٦

(٤) سورة آل عمران ٢

(٦) سورة الأنعام ١٩

(٨) سورة التوبة ٤٠

(١) سورة القدر ٢٥

(٣) سورة المدثر ٣٥

(٥) سورة البقرة ١٨٤

(٧) سورة الطلق ٨

(٩) سورة الروم ١٠

« السوى » على هذا خارجة من الصلة ، فتتصب على اللوح ، وموضع « أن » نصب ، فإنه مفعول له ، أى كان عاقبتهم الخصلة السوى لتكذيبهم .

الثانى : أن يكون السوى مصدرا ، مثل الرجى ، وعلى هذا فعلى داخلته فى الصلة ، ومتنصبة بأساءوا ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَفْتِيلًا ﴾ <sup>(١)</sup> ، ويكون ﴿ أن كذبوا ﴾ نصبا ، لأنه خبر كان .

ويجوز فى إعراب ﴿ السوى ﴾ وجه ثالث ؛ وهو أن يكون فى موضع رفع صفة لـ « الماقية » ؛ وتقديرها : ثم كان عاقبتهم للظنومة للتكذيب .

و « القمل » فى هذا الباب وإن كانت فى الأصل صفة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَثُمَّ يَالْأُدْوَةَ الْقُصُوعَى ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرَأَى الْآيَةَ الْكُبْرَى ﴾ <sup>(٣)</sup> ، فجرت صفة على موصوفها ، فإنها فى كثير من الأمور تجرى مجرى الأسماء ؛ كالأبطح ، والأجرع ، والأدم .



ثم يورد الله ومجمل توفيق الجزء الثانى منه كتب البرهانه فى علوم القرآن

لعمد حاصم بدر الدين الزركشى

وبليه الجزء الثالث وأوله القسم الحادى عشر من أقسام التوكيد : الثنى وإرادة الواحد من أساليب القرآن ، وهو النوع السادس والأربعون

## فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

صفحة

### النوع الثاني والثلاثون

٣

#### معرفة أحكامه

- ٦٠ فائدة في ضرورة معرفة لفسر أصول قواعد الفقه
- ١٠ فصل في أن كل فعل عظمه الله ورسوله فهو دليل على مشروعيته
- ١٠ فصل في أن كل فعل طلب الشارع تركه أو ذم فاعله . . . فهذا ونحوه يدل على اللع من القتل
- ١٢ فصل في أن الإباحة تستفاد من لفظ الإحلال ورفع الجناح ونحو ذلك
- ١٣ فائدة في أن آية : ﴿ يا بني آدم خذوا زينتكم . . . ﴾ جمعت أصول أحكام الشريعة كلها
- ١٣ فائدة في أن تقديم العتاب على القتل يدل على تحريمه
- ١٤ فائدة ، لا يصح الامتنان بمنوع عنه
- ١٤ فائدة في معنى لفظ الصجب في القرآن
- ١٥ قاعدة في الإطلااق والتقييد
- ١٦ تنبيه في حل المطلق على التقييد
- ١٨ قاعدة في الموم والخصوص
- ١٩ فصل في الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطأ
- ٢١ فصل في الحكم على الشيء بقيد بصفة

صفحة

### النوع الثالث والثلاثون

٢٤ في معرفة جلده

### النوع الرابع والثلاثون

٢٨ معرفة ناسخه ومنسوخه

٣٢ مسألة في جواز النسخ بالكتاب

٣٣ فصل فيما يقع فيه النسخ

### تسميات

٣٣ التنبيه الأول في تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله

٣٥ التنبيه الثاني في ضروب النسخ في القرآن

٤٠ فائدة عن ابن العربي ، في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ﴾

٤١ التنبيه الثالث في تقسيم القرآن على ضروب من وجه آخر

٤٣ فائدة فيما قيل في قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾

### النوع الخامس والثلاثون

٤٥ معرفة للوم والمختلف

٤٦ فائدة عن التزالي في معرفة الاختلاف

٤٨ فصل في القول عند تعارض الآي

٥١ فصل في القول عند تعارض آي القرآن والآثار

٥٢ فصل في تعارض القراءتين في آية واحدة

فصل في القول في الاختلاف والتناقض

صفحة	
٥٤	فصل في الأسباب للوهمة الاختلاف
٦٥	فصل في الإجابة عن بعض الاستشكالات
٦٦	فصل في القول عند وقوع التعارض بين الآية والحديث
	<b>النوع السادس والثلاثون</b>
٦٨	معرفة المحكم من للتشابه
٧١	تفريعات
	<b>النوع السابع والثلاثون</b>
٧٨	في حكم الآيات للتشابهات الواردة في الصفات
٨٩	خاتمة في تفسير المعتزلة وأهل السنة لبعض ألفاظ القرآن
	<b>النوع الثامن والثلاثون</b>
٩٠	معرفة إيجازه
٩٣	بيان الأقوال المختلفة في وجوه الإيجاز
١٠٨	فصل في قدر للسج من القرآن
١١٠	فصل في التحدي
١١١	فصل في أن التحدي إنما وقع للإنس دون الجن
١١١	فصل في أنه هل يلم إيجاز القرآن ضرورة
١١٢	مسألة في المسكة في تنزيه النبي عليه الصلاة والسلام عن الشر
١١٣	فصل في تنزيه الله القرآن عن أن يكون شراً
١١٨	فصل في اختلاف اللقائات ووضع كل شيء في موضع بلائمه

صفحة	
١٢١	فصل في اشتغال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز
١٢٤	تنبيه في أن معرفة مقامات الكلام لا تترك إلا بالذوق
	النوع التاسع والثلاثون
١٢٥	معرفة وجوب تواتره
١٢٧	فصل في الكلام على المودقين
	النوع العاشر
	في بيان معاضدة السنة للقرآن
	النوع الحادي والثلاثون
	معرفة تفسيره وتأويله
١٤٧	معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء
١٤٩	الفرق بين التفسير والتأويل
١٥٣	فصل في حاجة المفسر إلى الفهم والتبحر في العلوم
١٥٦	فصل في أمهات ما أخذ التفسير للناظر في القرآن
١٥٦	الأول : النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
١٥٧	الثاني : الأخذ بقول الصحابي
١٦٠	الثالث : الأخذ بمطلق اللغة
١٦٥	تقسيم التفسير
١٦١	الرابع : التفسير بالمتقضى من معنى الكلام
١٧٠	تنبيه في كلام الصوفية في تفسير القرآن
١٧١	فصل حكى عن أبي حيان في تفسيره



صفحة	
١٧٣	فصل فيما يجب على المفسر البداءة به
١٧٤	مسألة في أن الإيجاز يكون في اللفظ والمعنى والملازمة
١٧٥	مسألة في أن أحسن طرق التفسير أن ينسر القرآن بالقرآن
١٧٦	مسألة فيما يجب على المفسر من التحوط في التفسير
١٧٧	مسألة في التنبه عن ذكر لفظ الحكاية عن الله تعالى ووجوب تجنب إطلاق الزائد على بعض الحروف الواردة في القرآن
١٧٨	فصل في تقسيم التأويل إلى مفاد ومستكره
١٨٠	فائدة فيما نقل عن ابن عباس في تفسير بعض الآيات
١٨٠	فصل ، أصل الوقوف على معاني القرآن التدبر
١٨١	فصل في أن في القرآن علم الأولين والآخرين
١٨٢	فصل ، قد يستنبط الحكم من السكوت عن الشيء
١٨٣	فصل في تقسيم القرآن إلى ما هو بين نفسه وإلى ما ليس بينا في نفسه فيحتاج إلى بيان
١٩٦	فصل ، قد يكون اللفظ مقتضيا لأمر ويحمل على غيره
١٩٧	فصل قد يكون اللفظ محتملا لمتنيين في موضع ، وبين في موضع آخر
١٩٩	فصل في ذكر الأمور التي تبين على المعنى عند الإشكال
٢٠٥	فصل في الظاهر والذوئل
٢٠٧	فصل في اشتراك اللفظ بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز
٢٠٨	فصل قد ينفي الشيء ويثبت باعتباره
٢٠٩	فصل في الإجمال ظاهرا وأسابيه
٢١٤	فصل فيما ورد مبينا للإجمال

صفحة

## النوع الثاني والمُدبرونه

٢١٧	في وجوه الخطابات والخطاب في القرآن	
٢١٧	: خطاب العام والمراد به العموم	الأول
٢١٧	: خطاب انخاص والمراد به الخصوص	الثاني
٢١٨	: خطاب انخاص والمراد به العموم	الثالث
٢٢٠	: خطاب العام والمراد به الخصوص	الرابع
٢٢٦	: خطاب الجنس	الخامس
٢٢٧	: خطاب النوع	السادس
٢٢٨	: خطاب المين	السابع
٢٢٨	: خطاب المدح	الثامن
٢٣٠	: خطاب القم	التاسع
٢٣١	: خطاب الكرامة	العاشر
٢٣١	: خطاب الإهانة	الحادي عشر
٢٣١	: خطاب التهكم	الثاني عشر
٢٣٣	: خطاب الجمع بلفظ الواحد	الثالث عشر
٢٣٤	: خطاب الواحد بلفظ الجمع	الرابع عشر
٢٣٩	: خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين	الخامس عشر
٢٤٠	: خطاب الاثنين بلفظ الواحد	السادس عشر
٢٤١	: خطاب الجميع بلفظ الواحد	السابع عشر
٢٤٢	: خطاب عين والمراد غيره	الثامن عشر
٢٤٥	: خطاب الاعتبار	التاسع عشر
٢٤٥	: خطاب الشخص ثم المدلول إلى غيره	العشرون

٢٤٥	الحادى والعشرون : خطاب التلوين
٢٤٦	الثانى والعشرون : خطاب الجمادات خطاب من يعقل
٢٤٧	الثالث والعشرون : خطاب التهييج
٢٤٨	الرابع والعشرون : خطاب الإغضب
٢٤٨	الخامس والعشرون : خطاب التشجيع والتعريض
٢٤٩	السادس والعشرون : خطاب التنفير
٢٥٠	السابع والعشرون : خطاب التحنن والاستعطاف
٢٥٠	الثامن والعشرون : خطاب التحبيب
٢٥٠	التاسع والعشرون : خطاب التمييز
٢٥١	الثلاثون : التحسير والتلف
٢٥١	الحادى والثلاثون : التاكذيب
٢٥١	الثانى والثلاثون : خطاب التشريف
٢٥٢	الثالث والثلاثون : خطاب للسدوم

### النوع الثالث والمؤثر بهوده

٢٥٥	ميان حقيقته ومجازه
٢٥٦	نوعا المجاز
٢٥٦	المجاز فى المركب وأقسامه
	المجاز المفردى وأقسامه
٢٥٩	الأول : إيقاع المسبب موقع السبب
٢٦٠	الثانى : عكسه ، وهو إيقاع السبب موقع المسبب
٢٦٢	الثالث : إطلاق اسم الكل على الجزء

صفحة		
٢٦٣	: إطلاق اسم الجزء على الكل	الرابع
٢٦٩	: إطلاق اسم للزوم على اللازم	الخامس
٢٧٠	: إطلاق اسم اللازم على للزوم	السادس
٢٧٠	: إطلاق اسم المطلق على المقيد	السابع
٢٧٠	: عكسه	الثامن
٢٧٠	: إطلاق اسم الخاص وإرادة العام	التاسع
٢٧١	: إطلاق اسم العام وإرادة الخاص	العاشر
٢٧٣	: إطلاق الجمع وإرادة المثنى	الحادى عشر
٢٧٤	: التقصان	الثانى عشر
٢٧٤	: الزيادة	الثالث عشر
٢٧٨	: تسمية الشيء بما يؤول إليه	الرابع عشر
٢٨٠	: تسمية الشيء بما كان عليه	الخامس عشر
٢٨١	: إطلاق اسم المحل على الحال	السادس عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم الحال على المحل	السابع عشر
٢٨٢	: إطلاق اسم آلة الشيء عليه	الثامن عشر
٢٨٣	: إطلاق اسم الضدين على الآخر	التاسع عشر
٢٨٤	: تسمية الداعى إلى الشيء باسم العارف عنه	المشرون
٢٨٥	: إقامة صيغة مقام أخرى	الحادى والعشرون
٢٩١	: إطلاق الأمر وإرادة التهديد والتلوين	الثانى والعشرون
٢٩١	: إضافة الفعل إلى ما ليس لقاعله فى الحقيقة	الثالث والعشرون
٢٩٢	: إطلاق الفعل والمراد مقاربه ومشاركته لا حقيقته	الرابع والعشرون
٢٩٦	: إطلاق الأمر بالشيء لتلبس به والمراد دوامه	الخامس والعشرون

صفحة

٢٩٦

السادس والعشرون : اطلاق اسم البشرى على المبتدئ به

\*\*\*

٢٩٨

التجاوز عن الجواز بالجواز

النوع الرابع والأربعون

٣٠٠

في الكناية والتعريض في القرآن

٣٠١

أسباب الكناية

٣١١

التعريض والتلوين

٣١٤

التوجيه

النوع الخامس والأربعون

٣١٦

في أقسام معنى الكلام

٣١٧

الخبر

٣٣٦

الاستخبار ؛ وهو الاستفهام

أقسام الاستفهام

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الخبر

٣٣٨

استفهام الإنكار

٣٣٩

استفهام التقرير

٣٣٨

الاستفهام بمعنى الإنشاء

٣٥١

الشرط

٣٧٣

ضابط اعتراض الشرط على الشرط

٣٧٤

فائدة ، قد يسمى الشرط بميمنا

٣٧٤	القسم وجوابه
٣٧٤	الأمر
٣٧٥	النفي

### النوع السادس والاربعون

٣٨٢	في أساليب القرآن وفنونه البليغة
٣٨٤	الأسلوب التأكيد
	أقسام التأكيد

٣٨٥	القسم الأول : التأكيد الصناعي
٣٩١	ما يلتحق بالتأكيد الصناعي
٤٠٥	فائدة عن صاحب المفصل في وقوع الحال بعد الجلة الاسمية
	فصل في أدوات التأكيد
٤٠٥	مؤكدات الجمل الاسمية
٤١٤	فائدة في مواضع إفادة الحصر
٤١٧	مؤكدات الجمل الفعلية
٤٢٢	القسم الثاني : الصفة
٤٢٢	الأسباب التي تأتي الصفة من أجلها

### فوائده تتعلق بالصفة

٤٩٩	الأولى : الصفة العامة لا تأتي إلا بعد الصفة الخاصة
٤٣٠	الثانية : تأتي الصفة لازمة للتقيد
٤٣٢	الثالثة : قد تأتي الصفة بلفظ والمراد غيره
٤٣٢	الرابعة : قد تجيء للتنبيه على التعميم
٤٣٣	الخامسة : قد يحتمل اللفظ كثيرا من الأسباب السابقة

٤٤٣	السادسة : إذا اجتمع غمظان في الصراحة والتأويل . . .
٤٤٤	السابعة : في اجتماع التابع والمتبوع
٤٤٩	الثامنة : عند تكرار النعت لواحد . . . .
٤٤٦	التاسعة : فصل الجمل في مقام للدخ والقم أبلغ من جمعها نمطاً واحداً
٤٥٦	العاشرة : في وصف الجمع بالمفرد
٤٥٢	الحادية عشرة : قد تدخل الواو على الجمل الواقعة صفة تأكيداً
٤٥٣	الثانية عشرة : الصفة لا تقوم مقام الموصوف إلا على استكراره
	فالقسم الثالث : البديل
٤٦٩	قائدة في تكرار البديل
	تنبيه في إعراب كلمة آزر
	القسم الرابع : عطف البيان
٤٦٤	القسم الخامس : ذكر الخاص بعد العام
٤٧١	القسم السادس : ذكر العام بعد الخاص
	القسم السابع : عطف أحد المترادفين على الآخر أو ما هو قريب منه في المعنى
٤٧٢	والقصد منه التأكيد
٤٧٧	القسم الثامن : الإيضاح بعد الإيهام
٤٨٢	القسم التاسع : وضع الظاهر موضع المصغر
	الخروج على خلاف الموصول وبيان
٤٨٥	الأول : قصد التسميم
٤٨٦	الثاني : قصد الإهانة والتحقير
٤٨٧	الثالث : الاستلذاذ بذكره
٤٨٨	الرابع : زيادة التقدير

صفحة	
٤٨٨	الخامس : إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوم أنه غير المراد
٤٩٠	السادس : أن يكون الصد تربية المهابة وإدخال الروعة في ضمير السامع
	السابع : قصد تقوية داعية الأمور
٤٩١	الثامن : تعظيم الأمر
٤٩٢	التاسع : أن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف
٤٩٢	العاشر : التنبية على علة الحكم
٤٩٤	الحادي عشر : قصد العموم
٤٩٥	الثاني عشر : قصد الخصوص
٤٩٦	الثالث عشر : مراعاة التجنيس
٤٩٦	الرابع عشر : أن يتحدل ضميراً لا بد منه
٤٩٦	الخامس عشر : كونه أهم من الضمير
٤٩٧	السادس عشر : كون ما يصلح العدد ولم يسق الكلام له
٤٩٨	السابع عشر : الإشارة إلى عدم دخول الجلفة في حكم الأولى
	القسم العاشر : تجسُّد اللفظة على التكثير والمبالغة بصيغ
٥٠٢	من صيغ المبالغة
٥٠٢	ما جاء على فعلان
٥١٠	ما جاء على فصيل
٥١١	ما جاء على فَعَال
٥١٤	ما جاء على فَعُول
٥١٤	ما جاء على فَعَل
٥١٥	ما جاء على فَعِّل
٥١٥	ما جاء على فُعِّل









